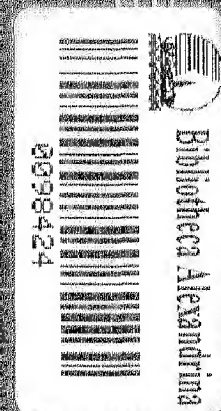


# شرح قواعد الصلاة

لابن هسار  
ت ٧٦١ هـ

تأليف  
محمد بن مصطفى القوجي  
ر شيوخ زاده ت ٩٠٥ هـ

دراسة وتحقيق  
اسماعيل منيع مزو



دار الكتب  
مشتق من



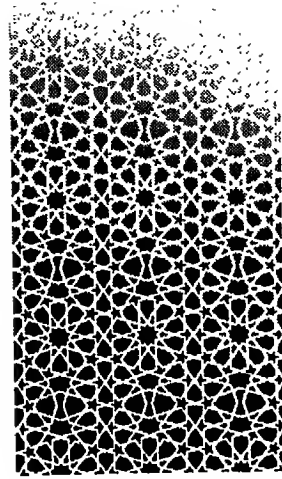
کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شَرَحَ قَوْلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

شرح قواعد الإعراب لابن هشام / تأليف محمد بن مصطفى  
القوجوي شيخ زاده؛ دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة . -  
دمشق : دار الفكر، ١٩٩٧ . - ٢٣٢ ص؛ ٢٥ سم .  
١- ٤١٥ ش ي خ ش ٢- العنوان ٣- شيخ زاده ٤- مروة  
مكتبة الأسد

ع-١٩٩٧/٥/٦٥٧

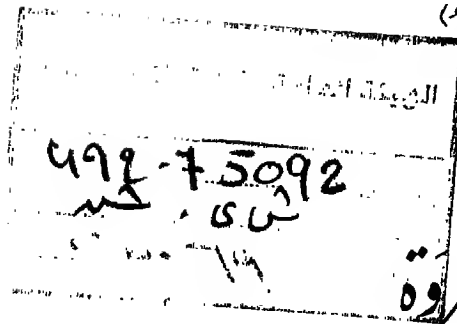
# شرح قواعد الاعراب

لابن هشام  
ت ٧٦١ هـ

تأليف

محمد بن مصطفى القوجوي

(شرح زاده ت ٩٥٠ هـ)



دراسة وتحقيق

إسماعيل أسعيل مزوة

دار الفکر  
دمشق - سورية

دار الفکر المعاصر  
بيروت - لبنان

الرقم الاصطلاحي: ١٠٣٤,٠١١  
الرقم الدولي: 0 - ISBN: 1-57547-212  
الرقم الموضوعي: ٤٥٠  
الموضوع: النحو والصرف  
العنوان: شرح قواعد الإعراب لابن هشام  
التأليف: إسماعيل إسماعيل مروة  
الصف والتصويري: دار الفكر - دمشق  
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت  
التجليد الفني: علي الحمصي وشركاؤه - بيروت  
عدد الصفحات: ٣٠٤ ص  
قياس الصفحة: ٢٥×١٧ سم  
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة  
جميع الحقوق محفوظة  
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع  
والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي  
والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن  
خطي من  
دار الفكر بدمشق  
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد  
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية  
برقياً: فكر  
فاكس ٢٢٣٩٧١٦  
هاتف ٢٢١١١٦٦, ٢٢٣٩٧١٧  
<http://www.fikr.com/>  
E-mail: info @fikr.com



إعادة

1418 هـ = 1997 م

ط ١: 1995 م

عرفان

الصدرية العزيز.. الفد ساف الففصال

عبد الله أحمد المطوع الموتر

بعيت هذا البحث، وكاد

الفضل للفد كبر في إخراج به بهذه الحدة لثقة

أذكر فكن عرفانا وسكرا

اسماعيل





إهداء  
إلى الأستاذ الفاضل الدكتور  
أسعد زبيان

مه رعايني وطوبى بي الفطنة الطسن  
أرفع بحسني حمد



## شكر

إلى النخلة المعطاء التي ما تزال تكتوي بهجير الصحراء.  
نبح الأخوة الثر الذي مابخل بالعطاء أخي  
معتر مروة  
الذي لولاه ماكتبت حرفاً واحداً في هذه الرسالة.  
أقدم شكري له في غربته.

وإلى زوجتي الطيبة التي رافقتني رحلتي  
العلمية، فكانت نعم الصديقة، لم تتأفف، ولم  
تتبرم يوماً، بل دفعتني بخلقها الرضي، وسماحتها،  
وقناعتها

وإلى أولادي مؤمنة ومنى ومومن الغالين  
وقد سرقني البحث منهم طويلاً.. أمل أن  
أعوّضهم في قابل الأيام  
استحقوا شكري فإليهم أقدمه.

إسماعيل



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي الذي اصطفى، وعلى سائر النبيين،  
وآل محمد وصحبه الطاهرين، وبعد:

منذ صارت العربية لغة القرآن المنزل على صدر النبي الكريم، نالت عناية من علماء  
العربية إكراماً للغة وقرآنها، وفضل العربية هذا دفع اللغويين للعمل في تحليلها والتصنيف  
في علومها، ونشأ من بين علوم العربية علم على جانب كبير من الأهمية - أعراب  
القرآن - توزعت مصنفاته إلى:

- كتب أخلصت للإعراب القرآني، ودراسة وجوهه وقراءاته، وما يتعلق به من علوم  
أخرى.

- كتب اعتنت بالجوانب الإعرابية في القرآن الكريم، أو ببعض الظواهر التي ما كانت  
لتكون لولا القرآن الكريم.

وقد نشأ هذا الجانب من التأليف مبكراً، لكن ذروة نضجه والتأليف فيه كانت  
عند علامة النحو العربي (ابن هشام الحنيلي الأنصاري ٧٦١هـ) وأهم مصنفاته في هذا  
الباب «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» والذي ما يزال إلى يومنا يطغى على المصنفات  
في هذا الباب، حتى تلك التي سبقت ابن هشام، كمصنفات «الزجاجي» و«الرماني»  
و«الهرودي» و«المالقي» و«المرادي».

ولم يُخمل هذا الكتاب ذكر كتب السابقين له وحسب، بل نعى جانباً كتب ابن  
هشام في هذا الفن مثل «الإعراب عن قواعد الإعراب». مع أنه أسبق منه تأليفاً، ومن  
الباب نفسه، وقد زعم بعض الدارسين أن «المغني» شرح له، ورد ذلك بعضهم، ولذلك  
مكانه في الدراسة ومع أن «المغني» سرق الاهتمام، إلا أن العلماء تنبهوا إلى قيمة  
مصنفاته الأخرى، وما فيها من علم غزير مركز، فقاموا بدراساتها وشرحها، وعلى رأسها  
رسالته الموجزة «الإعراب عن قواعد الإعراب» وسيأتي ذكر شروحها في الدراسة إن  
شاء الله تعالى.

و«شرح قواعد الإعراب» لـ شَيْخ زَاذَه ٩٥٠هـ، من الشُّرُوح القِيَمَة، فمع أنَّ الشارح متأخّر في الزمان، إلّا أنَّ شرحه غنيٌّ بالفوائد اللغوية، ومصادره الكثيرة التي عاد إليها، جعلت شرحه حاوياً للكتب والآراء معاً.

وللشرح قيمة كبيرة تكمن في أنَّ الشارح عالم مشارك في كثير من العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم.

ولمّا عاينت الكتاب، وجدت فيه فائدة، ولمست فيه نفعاً، لذلك شمّرت عن ساعد الجَدِّ، وقرّرت أن أخرجّه إلى النور.

### دوافع العمل فيه:

ليس من قبيل المصادفة أن أختار هذا الشرح ليكون موضوع دراستي لنيل شهادة الماجستير في علوم اللغة، بل تمّ اختياره من إيمان قويّ بضرورة تحقيقه، أوجزه بمايلي:

#### ١ - الكتاب المشروح وموضوعه:

إنّه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، الذي لقي عناية من الدارسين قديماً، وحديثاً، والسبب في موضوعه الطريف، والجميل وأشباه الجمل، والأدوات النحوية، وهذا الموضوع مع أهميته لم يلق عناية كافية في البحث لوعورته، حتى كاد الانقراض يطوله.

#### ٢ - مؤلف المتن:

ابن هشام الذي طبّقت شهرته الآفاق، ولقيت مصنفاته كلّها عناية كبيرة، واستقبلها المتأدّبون والباحثون بالترحيب، فهي معروفة تتناقلها أيدي الخاصة والعامة.

وابن هشام أفرد عدداً غير قليل من مؤلفاته لهذا الفن حتى نضج:

- القَوَاعِدُ الصُّغْرَى.

- القَوَاعِدُ الكُبْرَى.

- الإِعْرَابُ عَنِ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ.

- مُغْنِي اللُّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعْرَابِ.



حتى غدت نظرات ابن هشام في الباب، نظرية للعلماء الذين جاؤوا بعده.

### ٣ - الشارح وشرحه:

شارح الكتاب شيخ زاده أحد العلماء المشاركين، وشرحه الذي عثرت عليه في أثناء تنقيري في قوائم مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق، والتي آلت إلى مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، لفتا انتباهي، وفكرت طويلاً في تصويره وتحقيقه، فكنت أقدم حيناً، وأحجم حيناً..

وحين فكرت بموضوع لرسالتي، كان هذا المخطوط أول ما أعدت النظر فيه. بحثت عنه طويلاً في فهارس المكتبات التي بين يدي، واستعنت بإخوة باحثين أفاضل خارج الوطن، فبحثوا في مكتبات عالمية عدّة، خاصة في تركيا موطن الشارح، فلم يعثروا على شيء، جزاهم الله خير الجزاء. ودفعني الفضول العلمي إلى تصوير نسختي مكتبة الأسد، فكان فيهما تشجيع لي، فهما تأمّنان، جيّدتان، على ماعثورهما من وهن. ووصلت إلى قناعة بهذا الكتاب، وإلى إمكانية نشره من هاتين النسختين.

لأريد أن أطلب في التقديم، فكلّ مجال واسع في الدراسة، لكن لا بدّ ممّا ليس منه بدّ.

وبعد:

عرضت الأمر أمام أستاذي الفاضل الدكتور أسعد ذبيان، فصحّح العزم مني، وحذّرني ممّا في النصّ من مشكلات، وأشفق عليّ من مقدار الجهد الذي يتطلّبه، ولمّا وجد رغبة مني، شجّعني على ماعقدت عليه العزم ودفعني بروحه العلمية التي عُرِف بها، وحثّني على العمل، ولأنّكر أنّي ماكنتُ لأنجزَ ماأنجزت لولا مايدلّ من وقته الثمين، وعلمه الوافر وتوجيهاته السديدة، فله عندي دُين لأقضيه ماحييت.

وقد مدّ يد العون لي في أثناء الاختيار والعمل، ثلاثة من ذوي العلم والفضل، يقتضي المقام أن أذكرهم شاكرًا: أساتذتي د. يزيد إسماعيل نعيم أستاذ النحو في جامعة دمشق، و د. نبيل أبو عمّشة أستاذ النحو في جامعة دمشق، وأخي وأستاذي حسن إسماعيل مروّة الذي كان نبراساً ومشجعاً ولم يزل. ولايفوتني أن أنوّه بأعضاء لجنة الحكم أستاذي الفاضلين د. عصام نور الدين ود. عفيف دمشقية على مآبدياه من ملاحظات. أقدم عملي هذا راجياً من الله أن أكون قد وفّقت، فإن كان فله الفضل والمِنَّة، وإن قصّرت عن الغاية فلأنتني لأعلم، وفوق كلّ ذي علمٍ عليم.

ربنا تقبل عملي هذا، واجعله في صحيفتي يوم الدين، في خدمة كتابك الميّن، كتاب الحقّ واليقين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إسماعيل إسماعيل مروّة.

معرباً الشّام - دمشق

الثلاثاء ٢٣ ذي القعدة ١٤١٤ هـ

٣ أيار ١٩٩٤ م

## الدراسة



## الشرح:

اسمه.

حياته.

حياته العلمية ومكانته.

مذهبه النحوي.

الاستشهاد في الشرح:

أ - القرآن والقراءات.

ب - الحديث الشريف.

ج - الشعر.

د - النشر.

آثاره.





## اسمه:

مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْلِحِ الدِّينِ الْقُوجُوي<sup>(١)</sup>، والقُوجَه كما أفادني أحد العارفين باللغة التركية<sup>(٢)</sup>، تعني الشيء الكبير، والشيخ الكبير المُسنّ، والعالم الكبير أيضاً. ولعلّ هذا الأخير هو الأقرب إلى شارحنا شيخ زاده، لأنّه كان معلماً متصلاً للإقراء، وهذا الرأْي يفسّر لنا أيضاً كثرة ورود هذه النسبة في أسماء العلماء الأتراك في تلك الحقبة. واستعراض سريع لأعلام كتاب «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ فِي عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ» لطاشكُري زاده، يبيّن هذا الأمر بجلاء ووضوح. وقد أجمعت المصادر جميعها على تسميته.

## حياته:

إنّ شيخ زاده، شأنه شأن كل العلماء المتأخّرين، غير العرب خاصة، لم يلق العناية التي يستحقها في كتب التراجم، فلا ذكر لتاريخ مولده، ولا إشارة إلى عمره وكم عمّر، ولا إلى الأشياء الخاصة في حياته العلمية.

ولنحْن إن شئنا أن نستقي ترجمة وافية لحياة هذا العَلَمِ فإننا سنبدأ من كتاب «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ»، وهو أقرب المؤلفين إليه روحاً وزمناً، ثم ننتقل إلى الكتب التي أخذت عن «الشَّقَائِقُ» ترجمته جملة، دون أي زيادة مثل: «الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ» و«شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» و«الأَعْلَامُ» و«مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ».

فما كتبه معاصره المتأثر به طاشكُري زاده، هو المصدر الأوّل لترجمته بل الأوسع. «العالم العامل الفاضل الكامل محيي الدين محمد ابن الشيخ العارف بالله تعالى مصلح الدين القوجوي، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل ابن أفضل الدين، ثم صار مدرساً بمدرسة خواجه خير الدين بمدينة قسطنطينية، وتزوج بنت الشيخ العارف بالله الشيخ مُحْيِي الدِّينِ الْقُوجُوي، ثم غلب عليه داعية الفراغ والعزلة، وترك التدريس، وعيّن له كل يوم خمسة عشر درهماً بطريق التقاعد وكان رحمه الله تعالى يستكثر ذلك ويقول: يكفيني عشرة دراهم، ولازم بيته واشتغل بالعلم الشريف والعبادة، وكان متواضعاً متخشعاً، مرضي السيرة، محمود الطريقة، وكان محباً لأهل الصلاح، وكان يشتري من السوق حوائجه بنفسه، ويحملها إلى بيته بنفسه، مع رغبة الناس في خدمته، وهو لا يرضى إلا أن يباشره متواضعاً لله تعالى، وهضماً

(١) كذا جاء اسمه في المصادر التي ترجمت له، وترجمته في «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ» في علماء الدولة العثمانية» ٢٤٥ ، و«الكواكب السائرة» في أعيان المئة العاشرة» ٥٩/٢ ، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٤٠٩/١٠ ، و«معجم المطبوعات العربية» ١١٦٦/٢ . و«الأعلام» ٩٩/٧ . و«معجم المؤلفين» ٣٢/١٢ .

(٢) الأستاذ المحقّق إبراهيم صالح.

لنفس، وكان يروي التفسير في مسجده، ويجمع إليه أهل البلد، ويستمعون كلامه، ويتركون بأنفاسه، وانتفع به كثيرون»<sup>(١)</sup> زاد صاحب «الشقائق النعمانية» في ترجمته ما يتصل به مباشرة فقال: (وكانت له حجة عظيمة لهذا العبد الفقير، وأنه من جملة ما افتخرت به، وما اخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه، وكان قد أوصاني به)<sup>(٢)</sup>. ونقل صاحب «الكواكب السائرة» هذه الترجمة من «الشقائق» وكذلك فعل ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» وصاغ قول طاشكيري «ومن أخذ عنه صاحب «الشقائق» قال: وهو من جلة من افتخرت به، وما اخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه»<sup>(٣)</sup>. «فالشقائق» هو المصدر الأول لترجمته، وعنه أخذ من جاء بعده وكان كلامهم ترديداً لما قال.

ولم تذكر المصادر عن أخذ شيخ زاده علمه، واكتفت بقولها عن جملة علماء عصره. ولم تذكر من طلابه أحداً اللهم إلا ماجاء من كلام ابن العماد عن طاشكيري، والمرجح أنه لم يأخذ عنه أخذ العلم، فهما متعاصران، متقاربان علماء، ووفاء. وربما فسر رأيه في اختياره للقضاء بالأخذ عنه، وأنا لأرجح ذلك كما أفني لأتفيه، وهو للثاني أرجح.

وهذا من الجوانب المغفلة في حياته، وحياة غيره من علماء هذه الحقبة من تاريخ الأمة الإسلامية.

أمّا وفاته فتتجمع المصادر على أنها كانت عام ٩٥٠هـ، غير أن الزركلي ذكر أن وفاته كانت عام ٩٥١هـ<sup>(٤)</sup>، وهذا وهم لست أدري مصدره، والأصح ما ذكره أحد معاصريه، صاحب «الشقائق» عن وفاته وهو أقرب المؤرخين إليه، وعنه نقل من جاء بعده من المؤرخين. مكانته العلمية:

مع أن المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته العلمية إلا أن الظاهر من ترجمته أن حياته كانت مليئة بالعلم، فهو مدرس، درس وحصل، وهو بعد ذلك متفرغ للعلم الشريف والكتابة. وإن لم يصلنا الكثير عن تفاصيل حياته العلمية، إلا أن مؤلفاته التي وصلتنا تبين مكانته، فهو من تصدى لكتب صعبة فشرحها وقربها للناس في الفنون المختلفة.

(١) ترجمته كما في «الشقائق النعمانية» ٢٤٥.

(٢) «الشقائق النعمانية» طبعة د. أحمد صبحي فرات، واستعت بها لأنها أفضل من حيث الفهرسة والدقة، وقد أطلعني عليها المحقق الفاضل محمود الأرنؤوط، بعد أن اصطحبها من زورته الأخيرة لتركيا.

(٣) «شذرات الذهب»: ٤١٠/١٠.

(٤) «الأعلام» ٩٩/٧.

وأجمعت المصادر التاريخية، وكتب الفهارس أن حاشيته على «تفسير البيضاوي» من أجلّ كتبه، بل من أجلّ حواشي «أنوار التنزيل». فشيخ زاده واحد من العلماء المشاركين، والمدرسين العاملين بعلمهم، ومأخلاقه، وتواضعه، وزهده إلا شواهد عدل على علمه، وعمله بهذا العلم. وكتبه من بعد تشهد بهذه المكانة، ويضاف إليها اليوم كتاب جديد لم تلتفت إليه كتب الفهارس قديماً: «شرح قواعد الإعراب».

### مذهبه النحوي:

درجت العادة أن يُحدّد الدّارس مذهب مؤلّف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص، وتفحص آراء المؤلّف في الكتاب المدرّس، وتحديد اتجاه هذه الآراء. وغالباً ما يقتصر هذا التحديد على مدرستي البصرة والكوفة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحّو العربي، وهناك من يحاول إثبات وجود مدارس أخرى كالبغدادية والشّامية والأندلسية. لكن المتابع لهذه المدارس يجد أنها تدور في فلك المدرستين الأساسيتين في النّحو العربي؛ البصرية والكوفية.

ولن أتبع في هذا الفصل دراسة نشوء المدرستين وأعلامهما فذلك أمر تاريخي بحث لا مُستَوّج له هنا، وكل ما يهمني هو أن ندرس الكتاب خاصة، ولتلك الأبحاث التاريخية مجالاتها الأخرى. إن مأسأفعله هو تحديد مذهب شارح «قواعد الإعراب» (شيخ زاده) وهذا أمر لا بد منه، وعليه سيقوم فيما بعد تحديد موقفه من الاحتجاج والاستشهاد، الذي هو أسّ الخلاف وأساسه بين أتباع هاتين المدرستين الجليلتين.

إن خلافات كثيرة قائمة بين أصحاب هاتين المدرستين، في القياس والسماع، وغيرهما، ومن خلال استقراء آراء المؤلّف في هذه الأمور يتم تحديد هويّة المؤلّف النحوية. شيخ زاده، إلى أيّ من المدرستين ينتمي، أو على الأصحّ نقول نحو أيّ مدرسة ينحو شيخ زاده؟

إن النص الذي ندرسه «شرح قواعد الإعراب» يحدّد لنا مذهب الشّارح من خلال استقراءه، وتحديد مصادره، فالكتب التي عاد إليها واحتجّ بها تبين مذهب. فأكثر كتب شيخ زاده من كتب البصرية، وهو يحتجّ بها موافقاً<sup>(١)</sup>. مثل كتب سييونه، والمبرّد، والأخفش.

(١) في كشاف «الكتب الواردة في المتن» تجد ذلك قائماً.

أما عندما يورد كتب الكوفيين، فإنه يوردها معززة لقاعدة حسب أصول البصرية، أو لنقص ما جاءت به.

ومنهجه يظهر لنا مذهبه أيضاً<sup>(١)</sup>، فشيخ زاده يضيق على نفسه في الشواهد، وشأنه في ذلك شأن أصحاب المدرسة البصرية، فشواهد تدرج على الشكل التالي:

١ - القرآن الكريم.

٢ - الشعر العربي.

٣ - الأقوال.

٤ - الحديث الشريف.

فهو لم يأخذ من الأحاديث الشريفة إلا بأقلّ القليل مع أنه متأخر، وعدد من المتأخرين توسعوا في الاستشهاد في الحديث<sup>(٢)</sup> كابن مالك. أما استقراء النص فإنه يمين ميله إلى المذهب البصري بجلاء ووضوح، فهو يذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري، دون إشارة إلى الخلاف، إن لم يكن هناك من خلاف، ويعود ليقول في مكان آخر: أما الكوفيون فيقولون كذا...

وكذلك يورد مذهب سيبويه حجة، ويورد بعد ذلك رأي الكسائي والقراء وغيرها مرجحاً رأي سيبويه، وهكذا...

ومن عباراته الدالة على مذهبه:

يقول الشّلوّين أحد شيوخ الكوفيين: ٥٠ .

أما عند الكوفيين والأخفش منا: ٧٦ .

خلافاً للكوفيين: ١٦٣ .

الجمهور = البصرية: ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٥٠ .

فعندما حدّد أن الشّلوّين من شيوخ الكوفيين، فقد دفع مذهبه عنه على غير عادته في الرسالة، وكذلك العبارات التالية.

وفي الرسالة عموماً يطلق عبارة النحاة والجمهور على البصرية.

أمّا في قواعد الاحتجاج، فإننا نلمس ذلك من خلال موقفه من السماع والقياس.

(١) في كتاب «الشواهد» ووازن بين أنواعها وكثرةها.

(٢) للتوسع في «أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني: ٤٧ ومعهدها.

فهو يعتمد السماع: ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٥٢ نقلاً عن الارتشاف.

وكذلك القياس: على غير القياس: ١٤٢ .

لا يقاس على الشاذ: ١١٠ .

والشذوذ يورد بعضه، ولا يقاس عليه:

فضيل يفضل: تداخل الأبواب التصريفية: شاذ ١٠٠ .

دخول حتى الناصبة على المضمّر يجوزّه المبرّد، وهو شاذ: ١٠٥ .

حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ نادر: ١٥٨ .

وهو لا يقاس على اللغات كلها، وإنما يذكر تلك اللغة، دون أن يقاس عليها وهذا لا يعني أن (شيخ زاده) أخذ بالمدرسة البصرية وحسب، بل إننا نجده شأنه في ذلك شأن النحاة المتأخرين، يأخذ من المدرسة الأخرى من مبدأ التوفيق بين المدرستين. والسبب في ذلك يكمن في أن الشارح مفسّر وفتية قبل أن يكتب في النحو وشرحه، وهذه الطائفة من العلماء لها موقف في الاحتجاج والحكم عليه.

والمفسرون وإن لم يأخذوا بالقراءات الشاذة في التعبد، إلا أنهم يأخذون بها للاستشهاد النحوي، لأن مادة القراءات تشكل عندهم مادة كبيرة من الشواهد التي تسمو إلى أعلى درجات الفصاحة.

فالاحتجاج عنده يبدأ بإجماع أهل البصرة والكوفة، ثم بما انفردت به مدرسة البصرة، وما هو مقنع من آراء الكوفيين.

أما القياس على الشاذ فإنه يذكره ولا يأخذ به كما في نصب الفعل بعد لم عند بعض العرب. وإذا تعارض القياس والسماع، أخذ بالسماع غير الشاذ كمذهب البصريين. والفصاحة عنده كما عند أغلب علماء اللغة:

فقرّيش أولاً، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل..

وقد اتفق مع النحاة بأن البصريين أصبح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية في ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) تفصيل الآراء في القياس والسماع، والشاذ، والفصاحة، والاحتجاج في «الافتراح» للسيوطي: ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨ . فلينظر الحديث النظري هناك.

## الاستشهاد في الشرح:

حدّد النحاة الاستشهاد في اللغة بنـ

القرآن، القراءات، وفيها خلاف، الحديث الشريف، الشعر، النثر.

القرآن والقراءات القرآنية:

يحدد السيوطي في «الاقتراح» كيفية الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، رابطاً ذلك الاحتجاج بالسماع والقياس فقال:

«أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته محتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»<sup>(١)</sup>.

ومن المعاصرين يقف الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو» من قضية القراءات موقف السيوطي، فقال في هذا المجال:

«لم يتوفر لنص ماتوفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء والأئمة من التابعين عن الصحابة عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطريق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تكن أمة بنص ما عتني المسلمون بقراءتهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به»<sup>(٢)</sup>. أما فيما يخص القراءات فقد قال الأفغاني وهو يرى عزوف النحاة عن الاستشهاد بها:

«وبعد، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، واضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً»<sup>(٣)</sup>.

الخلاف بين النحاة كبير حول الاستشهاد بالقراءات، وكذلك الخلاف بين النحاة والقراء، وليس المجال هنا لدراسة هذا الخلاف والبت فيه، خاصة وأن العلماء لم يصلوا إلى نتيجة واضحة موحدة.

(١) «الاقتراح» السيوطي: ٣٦ .

(٢) «في أصول النحو» سعيد الأفغاني: ٢٨ .

(٣) «في أصول النحو»: ٤٥ .



إنّ ما يهمننا هو موقف شيخ زاده من هذا الخلاف، فهو يستشهد بالقرآن استشهاداً كاملاً في (٢٢٠) موضعاً، يأخذ بالقراءات المتواترة وقراءات الآحاد والقراءات الشاذة أيضاً، أما المتواترة فهي ميثقة في الكتاب كاملاً، أمّا الآحاد والشاذة، فهي في مواضع محددة بـ (١٤) موضعاً في الرسالة، لكن اللافت للنظر أن الشارح لم يُشير إلى كون هذه القراءة شاذة أم لا، بل ذهب شيخ زاده إلى الاستشهاد بقراءات شاذة لم تحوها كتب القراءات الشاذة، ولدى العودة إلى المظان وجدت هذه القراءات جميعها في تفسير أبي حيان الأندلسي «البحر المحيط» الذي يشير إلى شذوذها، بينما لم يفعل ذلك شارح الرسالة<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك يتضح مذهب الشارح، فهو يحتجّ بالقرآن وقراءاته جميعاً دون أي حرج كما اعتاد النحاة من قبل حيث اقتصروا على المتواترة كسيبويه وغيره من أئمة النحو قديماً.

#### الحديث الشريف:

في الاستشهاد بالحديث الشريف خلاف بين النحاة، لكن الإجماع كان على عدم الاستشهاد إلا بما صحّ نقله عن النبي ﷺ لفظاً.

«انقسم اللغويون فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، وإذا لايجز الاحتجاج بها»<sup>(٢)</sup>.

والسيوطي في «الاقتراح» يبيّن أسباب عدم الاحتجاج به، مع رأي المدرستين بقوله:  
«أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً. فإنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بأخرى..»

البصريون والكوفيون لم يستدلّوا بالحديث النبوي كثيراً، وإن فعله بعض المتأخرين كابن مالك<sup>(٣)</sup>.

ومنهج الشارح هو منهج النحويين القدامى من أتباع المدرستين، لم يستشهد بالحديث الشريف إلا في مواضع محدّدة، كاستشهاده به على لغة «أكلوني البراغيث»، في حديث «يتعاقبون فيكم»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الشرح في مواضع القراءات المثبتة في الفهارس.

(٢) «في أصول النحو»: ٤٧ .

(٣) «الاقتراح»: ٤٠ .

(٤) الحديث ص ٤٦ ، وفي رواية أخرى سقط الاستشهاد به.

وقد أُلْع إلى رأي ابن مالك ومن تبعه في الاستشهاد بالحديث، لكنّه لم يأخذ به، وليس ذلك إلّا من باب الخوف والخشية والحيلة.

### الشعر:

أُجمع النحاة على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل<sup>(١)</sup>. وحدّدوا ذلك بزمان ومكان محدّدين، لكن ذلك لا يعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة، ففي سيويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل، وأخرى مروية بروايات متعددة، وثالثة متنازعة النسبة.

والشارح في شرحه تبع المنهج نفسه في الاستشهاد، فأخذ بهذه القواعد لكن بغير صرامة ونرى ذلك من خلال هذا الجدول:

عدد الشواهد الشعرية	٢٩	شاهداً.
عدد الشواهد معروفة القائل	١٨	شاهداً.
عدد الشواهد غير معروفة القائل	٧	شواهد.
عدد الشواهد متنازعة النسبة	٤	شواهد.

فالشارح بقي على المنهج الذي جاءه من السابقين في استشاده ورؤية نسبة الشواهد، وتماشياً مع القاعدة تؤكد تمسكه الشديد بالقواعد التي وصلته، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك أنه لم يصل مرتبة الاجتهاد التي تسمح له بأن يختطّ طريقاً خاصة كما فعل ابن مالك، مع أنه يعرف ذلك ويدركه.

### النثر:

استشهد النحاة بالنثر الذي قاله الفصحاء، ورواه الثقات<sup>(٢)</sup> والشارح اكتفى بهذا الشرط، وبقي ملازماً له في رسالته، وقد اكتفى في شرحه بالاستشهاد بـ:

قولين لسيدنا عمر رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

قولين لسيدنا علي كرم الله وجهه<sup>(٤)</sup>.

(١) «الافتراح»: ٥٥ .

(٢) «الافتراح»: ٥٥ .

(٣) «الشرح»: ٩٤ - ١٣٤ .

(٤) «الشرح»: ٤٣ - ١٣٧ .

### ثلاثة أمثال<sup>(١)</sup>.

ذكر هذه الشواهد، وهي من أقوال الفصحاء، ورواها الثقات في كتبهم وقد روى مجموعة أخرى من الأقوال الثرية التي تداولها النحاة في كتبهم من سيبويه إلى يومنا، من مثل: قام زيد.. وغيرها من كلام النحاة الذي صيغ من أجل تعزيز قاعدة، أو تأكيد حكم نحوي، لم أقف مع هذه الأقوال لعدم الضرورة، ولأن شيخ زاده كما أشرت كان ناقلاً لآراء النحاة، جامعاً لها، مردداً لعباراتهم.

فشيخ زاده من أتباع المذهب البصري في الأخذ بأصول النحو، من سماع وقياس واحتجاج.. وكذلك من أتباعه في الاستشهاد، لكنه توسع في ذلك قليلاً، في القراءات خاصة أخذاً بمذهب ابن جني في الاستشهاد بالقراءات القرآنية مهما كانت نوعيتها؛ متواترة، أم آحاداً، أم شاذة. ولذلك المذهب مايسوغه عند القدماء والمحدثين، من ابن جني إلى أبي حيان الذي أخذ بما عنده في «البحر المحیط» إلى المراكبي الذي اعتدّ بذلك في «توضيح المقاصد والمسالك» وقد أخذ ذلك عن أبي حيان بإشارة إليه، وبغير إشارة. وكذلك شارحنا المتأثر بالمراكبي وأبي حيان معاً، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابه: «حاشيته على أنوار التنزيل» و«شرح قواعد الإعراب».

وبذلك يتضح لنا أنه كان من أتباع الأصول النحوية، لم يشأ أن يخرج عن إجماع النحاة، وإن وفق بين المذاهب أحياناً، في كثير من الدقة والأمانة العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها...

### آثاره:

لشيخ زاده مصنفات عديدة، متنوعة الاتجاهات، في الفقه واللغة والشعر والفرائض والتفسير، وهذا ماسأقف عنده وهو يحمل أكثر من دلالة على غزارة علمه، ومشاركته العلمية.

والمتتبع لهذه المصنفات يلحظ أنها جميعها تنتمي إلى كتب الأملات العلمية، والسبب في ذلك ينبع من قيادته دقة التدريس، وهذه المهنة تقتضي من صاحبها أن يعطي من كل علم طرفاً، خاصة في تلك الحقبة التي لم يكن الاختصاص ذا قيمة فيها، بل كانت المشاركة في العلوم هي الدالة على طول باع المدرس، وحسن تعليمه..

وقد ذكر له صاحب الكشف<sup>(٢)</sup>:

١ - «حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي»، ذكر حاجي خليفة هذا المصنف في مواضع عدة من كتابه، وذكر أن هذا الكتاب «حاشية شيخ زاده» هو أفضل حواشي «أنوار التنزيل» من بين

(١) «الشرح»: ٩ ، ٢٥ ، ١٦٠ .

(٢) «كشف الظنون»: ١٨٨ ، ١٢٤٧ ، ١٣٣٢ ، ١٦٨٩ ، ١٧٦٤ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٣٨ .

الحواشي الكثيرة التي كُتبت على «تفسير البيضاوي».. وفي ذلك دلالة على مكانة «الشارح» في عالم التفسير والتصنيف...

وفي الوقت نفسه أشار حاجي خليفة، وغيره من مؤرخي الكتب العربية إلى أن هذا الكتاب «حاشيته على أنوار التنزيل» أفضل مصنفاته، وعند العودة إلى مصنف شيخ زاده هذا ما شدني إليه فالكتاب على قدر كبير من الأهمية، وفيه الكثير من العلم الدال على المشاركة وقد طبع هذا الكتاب في أوائل هذا القرن، وعرفه الباحثون، وقدروه حق قدره، ووضع في مكانته اللائقة بين كتب التفسير وحواشيه.

ولعل هذا الكتاب هو السبب الأول في شهرة شيخ زاده، ورفعته إلى مرتبة الشراح الكبار، في الوقت الذي كثرت فيه كتب الحواشي.

وقد ردّد ذكره المصنفون مثل: (معجم المطبوعات العربية لسركيس - ومعجم الأعلام للزركلي - ومعجم المؤلفين لكحالة..).

حتى إن كتب التراجم نسبت شيخ زاده إليه، وأضفت صفة الكتاب على الكاتب فذكر كحالة: «مفسّر، فرضي، مشارك في بعض العلوم، كان مدرّساً بالقسطنطينية»<sup>(١)</sup> ونقل الزركلي في أعلامه نقلاً عن حاجي خليفة قوله:

«هي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة»<sup>(٢)</sup>.

٢ - شرح «مفتاح العلوم» للسكاكي، وهو واحد من أهم كتب هذا الفن وأشهرها تصدّى شيخ زاده لشرحه، وقد أشار إلى هذا الشرح في الكتاب المحقّق «شرح قواعد الإعراب».

وهو من دلائل مشاركة شيخ زاده، وغزارة علمه، وقد ذكرته كتب الفهارس والتراجم<sup>(٣)</sup>.

٣ - شرح «مشارك الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»<sup>(٤)</sup> للصاغاني وقد سمّاه الزركلي (حاشية)، والشرح والحاشية في تلك الحقبة المتأخرة أخذتا اسماً واحداً، مع أن الشرح أرفع رتبة عند المصنفين القدامى من الحاشية. حتى إن التأليف في هذا العصر عُرف بتأليف الحواشي والشروح، مدحاً كان أم ذمّاً.

٤ - شرح «وقاية الرواية في مسائل الهداية»<sup>(٥)</sup> في الفقه الحنفي، وشيخ زاده من الفقهاء

(١) «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة: ٣٢/١٢.

(٢) «الأعلام» للزركلي: ٩٩/٧.

(٣) «كشف الظنون»: ١٧٦٤، «الأعلام»: ٩٩/٧، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢.

(٤) «كشف الظنون»: ١٦٨٩، «الأعلام»: ٩٩/٧.

(٥) «كشف الظنون»: ٢٠٢٢، «الأعلام»: ٩٩/٧، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢.

الأحناف، وقد أسهم إسهاماً كبيراً في إغناء مكتبة الفقه الحنفي بعدد من الكتب والشروح، وهذا واحد من كتبه المهمة في هذا الباب، كما نقل أصحاب الفهارس والتراجم.

٥ - شرح «الكواكب الدرية» في مدح خير البرية<sup>(١)</sup> للبوصيري، المعروفة بـ «البردة» وهي من مشاركاته البلاغية والشعرية معاً، وهذه القصيدة من أهم قصائد المدح النبوي، وهي من أشهر تلك القصائد التي عرفت فيما بعد باسم «البديعية» وذلك لاهتمامها الكبير بالجانب البدعي في هذا الجانب<sup>(٢)</sup>.

٦ - تعليق على «الهداية في الفروع» للمرغيناني الحنفي<sup>(٣)</sup>، وهو من إسهاماته في الفقه الحنفي. أيضاً.

٧ - شرح «الفرائض السراجية»<sup>(٤)</sup>، وهو من الكتب المشهورة في بابها أيضاً، ويعزّز نسبة شيخ زاده الفقهية.

٨ - «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام وهو الكتاب الذي أقوم بدراسته وتحقيقه، ولم تشر الكتب إلى هذا الكتاب غير إشارات لآتروي غلّة، لكن المخطوطتين نسبتا إلى شيخ زاده، وقد بسطت القول في ذلك في فصل خاص (نسبة الكتاب).

وقد جمع في هذا الكتاب مجموعة علومه التي سبق ذكرها، وأهمها، بل جلّها في التفسير والفقه.

لا بد في هذه الوقفة مع مؤلفات (مصنّفات) شيخ زاده من تسجيل ملاحظات وتعليق حولها.

١ - ليس في تأليف (شيخ زاده) إبداع تأليقي خاص به، أي لم ينشئ المصنّف كتاباً خاصاً به، وإن حملت كتبه شيئاً من بصمته الخاصة، لكنّ الحقّ أنّه كان في تصانيفه مرتكزاً على غيره.

٢ - مصنّفات شيخ زاده كافّة تحمل اسم (شرح) أو (حاشية) فهو من المحشّين الشارحين، وهذا الصّنف من المؤلفين لا يبلغ درجة الإمامة مهما بلغ.

٣ - مصنّفات عديدة، والعلوم التي تعلّمها وعلمها متنوعة، لكنّ طابعها العام فقهي تفسيري.

٤ - أثر مهنته التدريسية، - وقد كان أستاذاً في إستانبول - في مؤلفاته واضح للغاية، وذلك من خلال النوعية، وقد ألّفت لتقريب مؤلفات الأصول إلى الطلاب الذين يجلسون إليه في حلقة التلمسية.

(١) «كشف الظنون»: ١٣٣٢، «الأعلام»: ٩٩/٧، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر «البديعيات في الأدب العربي» تأليف علي أبو زيد.

(٣) «كشف الظنون»: ٢٠٣٨.

(٤) «كشف الظنون»: ١٢٤٧، «الأعلام»: ٩٩/٧، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢.

ويظلم كثير من النقاد مثل هذه النوعية من التأليف، ويعدونها هامشية لا قيمة لها، ويعتدونها  
آخرون عظيمة في مرتبة التأليف، لكن الحق يقتضي أن تأخذ مكانها السليم، فهي ثقافة عصر،  
ومنهج جيل من المؤلفين المصنفين، ولو حاولنا إحصاء أسماء الشروح لأعجزنا ذلك..  
وكم من الشروح ضاعت لأنها ليست أصيلة، وكم منها عاشت لأنها تحمل بصمة الشارح،  
ولا ريب في أن سمعة شروح شيخ زاده الجيدة، جعلتها من الطائفة التي ترتقي لتتقي التأليف،  
وإن أدنى درجة.

## الكتاب:

- مادته.
- الكتاب المشرح.
- أهم شروح الإعراب عن قواعد الإعراب.
- التأليف في هذا الفن.
- أسلوب شيخ زاده في شرحه.
- مصادر الشرح.
- قيمة الكتاب ومكانته.





## الكتاب:

مادته: «شرح قواعد الإعراب» كتاب قام فيه شيخ زاده بشرح متن من أكثر متون النحو شهرة، وهو «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام النحوي الشهير. وقضية الشرح على المتون، عرفت عند العرب منذ القدم، واستعراض سريع لظاهرة الشرح يبرز أهميتها، فكتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي مثلاً حظي بشرح كثيرة لشواهد، وكذلك «اللمع» لابن جنّي حظي بعناية لا تقلّ عن «الإيضاح» ومحظي به، ومن قبل كان كتاب سيبويه وغيره. وفي فترة لاحقة نظم ابن مالك «الفيته» التي لقيت مالم يلقى متن من متون النحو، من شرح وتفصيل، وقد قام على شرحها عدد كبير من العلماء من أمثال: ابن عيّيل، ابن هشام، الأشموني، المرادي، وغيرهم كثير.

ولابن مالك كتاب «تسهيل الفوائد» كذلك حظي بعناية فائقة، وشرح عدة... ومن قبل كان «المفصل» للعلامة الزمخشري، وهو من كتب المتون أيضاً وقد توفّر على هذا الكتاب عدد من العلماء الكبار الذين شرحوه من أمثال: ابن يعيش أبي البقاء، وهو أشهر الشروح، وابن الحاجب في شرحه الموسوم بـ «الإيضاح في شرح المفصل». فهذه الظاهرة ليست غريبة أو جديدة، وليست سلبية كما يُظنّ. وكتب ابن هشام من الكتب التي ذاع صيتها، ودوّت شهرتها، وكتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب المتون التي حظيت بعناية العلماء، وتعليقاتهم وشرحهم.

## الكتاب المشروح:

«الإعراب عن قواعد الإعراب» للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام النحوي ٧٦١هـ<sup>(١)</sup>.

مختصر مشهور بقواعد الإعراب على أربعة أبواب:

الأول في الجمل وأحكامها.

الثاني في الجار والمجرور.

الثالث في عشرين كلمة.

(١) من أجل ترجمة ابن هشام، ومكانته، ومذهبه، ومؤلفاته، انظر كتب التراجم النحوية عامة، وكتاب: «ابن هشام النحوي» للدكتور سامي عوض، ففيه دراسة واسعة مفصلة، وفصل يدرس واحداً من شروح كتب ابن هشام النحوي وهو «حل المعاقلة» للشمني. وكتاب «ابن هشام، حياته ومنهجه النحوي» د. عصام نور الدين. دار الكتاب العالمي - بيروت.

الرابع في الإشارة إلى عبارة محرّرة<sup>(١)</sup>.

وهذا المتن شأنه في تأليفه شأن المتن الأخرى، مختصر العبارة، مكثف المعلومة، لا يستطيع أن يسير غوره إلا متمكن من العربية وقواعدها، لذلك وجدنا العلماء يتعاقبون على شرحه ودراسته، سواء من شرحه نثراً، أو من نظمه شعراً.

والناظر في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» يلمس الحاجة ماسة لشرحه، وتبيان مقاصده، وهذا ما حدا بالعلماء الأفاضل أن يدرسوه ويشرحوه.

والكتاب حلقة في سلسلة من أعمال ابن هشام في هذا الفن، حتى صار ابن هشام وهذا الفن توأمين، يُذكران معاً، وكأنه لم يؤلف فيما سواه، وهو صاحب «القواعد الصغرى»<sup>(٢)</sup> و«القواعد الكبرى»<sup>(٣)</sup> و«الإعراب عن قواعد الإعراب»<sup>(٤)</sup> و«مغني اللبيب»<sup>(٥)</sup>.

ومؤلفات ابن هشام عامة لقيت عناية كبيرة من معاصريه، ومن تلوهم، والسبب في ذلك أسلوبه السهل الذي يوصل العبارة بيسر وسهولة، ومأشبهه في النحو، بالنووي في الحديث، وقد سارت كتبهما، وذاعت أكثر من كتب أي كاتب آخر<sup>(٦)</sup>.

وقد شرحت كتبه في حياته، وبعد وفاته، وهامي تلقى من الباحثين عناية لم تلقها غيرها من الكتب، ولأبأنّ إن قلت:

إنّ كتب ابن هشام خدمت النحو وقريته أكثر من أي كتاب آخر. وإن تأليفه في فنّ الأدوات والجمال، من نعم الله على هذا الفن، وفيما بعد سأقف عند الكتب التي سبقته لكنها لم تبلغ شأوه، بل لم تكن لتذكر على جلالة قدرها وقدر مؤلفها إلا من باب الموازنة مع ماقدّم ابن هشام.

ولعلّه لم يبالغ عندما نسب هذا الفن إلى نفسه دون غيره، مع أنّ من العلماء من سبقه، وذلك لأنه كان الأقدر على تفتيقه، وتبويبه وإظهاره في ثوب لائق، كان «مغني اللبيب» أكثر كتبه نصاعة ونضجاً.

(١) «كشف الظنون» ١٢٤/١، «معجم المطبوعات» ٢٧٤/١.

(٢) طبع في دمشق عققاً بعناية حسن إسماعيل مروّة، مكتبة سعد الدين ١٩٨٨.

(٣) يتوهم بعضهم فيظنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» ويرجح آخرون أنها مفقودة.

(٤) عُدّت إلى التي بعناية رشيد البيدي، دار الفكر بيروت.

(٥) طبع بعناية الشيخ محمد عبي الدين عبد الحميد، وكذلك بعناية د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وبمراجعة الأستاذ سعيد الأنغاني.

(٦) كتاب «ابن هشام النحوي» ومالقيت كتبه عامة من عناية.

### أهم شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب»:

- لقد ذكر حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون» عدداً من شروح هذا المتن وهي:
- ١ - «شرح قواعد الإعراب» للعلامة مُحبي الدين مُحَمَّد بن سُلَيْمان الكَافِيَجِي ت ٨٧٩ هـ وهو أحسنها<sup>(١)</sup>.
  - ٢ - شرح جلال الدين محمد بن أحمد المُحَلِّي ت ٨٦٤ هـ ولم يكمله.
  - ٣ - شرح خَالِد بن عبد الله الأَزْهَرِي النحوي ت ٩٠٥ هـ وهو كتاب تعليمي بعنوان «مُوصِلُ الطُّلَّابِ إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ»<sup>(٢)</sup>.
  - ٤ - شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المَقْدِسِي ت ٩٠٠ هـ.
  - ٥ - شرح أحمد بن محمد الزُّيْلِي الموسوم بـ «حُلُّ مَعَايِدِ القَوَاعِدِ» ت ٩٦٧ هـ<sup>(٣)</sup>.
  - ٦ - شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخَرْبُزَرِي ت ٩١٠ هـ.
  - ٧ - شرح نور الدين علي العُسَيْلِي ت ٩٨٠ هـ.
  - ٨ - شرح محمد بن عبد الكريم الموسوم بـ «كَاشِفُ القِنَاعِ».
  - ٩ - أبو عبد الله محمد بن جماعة الكِنَانِي ت ٨١٩ هـ وهو الموسوم بـ «أَوْتَقُّ الأسبابِ».
  - ١٠ - شرح لأحد المتأخرين عنوانه: «مَقَاصِدُ الأَلْبَابِ».
- وقد شرحه نظماً:
- ١ - أبو البقاء محمد بن أحمد بعنوان «بَهْجَةُ القَوَاعِدِ».
  - ٢ - شهاب الدين أحمد بن الهائم بعنوان «تُحْفَةُ الطُّلَّابِ» ت ٨١٥ هـ<sup>(٤)</sup>.
- ومن شروحه التي لم تذكرها كتب الفهارس، وهي عديدة.
- شرح مُحَمَّد بن مُصْطَفَى القُوجَوِي الحَنَفِي (مُصْلِحُ الدِّين) ٩٥٠ هـ.
- وهذا الشرح هو موضوع دراستنا، ونقوم بنشره محققاً تحقيقاً علمياً للمرة الأولى.....

(١) طبع في دمشق محققاً بعناية د. فخر الدين قباوة، دار طلاس ١٩٨٩ .

(٢) مطبوع طبعة أزهرية غير محققة، وعلمت أنه طبع محققاً في الأردن لكنني ما أطلعت عليه.

(٣) قرأت أكثره على هاشم شرح شيخ زاده، وهو نافع جيد.

(٤) «كشف الظنون» ١٢٤/١ - ١٢٥ .

## التأليف في هذا الفن:

لابد من الوقوف عند الجهود التي سبقت ابن هشام في كتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» إذ لا يمكن أن تكون هذه الثمرة الناضجة، هي التجربة الأولى في بلها.

واستعراض المؤلفات السابقة يظهر قيمة الجهود اللغوية العربية، وفي الوقت نفسه تبين اهتمام العرب بلغتهم، والتصنيف في علومها المتعددة.

والذي لا مندوحة من ذكره هو أن علم الأدوات، وإعراب الجمل واشباه الجمل، قد نشأ وكبر في أحضان علوم القرآن، فنحن نجده موزعاً في كتب علوم القرآن الكثيرة، لكننا لن نقف في هذه الوقفة إلا مع الكتب المخصصة للأدوات والجمل وإعرابها ولأقصر الإخلاص هنا على الأدوات وحسب، بل على الفن كاملاً من أدوات وجمل وأشباه جمل، أي تلك التي خرجت عن باب التأليف التقليدي في النحو.

وأعرض لهذه الكتب، وقد عدت إليها جميعاً في تحقيق النص، وفي دراسة معالم هذا الباب، وأرتب هذه الكتب على تواريخ وفيات مؤلفيها، وستبين أهمية ابن هشام، وجمال أسلوبه، وشمولية معلوماته، فمع أنه جاء آخراً في سلسلة مؤلفي هذه الكتب، إلا أنه كان أكثر أصحابها شهرة، وكتبه أكثرها ذيوفاً، مما يدل أيضاً على أنه أفاد بعلمه وخبرته من تجاربهم، ولهذا حظيت كتبه بالعناية والشروح، وليس صحيحاً ما يقال من أن شهرته كانت لأن كتبه طبع قبل غيرها، لأن العناية لزمته منذ تأليفها، وليست في الوقت الحاضر وحسب.

١ - الزجّاجي: لعلّ الزجّاجي أول من اهتم بالتأليف في هذا الباب، فقد كتب أول كتاب بالحروف «اللامات»<sup>(١)</sup> أذكر هذا الكتاب مع أنه ليس من كتب الفن الذي نبحث فيه، مع أنه ينضوي في خاتمة المطاف تحته، لكن الكتاب الذي نقصده في هذا المجال هو كتاب حُرُوف المعاني<sup>(٢)</sup> للزجّاجي ت ٣٤٠هـ.

درس فيه حروف المعاني، وبث فيه آراءه النحوية، وقد وقف من ذلك محققه د. الحمد في دراسته وقفة وافية.

ولم يكتف فيه بدراسة «حروف المعاني»، بل زاد في دراسة بعض التراكيب النحوية، والأفعال التي درست في كتب النحو بإسهاب.

(١) طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور مازن المبارك في مجمع اللغة العربية بدمشق أول مرة ١٩٦٩م، وأعيد طبعه معدلاً في دار الفكر - دمشق.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد في مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ ١٩٨٦م.

- ٢ - الرُّمَانِي ت ٣٨٤ هـ  
كتاب «مَعَانِي الحُرُوف»<sup>(١)</sup> وقد رَتَّبَه على الحروف الأحادية، فالثنائية فالثلاثية، يبدأ بتعريف الحرف، ثم بمعانيه واستخدامه.
- ٣ - المَرْوِي ت ٤١٥ هـ  
كتابه «الْأَزْهِيَّة فِي عِلْمِ الحُرُوف»<sup>(٢)</sup> لم يتبع فيه المروى ترتيباً معيناً، وإنما كان يذكر الكلمة، ووجوهها، وشواهدا وحسب.
- ٤ - مَكِّي بن أَبِي طالب القَيْسِي ت ٤٣٧ هـ  
كتاب «شَرْح كَلَامٍ وَكَلَى وَنَعَم»<sup>(٣)</sup> وهذا الكتاب لطيف غير شامل فهو اقتصر على ثلاثة حروف، وخصَّ دراسته بالوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى، وذكرته لأنه يقف عند الوجوه النحوية عند ذكر كل واحدة منهن.
- ٥ - أحمد بن عبد النور الملقبي ت ٧٠٢ هـ كتاب: «رَصْفُ الْمَبْنِيِّ»<sup>(٤)</sup>. رَتَّبَ الملقبي كتابه على حروف المعجم بدءاً بالهمزة، وانتهاءً بالياء، مستعرضاً الأداة ومعانيها، ووجوهها.
- ٦ - الحسن بن القاسم المُرَادِي - ابن أُمِّ قَاسِم - ت ٧٤٩ هـ كتاب «الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي»<sup>(٥)</sup>.

وقد رَتَّبَ المرادي كتابه على الأحادي، فالثنائي، فالثلاثي وهكذا، وضمن كل ترتيب اعتمد الترتيب المعجمي، ويُعدّ الكتاب حلقة متطورة في هذا الفن.

وفي المقدمة يذكر المحققان الفاضلان أنَّ ابن هشام أخذ عن المرادي دون أن يردَّ إليه الفضل، وهذا الاستعراض يبيِّن أنَّ كلَّ واحد كان حلقة في سلسلة وحسب، فالمرادي أخذ عن سابقه، وكذا فعل ابن هشام، لكنه أدخل على ذلك حِسَّهُ اللغوي المرفه، وأسبغ عليه خبرته، فليس من الضروري أن يكون قد سطا على عمله كما يتها.

٧ - جمال الدين بن هشام النُّحَوي الأنصاري ت ٧٦١ هـ وعند ابن هشام كانت المحطَّة الكبرى لهذا الفن، فهو لم يكتب أو يصنّف كتاباً واحداً، بل جعل هَمَّهُ الأكبر في حايته العلمية

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي - دار نهضة مصر.

(٢) طبع بتحقيق الأستاذ عبد المعين اللوحي في مجمع اللغة العربية بدمشق ط ١٩٨١ .

(٣) طبع في دمشق بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات - دار المأمون ط ١٩٨٣ م.

(٤) طبع في دمشق بتحقيق أحمد محمد الخراط - في مجمع اللغة العربية ط ١٩٧٥ م.

(٥) طبع في حلب بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط ١٩٧٣ م، وأعيد تصويره في دار الآفاق الجديدة - بيروت.

هذا الباب من التأليف، وهو إعراب الجمل، وأشباه الجمل، والأدوات وكانت مؤلفاته سلسلة متصلة من الدراسات المتتابعة، والجهود التي ندر أن نجد مثيلاً لها. وقد تهيأ لبعض الدارسين أن كل كتاب من هذه الكتب، شرح للكتاب السابق، أو تلخيص لكتاب لاحق، وهكذا.

لكن الأمر لم يكن كذلك، فلبن هشام ألف كتبه هذه حسب مقتضيات الزمان والمكان، فنجد عبارته موجزة حيناً، ومسهية حيناً آخر، ولو كان أحدها شرحاً للآخر، لما احتاجت لشرح من غيره من علماء العربية.

- «القواعد الصغرى»<sup>(١)</sup>:

وهي رسالة صغيرة لطيفة الحجم، تقع في ورقات، مقسمة إلى:

في الجملة ومسائله.

في الظرف والجار والمجرور.

في أدوات يكثر دوراتها في الكلام.

نلاحظ أنه في هذه الرسالة اختصر اختصاراً شديداً، واكتفى بما يقدم الفائدة، وبما يدور على ألسنة المعربين.

- «القواعد الكبرى»<sup>(٢)</sup> - من الباحثين من يقول إنها ضاعت في طريق عودة ابن هشام من الحجاز، ومنهم من يقول إنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكن إشارة في مقدمة القواعد الصغرى، تعطينا صورة واضحة عن هذا الكتاب:

«هذه نكت سيرة اختصرتها من قواعد الإعراب، تسهياً على الطلاب وتقريراً على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب»<sup>(٣)</sup>.

فالقواعد الكبرى غير «الإعراب عن قواعد الإعراب»، والإعراب في أربعة أبواب.

- «الإعراب عن قواعد الإعراب»<sup>(٤)</sup> - حلقة أكثر اتساعاً واستيعاباً في مؤلفات ابن هشام، تقع في أربعة أبواب هي:

(١) أشرت إلى أنها طبعت في دمشق ضمن «رسائل ابن هشام النحوية» وهي: المسائل السغرى - موقد الأذهان وموقظ الوسنان - القواعد الصغرى. بتحقيق حسن إسماعيل مروة.

(٢) مناقشة د. فخر الدين قباوة في دراسته لشرح قواعد الإعراب للكافيجي.

(٣) «رسائل ابن هشام النحوية»: ١٣٩.

(٤) أشرت إلى أنه طبع في دار الفكر بدمشق، بتحقيق رشيد العبيدي.

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المرب. وهو الذي يعرض فيه للأدوات وحروف المعاني.

الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات، وفيه فوائد كثيرة تتعلق بالأدوات أيضاً.

- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»<sup>(١)</sup>

يعدُّ كتاب «مغني اللبيب» رأس كتب ابن هشام المؤلِّفة في هذا الباب. ففيه جمع خلاصة تجربته الطويلة، واستوعب المعارف التي وصلته من النحو العربي، فبَيَّنها ونَتَقَها في هذا الكتاب، الذي جمع فكفى وكان بحق مُغْنِيًّا، واستحقَّ أن يُوسَمَ بـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وقد ذاع صيته ويُعدُّ بين الباحثين والعلماء<sup>(٢)</sup>.

فالدماميني وحده شرحه ثلاثة شروح، وللشُّمْنِي حاشية عليه، وغيرهما من العلماء الأفاضل ذوي الباع.

وقد حظي بعناية المعاصرين، ونشر أكثر من نشرة، هذا علداً شروحه شواهد، ومعاني أبياته، ويمكن أن يكون في بابه كـ «الكتاب». وليس السبب في ذلك أنه طبع أولاً كما يدَّعي بعضهم، بل لأن هذا الكتاب قد بلغ قَمَّةَ التأليف في هذا الباب.

وإلى ذلك يشير د. الحمد محقق كتاب «حروف المعاني» لكنه لا يقصر الأمر على نشره وحسب، بل يتعداه إلى «مكانة مؤلفه، واستقصائه ووفرة شواهده وشموله، ونشره مبكراً»<sup>(٣)</sup>.

«والحقُّ أنَّ ابن هشام التزم خطاً واضحاً سديداً في منهجه، وهذه ميزة تسجِّل لابن هشام في مصنفاته، فهو ذو عقلية منظَّمة، واتَّسم كتابه بالشمول والاستقصاء، والدقَّة في نسبة الآراء إلى أصحابها، وكان تبريره لاختيار ما أورده من الحروف والأسماء والأفعال موقفاً»<sup>(٤)</sup>.

ولمَّا كان «المُغْنِي» بهذا الغنى النحوي، وكثرة الشواهد، أخذ مكانة الصدارة في كتب الأدوات، مع أنه تكلم في غير الأدوات أيضاً.

(١) أكثر كتب ابن هشام شهرة، طبع أكثر من مرة، إحداهما بعناية محمد محي الدين عبد الحميد الذي صبَّ اهتمامه على خدمة تراث ابن هشام، وأخرى بعناية المبارك حمد الله والأفغاني.

(٢) فقد لقي عناية فائقة من الشارحين، انظر د. ابن هشام النحوي: ١٤٣ .

(٣) «حروف المعاني»: ٣٩ .

والذي لاشك فيه أن «المغني» أعلى كتب ابن هشام في هذا الباب وليس بين كتب الأدوات لغيره وحسب.

ففيه خلاصة التجربة، وأسلوب ابن هشام الذي جعل ابن خلدون يقول عنه: أنحى من سيبويه، وهذا الأسلوب الرائق هو الذي جعل الباحثين والطلّاب على السواء يهتمون بأمره. ومن المفيد أن نذكر أن ابن هشام في كتابه «المغني» كان ذروة الفن بين مصنّفيه جميعاً، وبين كتبه هو كان ذروة وخاتمة بأن معاً، فإلى اليوم لم يأت من يفعل شيئاً في هذا الفن، وكل ما نقرأه الآن ليس إلّا عائلة على ابن هشام؛ وابن هشام وحده، إذ لا تتعدى معرفة هؤلاء النفر إلى المرادي وأبي حيان ومكّي والرّماني والزّجاجي، وغيرهم الكثير في تراثنا العربي النحوي. لذا نجدنا عاجزين أمام تطورات علم اللغة عند الأمم والشعوب الأخرى، لأننا لم نفد قيد شعرة مما قدّم العلماء المجتهدون، الذين تعهّدوا النحو العربي بالرعاية والحفظ والصّون.



## أسلوب شيخ زاده في شرحه:

الشرح المحقق ينتمي إلى العصور المتأخرة، فالشارح من علماء القرن العاشر للهجرة ت ٩٥٠هـ، وشرحه ينتمي إلى الطائفة المشتهرة في تلك الآونة، والتي عُرفت باسم (شروح المتن)، ولم يشأ شيخ زاده أن ينهج طريقة خاصة به في الشرح، بل اتخذ الطريقة نفسها، إذ يأخذ العبارة ويبدأ شرحها وتفصيلها وإعرابها، وفي كثير من الأحيان يُجزئ العبارة إلى كلمات، مما يفقد النص روحه.

يذكر عبارة ابن هشام في «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويضع فوقها خطاً إشارة إلى عبارة المتن، وقد تمضي صفحات في استطراداته وفوائده اللغوية قبل أن يعود إلى المتن.

فالمتن متداخل مع الشرح بشكل كبير، مما اقتضى تفصيله، وتبينه، وعمدت كذلك إلى طباعة عبارة ابن هشام بخط أسود تمييزاً له، لتتماشى مع الطريقة المثل في إخراج النص.

ويؤخذ على أسلوبه هذا أنه يبدد المتن بطريقة عشوائية، ومرد ذلك إلى أنه كان يمليه على تلامذته في أغلب الظن، فكان يخاف أن يترك فائدة دون أن يقدمها إلى طلابه، ولو أنه قسم النص تقسيماً دقيقاً لكان ذلك أجدى وأنفع.

وشرحه بهذه الطريقة ترك شيئاً من الركّة في النص المزوج المحقق واعتري فهم النص شيء من الصعوبة، بين عبارتي ابن هشام وشيخ زاده.

وقد تبع في شرحه عبارة ابن هشام بتمامه، فشرحه غير قائم على التخيّر والاصطقاء، فهو يشرح عبارة المصنف من البسمة إلى آخر فقرة من المتن...

وشرح شيخ زاده هذا لم يكن ذا وجهة واحدة، بل أخذ اتجاهات متعددة، فقيه التفسير اللغوي القائم على المعجمات، وفيه التفسير القرآني، الذي يتنظمه فهمه لكتاب الله العزيز، والشارح من الذين أسهموا في هذا الميدان، خاصة في حاشيته على «أنوار التنزيل» للبيضاوي، وفي الشرح جانب بلاغي لا يستهان به، وذلك من البدهي لشارح خبر أساليب العربية، وله حاشية على «مفتاح العلوم» للسكاكي، وفي الشرح اهتمام واضح في إبراز الفوائد النحوية واللغوية، تحت عبارة: اعلم، وفي ذلك دلالة واضحة على مكانة الكتاب والكاتب، وعلى كونه كتاباً تعليمياً ذا هدف واضح وجلي.

وفيه مجال واسع لإيراد الآراء النحوية، والأقوال المتعارضة بين النحاة، خاصة بين مدرستي البصرة والكوفة.

وفيه أيضاً يتحرك الشارح بحرية في القراءات القرآنية، وله منها موقف - بَسْطْنَا فيه القول في مسألة الاستشهاد -، ومعالجته لهذه القراءات ذات دلالة على طول بابه في هذا الفن، وإن لم يكن مَن آلفوا فيه كتباً مخصصةً.

أما الإعراب فله في الشرح قسط وافر، فالشارح يكاد يُعرب كلمات المتن كاملة، وقد خالفه الصواب مرّات ذكرتها في مكانها، إذ كان يعتمد على فهمه للنصّ المقبوس، وذلك أوقعه في عثرات لكنها لا تقلل من قيمة المؤلف والشرح.

ومّا يؤخذ على المؤلف في شرحه ركة أسلوبه وعجمته، وهو واحد من العلماء الأعاجم الذين أسهموا في إغناء المكتبة العربية، لكنه لا يغيب عن أذهاننا أنه لم يكن هناك من فرق بين العربي والأعجمي، خاصة في مجال خدمة كتاب الله تعالى، وفي خدمة العربية التي تُعدُّ لغته المقدّسة.

لكن ذلك كله لم يمنع من وقوع الشارح - مع جلالة قدره، ومشاركته العلمية - في هنوات لغوية أفصحت عن عجمته، أهمها تلك التي يقع فيها المتأخرون عامّة، والأعاجم منهم خاصة من مثل:

إدخال (ين) على (دون) مع أنه أشار إلى خطأ من يُدخلها عليها ففي ص ٩٨ يقول: (دون قد تدخل عليه من وهو شاذ كذا ذكر الرضي) وقد كان يُدخل (ين) عليها في كثير من المواضع في رسالته.

ومن الأغلاط إدخال (ال) على (بعض) كما في ص ٥٥ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ومواضع أخرى كثيرة.

ومن أوهامه ص ١٨ يُعدّ شيخ زاده الفعل (وقع) متعدّياً معتمداً «الصّحاح»، ولدى العودة إلى «الصّحاح»، تبين أنّ الشارح وهم في الاقتباس. وهناك ملاحظات عدّة تُسجّل على أسلوب شيخ زاده، أهمها غياب تفصيل النص والشرح، وتداخل المتن بالشرح بشكل مُخلٍ أحياناً. وثمة ملاحظات أخرى وردت في أماكنها.

أما ما يُحمد للشارح ذِكْرُهُ لمصادره على الغالب، ويتمتع الشيخ بأمانة علمية ندر وجودها عند المتأخرين.

ولابد من الإشارة إلى نجاح الشارح في التوفيق بين العلوم المختلفة التي يعرفها ويُلّمُّ بها. وبالجملة فإن أسلوب شيخ زاده هو أسلوب عصره الذي عاش فيه، ممزوج فيه التعليم والعلم، جامعاً شتات المعلومات ومتفرقاتها مما وصله من السابقين.

## مصادر الشرح:

مصادر شيخ زاده كثيرة، منها المصادر الرئيسية، ومنها الثانوية وسأقف مع مصادره الرئيسية وحسب، وهذه المصادر تقسم إلى طوائف:

١ - مصادر نحوية عامة مثل: كتاب سيبويه، المُقْتَضَب، المُفَصَّل.

٢ - مصادر من باب الأدوات مثل: الأزهية، الجنى، المغني.

٣ - مصادر معجمية مثل: الصُّحاح.

٤ - مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه مثل: الكشاف.

### ١ - مصادر نحوية عامة

اعتمد شيخ زاده مجموعة كبيرة من الكتب النحوية، على رأسها المصنفات التالية:

١ - «تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ»<sup>(١)</sup> بشرح الأفيّة ابن مالك للمُرادي المعروف بـ ابن أمّ قاسم. وهذا أهمّ مصدر من مصادره، إذ بدأ نقله الأوّل عنه بقوله: كذا في «شرح الألفيّة للمُرادي المشهور بابن أمّ قاسم، وبعد ذلك اكتفى الشارح بالنقل بقوله: كذا في شرح الألفيّة، فكان الإطلاق يعنيها.

ويدو أن الشارح معجب بالمرادي أيما إعجاب، فلم يعارضه في نقل من النقول، وكثيراً ما نقل عنه في ورقات الرسالة المائة، ولما كنت أعود إلى شرح الألفيّة أجد النقل فيه، بل وجدت كثيراً من النقول التي لم يُشير الشارح إلى مصدره في .. توضيح المقاصد.

ولابد من الإشارة إلى العنت والصعوبة اللتين وجدتهما في أثناء العودة إلى هذا الكتاب، وذلك لأسباب كثيرة، مع أن محققه الفاضل نال به درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى:

١ - الكتاب بأجزائه الستة المجموعة في مجلدات ثلاث، مطبوع طباعة حجرية رديئة، أكلت المطبعة كثيراً من حروفه.

٢ - الكتاب يخلو من الفهارس الفنية التي تعدّ من أهمّ مَسَوِّغَاتِ نشر الكتاب؛ أيّ كتاب، فمابالنا بكتاب فيه آلاف من المسائل النحوية؟! فلم يصنع الدكتور المحقّق أيّ فهرس من الفهارس، فلامواد لغوية وآيات ، ولأحاديث، وحتى المراجع فهرستها بدائية غير مقبولة، أما إذا أتينا إلى فهرس المواد، أدركنا العجز الذي تعانیه، بل إنّ جزءاً من الأجزاء الستة لم يصنع له فهرس مواد،

(١) مطبوع بتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان.

وأنت أيها الباحث ماعليك إلا أن تستظهر الكتاب قبل العودة للإفادة، وإلا فابحث عن بغيتك في كومة القش الكبيرة، وهذا ماكان مني إلى أن وصلت إلى شيء من بغيتي.

٣ - لم يخرج المحقق إلا عدداً قليلاً من المسائل النحوية، وكان يكتفي بشرح الأبيات وإعرابها، وكأنه يصنع حاشية على شرح المرادي للألفية.

وكم من الوقت والجهد يضيع في مثل هذا الكتاب المهم في المكتبة العربية.. ولا بد من شحذ الهمة لإخراجه من جديد بالشكل الذي يليق بالمرادي وكتابه.

٢ - «شرح الرضي على الكافية»<sup>(١)</sup> وقد أكثر الشارح النقل عنه، وعدت إليه، وخرّجت مسائله، وفي عدد من النقول كنت أجد نقل الشارح أكبر مما في شرح الكافية، مما دفعني إلى الاعتقاد بأن النسخة التي عاد إليها شيخ زاده، غير تلك التي طبعت عنها المطبوعة المتداولة.

٣ - «التسهيل»<sup>(٢)</sup> أخذ عنه الشارح بقوله: قال صاحب التسهيل، وأحياناً قال ابن مالك في التسهيل، ومّرات: كذا في التسهيل، وقد عدت إلى الكتاب، وخرّجت نقوله عدا بعض النقول المحدودة التي لم أعتز عليها في التسهيل أشرت إليها في حواشي الكتاب.

٤ - «الإيضاح في شرح المفضل»<sup>(٣)</sup> لابن الحاجب، وهو من أهم شروح المفضل، وقد أخذ عنه شيخ زاده في غير ما موضع، فخرّجت مسائله، لكن مسألة لم أجدها فيه، مع أن الشارح أشار إلى أنها موجودة في باب المنادى، وأعدت ذلك إما لوهم الشارح وهذا احتمال ضعيف، لأن نقله يدل على أن الكتاب بين يديه، وإما لنقص في النص المحقق، وقد أكد ذلك من أطلع على مخطوطات الكتاب، وقام بالمقابلة بين النص المحقق، والنص المخطوط.

٥ - «ارتشاف الضرب من لسان العرب»<sup>(٤)</sup> لأبي حيّان الأندلسي وقد نقل عنه مرّات عدّة، وبكثير من الإجلال، وهذا الكتاب على أهمية خاصة، لأنه يحوي آراء أبي حيّان الأندلسي أولاً، بعد أن كان من الصعوبة مراجعتها، ولأن المرادي أخذ في مؤلفاته عن أبي حيّان، ومن غير إشارة في كتابيه «الجنّي الداني» و «توضيح المقاصد» وبالموازنة وجدت عدداً من النقول في «توضيح المقاصد» وهي من «الارتشاف».

والعودة إلى هذا الكتاب فيها صعوبة أيضاً، لكنها أقلّ ممّا في كتاب المرادي، ففيه كثير من التصحيف والتحريف، والفهارس التي صنعها لا تتناسب مع قيمة الكتاب ومؤلفه.

(١) مطبوع طيبة غير محققة، لكنها تتحلّى بكثير من الدقة، وأطلعني د. عصام نور الدين على نسخة أخرى مصححة في ليبيا.

(٢) طبع محققاً تحقيقاً علمياً بتحقيق محمد كامل بركات.

(٣) طبع في بغداد في مجلدين بتحقيق د. موسى بناي العلي. ويقوم بتحقيقه في دمشق د. إبراهيم عبد الله.

(٤) طبع في القاهرة بتحقيق د. مصطفى النحاس، في أربع مجلدات.

٦ - «المفصل في علم العربية»<sup>(١)</sup> أخذ عنه الشارح، وكان موافقاً له في آرائه عامة، حتى في تلك التي فيها خلاف لعلماء العربية أوجد له العذر والمخرج.

٧ - «الأمل في النحو»<sup>(٢)</sup> لابن الحاجب، أخذ عنه شيخ زاده عدداً قليلاً من النقول، وقد وجدت صعوبة في الوصول إليه لعجز الفهارس، وقد امتلأ هذا العمل بالتصحيح والتحريف فهو غير مخدوم بشكل كافٍ لائق به.

## ٢ - مصادر من باب الأدوات:

١ - «الأزهيّة في علم الحروف»<sup>(٣)</sup> نقل عن الشارح نقولاً محدودة، عدت إليها فخرجتها من الكتاب، وكانت نقوله عنه دقيقة.

٢ - «مغني اللبيب عن كتب الأغريب»<sup>(٤)</sup> لابن هشام النحوي، ولأبالمع إن قلت إنّ «المغني» كان عمدته في شرحه، وكثيراً ما تدخل كلام ابن هشام في المتن و«المغني»، وكلام الشارح و«المغني»، ولابد أن «المغني» كان بين يديه يستقي من تفسيراته، ويستعين بشروحه ويستقي من شواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية.

إذ ندر أن أجد شاهداً في الشرح، وهو غير موجود في المغني. ولن أتحدث عن «المغني»، فله مكان آخر. إضافة إلى شروح الرسالة قبله خاصة «شرح الكافي» القيم، إذ لأشك أنه كان تحت يده، ونهل منه كثيراً لكنني لم أشر إلى هذه الظاهرة أينما وردت، وكذلك كان مع «المغني» وهو من مصادر الباب.

## ٣ - مصادر معجمية:

١ - «الصّحاح»<sup>(٥)</sup> إنّ معجم «الصّحاح» للجوهري هو مصدر شيخ زاده اللغوي الأول، رافقه من بداية الشرح إلى آخره، يستعين به في فهم بعض المفردات، وفي تفسير التعابير، وربما في الاستدلال على قضايا إعرابية كما في «وقع» وكان يقول كذا في الصّحاح، أو قال الجوهري.. وثقت نقوله منه جميعها، فكانت سليمة، وفي بعض الأحيان فيها شيء من التصرف ليتناسب مع الهدف من النقل، لكنه كان أميناً على نقوله منه، ولأريب في أنه كان بين يديه في أثناء تأليف الكتاب، وكان كلام الجوهري عنده موثقاً غير قابل للرد.

(١) طبع بمراجعة النجاشي الحلبي وتذييله، وطبع مرة أخرى محققة! لكن شتان بين النشرتين.

(٢) طبع في عالم الكتب - بيروت بتحقيق هادي حسن حمودي.

(٣) طبع في دمشق بعناية الأستاذ عبد المين الملوحي في مجمع اللغة العربية.

(٤) طبع أكثر من طبعة في القاهرة ودمشق.

(٥) طبع بعناية أحمد عبد الغفور عطار، وهي طبعة رائعة.

٢ - «القاموس المحيط»<sup>(١)</sup> للفيروز آبادي، وقد نقل عنه نقولاً عديدة، عدت إليه فصول ما عتري النقل من غلط أو وهم.

٤ - مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه:

١ - «الكشاف»<sup>(٢)</sup> للعلامة الزمخشري، وقد أخذ عنه كثيراً في شرحه وفي حاشيته على تفسير «أنوار التنزيل» للبيضاوي، وكان يذكره مرات باسمه «الكشاف»، وأخرى قال العلامة الزمخشري في تفسير سورة..

وكان «الكشاف» من مصادره التي يثق بها ثقة تامة، كيف لا وقد عاش معه مرتين في تأليفه؟!

ولما عدت إلى «الكشاف» وجدت أن شيخ زاده نقل عنه بأمانة ودقة، في أمور كثيرة، ومواضع عديدة، حتى غدا الكشاف مرجعه الأول، وإن لم يكن الوحيد والظاهر أن «الكشاف» كان تحت يده في أثناء تأليف الكتاب، ولم يكن ينقل عنه من ذاكرته، كما في بعض النقول الأخرى.

٢ - «أنوار التنزيل»<sup>(٣)</sup> للقاضي البيضاوي، هذا الكتاب عمدة عند الشارح شيخ زاده، فهو يعود إليه في شرحه كثيراً، حيناً باسم «أنوار التنزيل» وحيناً قال البيضاوي، وحيناً قال القاضي، يحتمل إليه في كثير من المسائل التي تتطلب تأويلاً وتفسيراً، يأخذ بكل ما يقوله البيضاوي.

ولما عدت إلى «أنوار التنزيل» على هامش حاشيته عليه وجدت تطابقاً بين تعاليقه على «أنوار التنزيل»، وحاشيته، ولا شك في أن شيخ زاده كان مستحضرًا هذا الكتاب عند شرحه لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب». خاصة عند الحديث عن الآيات القرآنية، والقراءات المتعلقة بها.

وفي الموازنة تطابق بين الكتاتين، من حيث العناية بالقراءات ووجوهها، وأصحابها.

٣ - «التبيان»<sup>(٤)</sup> لأبي البقاء العكبري، وهذا الكتاب عمدته في إعراب الآيات القرآنية، والخلاف في إعرابها، وكان يكتفي بنشر آراء أبي البقاء في صفحات كتابه، ولما عدت إليه وجدت الآراء مثبتة في مؤلفه.

ولابد من القول بأن هذا الكتاب بحاجة إلى خدمة يستحقها، وفهرسة تليق به، وهو من أهم كتب هذا الفن وأكثرها تداولاً.

(١) طبع مرات آخرها محققة فائزة في مجلد واحد في مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) طبع طبعة جيدة منقحة، منشورة مصورة في عالم المعرفة - بيروت.

(٣) طبع أنوار التنزيل طبعة مستقلة، لكن التي رجعت إليها مجموعة مع حاشية شيخ زاده عليها مطبوعة في تركيا.

(٤) طبع الكتاب مرات، وتحت عناوين مختلفة، فقد طبع مرة بعنوان «إملاء ما من به الرحمن» وأخرى «التبيان» وهي التي عدت إليها بتحقيق محمد علي البجاري.

## قيمة الكتاب ومكانته:

إنَّ الأمانة العلمية تقتضي من الناقد أن يكون عدلاً، إن كان في موقف الحكم، ولما وقفت مثل هذا الموقف، وجدت من الخير أن أعطي هذا الكتاب حقّه، ماله، وماعليه، وقد كان ذلك واضحاً في أثناء الدراسة التفصيلية لهذا الكتاب وصاحبه، لكنني أوجز ذلك في هذا المقام.

فالمتن «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب الجيدة النافعة الموجزة، ولا يقربها إلا من مَلَكَ الجرأة والعلم بآن، ولما تقدّم منها شيخ زاده، فذلك يعني أنه ملك من هاتين الخصلتين، ومع أنّ شيخ زاده ليس من العرب، بل ليس من أهل العربية، غير أنّه شرّحه وباقتدار، لأكثر من سبب:

- فالمتن من الكتب التي تكاد تكون مخرصة لإعراب القرآن الكريم ودراسته، وهذا دافع مهم حداً بشيخ زاده إلى شرحه، وهو الذي ملك عليه القرآن الكريم ودرسته حياته وحواسه، كما نرى من سيرته العلمية، وحبه للكتاب الخالد، وافتخاره بانتمائه إليه دفعاه إلى الإسهام في خدمته.

- إنَّ شرحه هذا للبرهان على اقتداره، وإن لم يكن من أهل العربية، ولذلك رأيناه يدخل بين النحاة، يحاكم ويماحك، ويصل إلى نتيجة، غالباً ما تكون محسومة من قبل.

- مكانة ابن هشام النحوي بين علماء العربية، حتّته على شرح هذا الكتاب، إسهاماً منه في تراث هذا العالم، الذي ترك صداه عند كل من نطق بالضاد بعده.

- مشاركته العلمية التي يسعى إلى تحقيقها، وهو الذي عمل في الفقه والتفسير والبلاغة، فكان هذا الشرح عملاً في النحو العربي ليكمل به مشاركته.

- تصديده للتدريس، فشيخ زاده أجمعت كتب التراجم أنّه تصدّى للإلقاء والتدريس، وربما يكون قد وجد رغبة من طلابه ومرتادي مجلسه العلمي، في أن يشرح لهم كتاباً يقرب إلى أفهامهم آيات القرآن الكريم، فكان هذا المتن، الذي اجتمعت فيه مرجّحات الشرح.

وبعد هذه الوقفة التي ضمّتها لأسباب شرحه لهذا المتن، سأحاول تبيان قيمة الكتاب الشرح، مع أنّ هذا الأمر عسير.

جمع شيخ زاده في شرحه كتب السابقين الذين وصلته كتبهم اتكاً على بعضها، واستعان ببعضها ناقداً ومحللاً ما أمكنه ذلك لكنه بقي أسير تلك المصنفات، خاصة «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي، وهذا أمر جدّ عادي، فهو غير مجتهد، ولم يصل مرتبة الإمامة في النحو، وإن كان من الأئمة الفقهاء.

لكن جمعه لتلك الآراء، واستخلاصه للأحكام المناسبة، وفهمه لما في بطون كتب النحو، دلّت على قدرته في التنسيق والتبويب والتصنيف.

وفي بعض الأحيان كان يعالج آراء النحاة، يردّ بعضها، ويقبل بعضها وعدم كونه من أهل العربية الأئمة لم يمنعه من إبداء الرأي وبشجاعة، وفي عباراته التي استخدمها نلمس ذلك من مثل: لمن له أدنى مُسكّة من الإعراب. وغيرها من العبارات التي تدلّ على اعتزازه بمعرفته النحوية.

واستطاع أن يكون لنفسه شخصية نحوية، وأن يكون من أتباع مذهب نحوي، وقد خالفه أحياناً، وقد عالجت هذا الأمر في مذهبه النحوي.

اتّسم هذا الشرح كغيره من كتب المرحلة، بالجمع والتبويب، وكذلك بالتصنيف والتوفيق بين الآراء، لكن ما يحمّد للشرح أنّه كان لشارحه شخصية علمية ظاهرة، إذ لم يكتفِ بشرح المتن، وإنما قدّم معرفة نحوية ومنطقية وبلاغية، وهو الطلعة الذي خبر هذه العلوم مجتمعة.

أما عن مكانة هذا الشرح فهو يقف بين أهم شروح متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» مع شرح الكافيحي والزبلي والأزهري ولما كان شرح خالد الأزهري من الشروح التعليمية المختصرة فقد أخذ شرح شيخ زاده مكانة متقدمة، ولعلّ المادّة العلمية التي أظهرتها بعد تقويم عبارة الناسخ، وحررتها ما أمكنتني ذلك، تبين قيمة الشرح وغناه، وهو كما رأيت صعب العبارة، كثير المصادر، متعدّد المناهل، ولست أدري السبب الذي جعل الباحثين يجمعون عن إخراجها، والعمل فيه، اللهم إلا إذا اعتراهم ما عتراني من خوف نسبة الكتاب، وعدم ذكر فهارس الكتب له بين مؤلفات شيخ زاده، أو لعله عدم توفّر نسخ من هذا الشرح فقد حاولت جهدي أن أحصل على نسخة ثالثة فلم أقدر، وقد تكرّم الأستاذ الفاضل محمود الأرنبوط بالبحث عن نسخة في تركيا موطن شيخ زاده، فلم يحظَ بظائل.

لكن اطمئناني إلى المادّة العلمية الغنية في هذا الشرح جعلني أتابع العمل فيه، لأدفعه إلى المكتبة العربية محققاً تحقيقاً يليق به، وهو من الكتب الجيدة في باب، وإن كان متأخراً من حيث الزمن.



التحقيق:

- نسبة الكتاب.
- اسم الكتاب.
- منهج التحقيق.
- النسخ المخطوطة.
- صور من المخطوطات المعتمدة.



## نسبة الكتاب:

لم تذكر كتب الفهارس لـ شيخ زاده كتاباً بعنوان «شرح قواعد الإعراب»، وقد بحثت طويلاً عن هذا الكتاب، أو إشارة إلى تأليف شيخ زاده في هذا الفن، فلم أخظ بباطل، وكانت عبارة كتاب شيخ زاده المثبتة في النسخة (ش) هي الإشارة الوحيدة، أما (ك) فعنوانها: (كاشف القناع) وقد ساورني شكٌ غير قليل عندما علمت أن لـ محمد بن عبد الكريم كتاباً بعنوان (كاشف القناع عن قواعد الإعراب)، ومع البحث وجدت أن الكتاب الموسوم هو غير الكتاب الذي بين يدي، فكتاب عبد الكريم ابتداءً بقوله:

«الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل...»

وهذا مخالف تماماً لما في كتاب (شيخ زاده)، فعدت إلى البحث في كتابي، بعد أن كدت أبتعد عنه، ولعلّ مافيه من غنى علمي، ومادة نحوية من أهم الأسباب التي أعادتني، وعدم ذكر الفهارس لهذا الكتاب لا يعني تقيّه عن المؤلف.

إضافة إلى ذلك فإن عدداً غير قليل من كتب التراث لم تذكر لمؤلفيها، بل إن عدداً غير قليل متنازع النسبة، ومن تلك الأمثلة:

كتاب «العين» عَيْنُ كُتُبِ العربية، وهذا المتنازع لم يمنع من نشره، ومن الإفادة منه، وبناء الدراسات الصوتية اللسانية عليه. وكذلك كتاب «الجمال في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وقد نشره الدكتور فخر الدين قباوة بهذه النسبة، ونشره فيما بعد الدكتور فائز فارس بعنوان «المُحَلَّى - وجوه النَّصْب» ونسبه إلى ابن شَقِير البغدادي وكتاب «شرح قواعد الإعراب» لا يحمل مثل هذا الإشكال، إذ لم ينسب لغير شيخ زاده، لذلك لجأت إلى (تعزير نسبته) إذ لأشكُّ بنسبته إليه، فكانت الخطوات التي حصلت بنتيجتها على:

١ - ذكر محقق كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» شرحاً لشيخ زاده<sup>(١)</sup> على كتاب ابن هشام، لكنّه لم يذكر مصدر معلوماته، وهل اطلع على هذا الشرح بنفسه أم لا. لكنّ هذه الإشارة أثلجت صدري، ودفعني إلى البحث في تعزير النسبة، فلجأت إلى النقد الداخلي لهذا النص، من خلال مؤلفات الشارح.

٢ - لشيخ زاده اهتمام بالعربية ممّا يعزّز امكانية تأليفه في النحو ومن تلك الكتب حاشيته على «أنوار التنزيل» و«شرح مفتاح العلوم» للسكّاكي، و«شرح قصيدة البردة».

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب»: ٤٢ .

٣ - في «شرح قواعد الإعراب» نقول كثيرة عن «أنوار التنزيل» وهذا يعني أن مؤلفه كان على علم بـ «أنوار التنزيل»، بل كان مستحضراً للكتاب مستظهِراً له، خاصة وأنه كان كثيراً مايكتفي بقوله «القاضي» عندما يريد البيضاوي، وعند المراجعة تبين أن النقل منه.

٤ - في الكتاب إشارة وحيدة إلى أن المؤلف شرح «مفتاح العلوم» وشيخ زاده واحد من شارحيه، وقد نقل عنه.

٥ - ومن المرجحات العقلية:

- الشارح يهجم نهج الفقهاء في تتبع الجزئيات الصغيرة، وكان هذا ديدنه خلال الشرح، وشيخ زاده فقيه حنفي.

- الشارح ينحو نحو المفسرين ودارسي القرآن، وشيخ زاده من المفسرين وحاشيته على البيضاوي يعدّها القدماء من أهم كتبه، بل من أفضل حواشي أنوار التنزيل.

٦ - ومن المرجحات النقلية:

قمت بإجراء موازنة دقيقة بين مافي «شرح قواعد الإعراب» ومافي حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل»، خاصة عند النقل.

- ففي حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، وجدت الكلام واحداً في كلا الكتابين، خاصة عند الكلام عن أصل الاشتقاق من السريانية، وفي ذلك دليل نصي على أن الكاتب واحد.

- الاهتمام في كتابيه بالقراءات متساق، بل يكاد يكون تعليقه على هذه الآيات واحداً.

- عالج الشارح مادة (دون) ١٩٥/١ من حاشيته، وفي شرحه، وكانت المعالجة واحدة في كلا الكتابين، مع أن ماجاء في «شرح قواعد الإعراب» حول هذه المادة غير لازم.

- الكشاف مصدره التفسيري الأول في حاشيته، وهو مصدره الأول في «شرح قواعد الإعراب».

- عنايته واحدة بالمادة اللغوية المعجمية في كلا الكتابين.

- أسلوبه، وعجمته، وركنّه واحدة في كلا الكتابين:

ففي حاشيته على البيضاوي يقول: سورة المريم.

وفي شرحه لقواعد الإعراب يقول: شارح المسلم.

منذ البداية لم يكن لدي شك في نسبة الكتاب، لأن عدم ذكره بين مؤلفاته لا يعني أنه ليس له، لكن الأمانة العلمية اقتضت دراسة أسلوب شيخ زاده في مؤلفيه للخروج بهذه النتيجة

التي تدعم نسبة الكتاب إلى صاحبه، ليعود من جديد إلى رفوف المكتبة العربية، في هذا الفن المهم الذي كاد ينقرض لبعده المسافة بين المتعلم للنحو، وكتب الأصول التي تبحث في باب من أهم أبواب النحو، وأكثرها تأثيراً في فهم كتاب الله المعجز.

اسم الكتاب:

ذكرت أن النسخة (ش) تحمل عنوان:

«شرح قواعد الإعراب»

أما النسخة (ك) تحمل عنوان:

«كاشف القناع»<sup>(١)</sup>

ولما كان الاسم في (ك) يحمل شرح آخر لهذا الكتاب، لمؤلف آخر وكذلك فإن النسخة (ك) انتهت بتسمية الكتاب «شرح قواعد الإعراب» فقد اخترت عنوان (ش) لما فيه من شمول واستيعاب، إذ يمكن أن تحمل كل كتب الشروح هذا الاسم، لكن لا يمكن أن تحمل عنواناً خاصاً مثل «كاشف القناع»..

### منهج التحقيق:

إن الغاية الأولى من تحقيق النص، إخراجه أقرب ما يكون إلى السلامة، ولما كان النص الذي بين يدي تعوزه الدقة في أحيان كثيرة، لأسباب مفصلة في مواضعها، فقد اتبعت الخطوات التالية في إخراج النص:

- ١ - تفصيل النص بما يتناسب مع إخراج الكتب، للإسهام في إيصال النص إلى قارئه.
- ٢ - ضبط الآيات القرآنية ضبطاً تاماً، وهي أساس الشواهد في هذا الكتاب وأشباهه.
- ٣ - ربط النقول بمصادرها.
- ٤ - أثبت أرقام المخطوط على جانب الصفحة، ورمزت للوجه الأول من الورقة بـ (أ) والثاني منها بـ (ب).

وللتخلص من وعورة النص كان لابد من:

(١) ذكرت أن النسخة حملت هذا العنوان، وهو وهم من ناسخ النسخة أو مالكها. وهذا الاسم هو اسم لشرح آخر (محمد بن عبد الكريم) سبقت الإشارة إليه.

آ - العودة إلى مصادر (شيخ زاده) التي أخذ عنها، وهي كثيرة ومتنوعة، وتقويم العبارة استثناساً بتلك الكتب التي بين أيدينا، وكثيراً ما كنتُ أجد خلافاً في النقل - مع أن النقلَ مُدْبِلٌ بكلمة انتهى.

إن كانت العبارة سليمة، كنت أتركها غالباً وأشير إلى ذلك في الحاشية، لأن احتمالاً قائماً، وهو أن يكون قد عاد إلى نسخة أخرى غير التي طبع عنها هذا الكتاب أو ذاك، وأهم مثال أن الكتاب المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» نُسخه كثيرة وفيها خلافات كثيرة.

٢ - العودة إلى الكتب التي تقترب منه في الموضوع مثل (هَمْعُ الْهَوَامِعِ) وغيره، وفي مرّات. عدّة كنتُ أجد العبارة ذاتها، أو عبارة قريبة منها.

٣ - إن كان النصّ من صَوْرُغِ الشارح، كنتُ أجتهد في تصويبه إن لم يكن سليماً، وأشير إلى هذا التصويب في الحاشية إن اقتضى السياق ذلك.

لكنّ هذا كلّهُ لم يخرجني عن الأمانة العلمية في نقل النصّ على صورته التي وضعها الشارح، فأنا لأؤمن بالتزيّد والتمحّل على النصّ، لذلك حافظت على الصورة نفسها التي وضعه عليها الشارح، فهو يحمل اسمه وأسلوبه قبل أن أقرّبه.

وفي مسائل الكتاب وشواهدة فقد عملت إلى:

١ - تتبّع المسائل التي أوردتها - ابن هشام - صاحب المتن، أو - شيخ زاده - صاحب الشرح، تبعاً دقيقاً في المظان التي تعالج هذه القضايا، وعدت إلى المصادر التي أخذ عنها الشارح - وبسطت القول في هذه المصادر - فأثبت ما أمكنتني ذلك، اللهم إلا بعض القول - وهي قليلة - التي لم أعر عليها، أو تلك التي عن كتب مفقودة، أو أخرى لما نزل مفقودة.

بذلت الجهد في التقصي والبحث والتخريج، وتطلّب ذلك جهداً مضاعفاً ألزمت نفسي به، خاصة أن أكثر الكتب طبعاتها سقيمة - مع أن بعضها محقّق -؟ مما دفعني إلى استعراضها برمتها أحياناً من أجل عبارة أو نقل.

وكنت أذكر ما إذا كان النقل بالحرف، أم أنّه تصرّف فيه، أو أنّه أُخِلّ في بعض المواضع، لأنّه قد يكون روى من حافظته.

٢ - التزمت في تخريج القضايا النحوية، بتتبّع الكتب التي تنضوي تحت هذا الفن (إعراب الأدوات، وأشباه الجمل، وأشباه الجمل).

مثل: «رَصَفُ الْمَبْنِيِّ» للمالقي

«الأزهيّة في علم الحُرُوفِ» للهرويّ

«الْجَنَى الدَّائِي» لِلْمُرَادِي

«مُغْنِي اللَّيْلِب» لابن هشام

وجعلتُ جلَّ اهتمامي في معارضة النقول مع «الْجَنَى الدَّائِي» و«الْمُغْنِي» خاصة وأنَّ المغني هو الحلقة الأشمل لابن هشام في هذا الفن.

ولم أتبع عبارته، لأن عبارة ابن هشام في كتابه واحدة، فوجدت تتبعها من لزوم ما لا يلزم. ٣ - أمَّا الأعلام، فلم آلُ جهداً في البحث عنهم، والترجمة لهم، لكن بطريقة تتناسب مع كل علم من الأعلام، فالعلم المشهور كـ (سيويه) ليس بحاجة إلى الإطناب في ترجمته، فاقصرت على اسمه، وتاريخ وفاته، ومظان ترجمته.

أما الأعلام الأقل شهرة، فقد كنت أذكر شيئاً من مؤلفاتهم، وأحوالهم، مع وفياتهم، ومظان ترجمة كل واحد منهم، وكان هذا ديدني في الترجمة من بداية الشرح إلى انتهائه، إذ لاداعي للإطناب في تراجم الرجال، في كتاب مُخلص للنحو، فالمسائل النحوية أحوج للدراسة والتخريج، وكذا كان.

٤ - أمَّا شواهد الشرح فقد كانت:

أ - الآيات القرآنية، وهي أكثر ما في الكتاب، والكتاب من كتب أعراب القرآن، كما «الْمُغْنِي». فقد ذكرت كل آية، ورقمها، وسورتها، وشكلتها شكلاً كاملاً في المتن والفهارس.

٢ - القراءات القرآنية، ونسبتها مقبولة في الكتاب، وربما كان مرد ذلك إلى اهتمام المرادي في كتابه «تَوْضِيحُ الْمُقَاصِدِ وَالْمَسَائِلِ» بالقراءات القرآنية، والمرادي مصدره النحوي الأول، الذي تأثر كذلك بأبي حيان وعنايته بالقراءات في «الارتشاف» و«البحر المحيط».

وقد أحلت القراءات القرآنية إلى مصادرها، وقراءتها، وأشرت إلى كونها سبعة، أو من العشر، أو من الشاذة، وأكثر أخذها كان من الشاذة، دون إشارة إلى شذوذها، وهذا مدروس في مذهبه، وموقفه من الاستشهاد.

كانت كتب القراءات برمتها عمدتي، قديمها وحديثها، إضافة إلى كتب التفسير التي تعني بمثل هذا الفن كـ «البحر المحيط» و«تفسير القرطبي».

٣ - الحديث الشريف: إن استشهاده بالحديث في الشرح قليل، مشى في ذلك على سنن النحاة، وجلّ الأحاديث التي جاء بها كانت لمجرد الاستئناس.

وقد خرّجت الأحاديث من مظانها في الكتب الحديثية.

٤ - المأثور والأمثال: قليلة أيضاً، منها قولان لسيدنا عمر بن الخطاب، وآخران لسيدنا علي ابن أبي طالب، وبعض الأمثال، وقد خَرَجَتْ ذلك تخريجاً وافياً من الكتب المختصة.

٥ - الشعر، يأتي في الدرجة الثانية بعد القرآن في الاستشهاد وقد خَرَجَتْ الشعر من: أ - دواوين الشعر إن وُجِدَتْ، وعُرف قائل الشعر.

ب - كتب اللغة، والشواهد الشعرية من شواهد النحو.

وكنت أحاول تعزيز نسبة البيت لهذا الشاعر أو ذاك، إن وجدت إلى ذلك سبيلاً، في حال كونه متنازع النسبة.

٦ - اللغة لم يُحَوِّجني النصُّ إلى شرح كلمات أو غريب إلا ماندر، لأنه في الأصل شرح، وكثيراً ما رجع الشارح إلى المعجمات ليشرح ما استغلق من نص ابن هشام، لكن ذلك لم يمنعني من تتبع شروحه ونقله للتأكد من صحتها؛ أو حُسْن الاستشهاد بها...

### النسخ المخطوطة:

اعتمدت في تحقيق الكتاب نسختين خطيتين من شرح شيخ زاده لـ كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، ونسخة مخطوطة من كتاب ابن هشام نفسه، لما وجدت من خلاف بينها وبين المطبوعة من هذا الكتاب. وقد أشرت إلى الفروق بين نسختي الشرح، ومخطوط الكتاب المشرح، وكذا بين الكتاب المشرح المطبوع، والمخطوط الذي بين يدي.

### توصيف النسخ:

١ - النسخة الأولى، ورزمت لها ب (ش)، فاسمها: «شرح قواعد الإعراب» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ١٧٣٤ - خطها عادي مقروء، يخلو من الفن في الرسم، عدد أوراقها - ٩٨ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ١٩ - سطراً، مقياسها ١٥/٢١ سم بداية المخطوط:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب.

واعلم أن الشيخ لم يصدر رسالته بالحمد كما فعل غيره إما اكتفاء..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المعرب بقول المتقدمين

تَمَّت تَمَّت تَمَّت



عليها شروحات وتعليقات، أهمها مَنسُخٌ من كتاب «حل المعاهد»، وتعليقات أخرى نُقلت عن - حاجي بابا -

وهناك تعليقات أعجمية غير مقروءة، وكذلك تمليكات أعجمية، في أوّل المخطوط ونهايته. تاريخ النسخ: ١١٦٣هـ، غير معروف ناسخه ومكان نسخه.

٢ - النسخة الثانية، ورمزت لها ب (ك) فاسمها المثبت عليها «كاشف القناع» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ٧٩٩٤ - خطّها تعليق (فارسي) جيّد، عدد أوراقها - ٧٠ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ٢٢ - سطراً، مقياسها ٢١ / ١٥ سم.

بداية المخطوط:

اعلم أنّ الشيخ رضي الله عنه لم يصدر رسائله بالحمد، كما فعل غيره إمّا اكتفاءً..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المُعَرَّب بقوله المتقدّمين.

تمّ كتاب «شرح قواعد الإعراب»، والحمد على من هو مُسَبِّب الأسباب والصلاة على من له النعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.

ربّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب، في وقت العصر في يوم الاثنين من شهر ذي القعدة، سنة ستة وعشرين وألف.

عليها شروح وتعليقات كثيرة، ومن كتب متعددة، وعليه تعليمات أعجمية غير مقروءة، وتمليكات أعجمية في أوله، وتلييج أعجمي في نهايته.

تاريخ النسخ: ١٠٢٦هـ، في مدينة مرعش، بقلم عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي.

لكن هذه النسخة لم يُذكر فيها اسم الشارح: شيخ زاده، وقد اشتركت في خاتم اسمها على الصفحة الأولى، مع كتاب لشارح آخر، مع أن نهايتها أثبتت اسم «شرح قواعد الإعراب»، وبحث هذا الموضوع في نسبة الكتاب.

٣ - نسخة «الإعراب عن قواعد الإعراب» المغربية، لابن هشام محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم - ٦٨٩٧ - عام وضمن مجموع، من الورقة - ٨٤ - إلى الورقة - ٩٦ - خطّها عاديّ مقروء، تامّة.

بداية المخطوط:

قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، نفع الله المسلمين ببركته، أما بعد حمد الله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبدنا محمد وآله من بعده..

نهاية المخطوط:

وكان الفراغ منه ضحوة نهار السبت، ثالث يوم خلا من شهر شوال المحرم الحرام من شهور سنة - ٩٩٣ - م.

ولم يُذكر اسم الناسخ، ولا مكان النسخ.

وقد اعتمدتها أصلاً لأسباب منها:

- بداية الرسالة بالحمد، مع أن شراح الرسالة نصّوا على أنه لم يبدأ بالحمد، وهذا يعني أن هذه النسخة، أو التي نقلت عنها هذه النسخة لم تكن بين أيديهم، أو أن الحمدلة من زيادة الناسخ.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في الأصل الذي اعتمده الشارح في شرحه، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في مطبوعة «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد أشرت إلى ذلك أيضاً.

النسختان اللتان بين يدي تامتان تقريباً، خلا بعض الخروم والطمس في (ش) حيناً، وفي (ك) حيناً آخر. متقاربتان من حيث الجودة.

ففي (ش) أغلاط صوتيتها من (ك)، وفي (ك) أغلاط صوتيتها من (ش). وبقي عامل الزمن الذي يحدّد النسخة الأم، وكانت (ك) هي الأقدم والمرجحة أن تكون أمّاً، لكن أموراً دفعتها منها:

- تأخر تصويرها لأسباب فنية مدة طويلة، مما جعلني أبدأ النسخ من (ش) حين أنستُ بتمامها وصحتها.

- بعد تصوير (ك) وجدت سقطاً كبيراً، ولم أجد فروقاً جوهرية تدفع (ش) إلا تأخرها الزمني، وبعد المراجعة تبين أن السقط لم يكن من أصل المخطوط، وإنما نتيجة غلط في التصوير، استدرسته مع القائمين على هذه المهمة - مشكورين - .

- النسخة (ك) مع أنها الأقدم، إلا أنها خلت من ذكر اسم الشارح (شيخ زاده)، وكذلك حملت عنواناً مختلفاً على صفحة الغلاف، أغلب الظن أنه من وهم النساخ. لأن العنوان المثبت في (ش) وهو المرجح أثبت في نهاية (ك)..

وبالموازنة والدراسة رأيت أنه لا يمكن أن أركن إلى إحدى النسختين، وأجعلها أمّا، فكلّ واحدة منهما تكمل الأخرى، مع أن عبارة ناسخ (ك) أعلى في بعض المواضع، إلا أن ذلك ليس مطّرداً، إذ تميل الفصاحة إلى ناسخ (ش)، والعجمة إلى ناسخ (ك) مرة أخرى.

لذلك أبقيت على النسخ من (ش)، لعدم وجود الفروق ذات البال، وسرت فيهما معاً، ولما كنت أجد خلافاً كنت أرجح الصواب، خاصة إن كان الخلاف في نقل عن أحد المصادر.

فكان الأمرُ توفيقاً بين النسختين - لالتفيقاً - لإخراج النصّ أقرب ما يكون إلى الطريقة التي وضعها شيخ زاده.

أمّا فيما يتعلق بالمتن المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» فكنت أعمد إلى مطبوعة دار الفكر، أو مخطوطة المغرب التي بحوزتي، وأحياناً إلى شروح المتن الأخرى مثل «شرح قواعد الإعراب» للكافيحي، الذي صدر في دمشق بتحقيق الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة.



## **صور من المخطوطات المعتمة في التحقيق**



هذا كتاب يسو الله الرحمن الرحيم شفيهاه شرح قواعد الإعراب  
وأحكامه الشيخ أبو بصير رسالة بالمدح كما فعله غيره  
أكتفاء بالعلمة بناء على أن المراد بالبر الوفاق بالمحدث  
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتعجيل لا المحذلة  
على ما ذكر عليه مشايخ المصنف وأما صغته في نفسه بأن كتابه  
هذا ليس ككتب التلخيص حتى يستغنى عن غيره ولا يلزم منه عدم الإ  
بتداء بالمدح مطلقاً حتى يكون بتركه إقطاع الجواز في شأنه  
من غير أن يجعله جزءاً من الكتاب فقال ليس الله  
الرحمن الرحيم البيا ومتعلقة بجميع ذوق تقديره ليس الله  
أبداء وتقدّم الجول للآلة على الاختصاص أو متوكفا  
جسم الله أي أفعلى الإزول يكون البيا والاستعانة وعلى  
الثاني يكون المعاجبة والإكسوة من التسموع عند  
البريقين لكونه رقة وشيئا ذا المسمى فحذف المسمى  
وبنى الإزول على التكون فزيدت عليها هذه الوصل  
اذ كان في البعد أن يتبدأوا بالمتكررة ويقعدوا على الساكن  
وانذا وقعت في الذوج لم يمتدح في زيادة شيء ومن  
نسميت عند الكوفة حين بمعنى العلامة فتأنيدها عوض  
عن الواو كما في عذبة فتكون اهلها وتسمي في ذمة الواو  
على غير القياس وعقدت هذه الوصل والجماع لم يكتب إلا ألف

كما هو

الصفحة الأولى من مخطوط «شرح قواعد الإعراب

ورمزها (ش)

كما هو ومنع الخلق لكثرة الاستعمال وتطويعه لا بما هو من  
 عند الإله ومن لم يتبع عن استغناء من العظمة بالتميز يكون  
 يسجدوا لكسرتين على القعدة الموقرة أو بالخطم ليدل على العزلة  
 والله قال بعنانه على ذات وأجس لانه يوقف ولا يرو  
 صوبه ولا لانه لا يدركه من انشور يجرى عليه من ان لا يظلم  
 من ان يظلم عليه سواء ولا لانه لو كان وحقا لو كان قوله لانه  
 الا ان لا تلتزمه كونه يمنع الشبهة وقال بعنانه الا ان لا تلتزمه في  
 اصله كنهه فيهم بحيث لا يستعمل في غيره مما ذكره في الجرف  
 مما ذكره اصله الا ان وهو اسم لكل معبود ثم غلب بحيث لا يستعمل  
 في غيره مما ذكره معبود بالحق على وزن فتا كنه معنى مفعول له لما  
 لونه واقتضاه انما من آله بالفتح بمعنى عينة أو كسرة مع  
 تحت لان العقول متحدة في معرفته او من آلهت الى فلان  
 اي سكنت لانه القلوب تلمح في بذكره وتفتش في انشور  
 او من آله افا فخرج من انشور في عليه وآله عينة او مختصة  
 عن الجن لان الخلق يفتش في او من آله الفصيل اذ جرحوا على  
 امله لان الخلق لا يجرى من عليه بالتميز والشدة اذ  
 من وآله وهو ايضا بمنزلة جوارح امله ولا بد للعباد  
 فقلوب الواضحة بالاستغناء عن العظمة عليه في العظمة  
 وعون عنها الالف والقرن ويدل عليه الجمع بجرف السواء



الصفحة الأخيرة من (ش)

فان قلت هو مستلزم بالحدوثين حتى يكون احكام ان الاسرار كونه الخوف وليس عين المستر  
لما لم يلاحظ القلب فمما لا ينفك عنه حاد وكس قديم بل للكل فيهم من انهم  
سلكوا في الكتب قلت لما ثبت الوجود العيني على صفة ام لا ذهب اصل السنة والجماعة الى ان  
براهن اربعة وجود في العاين ووجود في الدفن نفس عن النفس كما قال صاحب القاموس وليس المستر  
وفي الكتاب ووجد في العبارة ناسية التمسك من انهم المستر عنده الله اصل المستر  
روى في الحق  
اعلم ان المستر عن الله لم يقدر رسالته بالحدوث فلهذا في كتابه المستر  
اكتفاء بالجملة بما ورد في الحدوث في الحديث مع قوله تعالى  
الوصف بالجميل على صفة التعظيم والتجليل لا الحجة على ما تقرر في  
اشراج المسم واما صفات النفس بان كتابه هذا ليس كتاب  
الاستدلال حتى يثبت فيهم ولا يلزم منهم عدم الابداء  
بالجملة مطلقا فيكون بشركه افعاله في اياته من غير ان يجعل  
جزء من كنهه فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** التبارك  
منعقود بالجملة وفي تقديره بسم الله ابدأ وتقدم المعول الى الابد  
الاقتضاء اصله في بسم الله ابدأ فاعماله يكونه ابدأ ولا  
ويعاين في المصاحفة وارتسم شدة من الشدة عند البصر في  
كونه رفته وشعار البسملة في الاخر بين الاول والآخر  
في يد عليا حجة الوصول او كان واهبهم الى ابتداء بالحق  
ولا يتقوا مع السكون وانا وقعت في الدرع لم يخرج الزباد  
منه من التمسك عنده كونه في بين جمع العاين فيكونه راحة  
وسما في ذنوب الواد وعودت حمزة الوصول ولم يكن الاله  
كما هو وضع الخط كثره الاستعمال وتطويع الابداء عوض عن  
الالف ومن لفاته ان يتيقن من الحمزة بالتي كانت في قبل  
بسم الله بن علم فاعنه الحمزة او بالضم لله على الواو الله  
قال بعضهم انه علم لذات الواو لانه يوصف ولا يوصف  
والله لا يوصف اسم كبري عليه صفاته ولا يصلح له ان يطلق عليه  
شواه ولا لانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيد لانه  
لم يمتنع الشركه وقال الاظهر انه وصفه الله تعالى عليه

الصفحة الأولى من «شرح قواعد الإعراب»

ورمزها (ك)

ويفقه في الإلهاء علمنا واجب الوجوب المسبق  
جميع صفات وعرفوه يعلم وأن العلم الزاخر  
دلالة على عيان الاستيعاب في العلم بالاعتقاد  
أن الإيمان اختص به العلم الحكيم حيث لا يهمل  
عليه ومع ما ثبت أن الإيمان الناس حتى يقولوا  
لا يؤمنون ما أن الإيمان بجميع الصفات واجب  
فإن

وَأَقَامُوا الْحُكْمَ عَلَى الْفُتُوحَةِ أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ  
أَخْضَعُونَ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا  
يَسْمَعُونَ مِنْكُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ  
فَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ

عليه بحسب الاستعانة بغيره عاراً لعلمه فأجرى بمراده صلى الله عليه وسلم  
الكل معبوداً ثم غلبت عليه عبادته على وزن فعال بمعنى مفعول أي  
مأثورة واستغنى عما إليه بالنسبة بمعنى عبداً وبالكسر بمعنى تجرلات  
الفتول بمعنى معرفته القسمة الهت الإفتان أي سكتت لأن الفتوة  
تظلم في بذر وسكن الإعراف وأسنأله إذا فرغ عنه أمر تزل عليه  
والسهم وغيره فقصه عنه القوم لأن العالما يدرى بقرع عليه أو أنه  
القصير إذا جرح على الله العباد ويحسون عليه بالنسبة في ذلك أي  
أوسنأله وهو أيضاً بمعنى تجر فكان أحد أولاد كبر الوافقين  
الواو وهو لا يستغنى عن كسره عليه أخذت الهرة وعوضت عنها الأفاع  
والسليم ويقال عليه الحج بجره الزاد والفرقة بالقطعة والبادية  
قال الجعفي أودعت عبداً لا أم ولا أم وحده فنت الهرة تحتها كفته

الآن ان الحقة : انه ليست بحقة على شيء  
بل ان الاشياء بعنفى سبة مشق منه  
قد مشق وحيث ان الحقة : انه

والنجوم ولو كانتا عوضا متراكبا اجتماعا مع المعوض منه وقطعت  
الجزئية في الوجود لا يوجبها لغيره الاسم واما التي بينهما وبين حرف  
الذلل لعدم اللذان المترعين في الظلال الاسم الجبروتية عمل الله تعالى  
وجعل اسم الله لا مصدر له بل عليه لم يأ ولا تحا اذا احتجب  
وإن ترفع عنه تلك فحجب عن دورك البصائر ومرتفع عن كبريائه  
وعلمها بما يرى وجعل اسمه لا تحا بالسرانية فحجب بحرفه الالف  
الاخيرة وادخل الالف عليه وعلم جميع اللوحى وادغم الالف الواو في  
الاصل في التماثل دون الخط كقولنا م في الكلمة بن الرحمن الرحيم من  
بيننا للبيان من رحيم والوجه في الغزوة الفاضل وتسمى في الافعال  
الف نية التي تجبل تخبير من الله تعالى فغير علم فان وهو  
المتفضل والوجه في الرضخ المن من الرضخ لانه زيادة البناء  
تعمل على زيادة المعنى وقد كلف يكون ملزما باعتبار الكلمة فجعل بجسم

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

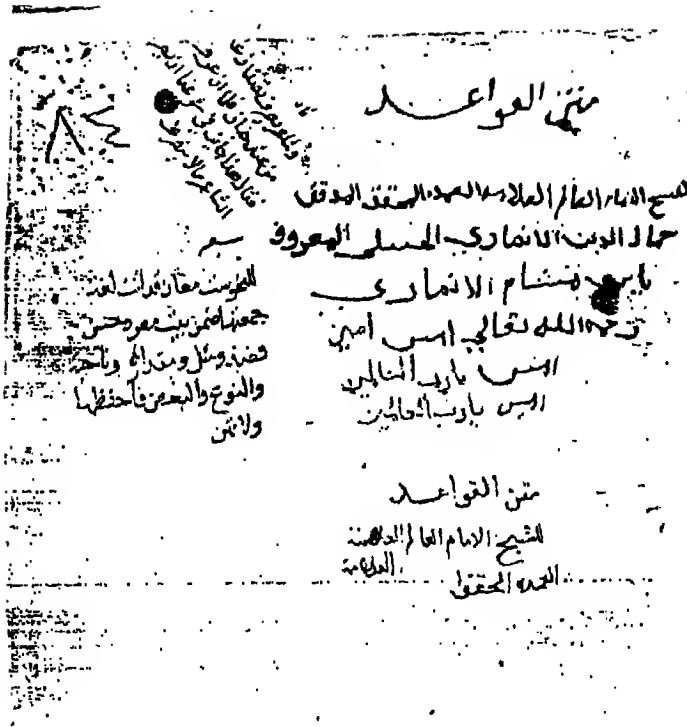
فمن صلات في غيبوبة الليل والليل في غيبوبة النهار  
فمن صلات في غيبوبة الليل والليل في غيبوبة النهار

حسنہ

۱۷۷

هذا الكلام تأكيد وليقوله وينبغي ان يحجب  
المعرب بقوله المتقدمين في انهم انما عرب في لغة  
العرب بل هي لغة العرب في الاسباب والعقل  
على من له النعم والشراب وعلما الذين هم  
اولى العلم والاكياس عرب اغفر لي ولو ادرى  
وهو من بين يومهم الحساب  
في وقت العصر يوم الاثنين  
من شهر ذي القعدة  
سنة  
و  
الف  
صلى الله عليه وسلم

$$\begin{array}{r} 1440 \\ 100 \\ \hline 1540 \end{array}$$



غلاف «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام  
المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة جلال الدين عبد الله بن هشام الانصاري  
نفع الله تعالى بركاته ما بعد من رحمه الله عز وجل هو الصلوة والسلام  
على سيدنا محمد وآله عجل الله فرادى عليه في قوله  
الاعراب تعتق بقاءها جارية الصواب وتطلع في الامد القصير  
على كثرة من الارباع عملها عمل من طبع لمن حبه وسميتها  
بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد التوفيق والهدى الى  
اقدم طريق بمذكرة كريمة وتحمم في اربعة ابواب الباب الاول  
في الجملة والحكام وفيه اربع مسائل الاولى في شرحها اعلم ان  
اللفظ المعيد يسمى كلما واجلة ونفي في المعيد ليس السكون <sup>عليه</sup> وان الجملة  
اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينحصر الا في ان نفي تام زيد من قولك انه  
قام زيد قام عمر ويسمي جملة ولا يسمى كلما لانه لا يحسن كسكت عليه وكلما  
القول في جملة الجواب شمر الجملة تسمى اسمها بدت باسم زيد قاهر وان زيد  
قاهر وهل زيد قاهر وما زيد قاهبا وفعلية ان بدت بجعل كلام زيد  
وهل تام زيد ونزله امرته وياعبد الله لان التقدير ضربت زيدوا امرته  
وادعوا عبد الله واذا قبل زيد بان غلامه منطلق زيد مبتدا  
اوله وان مبتدا ثان وغلامه مبتدا ثالث ومن كل في خبر الثامن والثالث

دین

الصفحة الأولى من «متن القواعد» ضمن مجموع يضمها

وخبره خبر الثاني فالتفت وخبره خبر الاول وبسبب المجمع جملة كبرى  
 وعلامه منطلق جملة صغرى وابره علامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى  
 علامه منطلق وصحوي النسبة الى زيريد ومثلها كما هو اسمها اذا اصله  
 لكن انما هو اسم زيريد والالتفات المسألة الثانية في الجدل التي لم يخلص  
 الاعراب وبسبب اسمها الواقعة خبرا وموضعها في بابي المقدرا وان  
 نحو زيريد قام ابو قايروان زيريد ابو قايروان وبسبب في بابي كان وكان نحو  
 كما انما يظنون وما كانوا يفعلون <sup>في</sup> التناهي <sup>في</sup> الواقعة <sup>في</sup> الواقعة <sup>في</sup> الواقعة ١٢  
 مفعول به ومحلها النسب فلما لم يكن وجاوا باهر عاينكون والمفعول  
 تقع في رتبة موضع محكية الفعل في قوله ان عداوه وتأثير الفعل الاول  
 في بابي ظن في كانت زيريد او تأليه المفعول الثاني في بابي علم في علمك  
 زيريد انما هو اول قايروان ومحلها في العالم في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر  
 ابراهيم في رتبة المضاف اليها ويجعلها الخبر في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر  
 يور هو ان زيريد وكل جملة وقعت بعد اذ او اذ او حيث او لما او حين  
 عند من قال اسبغها او بينا او بينا في موضع خفي في انما في بابي  
 والحال في انما في رتبة الشرط جازم ومحلها في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر  
 او اذ النجاسة فالاول في الخبر من فضلا انه فلا حالي له ويذكر هو ولهذا في  
 نحن يذرع على محل الخبر والثاني في الخبر وان نصيرهم في باق من ايدى

كتاب الله تعالى انه زابولانه يسبق الى الاموات ان الزابول هو الذي لا معنى له  
وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوجه للاسم في الدين الرازي  
وقال المحققون على ان العمل لا يقع في الاموات تعالى فالاسم في قوله تعالى  
فبارك من اسمه فيمكن ان تكون استهامة النجب والتقدير في اي وجه انتهى  
والزابول عند النحويين هو الذي له يوت به الامم والنسب والتوكيد الاله  
والتعظيم المذكور في الآية بالامر بن احد هما انما الاستهامة اذا  
خفت وجب حذف النون نحو عيسى المون والثاني ان حذف رجه حينئذ  
مستلزم لا يكون باحتمال اذ ليس في اسم الاستهامة ما يضاف الا اي عند  
الجميع وكمر عند الزجاج ولا بد من ما لان البدل من اسم الاستهامة  
لا بد ان يقتضون به من الاستهامة نحو كيد انت اصح امر سقيم واصفة  
لان ما لا توصف اذا كانت شرطية واستهامة ولا يلائم لان ما لا توصف  
لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمر انت وكثير من المتقدمين يسمون  
الزابول سلة وبعضهم يسميه موكدا وبعضهم يسميه لغوا لكن اجتناب هذا  
العبارة في التنزيل واجب وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله والله الموفق  
هو المعادي الى سبيل القبر انت بمنه وكرمه سبحانه الله ونعم الوكيل

وكان الفراغ منه في حق نهار السبت ثالث يوم  
خلا من شهر شوال الحرام من سنة ١٢٨٠



٦ -

# شرح قواعد الإعراب

تأليف

شيخ زاده

ت ٩٥٠ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

<sup>(١)</sup> هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب.

واعلم أنّ الشيخ <sup>(٢)</sup> لم يُصدّر رسالته بالحمد كما فعله غيره.

إمّا اكتفاءً بالبسملة، بناءً على أنّ المراد بالحمد الواقع بالحديث <sup>(٣)</sup> هو الوصف بالجميل، على جهة التعظيم والتبجيل، لا للحمْدَلَة، على مائصّ عليه شارح «مسلم» <sup>(٤)</sup>.

وإمّا هضماً لنفسه، بأنّ كتابه هذا ليس ككتب السلف حتّى يسلك في <sup>(٥)</sup> سنتهم ولا يلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقاً، حتّى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه من غير أن يجعله جزءاً من الكتاب.

فقال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: الباء متعلقة بمحذوف <sup>(٦)</sup> تقديره: بِسْمِ اللَّهِ أبدأً. وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص، أو متبركاً باسم الله أبدأً. فعلى الأول يكون الباء <sup>(٧)</sup> للاستعانة، وعلى الثاني يكون للمصاحبة <sup>(٨)</sup>.

(١) مابين الرقمين ليس في «ك».

(٢) في «ك» (رضي الله عنه).

(٣) المراد قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع». رواه ابن ماجه: رقم (١٨٩٤) كتاب النكاح، خطبة النكاح. من حديث أبي هريرة، و«شرح مسلم» للنووي (٤٣/١).

(٤) هو «صحيح مسلم» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى (٢٦١هـ) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٥٥٧/١٢). وثمة مظان ترجمته. وقد شرحه: الإمام يحيى بن شرف بن مزي المشهور بالنووي أبو زكريا المتوفى ٦٧٦هـ ترجمته في العبر للذهبي (٣١٢/٥)، وكشف الظنون (٥٥٧/١) وفيه: «سمّاه المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج».

(٥) في «ش» بسنتهم، ومأثنتاه من «ك» وهو الصحيح.

(٦) في «ك»: بالمحذوف.

(٧) الباء حرف من حروف المعاني، بسط القول في معانيها: «الجنى الداني» (٣٦)، «مغني اللبيب» (١٣٧).

(٨) للاستزادة في البسملة وإعرابها: «إعراب القرآن» للنحاس: ١/١٦٦، «التبيان» للعكبري (٣/١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/١).

والاسم: مشتق من السُّمو عند البصريين، لكونه رفعةً وشعاراً للمسمّى، فحذف الآخر، وبُني الأوّل على السكون، فزيدت<sup>(١)</sup> عليها همزة الوصل، إذ كان دأبهم أن<sup>(٢)</sup> يتدثّوا بالمتحرك، ويقفوا<sup>(٣)</sup> على الساكن.

وإذا وقعت في الدَّرَج لم يُحتج إلى زيادة شيء.

ومن السُّمة عند الكوفيين بمعنى العلامة<sup>(٤)</sup> فتأوّها عوض عن الواو كما في عِدَّة<sup>(٥)</sup>، فيكون أصله وسمّاً، فحذفت الواو<sup>(٤)</sup> على غير القياس<sup>(٤)</sup>، وعوّضت همزة الوصل. وإنّما<sup>(٥)</sup> لم يكتب الألف / كما هو وضع الخطّ لكثرة الاستعمال<sup>(٦)</sup>. [٢/ب]

وتطويل [الباء]<sup>(٧)</sup> عوض عن الألف.

ومن لغاته أن يستغنى عن الهمزة بالتحريك، فقليل: سيموّ، بكسر السين على القاعدة الممهّدة، أو بالضّمّ ليدلّ على الواو<sup>(٨)</sup>.

والله: قال بعض<sup>(٩)</sup>:

إنّه علم لذات، واجب لأنّه يوصف، ولا يوصف به، ولأنّه لا يبدّل له<sup>(١٠)</sup> من اسم يجري عليه صفاته، لا يصلح له مما يطلق عليه سواه، ولأنّه لو كان وصفاً لم يكن قوله: لإله إلاّ الله توحيداً<sup>(١١)</sup>؛ لأنه لم يمتنع من<sup>(١٢)</sup> الشُّركة.

(١) في «ك»: (فريد).

(٢) في «ك»: (يتدأ).

(٣) في «ك»: (ولا يقفوا) وهو غلط.

(٤) ملين الرّمين ليس في «ك».

(٥) ليس في «ك».

(٦) تفصيلها في «معاني القرآن» للقرّاء (٣/١)، و«البيان» (٣/١).

(٧) ملين الحاصرتين استدركتاه من «ك».

(٨) انظر بسط المسألة، ووجه الخلاف فيها في: «الإتصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٦/١).

(٩) منهم سيويه، حيث ذهب في بعض أقواله إلى أنّه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه، كما يجوز نزعهما من الرّحمن الرّحيم. انظر «شرح المفصل» (٣/١).

(١٠) ليست في «ك».

(١١) في «ش»: تمجيداً.

(١٢) ليست في «ك».

وقال (١) بعض<sup>(٢)</sup>: الأظهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم، فأجري مجراه.

أصله إله، وهو اسم لكل معبود، ثم غلب - (بحيث لا يستعمل في غيره)<sup>(٣)</sup> - على المعبود بالحق على وزن فِعال<sup>(٤)</sup>، بمعنى مفعول، أي مألوه.

واشتقاقه:

إما من آية بالفتح، بمعنى عبد، أو بكسر<sup>(٥)</sup> بمعنى تحير، لأن العقول تتحير في معرفته. أو من ألّهت إلى فلان أي: سكنت. لأن القلوب تطمئن بذكره، وتسكن إلى معرفته. أو من آله إذا فزع من أمر نزل عليه، وآلهه غيره، أي<sup>(٦)</sup>: خلّصه من الحزن، لأن العائد يُفزع عليه.

أو من آله الفصيل إذا حرص على أمه، لأن العباد يحرصون عليه بالتضرع والشدائد.

أو من ولة، وهو أيضاً بمعنى تحير، فكان أصله ولّاه، بكسر الواو فقلبت الواو همزة لاستئصال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعوض عنها الألف واللام، ويدلّ عليه الجمع بحرف النداء / والقراءة بالقطع في المنادى. [١/٣]

قال بعض: دخلت<sup>(٧)</sup> عليه الألف واللام، وحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة في الكلام، ولو كانتا عوضاً عنها<sup>(٨)</sup> لما اجتمعتا مع الم عوض عنه<sup>(٩)</sup>، وقطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيماً لهذا الاسم.

وأما الجمع بينهما وبين حرف النداء، لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى.

(١) ليست في «ك».

(٢) منهم الشافعي وأبو المعالي الخطابي والزمالي وغيرهم. «تفسير القرطبي» (١٠٣/١).

(٣) ليست في «ك».

(٤) التبيان ٤/١.

(٥) في «ك»: بالكسر.

(٦) ليست في «ك».

(٧) في «ك»: أدخلت.

(٨) في «ك»: منها.

(٩) في «ك»: منه.

وقيل: أصله لآء، مصدر لآء يَلِيَهُ لَيْهًا ولَاهَا، إذا احتجب وارتفع، لأن الله تعالى محبوب عن ذَرَك البصائر، ومرتفع عن كل شيء، وعمّا لا يليق به<sup>(١)</sup>.

وقيل: أصله لآها بالسريانية، فَعُرِّبَ بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه<sup>(٢)</sup>. وعلى جميع الوجوه أدغم اللام الزائدة في الأصل في التلّفظ دون الخطّ لكونها في الكلمتين.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: اسمان بُنِيَا للمبالغة من رَحِمَ.

والرَّحْمَةُ في اللَّغَةِ: رَقَّة القلب، وهي من الأفعال<sup>(٣)</sup> النفسانيّة التي تستحيل من الله تعالى، فَعَبَّرَ عنها بلازمها، وهو التفضّل والإحسان.

الرَّحْمَنُ أبلغ من الرَّحِيمِ، لأنَّ زيادة (اللفظ)<sup>(٤)</sup> تدلُّ على زيادة المعنى، وذلك يكون تارة باعتبار الكميّة، أي باعتبار كثرة أفراد النّعم (عليه)<sup>(٥)</sup> وقلتها.

فعلّ هذا يقال: رَحِمَنُ الدُّنْيَا لأنه للمؤمن<sup>(٦)</sup> والكافر، ورحيم الآخرة، لأنّه يختصُّ بالمؤمن. وتارة باعتبار الكيفيّة، فيقال: رَحِمَنُ الدُّنْيَا والآخرة، ورحيم الدُّنْيَا، لأن النّعم الأخرويّة / كلّها عظامٌ، وأمّا النّعم الدّنيويّة فقد تكون جليّةً وحقيرةً.

وإنّما<sup>(٧)</sup> قدّم الرَّحْمَنَ، مع أنّ<sup>(٨)</sup> القياس يقتضي التّرتُّب من الأدنى إلى الأعلى؛ لكونه صار كالعلم، من حيث إنّّه لا يوصف به غيره، أو لتقدير رحمة الدُّنْيَا على الوجه الأوّل. وأصلُ الرَّحْمَنِ: الرَّحْمَانُ، حذفت الألف من الخطّ تخفيفاً، وقلبت<sup>(٩)</sup> اللّام راءً لقرب مخرجهما، فأدغم فيه في التّلفّظ دون الخطّ، لكونهما في الكلمتين.

وكذا الرَّحِيمُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر «القاموس المحيط»: لاء، و«لسان العرب»: أله.

(٢) انظر: حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل» ٢٢/١ وقد جاء بهذه المعاني كلّها.

(٣) انظر «القاموس المحيط»: رحم، و«لسان العرب»: رحم.

(٤) في «ك» (البناء) وهو صحيح أيضاً.

(٥) ليست في «ك».

(٦) في «ك»: (يضمُّ المؤمن).

(٧) في «ش»: (أما). وأثبت ما في «ك».

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك»: (ققلب).

(١٠) انظر بسط القول في (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ووجوه القول فيهما في «تفسير القرطبي» (١٠٤/١ - ١٠٥).

قال: ذكر بلفظ الماضي إمّا للتفاؤل<sup>(١)</sup>، أو لكون تأليفه قبل الدّياج<sup>(٢)</sup>.

الشيخ الإمام: أي: المُقتدى من حيث العلم والعمل، وإنّا تسمّى بهم شيخاً، لأنهم يتخلّقون بأخلاق الشيوخ؛ يقال للعالم: شيخٌ ولو كان شاباً<sup>(٣)</sup>.

العالم العامل: صفة ثالثة له، وإنّا قدّم على العمل لكونه سبباً له، وما وقع في بعض النسخ تقديم العامل عليه لكونه مقصوداً بالذات.

جمال الدين: بالرفع، بدل عن الشيخ، أو عطف بيان له، وهو لقب<sup>(٤)</sup>.

أبو محمد: الذي اسمه عبد الله، وهو ابن يوسف بن هشام، ابن بالرفع صفة جمال الدين، ومضاف إلى هشام. وجملة: نفع الله المسلمين: دعاءٌ لهم بحسب الظاهر، ولتفسيه في الحقيقة. بأن يكون علمه مُتفعلاً به.

ببركته: الظنُّ أنّ الضمير راجع إلى ابن هشام أي: بخيره الكثير، وإنّا مدح نفسه مع / أنّ المدح مذموم من الغير، فكيف من نفسه<sup>(٥)</sup>، ليعلم الناظر (إليها)<sup>(٦)</sup> في أوّل الأمر [٤/١] (إنّها)<sup>(٦)</sup> من مؤلفات الثقات، حتّى لا يُنظر إلى رسالته بنظر الحقارة، على أنّ المراد منه الإخبار عن أنعم الله تعالى عليه، لا المدح، امتثالاً إلى أمر الله تعالى:

﴿وَأَمَّا يَنْعَمَ عَلَيْكَ فَقَدْ حَدَّثَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

هذه: المشار إليه مقدر بمعرفة المقام، وهي الرّسالة.

وجملة ما في الكتاب من هذه<sup>(٨)</sup> محكي القول<sup>(٩)</sup>.

(١) في «ك»: (للتألف). وما أثبتناه أوجه.

(٢) في «ش»: (الدّياج). والدّياج من التّبيج، وهو التّزيين والتّجوير «التاج» / ديج.

(٣) وفي «القاموس المحيط» (شيخ): شيخه: دعاه شيخاً تبيجاً وتكريماً.

(٤) اللَّقبُ محرّكة: اللّقب، اسم غير مُسمّى به، يُجمع على ألقاب. قال تعالى: (وَلَا تَنْزِرُوا بِالْأَلْقَابِ) [سورة الحجرات: ١١]. التاج / لقب. قلت: وقد توسّع في دلالة هذه اللفظة لنُدلّ على المدح والذمّ لمعنى فيها. «التعريفات»:

ص (٢٠٣).

(٥) لقوله عز وجل: (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى) [سورة النجم: ٣٧]. وفي مواطن أخرى كثيرة.

(٦) مابين الحاصرتين استلزمه من «ك».

(٧) سورة الضحى: (١١). قلت: إن كان ذلك في باب وصف النفس بما فيها من علم وفضل إذا ماعدت الضرورة فلا شيء فيه. كما هو شأن يوسف - عليه السلام - عندما قال: (إِنِّي حَقِيقٌ بِعِلْمٍ) سورة يوسف (٥٥). وانظر

«تفسير القرطبي» (٢١٥/٩).

(٨) يعني: من قول ابن هشام: هذه.

(٩) أي في محل نصب مقول القول.

فوائد: جمع فائدة، وهي ما استفدتَ من عِلْمٍ<sup>(١)</sup>.

وقوله<sup>(٢)</sup>: جليلة: أي عظيمة.

في قواعد: جمع قاعدة، وهو<sup>(٣)</sup> الأساس. والمراد هنا القانون، وهو كلُّ أمر منطبق على جميع جزئياته<sup>(٤)</sup>، كقولنا: كل ما اشتمل على علم<sup>(٥)</sup> الفاعلية فهو مرفوع.

الإعراب: هو الذي آخر الحرف من الحركات والحروف<sup>(٦)</sup> المعهودة. وعند كثير من النُجاة هو اختلاف آخر الكلمة، فعلى هذا الوجه يكون الإعراب أمراً معقولاً، وإنما سُمِّيَ إعراباً لكونه مبيّناً بمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، من قولهم: أعربَ الرَّجُلُ عن حجته إذا بيّنها.

أو لأنَّ فيه أدلة<sup>(٧)</sup> فساد الالتباس من قولهم: أعربَ<sup>(٨)</sup> إذا أزال العَرَبَ، وهو الفساد<sup>(٩)</sup>.

وجملة تقتضي: حال من هذه، أي تُتَّبَعُ تلك الرِّسالة متأملها، أي: من نظر إليها مستبيناً. جادة الصَّواب: أي: الطريق المعظم الخالي عن الخطأ.

وتطلعه: المستتر راجع إلى الرِّسالة، والبارز إلى المتأمل.

في أَمَلٍ قصير: الأَمَلُ: الغاية، والقصير ضدَّ الطَّويل، والمراد ههنا الزَّمان القليل.

على نكت: جمع نُكْتة /، وهي النقطة، استعيرت هنا لمعانٍ دقيقة. [٤/ب]

كثيرة: التي كائنة<sup>(١١)</sup> من الأبواب، أي من أنواع الإعراب.

عَمَلَاتُهَا: أي جمعتها، والتعبير للمشكلة.

عَمَلٌ: بالنصب، أي كعمل.

(١) في «ك»: (أو مال).

(٢) ليست في «ك».

(٣) في «ك»: (هي).

(٤) في «ك»: (جزئياتها).

(٥) في «ش»: (علو) وهو تحريف.

(٦) أي ما كان مُتَرَبِّياً بالحروف. انظر «الكتاب» (١٧/١).

(٧) في «ك»: (إزالة). ولا بأس به.

(٨) ليست في «ك».

(٩) القاموس المحيط: (عرب)

(١٠) في «ك»: (الضمير المستتر).

(١١) ليست في «ك».



من طَبَّ لمن حَبَّ، وسميتها: قال المحشي<sup>(١)</sup> [في] «الضوء»: سَمِيَ من الأفعال التي تتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعاً.

قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: سَمِيتَ فلاناً زيداً، وسميته يزيد [بمعنى]<sup>(٣)</sup>.

فمفعوله الأوّل الضمير الراجع إلى الرسالة<sup>(٤)</sup>، والثاني: بالإعراب وجهاً [وإنما سميت به مع أنّ الاختلاف آخر الكلمة أو ما يوجد في آخر المعرب من الحركة، أو الحروف المعهودة مع اختلاف القولين للمبالغة، ويجوز أن يكون الوجهان المذكوران في تسميته للاختلاف بالإعراب]<sup>(٥)</sup> كائناً<sup>(٦)</sup> عن قواعد الإعراب.

ومن الله: متعلّق أستمده، والتّقديم للتّخصيص، والاستمداد في اللغة طلب المدد<sup>(٧)</sup>، ثم استعير لمطلق الطلب.

التوفيق: وهو استعداد الإقدام<sup>(٨)</sup> على الشيء، وقيل: جعل الله أفعال عباده موافقاً لما يحبّه ويرضاه.

وقيل: هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحقّ.

وقيل: هو الأمر المقرّب إلى السّعادة الأبدية، والكرامة السّرمدية.

وقيل: جعل الأسباب موافقةً للمسبّبات.

(١) سنان المحشي، وهو سنان الدّين يوسف بن حسام الدّين بن إلياس الأماصي الرّوميّ الحنفي الشّهير بسنان المحشي، له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي ت(٩٩٦هـ). «هدية المارقين» (٥٦٤/٢)، و«الأعلام» (٢٩٠/٥)، وذكر اسمه فقط ووفاته في سنة (٩٨٦هـ). ويعرف بـ (محشي البيضاوي) وهو معاصر لشيخ زاده، وإن كان قد مات بعده فهو من المعرّنين.

(٢) إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري، علّم في اللغة، اشتهر بمجمعه «الصحاح»، وكان أعجوبة في الفطنة، ت(٣٩٣هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (١٥١/٦). «سير أعلام النبلاء» (٨٠/١٧). «غنية الوعاة» (٤٤٦/١).

(٣) ليست في (ش) وأثبتها إتماماً للنص كما في «الصحاح» سما.

(٤) في قوله: فسيتها.

(٥) ما بين حاصرتين استتركاه من ذلك.

(٦) في «ش»: «كائنة».

(٧) «الفاموس المحيط»: (مدد).

(٨) في «ك»: «الاستعداد للإقدام».

والهداية: أي<sup>(١)</sup> الدلالة الموصلة إلى المطلوب، على ما ذكره الزمخشري<sup>(٢)</sup> مستدلاً بقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وذكر الإمام الرازي<sup>(٥)</sup> في «التفسير الكبير»<sup>(٦)</sup>: هي الدلالة على ما يوصل إلى [٥/١] المطلوب سواء كان أوصل إليه بالفعل أولاً. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. والحق أنها مستعملة في كلا المعنيين، لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة بالفعل<sup>(٨)</sup> أكثر.

إلى أقوم الطريق: متعلق إلى الهداية، أي أعدله.

بمنه: متعلق بأستمد، أي بإنعامه وكرمه.

وتتخصر: بحسب تأليفه وترتيبه<sup>(٩)</sup>. في أربعة أبواب: الباب في الأصل مدخل البيت<sup>(١٠)</sup>، وإنما سمي به لكون الدخول في شموله بعد المجاوزة عنه، كما يدخل في البيت بعد المجاوزة عن بابه. أصله: بَوَّبَ، يدل عليه مجيء جمعه [على]<sup>(١١)</sup> أبواب.

الأول: قال في «الصحيح»: الأول نقيض الآخر، وأصله: أوَّلَ على وزن<sup>(١٢)</sup> أَفْعَلَ مهموز الأوسط، قلبت الهمزة واواً، وأدغمت<sup>(١٣)</sup>. يدل على ذلك قولهم: هذا أول منك. والجمع: الأوائل، والأوالي أيضاً على القلب<sup>(١٤)</sup>.

(١) في «ك»: (هي).

(٢) هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، إمام في اللغة والأدب والتفسير، اشتهر بالاعتزال، صاحب «الكشاف» و«المفصل» وغيرهما. ت(٥٣٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٦٨/٥)، «بغية الوعاة» (٢٧٩/٢). وثمة مظان أخرى لترجمته.

(٣) الكشاف: (١٨٥/٣).

(٤) سورة القصص: (٥٦).

(٥) محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الملقب فخر الدين، الفقيه الشافعي، له تصانيف مفيدة منها «تفسير القرآن الكريم» وغيره ت(٦٠٦هـ). بهراة. «وفيات الأعيان» (٢٤٨/٤).

(٦) التفسير الكبير: (٢/٢٥) وفيه حديث عن الهداية ومعانيها.

(٧) سورة فصلت: (١٧).

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك»: «تأليفها وترتيبها».

(١٠) «التاج»: (بوب).

(١١) استدركتها من «ك».

(١٢) ليست في «ك».

(١٣) في «ك»: (أدغم).

(١٤) «الصحيح»: (وال).

وقال قوم: أصله وَوَّلَ على وزن فَوَعَلَ، وقلبت الواو الأولى همزةً، وإنما لم تجمع على أوَّالٍ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، وهو إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أوَّل، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوَّلًا<sup>(١)</sup>، وتقول في المؤنث: هي الأولى، والجمع الأوَّل، مثل: أخرى وأخرى، وكذلك لجماعة الرجال من حيث التأنيث<sup>(٢)</sup>.

قال الشاعر:

عَوَّذَ عَلَى عَوَّذِ لَأَقْوَامٍ أوَّل<sup>(٣)</sup> [الرجز]

(١) النقل من «القاموس المحيط»: (وَأَل).

(٢) النقل من «الصحاح»: (وَأَل).

(٣) البيت في «الصحاح» (وَأَل) من غير نسبة، وذكره في «اللسان» (وَأَل)، ونسبه إلى بشر بن النكعة، البيت الثاني: (يَمُوتُ بِالْأَرْكَ وَيَحْيَا بِالْعَمَلِ)، وللنظر في أصل أوَّل: يُرجع إلى كتب الصرف عموماً، ففيها تفصيل طويل. من ذلك «شرح الشافية» للاستراياذي: ٢٥٠.

## [الباب الأول<sup>(١)</sup>]

<sup>(٢)</sup> مع الباب الأول<sup>(٢)</sup> في معرفة الجملة وأحكامها، وفيه، أي في هذا الباب.

/ أربع مسائل: إنما قدّم هذا الباب لأنّ المراد من هذه الرسالة بيان الإعراب، [٥/ب] وهو لا يوجد إلّا في الكلام<sup>(٣)</sup>، فلذلك قدّم أحوال الجملة، فقال:

### [معنى الجملة]

المسألة الأولى في شرحها، أي في شرح الجملة.

اعلم: ذكر اعلم تنبيه على أنّ مابعده ممّا يجب الإصغاء [إليه]<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>

إنّ اللفظ المفيد يُستى كلاماً وجملة<sup>(٦)</sup>.

اعلم أنّ النحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على مايقابل المهمل، حتى إنّ كلّ لفظ موضوع مفيد مفرداً كان أو مركباً، وعلى مايفيد فائدة جديدة، وعلى مايصحّ السكوت عليه، وفسّروا صحة السكوت، بأنّ الكلام لا يستتبع لفظاً آخر، انتظار المحكوم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصل»<sup>(٧)</sup>، وصاحب «اللّباب»<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup> لم يفرّق بين صحة السكوت وحسن السكوت<sup>(١٠)</sup>.

(١) ماين حاصرتين من العاوين زيادات يقتضيها تفصيل النصّ، وقد فصلت النصّ مستأنساً بالمعنى، و«شرح قواعد الإعراب» للكافجي تحقيق د. فخر الدين قباوة.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك) كلام.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة محمد (١٩).

(٦) المسألة مبسطة في «المنى» (ص ٤٩٠).

(٧) يعني الزمخشري. انظر «المفصل» (ص ٦).

(٨) يعني الإسفرايني وللعكري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله الضير التحوي الخيلي، صاحب التصانيف الكثيرة والمشهورة، «إعراب القرآن»، «إعراب الحديث» وغيرها (٦١٦هـ) «البلغة» (١٢٢)، كتاب بهذا الاسم، وستأتي ترجمة الإسفرايني في مكانها. «إنباء الرواة» (١١٦/٢)، «بنية الوعاة» (٣٩/٢)، ومظان أخرى.

(٩) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، من صعيد مصر، أقام في دمشق مدّة، ت (٦٤٦هـ) ترجمته في: «البلغة» (١٤٣)، «بنية الوعاة» (١٣٤/٢).

(١٠) «الكافية في النحو»: (٧/١).

فمن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فَرَّقَ<sup>(١)</sup> بين صحة السكوت [وحسن السكوت]<sup>(٢)</sup> بأن يقال<sup>(٣)</sup>: المراد بصحة السكوت كون الكلام منضمّاً لإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته<sup>(٤)</sup>.

فعلى هذا، اللفظ<sup>(٥)</sup> المفيد إذا كان مفسراً بصحة السكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مفسراً بحسن السكوت يكون تعريفاً للكلام.

ولذلك قال ابن هشام: ونعني بالفائدة.

سواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة أو لا، فيندرج تحت تعريف الكلام، مثل: السماء / فوقنا. هذا عند كثير من النحاة.

وأما عند سيبويه<sup>(٦)</sup>، وهو مختار أرباب المعاني، فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة، فمثل هذا المثال لا يكون كلاماً.

ما يحسن السكوت عليه: أي يحسن سكوت المخاطب عليه، بحيث لا يحتاج إلى لفظ آخر ليفيد<sup>(٧)</sup> فائدة تامة، فيندفع كلام بعض الفضلاء بأن المراد بالسكوت سكوت المتكلم دون سكوت المخاطب، لأن المخاطب [قد]<sup>(٨)</sup> يتوقف إلى لفظ آخر في بعض الكلام التام.

وأن<sup>(٩)</sup> الجملة أعظم من الكلام فكل كلام جملة، ولا ينعكس<sup>(١٠)</sup>، أي: ليس كل جملة كلاماً. ألا ترى أن نحو: قام زيد من قولك: إن قام زيد قام عمرو، يسمى جملة ولا يسمى كلاماً لأنه لا يحسن السكوت عليه.

لما عرفت أن الكلام ما تضمن لإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فالجملة الواقعة خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو شرطاً، أو صلة، ونحو ذلك جملة وليست بكلام، لأن إسنادها لم يكن مقصوداً لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

(١) في (ك): يفرق.

(٢) ليس في «ش» واستدركته من (ك).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١٢/١) و«الكافية» (٨/١).

(٤) في الأصل زيادة ليست في (ك) لا تقدم فائدة بل تكرار لتعريف صحة السكوت، بعنوان حسن السكوت.

(٥) في «ش»: لفظه، ومأثبه من (ك).

(٦) هو: عمرو بن عثمان أبو بشر صاحب «الكتاب» في النحوت (١٨٠) على الأرجح. ترجمته في «أنحبار النحويين البصريين» (٤٨)، و«طبقات الزبيدي» (٣٨)، وهو غني عن التعريف.

(٧) في (ك): يفيد.

(٨) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٩) «الكافية» (٨/١).

(١٠) المراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان الشيء نقيضه «الكافية» (١٣/١).

فالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ليس كلاماً<sup>(١)</sup> ولا جملة<sup>(٢)</sup>، لأنَّ إسنادها ليس بأصلي، لأنها شبيهة بالخالي من الضمير، لعدم التغير في المتكلم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضارب، وأنت ضارب، وهو ضارب، كما تقول: هو رجل، وأنا رجل، وأنت رجل.

فلذلك كان إسنادها عارضياً / لأصلياً.

ثم الجملة<sup>(٣)</sup> على سبيل الإطلاق من غير ملاحظة مادة الافتراق. وتسمى اسمية إن بدأت باسم صريح<sup>(٤)</sup>.

قدّم الاسم لسهولة الاسم، وتركّب الفعل كما فعل بعض النحاة. أو للاحتراز من فصل بين القسمين بدفع سؤالٍ مقترّ وهو قوله: لأنّ التقدير... إلخ.

وإن كان حقّ الفعل التقديم لأصالته في الإسناد، كزيد قائم، يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية، وجره بالكاف، لكن الأول هو الأفصح.

وإنّ زيدا قائم، وهل زيد قائم، وما زيد قائماً: أي ليس زيد قائماً، ولما كان ابتداء بعض الجملة الاسمية بالحروف مع أنها اسمية أورد أمثلة لبيان عدم التفاوت في الجملة التي بدأت بالحرف، سواء كان ذلك الحرف عاملاً أو لا، لأنّ المراد بالابتداء الابتداء الذي له مدخل في الإسناد.

وفعليةً بالنصب عطف على اسمية، إن بُدئت بفعل، هذا حصر حقيقي إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو أن الجملة إمّا جملة اسمية أو فعلية فقط، والشرطية تدخل في الفعلية، وكذا الظرفية عند أكثر البصريّة، وهم الذين قدّروا الفعل في الظروف، وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزمخشري<sup>(٥)</sup>، وهو أن الجملة أربعة، تنبّه على أنّهما أصلاً بالنسبة إلى غيرهما، لكنّ الأول أولى لدلالة السياق عليه كقوام زيد واعلم أنّ المصنّف لم يذكر مثلاً من مثل: أقائم/الزيدان، وهيئات الأمر، وشتان ما بينهما، لالاسمية ولللفعلية، لوجود [أ/٧]

(١) في (ك) بكلام.

(٢) «الكافية» (٨/١).

(٣) الجملة في «المنهني» (٤٩٢).

(٤) ليست في (ك).

(٥) والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وضرفية، وذلك زيد ذهب أبوه، عمرو أبوه منطلق، وبكر إن تطعمه يشكر، وخالد في الدار. «المفصل» (٢٤). وفي «شرح المفصل» لابن يعيش (٨٨/١)، و«المنهني» (٤٩٢).

الاختلاف في كونها اسمية <sup>(١)</sup> وفعلية، فإنها جملة اسمية <sup>(١)</sup> عند الجمهور، وجملة فعلية عند صاحب <sup>(٢)</sup> «اللباب»، وهو صاحب «الضوء»، لأن الجملة الفعلية عندما لا يكون المسند فيه مؤخرًا عن المسند إليه لالفاظًا ولاتقديرًا، ولم يسدّ مسد <sup>(٣)</sup> المسند ظرفًا أو ماجرى مجراه، سواء كان المسند فعلًا، أو اسمًا، أو اسم فعل.

وهل قام زيد، سبق وجه كونها من الجملة الفعلية. وزيداً ضربته، وياعبد الله ولما كان في هذين المثالين نوع توهم لم يُدفع بمجرد إيراد المثال، رفعه بقوله: لأنّ التقدير: ضربتُ زيداً. ضربته، لأنّ العامل مضمّر على شريطة التفسير، فيكون في حكم الملفوظ مقيداً <sup>(٤)</sup> بالفعل على ذلك التقدير.

وأدعو عبدَ الله، لعلّ وجه تعبير المصنف عن التقدير بأدعو عبدَ الله، عازفاً عن حرف النداء اختيار المبرد <sup>(٥)</sup>، وهو أن <sup>(٦)</sup> حرف النداء يسدّ مسدّ الفعل، والفاعل مقلّر، فإذا عبّر عن التقدير بـ (يا) أدعو يلزم ذكرُ النائب والمنوب. فعلى مذهبه يكون أحد جزئي الجملة حرف النداء، والآخر الفاعل المقلّر <sup>(٧)</sup>.

وأما عند سيبويه الجملة <sup>(٨)</sup> هو الفعل المقلّر بين حرف النداء والمنادى وهو أدعو، <sup>(٩)</sup> والآخر الضمير المستتر / فيه <sup>(٩)</sup>، فيكون أصله: ياعبد الله، فحذف الفعل حذفاً [٧/ب] لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته <sup>(١٠)</sup>، فيكون جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقلّر.

(١) ليست في (ك).

(٢) «اللباب» لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الأسفرائيني ٦٨٤هـ، وهو مقدّم وأربعة أقسام في الإعراب، والمغرب، والعوامل، والمقتضى للإعراب. وهو صاحب «الضوء» في النحو. «كشف الظنون» (١٥٤٣) - ١٥٤٥.

(٣) في «ش» المسدّ، ومأثنته من (ك).

(٤) في «ش» مبتدأ، ومأثنته من (ك).

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، إمام العربية في زمنه له «الكامل» و«المنقضب» وغيرهما ٢٨٦ هـ. ترجمته في «طبقات الزبيدي» (١٠٨) و«إنباه الرواة» (٢٤١/٣).

(٦) ليست في (ك).

(٧) «الكتاب» (١٨٢/٢) و«المنقضب» (٢٠٢/٤) و«شرح الفصل» لابن يعش (١٢٧/١).

(٨) طمس في «ش»، واستدرّكه من (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) ليست في (ك).

وقال أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup>: إن حرف النداء اسم فعل، فيكون أحد جزئي الجملة (حيثي)<sup>(٢)</sup> حرف النداء، والآخر الضمير المستتر فيه، فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية على رأي صاحب «اللباب».

ولما فرغ من بيان الجملة وبعض أحكامها، شرع في بيان التسمية بالكبرى والصغرى<sup>(٣)</sup> فقال:

وإذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر الثالث، [وهو غلامه]<sup>(٤)</sup>.

والثالث<sup>(٥)</sup> وخبره: بالرفع معطوف على الثالث، ويجوز النصب على أن يكون الواو بمعنى مع<sup>(٦)</sup>، خبر الثاني، والثاني وخبره: وإعرابه كإعراب سابقه خبر الأول، وهو زيد. ويسمى المجموع [جملة]<sup>(٧)</sup> كبرى لكونها أصلاً، ومشتمة<sup>(٨)</sup> على الكثير، وكبرى تأنيث الأكبر. وأفعال التفضيل المجرد عن حرف التعريف والإضافة إذا جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه، وإذا جاز جمعه جاز تأنيثه.

وغلامه منطلق جملة صغرى: لكونها قليلة، وتابعة للجملة المتقدمة<sup>(٩)</sup>.

وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق، وصغرى بالنسبة إلى زيد أبوه غلامه منطلق.

فتكون / هذه الجملة ذات وجهين، ويقال<sup>(١٠)</sup>: جملة وسطى. [أ/٨]

وهذا الاصطلاح غير<sup>(١١)</sup> اصطلاح المنطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى، لأنهم اعتبروا الأهمية والأخصية بخلاف التحوين، فإنهم اعتبروا الأصلية والتابعة.

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار صاحب «الإيضاح» ت (٣٧٧هـ). ترجمته «طبقات الزبيدي» (١٣٠) و «معجم الأدباء» (٢٣٣/٧).

(٢) ليست في «ش»، واستدركه من (ك).

(٣) «الغني»: (٤٩٧).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): الثالث.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليس في «ش»، واستدركه من (ك).

(٨) في (ك): مشتلاً.

(٩) في (ك): المقدمة.

(١٠) في (ك): وقد يقال.

(١١) ليست في (ك).



ومثله: أي مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فمثل مبتدأ، وخبره: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(١)</sup> إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربِّي، فألقيت حركة الهمزة على النون، وقيل: حذفت حذفاً، فتلاقت النونان فأدغمت<sup>(٢)</sup>.

فأنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثانٍ، والله مبتدأ ثالث، وربِّي خبر المبتدأ الثالث، والعائد فيه الياء، والثالث مع خبره خبر الثاني،<sup>(٣)</sup> والثاني مع خبره<sup>(٤)</sup> خبر الأول، على منوال: زيد أبوه غلامه منطلق<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يكون هو مبتدأً ثانياً، والله: بدلاً منه، وربِّي خبر هو، وهو مع خبره خبر أنا، وإنما قال: إذ الأصل لكن أنا لوجوه.

الأول<sup>(٥)</sup>: أن تكون لكن بغير واو، لأنها لو كانت مشددة تكون من حروف المشبهة بالفعل<sup>(٦)</sup>، فالوجه فيها ذكر الواو.

وإن كانت مخففة تكون من حروف العطف، ولا يجوز إعمالها إلا عند الأخفش<sup>(٧)</sup>، ويونس<sup>(٨)</sup>، ولا شاهد لهما<sup>(٩)</sup>، كذا في «شرح اللباب».

فالوجه فيها ترك الواو، وإن كان الوجهان جائزين فيهما.

والثاني: أن<sup>(١٠)</sup> أكثر القراء أثبتوا الألف في<sup>(١١)</sup> الوقف، وابن عامر<sup>(١٢)</sup> ويعقوب<sup>(١٣)</sup> أثبتا الألف

(١) سورة الكهف: (٢٨). وقد بسط القول في الآية في «معاني القرآن» للقراء (١٤٤/٢) و«إعراب القرآن» للنحاس (٤٥٦/٢) و«التيبان» للعكبري (٨٤٧).

(٢) «التيبان» للعكبري (٨٤٨).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) للتوسّع: «معاني القرآن» للقراء (١٤٤/٢). و«الكشاف» (٢٨٤/٢).

(٦) ليست في (ك).

(٧) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، أرفع أصحاب سيويه، له مؤلفات مفيدة منها: «معاني القرآن» و«القوافي» ت (٢١٥هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة» (٥٩٠/١) و«إشارة التبيين» (١٣١)، وثمة مصادر أخرى.

(٨) يونس بن حبيب الضبيّ بالولاء، لم يكن له همة إلا طلب العلم. ت (١٨٢هـ). ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٣٣) و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (٢٤٧).

(٩) «شرح شذور الذهب»: (٣٧٠).

(١٠) في (ك): أن يكون.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبي أبو عمران، أحد القراء السبعة، ولي القضاء للوليد بن عبد الملك، مقرأ الشاميين ت (١١٨هـ). ترجمته في «غاية النهاية» لابن الجزري (٤٢٣/١) و«الأعلام» للزركلي (٩٥/٤).

(١٣) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، ثامن القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، وله تصانيف منها: «الجامع» ت (٢٠٥هـ). ترجمته «معجم الأدباء» (٥٢/٢٠) و«الأعلام» للزركلي (١٩٥/٨).

في الوصل / أيضاً<sup>(١)</sup>، ولو كانت مشددة في الأصل لما جاز إثباتها [٨/ب]

والوجه الثالث: ما ذكره المصنف وهو قوله: وإلا لقليل لكته، لأنّ الضمير المرفوع لا يقع بعد لكنّ، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن، ليكون اسم لكنّ، وقوله: هو الله ربّي خبره، لأنّ حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف إلا مع أنّ المخففة المفتوحة. فإنّ الحذف فيها لازم على ما صرحوا به<sup>(٢)</sup> في كتبهم. فقوله: إلا ليست للاستثناء، بل مركّب من «إن» و«لا» فيكون معناه وإن لم يكن أصله لكن أنا، لقليل لكته يكون أكثر استعمالها بالواو وحروف الاستثناء، ولا يستعمل بالواو إلا أنّ يكون الاستثناء مكرراً نحو:

ما<sup>(٣)</sup> جاءني القومُ إلا زيداً وإلا عمراً، وقد يستعمل بدون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup> أي: أن لا تفعلوه، فعلى هذا يفرق من الاستثناء بقرينة المقام، فاحفظه فإنّه جديد جيّد صحيح<sup>(٥)</sup>.

(١) قرأ أبو جعفر وابن عامر (الشمسي) ورويس عن يعقوب - من القراء العشرة - (لكنّا) بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغیر ألف (لكن) ولا خلاف في إثباتها في الوقف إتباعاً للرسم. انظر: «الغاية من القراءات العشرة» لابن مهران: (١٩٦) و«النشر في القراءات العشرة» لابن الجزري: (٣١١/٢) و«البدور الزاهرة» للقاضي (١٩٢) و«حجة القراءات لابن زنجلة» (٤١٧)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم راجع (٢٩٨).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الأنفال (٧٣).

(٥) ليست في (ك).

## [الجملة التي لها محل من الإعراب]

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب<sup>(١)</sup>:

أي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل، وهي سبع.  
قدم المسألة الثانية لأنها هي أصل بالنسبة إلى غيرها، كما أن المسألة الأولى أصل بالنسبة إلى الجميع، والمراد من الجملة ههنا هي الجملة التي لا يصدق عليها الكلام. لأن الأحوال الآتية عارضة لها.

## [الواقعة خبراً]

إحداها: الواقعة خبراً، إحدى: مبتدأ مضاف إلى الضمير، الواقعة بالرفع<sup>(٢)</sup> خبره / واللام بمعنى التي<sup>(٣)</sup>، والضمير المستتر فيها<sup>(٤)</sup> راجع إلى إحداها، وإن كان [أ/٩] للجملة في الحقيقة. وخبراً مفعول للواقعة، لأن وقع يتعدى بنفسه كقولك: وقعت السكين<sup>(٥)</sup>، وقد يستعمل بالأداة كقولك: وقعت عن كذا [ومن]<sup>(٦)</sup> كذا ذكره الجوهري في «الصحاح»<sup>(٧)</sup>. وموضعها مبتدأ أي محلها، وإنما فسرنا بذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مبنية، والمبنى مخصوص بالإعراب المحلي، بخلاف الإعراب اللفظي والتقدير، فإنهما مخصوصان<sup>(٨)</sup> بالمعرب. رَفَعَ: خبره في خبر<sup>(٩)</sup> بايبي المبتدأ، أصله باين، سقطت<sup>(١٠)</sup> النون بالإضافة إلى المبتدأ. وإن في محل الجر بالعطف على المبتدأ، والمراد من باب (إن) الحروف<sup>(١١)</sup> المشبهة بالفعل، وما يكون مشابهاً لها في العمل. فخير (لا) التي لنفي الجنس داخل فيه نحو: لارجل في الدار، ففي الدار جملة ظرفية في محل الرفع على أنه خبر لا.

(١) المسألة مبسطة بأوسع من هذا في «معني اللبيب» ص (٥٣٦).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) قلت: وقعت السكين: أخذته وضربه، قال الأصمعي: يقال ذلك إذا فعلته بين حجرين. التاج (وقع). ويمكن أن يكون (خبراً) إما نائباً عن المفعول المطلق، نائب عنه نوعة، أو حالاً لأنها تؤول بـ (مخبراً عنها).

(٦) باين حاصرتين استدركته من (ك)، ومن «الصحاح»: (وقع) حيث نقل الشارح.

(٧) يلاحظ أن الأمثلة التي نقلها من «الصحاح» لا تناسب معناها سياق الكلام المراد شرحه وإعرابه.

(٨) في (ك): فإنه مخصوص. والضمير فيه يعود على الإعراب، أما هنا فيعود الضمير على الإعرابيين اللذين أشار إليهما اللفظي والتقدير.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): سقط.

(١١) في (ك): حروف.

نحو: زيد قام أبوه، مثال لكون الجملة خبراً مبتدأ، وإنّ زيداً أبوه قائم، مثال لكونها خبراً لأن<sup>(١)</sup>.

ونصب: عطف على رفع، يعني: خبر مرفوع في بابي المبتدأ وإنّ، ومنصوب في بابي كان أي في الأفعال الناقصة، والمضاهي لها في العمل، فيدخل خبر (ما) و(لا) التي بمعنى ليس إذا كان جملة.

وكاد نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [٤].

كان: فعل من الأفعال الناقصة، واسمه الضمير المرفوع المتصل. ويظلمون: فعل مضارع، وفاعله الواو، والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان.

اعلم أنّ كان عند / ابن الحاجب على ثلاثة أنواع: [٩/ب]

ناقصة: كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> على ما اختاره الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

وتامة: بمعنى وجّد أو وقّع، كما في المثال المذكور على ما اختاره صاحب «الضوء»<sup>(٧)</sup>.

وزائدة: غير مفيدة بشيء إلا محض التأكيد كما في المثال المذكور أيضاً على ما اختاره البعض.

والناقصة ثلاثة:

إحداها: لتقدير المبتدأ على الخبر بالزمان الماضي، إمّا دائماً إلى زمان النطق من غير تعرض الانقطاع، نحو ﴿كَانَ اللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾<sup>(٨)</sup>، أو منقطعاً، فلا بد حينئذٍ<sup>(٩)</sup> من قرينة مقالية كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنْتُمْ أَغْدَاءَ قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup> أو حالية كقول الفقيه: كان لي مال.

(١) الكافية: (١١١/١).

(٢) سورة الأعراف: (١٧٧).

(٣) سورة البقرة: (٧١).

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك) وقواعد الإعراب لابن هشام.

(٥) سورة مريم: (٢٩).

(٦) الكشف: (٥٠٨/٢).

(٧) الإسفراييني.

(٨) سورة النساء: (١٣٤).

(٩) ح = حينئذٍ من مختصرات الشارح.

(١٠) سورة آل عمران: ١٠٣.

وثانيها بمعنى (صار) كقول الشاعر:

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَانُخاً بَيُوضُهَا<sup>(١)</sup> [الطويل].

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>(٢)</sup>، أي رأي<sup>(٣)</sup>، وهذا المثال يصلح أن يكون مثلاً للكل كما نصّ عليه صاحب «اللباب»، وأما العلامة الزمخشري<sup>(٤)</sup> عدّ مافيه ضمير الشأن قسماً مستقلاً، وإن كانت داخلة في أقسام الناقصة، تنبيهاً إلى<sup>(٥)</sup> أنها تختصّ بأحكام لا يشاركها فيها بقية أقسام الناقصة، منها أن اسمها لا يكون إلا ضميراً، ومنها أنه لا يكون إلا للحديث، ومنها أنه لا يكون إلا مبهماً، ومنها أنه لا يكون خبرها جملةً، ومنها أنه لا يكون فيه ضمير يعود إلى اسمها، وصاحب «اللباب» عدّ كونها بمعنى صار وجهاً / [١٠/أ] مستقلاً، وإن كانت داخلة<sup>(٦)</sup> في كونها ناقصة للمخالفة بينهما في المعنى، وعلى كلا القولين تتصرف كان على أربعة أوجه<sup>(٧)</sup>.

﴿وما كادوا يفعلون﴾<sup>(٨)</sup> إعرابها كإعراب سابقها، وكاد من أفعال المقاربة وُضع للدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه للإثبات مطلقاً، أو<sup>(٩)</sup> قيل: ماضياً. والصحيح أنه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها.

اعلم أن عسى:

ناقصة عند أكثر البصريين<sup>(١٠)</sup> نحو: (عسى زيد أن يخرج) فالمضارع المصدر بأن في محل نصب على الخبرية أي: عسى زيد الخروج، فعلى مذهبه يلزم تقدير المضاف، إما في جانب الاسم نحو: عسى حال زيد الخروج، وإما في جانب الخبر أي: عسى زيد ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

(١) لعمرو بن أحمز الباهلي، وصدره: (بتيهاء قفر والطبي كآتها) في «خزانة الأدب» (٢٠٥/٩). من أبيات سابقها لابن أحمز، وفي «شرح المفصل» لابن يعيش (١٠٢/٧) منسوبة لابن كثر. وابن أحمز: شاعر إسلامي مخضرم. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣٥٦/١). وفي «معجم الشعراء» للرمزياني: (٢١٤).

(٢) سورة ق: (٣٧).

(٣) ليست في (ك).

(٤) «وكان على أربعة أوجه: ناقصة وثامة بمعنى وقع ووجد، وزائدة، والتي بمعنى ضمير الشأن» انظر «المفصل» للزمخشري (٢٦٥). و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩٧/٧).

(٥) في «ش» (مع) وأثبتنا ما في (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) هذا مانعٌ عليه الزمخشري «المفصل» (٢٦٥).

(٨) سورة البقرة (٧١).

(٩) في (ك): ز.

(١٠) في «المتنضب» (٧٠/٣) و«المفصل» (٢٦٩) و«شرح المفصل» لابن يعيش (١١٥/٧).

وتامة عند الكوفيين وبعض البصريين، فعند ذلك البعض، فالمضارع مع (أن) شبه بالمفعول وليس بخير لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأن أصل عسي زيد أن يخرج، قارب زيد أن يخرج، أي الخروج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع أن وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء، فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه بالمفعول.

وأما على مذهب الكوفيين، فالمضارع مع (أن) بدل اشتغال من زيد لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره / وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس، [١٠/ب] قال شارح الرضي<sup>(١)</sup>: وهذا أقرب عندي.

فعلى هذين المذهبين إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التغليب بخروج (عسي) عنه. الثانية والثالثة: الواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، وجه تغيير<sup>(٢)</sup> أسلوب السابق والآتي، إما إشارة إلى أن [كون]<sup>(٣)</sup> ذكر الحال في المتن قليل، أو إلى كون الحال والمفعول من واحد. ومحلّهما [النصب] أي: محل الحال والمفعول. قوله: ومحلّهما مبتدأ، وخبره النصب.

### [الواقعة حالاً]

فالحالية<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿جاؤوا أباهم عشاء يكون﴾<sup>(٥)</sup> أي متباكين، وهو حال من ضمير جاؤوا، وهو الواو. فالحالية مبتدأ، نحو مرفوع لفظاً لكونه خبرها، ويجوز نصبه، إما لكونه مبنياً لإضافته إلى الجملة، وإما بتقدير الفعل، وهو أمثل نحو جاؤوا فحيثل يكون خبر المبتدأ جملة فعلية.

### [الواقعة مفعولاً به]

والمفعولية<sup>(٦)</sup> بالرفع عطف على الحالية.

(١) محمد بن الحسن الإسري، عالم بالعربية من أهل إربل، له «الوافية في شرح الكافية»، و«الشافية» في شرح مقدمة ابن الحاجب. ت (٦٨٦هـ) «بغية الوعاة» (٥٦٧/١).

(٢) في (ك): تفسير.

(٣) ليست في «ش» واستدركها من (ك).

(٤) المسألة في «المغني»: (٥٣٦).

(٥) سورة يوسف (١٦).

(٦) المسألة في «المغني»: (٥٧٨).

تقع في ثلاثة<sup>(١)</sup> مواضع، والجملة الفعلية في محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدرّة وهي أمثل، وإن جاز عطف الجملة على [المفرد]<sup>(٢)</sup> من غير اعتبار الطرفين، لكنّ الشريف مال في بعض تصانيفه إلى الوجه الأول، فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي لكون الشيء حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت آخر الكلمة أفادت معنى المصدرية<sup>(٣)</sup>. كذا في «شرح اللّباب» في مباحث حروف المشبهة بالفعل.

محكيّة / بالقول، [محكيّة]<sup>(٤)</sup> منصوب إما على البدلية عن الجار والمجرور معاً على قول بعض النحاة، وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو، أو عن المجرور فقط. حملاً على محله على قول محقق<sup>(٥)</sup> النحاة، وهو أن معمول الفعل في اللغو هو المجرور فقط كما سيجيء في الباب الثاني، في المسألة الثالثة، فعلى هذا يكون معمولاً لـ (تقع)، وإما بفعل مقدّر وهو (أعني وأريد)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجزؤه على أنه بدل من المجرور فقط حملاً على اللفظ، وإن لم يتحمل رسم الخط في قوله: ومعلّقاً نحو يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو مثاله، ونصبه على الوجهين اللذين ذكرناهما قبل، نحو<sup>(٦)</sup>: ﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>. إنّ حرف من الحروف<sup>(٨)</sup> المشبهة بالفعل، اسمها<sup>(٩)</sup> ياء المتكلم، خبرها<sup>(١٠)</sup> عبد الله، وجملة إني عبد الله محكيّة لقال. قال ابن الحاجب في «الأمالي»<sup>(١١)</sup>: إنّ القول يحكي هذه الجملة موضع نصب بالاتفاق إلا أنها مفعول مطلق، أو مفعول به. انتهى.

فمذهب الجمهور هو الثاني، والمحققين هو الأوّل، كما نصّ عليه شارح «اللّب» في<sup>(١٢)</sup> آخر بحث أفعال المتعدي.

وثانية: عطف على قوله محكيّة، وإعرابها كإعراب سابقها.

(١) في (ك): أربعة، والصحيح مافي «ش». وهو مافي «المنفي».

(٢) في «ش»: الجملة، وأثبت مافي (ك).

(٣) في (ك): المصدر.

(٤) ليست في «ش»، واستدركها من (ك).

(٥) في (ك): تحقيق.

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة مريم (٣٠).

(٨) في (ك): حروف.

(٩) في (ك): اسم.

(١٠) في (ك): خبره.

(١١) لأمالي لابن الحاجب، مجلد ضخّم في غاية التحقيق كما قال السيوطي «بغية الوعاة» (١٣٥/٢). وقد طبع في بيروت، أربعة أجزاء في مجلدين، والنقل منه ١٢٠/١، ١٢١، وجاء بإسهاب في ٨٨/١.

(١٢) ليست في (ك).

للمفعول الأول في باب ظنّ، وإنما<sup>(١)</sup> قيّده يعني بكونه ثانية لأن باب ظنّ من دواخل المبتدأ والخير، والجملة لا تكون إلا خيراً. نحو: ظننت زيدا يقرأ، فإنّ / (يقرأ) جملة [١١/أ] فعلية مع فاعله، ومفعول ثانٍ لظننت.

اعلم أنّ الفعل المتعدّي إلى المفعولين على ضربين:

قسم يصحّ حمل مفعوله الثاني على الأول.

وقسم لا يصحّ.

والثاني إمّا أن يتعدّى إلى مفعولين<sup>(٢)</sup> بنفسه نحو: كسّوتُ زيدا جبّةً، أو بالهمزة نحو: أعطيتُ زيدا درهماً. فإنّ هذين المثالين لا يجوز أن يقال: زيد جبّة، وزيد درهم. وجعلوا من هذا الباب ما يتعدّى إلى الثاني بواسطة الحرف، ثم حذف اتّساعاً مثل: اختار<sup>(٣)</sup>، واستغفر، وسمّى، وكَتَبَ. الأول يتعدّى بمن، والثاني بمن والثالث والرابع بالباء.

ثم الأصل تقديم ما هو الفاعل<sup>(٤)</sup> في المعنى، والمتعدّي إليه الفعل بنفسه، ومن ثمّ لم يجوز أعطيت صاحبه الدرهم، واخترت أحدهم القوم، للإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصار على مفعولين<sup>(٥)</sup> معاً أو على أحدهما.

والقسم الأول يستوي: أفعال القلوب، ويصحّ حمل مفعوله الثاني على الأول.

إمّا بنحو<sup>(٦)</sup> ما يقال في: علمتُ زيدا فاضلاً، زيداً فاضلاً.

أو كان بمنزلة كما يقال في: علمتُ أبا يوسف أبا حنيفة، أبو يوسف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على الأشهر، مع أنّهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذفهما جائز في السّعة<sup>(٧)</sup> لأنّ / مفعوليه معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما معاً هو المفعول به [١٢/أ] في الحقيقة، ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة إلّا فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها<sup>(٨)</sup>، خفيفة أو ثقيلة، فإنّه واجب الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: إن

(١) في (ك): (يعني وإنما قيّده به).

(٢) في (ك): (المفعولين).

(٣) وردت هذه الأفعال متعدية بالحرف في المعاجم: اختاره منهم وعليهم «لسان العرب» لابن منظور: خير. استغفره منه «لسان العرب» لابن منظور: غفر. سمّاه بفلان «لسان العرب» لابن منظور: سمّا. كناه بأبي فلان «لسان العرب» لابن منظور: كنو.

(٤) في (ك): (فاعل).

(٥) في (ك): (المفعولين).

(٦) في (ك): (هو كما).

(٧) في تعدية هذه الطائفة من الأفعال واقتصارها على أحد مفعوليهما وحذفهما «شرح المفصل» (٨١/٧).

(٨) في (ك): (بعدها).



المنفوحة مع مفعولها<sup>(١)</sup>، هو المفعول الأول، فيقدر المفعول الثاني. وأما عند سيويه سدّ مسدّ مفعوليها، فلا يكون اقتصاراً وإنّ جاز أن تُسَلَبَ منهما جميعاً<sup>(٢)</sup> كقوله: (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ)<sup>(٣)</sup>.

وهي سبعة أفعال وهي: ظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ، وهذه الثلاثة للظنّ.

وزعمتُ، وهي تارة تكون للظنّ، وتارة للعلم.

وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، وهذه الثلاثة للعلم.

وقد يتعدى منها فعلان بإدخال الهزمة إلى مفاعيل ثلاثة، وهما علمتُ ورأيتُ دون أخواتهما. إلّا عند الأخفش، فإن جميعها قد يتعدى إلى الثالث بالهزمة عنده.

وقد يتضمن<sup>(٤)</sup> بعض الأفعال بمعنى أعلمتُ فيتعدى تعليته وهي أخبرتُ، وخبرتُ، وحدّثتُ، وأنبأتُ، ونَبأتُ، فإنّ هذه الأفعال عند سيويه تتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم حذف<sup>(٥)</sup> اتّساعاً، إلّا أنّها لما كانت<sup>(٦)</sup> مشتملة على معنى<sup>(٧)</sup> الإعلام تضمّنت<sup>(٨)</sup> معناه فتعدت<sup>(٩)</sup> تعليته<sup>(١٠)</sup>.

وهذه الأفعال تتعدى إلى ثلاثة / مفاعيل، مفعولها الأول كمفعول باب [١٢/ب] (أعطيت) في جواز الاقتصاد عليه كقولك: أعلمتُ زيداً، والاستغناء عنه كقولك: أعلمتُ عمراً منطلقاً. والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي (علمتُ) في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معاً.

والمفعول الثالث لهذه الأفعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدّي إلى مفعولين<sup>(١١)</sup> فلذلك قال المصنّف:

(١) في (ك): (معمولها).

(٢) (وإنّما يقتصر على هذا إذا عَلِمَ أنّه مستغنى بغيره). «الكتاب» (١٢٥/١) ومابعدا. وفي (ك) و(ش) نُسَكِّن ومائتته أوجه.

(٣) المثال في «تمثال الأمثال» للعبدري الشيبني: (٥٦٤).

(٤) في (ك): (تضمن).

(٥) في (ك): (حذف الجر).

(٦) في (ك): (كانوا).

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): (تضمنوا).

(٩) في (ك): (فتعدّوا).

(١٠) للاستزادة «الكتاب» لسيويه (٣٨/١).

(١١) في (ك): (المفعولين).

والثالثة (١) أن تقع تالية (١) للمفعول الثاني في باب أعلم، وفي ماتضمن معناه، وتعدى تعديته، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً أبوه قائم. فجملة (أبوه قائم) في محل النصب، على أنها مفعول ثالث لذلك الفعل.

ومعلقاً عنها العامل. أي عن الجملة العامل. هذا قسم ثالث من أقسام الجملة التي تقع في محل النصب على كونها مفعولاً، ولارد على المصنف بأن يقال: لِمَ لَمْ يقل: الأول والثاني والثالث؟ كما يقال (٢) في أمثاله.

لأن ترك ترتيبه (٣) المذكور، إما مبني على الظهور، أو (مبني على) (٤) التفتن في العبارة، لكونه نوعاً من البلاغة، على أن تعيين الطريق خارج من (٥) قانون البحث.

ومعنى التعليق والإلغاء، إبطال العمل، ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن.

فالإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع.

والتعليق: ترك العمل لفظاً لامعنى لمانع.

/ فالإلغاء جائز، والتعليق واجب، والمعلق عامل في المحل بخلاف الملقى. [١/١٣]

واعلم أيضاً أن أفعال القلوب تختص بالإلغاء، وأما التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشك واليقين في كونها إما غير محقق الوقوع نحو:

(عرف وعلم) بمعنى عرف، ونظر، وتفكر، وغير ذلك من الأفعال التي لزم [معنى] (٦) العلم لمفهومها، وماعدا ذلك من الأفعال التي تتعلق (٧) عن العمل إلا عند يونس، فإن التعليق في جميع الأفعال جائز عنده، والكسائي (٨) كيونس في الواقع، وكالجمهور في المنتظر (٩).

فالمعلق إما أن يطلب مفعولاً واحداً نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة في موضع مفعول واحد.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): قال.

(٣) في (ك): (ترتيب).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): عن.

(٦) في «ش»: (ملقى). وأثبت ما في (ك).

(٧) في (ك): (تعلق).

(٨) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة ت (١٨٩هـ).

ترجمته في «معجم الأدباء»: (١٦٧/١٣) و«طبقات الزبيدي»: (١٣٨). و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة»

للصيرور آبادي: (١٥٢). وثمة مظان أخرى، فأخباره منثورة في كتب النحو والتراجم والمجالس والقراءات.

(٩) يعني: المنتظر وقوعه.

أو اثنين، فتكون تلك الجملة في مقام المفعولين: علمت لَزَيْدٌ في الدَّارِ. أو أكثر، فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو: أَعْلَمْتُكَ مَازِيدَ في الدَّارِ، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أُخْصِيَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿فَلْيَنْظُرْ أَئِذَا أُزْكِيَ طَعَامًا﴾<sup>(٢)</sup>. تعلق عمل الفعل في الآيتين، لأنَّ الاستفهام، وحروف النفي، وحروف<sup>(٣)</sup> الابتداء إذا دخل على معمول أفعال القلوب أو ما أشبهها تعلق العمل فيها، لأنَّك لو أعملتها لجعلت مابعد الاستفهام، وحرف<sup>(٣)</sup> النفي، وحرف<sup>(٣)</sup> النداء، وحرف<sup>(٣)</sup> الابتداء معمولاً / لما قبلها<sup>(٤)</sup>، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام. [١٣/ب]

و(أي) للاستفهام في الآيتين، فتكون معرفةً أَثْبَتَةً، وهو اسم من الأسماء اللازمة للإضافة<sup>(٥)</sup>، فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة. وإذا أضيف إلى المعرفة أضيف إلى الاثنين فصاعداً.

وعن العلامة الزمخشري: يجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نصَّ بعض شراح «المفصل»<sup>(٦)</sup>. ولكن عند الإضافة إلى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة أو نكرة، لا يكون إلا مؤوَّلاً بمعنى الجمع.

فعند الإضافة إلى المعرفة معرفةً عند عامة<sup>(٧)</sup> النحاة، وإن كانت نكرة معنىً، وخلافاً لصاحب «التخمير»<sup>(٨)</sup>، عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة.

ف (أي) في الموضوعين مبتدأ على المذهبين، إمَّا بالتعريف أو بالتخصيص. بالإضافة إلى الحزبين وإلى الهاء، و(أخصي) و(أزكي) خبره، والجملة قائمة مقام المفعولين في (لتعلم) ومقام مفعول واحد في (فلينظر). وسيجيء في بحث (أي) تفصيل متَّسع<sup>(٩)</sup> - إن شاء الله تعالى -<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة الكهف: (١٢).

(٢) سورة الكهف: (١٩).

(٣) تارة يقول حرف، وتارة حروف، ومأثبته من «ش» وهو الأوجه.

(٤) في (ك) قبله.

(٥) في (ك) الإضافة.

(٦) «شرح المفصل» لابن يعيش (١٣١/٢).

(٧) في (ك) أكثر.

(٨) «التخمير»، هو شرح من شروح المفصل، مطبوع.

(٩) في (ك): (مشيع).

(١٠) تفصيل إعراب الآيتين في: «إعراب القرآن» للنحاس (٤٤٩/٢). و«التيبان» للعكبري (٨٣٩ - ٨٤٢).

### [الواقعة مضافاً إليه]

والرابعة: المضاف<sup>(١)</sup> إليها، أي الجملة، ومحلّها: أي محلّ تلك الجملة، الجرّ. وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سيبويه، وبالألام عند الزجاج<sup>(٢)</sup>، أو بمن عند قوم، وبالإضافة عند بعض.

نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَتَقَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> (هذا) مبتدأ، و(يَوْمٌ) بالرفع خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي: يتفع مع فاعله، والجملة مجرورة المحلّ / على أنّها مضاف<sup>(٤)</sup> إليها ليوم. وهذا على رأي المصنف.

وقيل: إنّ (يَوْمٌ) مضاف إلى الفعل فقط، وإن كان من حقّ الفعل ألاّ يضاف إليه، لما به من الإبهام المفرط، لا يتخصّص<sup>(٥)</sup> في نفسه، فكيف يخصّص<sup>(٦)</sup> غيره. إلّا أنّهم تركوا القياس، واستحسنوا<sup>(٧)</sup> إضافة الزّمان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والحدث، فصار الزّمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

لا يقال الإضافة من خواصّ الاسم، فكيف يكون مضافاً إليه؛ لأنّا نقول: المراد (من) الإضافة<sup>(٨)</sup>، كون الشيء مضافاً، وكونه مضافاً إليه لا يكون من خواصّ الاسم؛ لأنّ الفعل والجملة قد تقعان مضافاً إليه، كذا<sup>(٩)</sup> ذكره شارح «الكافية».

وقد يجاب كون الفعل مضافاً إليه بتأويل المصدر، وكذا الجملة، ولا يلزم من هذا كون اليوم<sup>(١٠)</sup> مبنياً على الفتح في محلّ الرفع.

إنّما على تقدير كونه مضافاً [إلى]<sup>(١١)</sup> الجملة، لأنّ يوم: اسم مستحقّ للإعراب، والإضافة إلى المبنى لا توجب البناء، لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص، وهذا

(١) المسألة في «معنى اللبيب» (٥٤٧).

(٢) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل. علم في العربية، أخذ عن ثعلب، له تصانيف منها: «معاني القرآن» (٣١١هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (١٣٠/١) و«البلغة» (٤٥) و«بغية الوعاة» (٤١١/١). وثمة مصادر أخرى.

(٣) سورة المائدة (١١٩).

(٤) في (ك) (مضافة).

(٥) في (ك) (يختص).

(٦) في (ك) (تخصّص).

(٧) في (ك) (في إضافة).

(٨) ليست في (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك) (يوم).

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

مشهور، ويكتسي أيضاً البناء والإعراب والتذكير والتأنيث لأعلى سبيل الوجوب<sup>(١)</sup> بل على سبيل الجواز.

وأما على تقدير كونه مضافاً إلى الفعل، لأن المضاف إلى الفعل لا يكون مبنياً عند البصريين إذا كان الفعل مُعرباً، ويجوز نصب يوم في محل الرفع لجواز كونه / مبنياً بالإضافة [١٤/ب] إلى الجملة، أو إلى الفعل على مذهب الكوفيين، لأن المضاف إلى الفعل<sup>(٢)</sup> يكون مبنياً عنده، سواء كان ذلك الفعل مُعرباً أو مبنياً.

واعلم: أن الظاهر أن إضافة اسم الزمان إلى الجملة المخصصة تفيد التعريف، وفي «البيسط»<sup>(٣)</sup> قد يقال لا يفيد، لأن الجملة نكرة، كذا في «شرح الألفية».

﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [يوم]<sup>(٥)</sup>: يدل من يوم التلاق، وهم مبتدأ، وبارزون: خبره، والجملة في محل الجزر لكونها مضافاً إليها<sup>(٦)</sup>، ويجوز أن يكون يوم: متبلاً مضافاً إلى هم، وبارزون: خبره.

والمصنف أورد مثالين إيلذاناً بأن ظروف الزمان مضاف إلى الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، هذا إذا كان بمعنى (إذ)<sup>(٧)</sup> وأما إذا كان بمعنى (إذا)<sup>(٨)</sup> فيضاف إلى الجملة الفعلية، فقد نص عليه ابن [أبي]<sup>(٩)</sup> طالب المكي في «معربه» للقرآن الكريم.

وكل جملة، أي<sup>(١٠)</sup>: كل فرد من أفراد الجملة، فإن (كل) إذا أضيف إلى النكرة فهي<sup>(١١)</sup> لعموم الأفراد، وإذا أضيف إلى المعرفة فلعوم أجزائها، كذا قال أصحاب علم الأصول.

وقد وقعت بعد (إذ) أو (إذا) وهما من ظروف الزمان مضافان ابتداءً إلا أن (إذ) تضاف إلى كل الجملة، وأختها لأتضاف إلا إلى الفعلية.

(١) في «ش»: (الوجود) وأثبت ما في (ك).

(٢) في «ش»: (إليه) وأثبت ما في (ك).

(٣) «البيسط» كتاب لابن العليج، ينقل عنه، وسيرد ذكره مرات، ولم أشر على النقل.

(٤) سورة غافر (١٦) وفي «الأصل»: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ على أن (يوم) مبتدأ مضاف إلى الماء، والميم علامة جمع المذكور.

(٥) ليس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٦) في (ك) إليه.

(٧) في (ك): (إذا) أولاً و(إذا) ثانياً، وهو غلط، ومأثباته موافق لما في «مشكل إعراب القرآن» (٢٦٤/٢) لمكي بن أبي طالب.

(٨) ملين الحاصرين سقط. ومكي بن أبي طالب النيسي، من علماء القرن الخامس الهجري، أصله من القيروان، سمع بمكة ومصر، وخطب بهجام قرطبة، له مصنفات عدة، اشتهر بالعلاج، وإجابة الشقوق ت (٢٧٣هـ). ترجمته في «غنية الوعاة» (٢٩٨/٢).

(٩) في «ش» (أو). ومأثباته من (ك).

(١٠) في (ك): فهو.

نحو: جئت إذ زيدٌ قائمٌ، وإذ قام زيدٌ و[إذ قام زيدٌ]<sup>(١)</sup>، فهذه في موضع الجر لكونها مضافاً إليها (إذ) و(إذا)، و(حيث) هو ظرف من ظروف المبنية للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان، وظروف المكان لاتضاف إلى الجملة إلا (حيث) في الأكثر، سواء كانت اسمية / أو فعلية نحو: أجلس حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، فالجملتان في محل [١٥/أ] الجر على أنها مضافة إليها لحيث، وقد يضاف إلى مفرد كما في قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالما<sup>(٢)</sup> [رجز].

وعند إضافته إلى المفرد يُعرب<sup>(٣)</sup> بعض النحاة لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

اعلم أنّ حيث يجوز في آخره الحركات الثلاث، لكن الكسر حكاية الكسائي، ويجوز بقول [حيث]<sup>(٤)</sup> وحوث بالضم والفتح.

أو لما الوجودية، أي الحيثية مثل: لما جئتنى أكرمك، عند من قال باسميتها، وهو أبو علي الفارسي، وأما عند سيبويه فمحتمل، فإنه قال: لما لوقوع الأمر لغيره، ولما يكون مثل لو تشبهاً<sup>(٥)</sup> ب(لو)، ولو حرف، فقال ابن خروف<sup>(٦)</sup>: إنّ لما حرف، وحل كلام سيبويه على أنها للشرط في الماضي ك (لو).

ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل الماضي، إلا أنّ (لو) لاتنفاء الثاني لاتنفاء الأول، ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول.

قال فاضل التفنّازي<sup>(٧)</sup>: إنّ هذا الحمل توهم منه، والوجه: أنّ (لما) ظرف بمعنى (إذا) يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماضٍ لفظاً أو معنى.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) الشاهد في «المعنى» ص (٧٨). وشرح ابن عقيل (٥٠/٢). وهو مجهول القائل، وبته الثاني: نجماً يضيء كالشهاب لامعاً.

(٣) في (ك): (يعرب).

(٤) ليست في «ش». واستدركتها من (ك). وقد فصل القول فيها ابن منظور في «اللسان»: حيث.

(٥) في (ك): (فشيها).

(٦) ابن خروف: علي بن محمد الأندلسي. إمام في العربية، عتق مدقّق، صنّف شرحاً لسيبويه. ت (٧٩١هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٢٠٣/٢) و«البلغة» (١٥٧).

(٧) مسعود بن عمر بن عبد الله التفنّازي، إمام في العربية، له تصانيف كثيرة منها: «الإرشاد في النحو». ت (٧٩١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٢٥٠/٤) وفيه: سعد الدين مسعود بن عمر، ووفاته في (٧٩٢هـ). ووافقه السخاوي في «الذيل النام» (٣٥٩/١). أما في «بغية الوعاة» (٢٨٥/١) فقد جعل وفاته في (٧٩١هـ) في سمرقند.

وهي: أي الجملة التي وقعت بعد (إذ) و(إذا) و(حيث) و(لما الحينية). في مواضع<sup>(١)</sup> خفّض: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الفاء، الجرُّ ههنا في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضع النحويين<sup>(٢)</sup>. كذا في الجوهرية بإضافتهن إليها، أي بإضافة المذكورات إلى الجملة.

[الواقعة جواباً لشرط جازم]

والخامسة / الواقعة<sup>(٣)</sup> جواباً لشرط جازم ومحلّها، أي: محل الجملة الواقعة [١٥/ب] جواباً لشرط جازم. العزم، اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، قال بعضهم: هي أداة الشرط، وقيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السّيرافي<sup>(٤)</sup> إلى سيويه وذهب الأنخس إلى أنّ العزم بفعل الشرط، واختاره صاحب<sup>(٥)</sup> «التسهيل»، وقيل: الأداة والفعل معاً، وهذا القول نُسِبَ أيضاً إلى سيويه والخليل<sup>(٦)</sup>، وهو مذهب الكوفيين<sup>(٧)</sup>.

إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا المفاجأة، يقال: فاجأ الأمر مفاجأة، وفجأ بكسر الفاء، وكذلك فجئة الأمر بكسر العين، فجأه الأمر بفتح الفاء والعين، وفجأة بضمّ الفاء والمد<sup>(٨)</sup>، إذا لقيته وأنت لاتشعر به، وإنما قال: إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ (إذا) المفاجأة، لأن الجملة إذا لم تكن مقرونة بالفاء أو بـ (إذا)<sup>(٩)</sup> المفاجأة لا يكون لها محل من الإعراب، سنقف في بابه إن شاء الله تعالى.

(١) في (ك): (موضع).

(٢) «الصحيح»: (خفّض).

(٣) «مغني اللبيب»: (٥٥١).

(٤) السّيرافي: الحسن بن عبد الله بن المزيان، أبو سعيد السّيرافي، إمام في النحو والفقه واللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «شرح كتاب سيويه» ت(٣٦٨هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٥٠٧/١) و«البلغة»: (٨٦) و«معجم الأدياء»: (١٤٥/٨).

(٥) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الشافعي النحوي، إمام في النحو والقراءات، أقام بدمشق، له تصانيف كثيرة منها «التسهيل» ت(٦٧٢هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة»: (١٣٠/١) و«البلغة»: (٢٠١).

(٦) الخليل: الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي، صاحب العريّة والعروض، من المصنّفات المنسوبة إليه «العين» ت(١٧٠هـ). ترجمته في «معجم الأدياء» (٣٤١/١) و«وفيات الأعيان»: (٢٤٤/٢) و«بغية الوعاة»: (٥٥٧/١) و«البلغة»: (٩٩).

(٧) بسط المسألة، ونسب هذه الأقوال، والخلاف فيها بين النحاة في «الإنصاف» (٦٠٢/٢). وقد نصّ ابن مالك في «تسهيل الفوائد» بقوله: «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار خلافاً لراعي ذلك..» (٢٣٧).

(٨) «الصحيح»: فجأ.

(٩) ليست في (ك).

فالأولى، أي: الجملة المقرونة بالفاء نحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ...﴾<sup>(١)</sup>  
من: اسم شرط، يضلل: فعل الشرط، واللّه: فاعله، والفاء في فلاهادي له: داخل في جواب الشرط، ولا: لنفي الجنس، اسمها منصوب لفظاً وهو: هادي، وخبرها مرفوع محلاً وهو: «له»، فاسم لا ح خبره جملة اسمية محلها الجزم.

ولهذا، أي: ولأجل كون الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم، قُرِئَ بِجَزْمٍ يَنْزِعُ عَطْفاً على محل الجملة، فيكون تقدير الكلام: مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ لَا يَهْدِيهِ<sup>(٢)</sup> أحد / غيره ويذرهم. [١٦/أ]  
هذا تنصيص على كون جملة فلاهادي له في محل الجزم، وحاصله أنها لو لم تكن جملة فلاهادي له في محل الجزم، لما جاز قراءة الجزم<sup>(٣)</sup> في معطوفها عطفاً على محلها، لكن كونه<sup>(٤)</sup> دليلاً مبني على رأي من ذهب إلى جزم (يذر) وأما على رأي من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات كما قيل، فلا يكون دليلاً، وقُرِئَ برفع يذر على الاستئناف<sup>(٥)</sup>.

والثانية، أي: الجملة المقرونة بإذا المفاجأة نحو:

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

إن: حرف شرط، وتُصِيبُ: فعل الشرط، وهم: مفعول فعل الشرط، سيئة: فاعله، والباء في بما: متعلق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالباً، وقد تقع مع الفعلية، نصّ عليه بعض شراح الكافية في باب التحذير، وإنما قلنا: بمنزلة الفاء<sup>(٧)</sup> لأنها (إذا كانت)<sup>(٨)</sup> للمفاجأة لا يُتبدأ بها كما لا يُتبدأ بالفاء، بخلاف إذا الشرطية، فإنها يُتبدأ بها، فأشبهت الفاء فوقعت موقعها، وصارت جواباً للشرط، وقد تدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فيكون للتأكيد.

وهم: مبتدأ، ويقنطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط، فالمعنى: إن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ أي: شدة، بما قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ بشؤم معاصيهم إذا هم يقنطون، أي: فاجأ القنوط من رحمته، ولما فهم

(١) سورة الأعراف: ١٨٦ .

(٢) في «ش» و(ك) لا يهديه. والصواب ما أثبتته لأنه مجزوم بأداة الشرط (من).

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على الغيب، وجزم الزّاء على محل قوله تعالى (فلاهادي له) والباقون بالرفع، ففطموه عما قبله. واختلفوا في يذرهم، قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

«الغاية في القراءات العشر» (١٥٩) و«النشر» (٢٧٣/٢) و«القراءات العشر المتواترة» (١٧٤).

(٤) في (ك) لكونه.

(٥) وعليه كتابة المصحف.

(٦) سورة الروم (٣٦).

(٧) «البيان» للمكبري: (١٠٤١).

(٨) ليست في (ك).



من قول المصنف بطريق المفهوم أنّ الجملة إذا لم تقترب بالفاء لا يكون لها محل؛ فيلزم أن يكون / محل الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء العامل، فوقع الشرود في ذهن السامع، [١٦/ب] فكأنه قال: هذا إذا كان الفعل قابلاً للجزم فظاهر، وأمّا إذا كان الجزاء ماضياً فأَيّ محل الجزم، فأزال ذلك التردد بقوله:

فأما التي للتفصيل والاستئناف نحو: إن قام أخوك قام عمرو فمحلّ الجزم محكوم للفعل وحده وهو قام.

ولالجملة بأسرها، أي بمجموعها لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين، فلما عمل في محلّ الفعلين، لم يبقَ لها تسلّط على محلّ الجملة، وكذلك القول في فعل الشرط، أي محلّ الجزم محكوم به لفعل الشرط وحده لالجملة الشرطية بأسرها، ولهذا، هذا: تنصيص لما يدّعيه من أنّ محلّ الجزم هو الفعل وحده لا الجملة (الشرطية)<sup>(١)</sup> بأسرها، أي لكون فعل الشرط وحده في محلّ الجزم.

تقول إذا عطفت عليه مضارعاً، وأعملت الأوّل كما هو مذهب الكوفيين.

نحو: إن قام ويقعد أخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل أن تكمل الجملة.

وإنّما قال: أعملت الأوّل؛ لأنه لو أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين لأضمرت الفاعل في الأوّل، فيكون معطوفاً على الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده، لجزاء كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التي في محلّ الجزم.

### [التابعة لمفرد]

والسادسة التابعة لمفرد<sup>(٢)</sup>، قيّد به، لأنّ الجملة لا تكون منعوتاً كالجملة المنعوت بها، صفة جرّت على غير من هي له، فالباء متعلّق بالمنعوت، يعني كالجملة التي<sup>(٣)</sup> / يُنعت المفرد بها، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب من جوّز الفصل بين الصفة والموصوف، ومحلّها أي<sup>(٤)</sup> محلّ الجملة الواقعة صفةً بحسب منعوتها، أي موصوفها.

النعت والوصف واحد، وإنّ فرق البعض بينهما، بأنّ النعت يستعمل فيما كان ممدوحاً، والوصف أعمّ. لأنّ كلام المحقّقين يفصح عن عدم الفرق.

(١) ليست في (ك).

(٢) بسط المسألة في «مغني اللبيب» (٥٥٣).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «دش» (أو)، ومأثبته من (ك).

الْحَسْبُ: الْقَدْرُ<sup>(١)</sup>، (وهو<sup>(٢)</sup>) بفتح السين سواء أُضيف إلى شيء أو استعمل بحرف الجر، وربما يَسْكُنُ في ضرورة<sup>(٣)</sup>، وأَمَّا (حَسْبُكَ) بمعنى كفأك، فشيء آخر. وهي: أي<sup>(٤)</sup> الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا تَنْبَغُ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(مِنْ): متعلق برزقناكم، و(قَبْلِ): مجرور بمن، ومضاف إلى أَنْ يَأْتِيَ. و(يَوْمٌ): فاعله. و(لا): لنفي الجنس، و(يَبِغُ) بالرفع اسمه، لأنَّ (لا) إذا كان مكرراً كما في الآية، جاز الرفع لأنه مقدَّر جواباً لسؤال، فَحَسِّنْ أَنْ يَكُونَ مطلقاً<sup>(٦)</sup>، وإن كان فيه مخالفة قياسية<sup>(٧)(٨)</sup>.

وقرأ ابن كثير ويعقوب، وأبو عمرو<sup>(٩)</sup> بالفتح على الأصل. و(فيه): خبره، وجملة (لا يبيع فيه) جملة اسمية مرفوعة المحلَّ على أنها صفة.

وَنَصَبَ: بالجر عطف على رفع في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup> (اتقوا): فعل مع الفاعل وهو الواو، و(يومًا) منصوب إمَّا على المفعولية، كما هو رأي أبي<sup>(١١)</sup> عليّ في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾<sup>(١٢)</sup>.

وإمَّا على الظرفية، فيكون مفعولاً فيه، تقديره: واتقوا عذاب الله يومًا<sup>(١٣)</sup>.

و(ترجعون): جملة فعلية في محل / نصب على أنها صفة يوم<sup>(١٤)</sup>.

[١٧/ب]

(١) الْحَسْبُ: الشرف «الصحاح»: (حسب) و«القاموس المحيط»: (حسب).

(٢) ليست في (ك).

(٣) في «ك»: (ضرورة الشعر).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة البقرة: (٢٥٤).

(٦) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): (قياسه).

(٨) إعرابها وتفصيله في «إعراب القرآن» للنحاس (٣٢٩/١) و«البيان» للعكبري (٢٠٢).

(٩) قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين، على أن لا نافية للجنس، وقرأ الباقر بالرفع والتنوين.

(١٠) «الغاية في القراءات العشر» (١١٧).

(١١) سورة البقرة (٢٨١).

(١٢) في «ش» و«ك»: (أبو).

(١٣) سورة الزمل (١٧).

(١٤) «البيان» للعكبري (١٢٤٨).

(١٥) «البيان» للعكبري (٢٢٦).

وقراءة تَرْجَعُونَ [بالتاء] <sup>(١)</sup> بالبناء للفاعل <sup>(٢)</sup>: فعلی الأول يكون رَجَعَ متعدياً، وقراءةً بالياء على طريق الالتفات <sup>(٣)</sup>.

وجزءٌ بالجرّ، عطف إمّا على نصبٍ أو رفعٍ على اختلاف القولين، فإنّ النّحاة اختلفوا في معطوفاتٍ متعدّدة، أنّ الجميع هل يعطف على الأوّل؟ أو كلّ واحدٍ يعطف على ما قبله؟  
في نحو: ﴿لَيْتُمْ لَا رَبَّ فِيهِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(لا): لنفي الجنس، و(ربّ): اسمه، و(فيه): خبره، والجملة الاسمية مجرورة المحلّ لكونها صفة ليوم.

### [التابعة لجملة لها محل من الإعراب]

السابعة التابعة لجملة لها محلّ <sup>(٥)</sup> من الإعراب نحو: زيدٌ قام أبوه، وقعد أخوه. فجملة (قام أبوه): في موضع رفع لأنّها خبر، أي خبر مبتدأ <sup>(٦)</sup>، وكذلك: أي مثل ماسبق في وقوعها موقع رفع.

جملة قعد أخوه لأنّها، أي: جملة قعد أخوه، معطوفة عليها، أي: على جملة قام أبوه. ويسمّى (قام أبوه) جملة صغرى، و(زيد قام أبوه) جملة كبرى، فالصغرى فعلية والكبرى اسميّة.

### [الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب]

المسألة الثالثة: في بيان الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب <sup>(٧)</sup>، وهي سبع أيضاً. كالمسألة <sup>(٨)</sup> الثانية، و(أيضاً): نصب على المصدرية، فإنّها من المصادر التي حذف فعلها مثل: سعيّاً ورعيّاً.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بضمّ التاء وفتح الجيم. «الغاية» لابن مهران (١٢١) و«النشر» لابن الجزري (٢٠٨/٢). و«البحر المحيط» لأبي حيّان (٣٤١/٢) و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كرتّم راجع (٤٧).

(٣) وقرأ الحسن: يرجعون على معنى يرجع جميع الناس، وهو من باب الالتفات. قال ابن جني: كان الله تعالى رفق بالمؤمنين عن أن يواجههم بذكر الرجعة، إذ هي مما تنفطر له القلوب، فقال لهم: وأتقوا، ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة، رفقا بهم. البحر المحيط ٣٤١/٢.

(٤) سورة آل عمران (٩).

(٥) بسط المسألة في «معني اللبيب» (٥٥٦).

(٦) في «ك»: (وهو زيد).

(٧) المسألة في «المعني»: (٥٠٠).

(٨) في (ك): (أي كالمسألة).

قال الجوهري: آض يبيضُ أيضاً، إذا عاد ورجع<sup>(١)</sup>.

### [الجملة الابتدائية]

إحداثها: أي إحدى جمل السبع. المبتدأة<sup>(٢)</sup>، وتُسمى المستأنفة، بالنصبِ مفعول ثانٍ لتسمى. أيضاً: أي كما تُسمى مبتدأة.

اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعاني<sup>(٣)</sup> / ما يكون جواباً عن سؤال مقدّر [١٨/أ] وأما عند أئمة النحو فالمستأنفة، هي<sup>(٤)</sup> الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت<sup>(٥)</sup> في الابتداء<sup>(٥)</sup> جواباً لسؤال<sup>(٦)</sup> أولاً، ذكره المصنف في «المغني»<sup>(٧)</sup>.

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٨)</sup>.

اعلم أن أصل (إنّا)<sup>(٩)</sup>، إئنّا، فحذفت الثانية لاجتماع الأمثال والتخفيف، وإن حكى بعض النحويين ثلاثة مذاهب:

الأول: حذف الأولى.

والثاني: حذف الثانية.

والثالث: حذف الثالثة.

لكن الصحيح هو المذهب الثاني، لأنّ النون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثانية في (إن) إذا كانت مخففة، مع بقاء الأولى ساكنة، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة، لكونها قبل الحذف كذلك.

ولا يجوز حذف الثالثة لأنّها ضميرٌ.

(١) «الصحاح»: أيض.

(٢) «المغني»: (٥٠٠) (وهي الابتدائية) في «المغني»، وممن قواعد الإعراب.

(٣) في (ك): (في الابتداء).

(٤) في «ش»: هو، ومأثنته من «ك».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): (لسؤال مقدّر).

(٧) «مغني اللبيب»: (٥٠٠).

(٨) سورة الكوثر: (١).

(٩) «إعراب القرآن» للنخاس (٢٩٨/٥).

ف(إنّ): حرف من حروف المشبهة بالفعل، و(نا) منصوب المحلّ على أنّه اسم (إنّ). و(أعطى) فعل يتعدّى إلى المفعولين، ومسندٌ إلى الفاعل، وهو ضمير المتكلم. و(الضمير المنصوب) كناية عن رسولنا ﷺ مفعوله الأول.

و(الكوثر) مفعوله الثاني، وجملة (أعطيتك الكوثر) جملة فعلية في محلّ الرفع.

خبر إنّ وجملة ﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾: جملة اسمية مستأنفة لاجل [ها] <sup>(١)</sup> من الإعراب. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ <sup>(٢)</sup> بعدُ بالنصب إمّا تقدير من، أو أعني، أو بالرفع على أنّه خبر مبتدأ مخوف مضاف إلى الجملة، ﴿وَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ بحسب الظاهر / [١٨/ب] ولكن في الحقيقة مضاف إلى المفرد المقدّر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى، وإنما قلنا بكذا لأنّ الغايات <sup>(٣)</sup> لأتضاف إلى الجملة، نصّ عليه شارح «المفصل» <sup>(٤)</sup>.

و(إنّ): من حروف المشبهة و(العزة): بالنصب اسمه و(لله): في محلّ الرفع خبره. و(جميعاً): يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف، ويحتمل أن يكون تأكيداً من إنّ العزة لله، كما قال في «الصباح»، وجميعاً يؤكد به، يقال: جاؤوا جميعاً أي: كلّهم <sup>(٥)</sup>. انتهى.

فجميعاً تأكيد لضمير جاؤوا، وهو الواو. فعُلمَ من الكلام ظاهرٌ أنّ لفظة جميعاً بالنصب تأكيد، وإن كان المؤكّد مرفوعاً، بخلاف سائر ألفاظ التأكيد خذ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتى.

وجملة (إنّ العزة لله جميعاً) لاجل لها من الإعراب مستأنفة، بمعنى التعليل في جواب: لم أحزن؟

كأنّه قيل: لا تحزن بقولهم، أي يشاركهم وتكذيبهم، ولاتبالٍ بهم، لأنّ الغلبة لله جميعاً، لا يملك غيره شيئاً منها فهو يقهرهم فينصرك عليهم.

وليست جملة إنّ العزة لله جميعاً محكية بالقول، وهو قولهم. لفساد المعنى لأنّ هذا القول لا يجوز أن يكون مورثاً للحزن له، إلّا إذا كان بطريق الاستهزاء، وهو احتمال مرجوح لا يذهب

(١) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٢) سورة يونس (٦٥).

(٣) (وإنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات، لأنّ غاية كلّ شيء ما يتهي به ذلك الشيء). «شرح المفصل» ٨٥/٤ .

(٤) «شرح المفصل» ٩١/٤ .

(٥) «الصباح»: جمع.

إليه وَهُمْ، فلا يكون محكيًا بالقول، بل هو قول الله تسلياً للنبي عليه السلام، وكذا الحال في كونه بدلاً من قولهم، كما ذكر في «الكشاف»<sup>(١)</sup>.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> بعدَ - إعرابُ (بعدُ)<sup>(٣)</sup> كإعراب ماسبق - ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

فـ (حفظًا) منصوبة بإضمار فعله، أي: حفظنا السماء حفظًا بالشُّهْب. و(من): متعلقة بمحذوف.

و(شيطان): على وزن فيعال، مأخوذ من [الشَّطَن]<sup>(٥)</sup>، وهو البعد.

وقيل: شيطان على وزن فعلان، مأخوذ من الشَّيْط<sup>(٦)</sup>، وهو الهلاك، فعلى الأوّل منصرف، وعلى الثاني غير منصرف<sup>(٧)</sup>.

و(مارد): أي متكبر، متجاوز عن الحدّ في الطغيان، وخارج عن طاعة<sup>(٨)</sup> الرحمن وليست جملة لا يسمعون صفة للنكرة وهو شيطان لفساد المعنى لأنه يقتضي أن يكون الحفظ من غير شيطان، فلم أن يكون جملة مبتدأة على ما اختاره<sup>(٩)</sup> صاحب «الكشاف»<sup>(١٠)</sup> والقاضي<sup>(١١)</sup>.

اعلم أن أرباب التفسير اختلفوا في<sup>(١٢)</sup> هذه الآية.

قال أبو البقاء: (لا يسمعون): جمع على معنى كلّ في موضع الصّفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة<sup>(١٣)</sup>، وخطأه أكثر المفسرين.

(١) «الكشاف»: ٢٤٣/٢ .

(٢) سورة الصافات: ٨ . وتامها: (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذَّبُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الصافات: ٧ .

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ش). الشيطان، ومأثنته من (ك). وهو المناسب للسياق.

(٧) (الشيطان): كلّ عاتٍ متمرد من إنس أو جنّ أو دابة) «القاموس المحيط» شطن. والشيطان من الشيط في قول القاموس المحيط «شيط».

(٨) في (ش): الطاعة، ومأثنته من (ك).

(٩) في (ك): اختيار.

(١٠) «الكشاف» ٣٣٦/٣ .

(١١) «أنوار التنزيل»: ١٤٦/٤ : «كلام مبتدأ لبيان حالهم».

(١٢) في (ك): (في تفسير).

(١٣) «التبيان» ١٠٨٨ : جمّع على معنى كلّ، وموضع الجملة جرّ على الصّفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة، انتهى.

أما كونها صفةً، لأنَّ حفظ السموات لأجل أنَّ الشَّياطين يطلَّعون عليها، ويسمَّعون أخبارها، ويطلَّعون انكواهن، فإذا كانوا غير سامعين لافائدة في حفظ السموات منهم.

وكذا في كونها حالاً في المعنى، لكونهما من وإدٍ واحدٍ.

والمصنَّف لم يتعرَّض إلى كونها حالاً، لأنَّ الجملة الخبرية إذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز أن تكون صفة أو حالاً، لكنَّ جعلها صفةً أولى من أن تُجعلَ حالاً / [١٩/ب] بناءً على ظاهرها وإن كانت متخصصة.

ويختلج في صدري جواز جعلها:

صفةً، وعدم سماع الشيطان أن يكون بحسب الحفظ، فحالها عند الحفظ لا يسمع، فيصير موصوفاً في حالة الحفظ بذلك.

وكذا جعلها حالاً، لما عرفت أنَّ الحال والصفة من وإدٍ واحد<sup>(١)</sup>.

وأما كونها مستأنفةً، لأنَّ سائلاً لو سأل<sup>(٢)</sup>، لم تحفظ من الشيطان؟ فالجواب: بأنهم لا يسمَّعون لم يستقم، كذا قالوا<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن يُجعل الاستئناف أيضاً على تقدير تغيير السؤال، بأن يقال، لَمَّا<sup>(٤)</sup> قيل: وحفظاً من كل شيطان مارد.

سُئِلَ وقيل: فماذا يكون إذن؟ فأجيب: لا يسمعون، ولا يجوز أن تكون علةً للحفظ على حذف اللام كما في: جئتُكَ أنْ تُكرِّمَنِي، ثم حذف ان وأهدرها كقوله:

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرِ الْوَعَى<sup>(٥)</sup> [طويل].

(١) الشارح يوجد وجهاً لكل إعراب وضعه أبو البقاء في «التبيان»، وبدأت كل تعليل من أوَّل السطر لتمييزه، وكأنه بذلك ردَّ على من أنكر على أبي البقاء قوله.

(٢) في (ك): سئل.

(٣) يقول الشارح: «والمصنَّف لم يتعرَّض إلى كونها حالاً» لكن إيمان النظر يؤكد أن ابن هشام تعرَّض إلى هذا الوجه وبغيره من الوجوه، وردَّه في أكثر من موضع في «المغني» ومن ذلك في حديثه على (كل) إذ قال: «والجواب عنها أنَّ جملة (لا يسمَّعون) مستأنفة لخبر بها عن حال المسترقين، لاصفة لكل شيطان ولأحال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع.» «المغني» ٢٦٣ .

وفي حديثه على الجملة المستأنفة إذ قال: «فإنَّ الذي يتبادر إلى الذَّهن أنَّه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي» «المغني» ٥٠١ ومابعدها. وبذلك نرى أنَّ الشارح لم يتقصَّ قول ابن هشام في «المغني» وهو أنَّ مصنفاته في هذا الباب الذي تنضوي تحته «قواعد لإعراب».

(٤) في (ك): بَنَ لَمَّا.

(٥) الشعر لضربة بن العبد من معلقته، في «ديوانه» ٣٠. وتمامه: (وَأَنْ شَهِدَ النَّذَاتِ هَلْ أَتَى مَخْلُودِي) وفي «المغني» ٥٠٢.

فإن اجتماع ذلك منكر، ومن قُطِّلها<sup>(١)</sup> بضم الميم والثاء، جمع مثال كأثلة، أي من أمثلة الجمل<sup>(٢)</sup> التي لا محل لها لكونها مستأنفة قوله، أي قول الشاعر وهو جرير إنما غيّر أسلوب السابق، حيث لم يقل: وقوله رعاية للأدب:

بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ<sup>(٣)</sup> [طويل]

أَوَّلُ الْبَيْتِ:

وَمَازَلَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

يقال: مجَّ<sup>(٤)</sup> الشراب إذا رمى به، ووجه أشكل إذا كان فيه بياضٌ وحمرةٌ كذا في «الصحاح»<sup>(٥)</sup>، والمعنى: مازالت القتلى ترمي دماءها، حتى ماء دجلة اختلط الدّم ولم يفرق الماء من الدم.

حتى: حرف ابتداء، ماء: مبتدأ مضاف إلى دجلة، / وجَرُّ دجلة محمولٌ على [٢٠/أ] نصبها لكونها غير منصرفةٍ للتأنيث والعلم، وأشكل: خبره، والجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، ومثله قول الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ يَسْنِي<sup>(٦)</sup> [طويل]

وإنما أورد المصنف هذا البيت مع أن رعاية الأدب أشدّ في تركه ليكون توطئةً إلى قوله، وعن الزجاج وابن دُرُسْتَوَيْه، ودُرُسْتُ لفظ أعجميٌّ مركَّبٌ مع (ويه) كسيويّه، ثم جعل لقباً له، فالأحسن أن يكون الجزآن مبنيين، الأوّل على الفتح، والثاني على الكسر، وإن جاز فيه وجوه.

وفي «القاموس»: كل اسم ختم بـ (ويه) كسيويّه فيه لغات<sup>(٧)</sup>.

(١) «القاموس المحيط»: مثل.

(٢) في (ش): جمل.

(٣) البيت لجرير، في «ديوانه» ١٤٣/١ ، ورواية الديوان:

(ومازالت القتلى تمرّ دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل). وفي «الجنى الكافي» ٥٥٢ ، و«المغني» ١٧٣ .

(٤) مجَّ الرجل الشراب من فيه إذا رمى به «الصحاح»: مجج.

(٥) وفي «الصحاح» ذمّ أشكل أيضاً «الصحاح»: شكل.

(٦) البيت للفرزدق «ديوانه» ٥١٨/٢ ، ورواية الديوان:

(فيا عجباً حتى كليبٌ يسني كأن أباه نهل أو مجاشع) و«المغني»: ١٧٣ .

(٧) كل اسم ختم بـ (ويه) كسيويّه وعبرويّه فيه لغات «القاموس المحيط»: ويه



أن الجملة بعد حتى الابتدائية، أي: الصالحة لوقوع المبتدأ والخبر بعدها، لأنه لا يبدأ منه، في موضع جرٍّ بحتى، يُفهم منه كونُ حتى جارةً وعاطفةً عندهما فقط، اللهم إلا أن يقال: أن<sup>(١)</sup> تكون حتى ابتدائيةً جارةً إن كانت مدخولها<sup>(٢)</sup> جملة، فتأمل.

وخالفهما الجمهور، برفع الرأى، فاعل خالف، الظاهر أن المراد من الجمهور من يكون في عصرهما، ومن بعدهما وإلا لا يكون لإسناد الخلاف إلى الجمهور وجه.

لأن حروف الجرِّ لا تُعَلَّقُ، بضم اللام، أي لاتمنع عن العمل، بل تعمل، فلو جعلت حرف جرٍّ هنا لكان (ماء) مجروراً، وليس كذلك في المشهور، ولو قلت: ماء مبتدأ، وأشكل خبره، والجملة في موضع جرٍّ بحتى، لعلقت العمل عنها من غير مانع، وهو الخلاف المفروض، ولوجوب، هذا دليل / ثانٍ لكونها ابتدائية كسرٍ إن لكون الشهرة به [٢٠/ب] في قولك: مَرَضَ فلانٌ حتى إنهم لا يرجونه، فلو كانت حرف جرٍّ لوجب فتح إن.

فإذا دخل، الفاء: للسببية بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ<sup>(٣)</sup> الرضوي، فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس بصحيح إلا بالتكلف، وهو حذف (أن) مع لام التعليل، فالمعنى<sup>(٤)</sup>، ولأنه إذا دخل الجار مطلقاً على (إن) فتحت همزتها نحو ذلك: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(٥)</sup> لأن الجار لا يدخل إلا على المفرد، وأن بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف إن بالكسر، فلهذا وجب أن تكون مفتوحة، فالخاصل: إن حتى إذا كانت جارةً، أو عاطفةً، يجب أن تكون إن بعدها مفتوحة، وإذا كانت ابتدائيةً فبالكسر.

### [صلة الموصول]

والثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الواقعة<sup>(٦)</sup> صلة لاسم موصول نحو: جاءني الذي قام أبوه، جاء: فعل، والياء المتصل بنون الوقاية: مفعول، والذي: اسم موصول، وجملة قام أبوه: صلة لا محل لها من الإعراب.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك) مدخلها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة الحج: ٦.

(٦) بسط المسألة في «المنعي» ٥٣٤ وما بعدها.

والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل (جاء)، لأن الصلة مع موصولها لا يكون إلا مفرداً، نصّ عليه صاحب «الإقليد»<sup>(١)</sup>، أو لحرف عطف على اسم، وإذا عطف المظهر على المظهر المجزور جاز ذكر الجار وحذفه.

اعلم أن الموصول على قسمين:

اسم: وحده بحسب تعريف<sup>(٢)</sup> ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> في مقدمته، بما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد. وحرف: / وحده صاحب «التسهيل»<sup>(٤)</sup> بما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد، [١/٢١] واحتز بقوله: ولم يحتج إلى عائد، من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو: ﴿وَحَضُّنْمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(٥)</sup> أي كالخوض الذي خاضوه، فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر، لكنه محتاج إلى عائد، فلأفرك بين الاسمي والحرفي في احتياجهما إلى الصلة، لكن الفرق بينهما أن الاسمي مفتقر إلى العائد، بخلاف الحرفي، وهو خمسة أحرف أحدها:

أن: بالفتح وتوصل باسمها وخبرها، وتختص بالجملة الاسمية والفعلية<sup>(٦)</sup> إلا إذا كُتبت بـ (ما) فيجوز بعدها<sup>(٧)</sup> الاسمية و[الفعلية]<sup>(٨)</sup>.

والثاني: كي وتوصل [بفعل]<sup>(٩)</sup> مضارع، ولا يقع إلا مجزوراً باللام أو مقدراً معها اللام.

والثالث: لو خلافاً لمن أنكرها وعلامتها، أن يصلح موضعها<sup>(١٠)</sup> (أن) وأكثر وقوعها بعدما يدلّ على تمنّ كقوله تعالى:

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾<sup>(١١)</sup> وأكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية. ومن ذكرها: الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين: التبريزي وأبو البقاء<sup>(١٢)</sup>، وتوصل بفعل متصرف غير الأمر.

(١) في (ك): «الأقليد» وهو تحريف، و«الإقليد» شرح من شروح «الفصل» لتاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجندي. «كشف الظنون» ١٧٧٥/٢. والكتاب مخطوط ومنه نسختان في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الكافية»: ٣٥/٢. وفيها تفصيل واف.

(٤) يعني ابن مالك.

(٥) سورة التوبة: ٦٩.

(٦) في (ش) (الاسمية والفعلية).

(٧) في (ك): (بعد).

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) في (ش): (فتح) ومأثنته من (ك).

(١٠) في (ش): (موضع).

(١١) سورة البقرة: ٩٦.

(١٢) «التيبان» (٩٦): «لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل، ولكن لا تنصب، وليست التي يتمتع بها الشيء لامتناع غيره».

والرابع: أنَّ بفتح الهمزة وسكون النون، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً، خلافاً لمن منع وصلها بالأمر.

والخامس: ماتوصل بفعل متصرف غير الأمر، هذا عند سيويه، وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في «نهج البلاغة»:

(يقوا في الدنيا ماالدنيا باقية)<sup>(١)</sup>

قال الشيخ الرضي: وهو الحق وإن كان قليلاً.

وتنفرد بنياتها عن ظرف / زمان كقوله: جُدْ مادمتَ واجداً. [٢١/ب]

وقال الزمخشري: إنَّ (أنَّ) تشاركها في ذلك<sup>(٢)</sup>، وجعل منه قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال سائر النحاة: هذا زعم منه، لأنَّ (أنَّ) في الآية للتعليل<sup>(٤)</sup>، وهو المعنى المُجمَع عليه، فلا عدول عنه، هذا أي كونُ المصدريّة حرفاً غير محتاج إلى العائد عند سيويه.

وأما عند الأخفش وابن السراج أنها اسم فيحتاج إلى عائد.

وعند أبي البقاء أنها على كلا القولين، لا يعود إليها شيء من صلتها، وهو خلاف ما نقله<sup>(٥)</sup> غيره، فعلى هذا قول المصنّف نحو: عجبتُ ممّا قمت، أي من قيامك، مبني على مذهب سيويه فعلى، أي لفظ (ما) مصدرية، يدلّ عليه تفسيره، فما قمت في موضع جرّ بمن؛ لأنّه في تأويل المصدر، وأما قمت وحدها فلا محل لها من الإعراب لأنها صلة موصول، وهو المصدريّة.

والحاصل أن كلّ واحد من الصلة والموصول لا محل له ولمجموعها من الإعراب.

### [الجملة المعترضة]

الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: المعترضة بين الشئيين<sup>(٦)</sup>، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام،

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٥٢.

(٢) «الكشاف» ٣٨٧/١.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٤) «إعراب القرآن للنحاس» ٢٣١/١.

(٥) في (ك): فعله وهو تحريف.

(٦) المسألة في «المغني»: ٥٠٦.

وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند إليه فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن / يكون الثاني بياناً أو تأكيداً أو بدلاً كذا في [٢٢/أ] «المطول»<sup>(١)</sup>

فعلم من هذا أن قول النحاة أن الجملة المعارضة في ستة مواضع ليس حصراً حقيقياً، بل على سبيل الغالب نحو ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية، أي إلى آخر الآية، وذلك، أي بيان كون الاعتراض في الآية، لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> جواب لا أقسم بمواقع النجوم وما بينهما، أي بين لا أقسم وبين جوابه<sup>(٤)</sup>، اعتراض وهو ﴿إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup> لا محل لها من الإعراب، وهذا الاعتراض اعتراض بين القسم وجوابه، وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر، وهو ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٦)</sup> فإنه معترض بين الصفة والموصوف وهما أي الموصوف والصفة ﴿لَقَسَمٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٧)</sup> فصل المصنف هنا لخفاه، وترك في الأول لوضوحه، ويجوز الاعتراض، هذا شروع في حكم زائد على ما ذكرنا أكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى:

﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ التَّوَالِينَ، وَيُجِيبُ الْمُتَطَهِّرِينَ، نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَيْتَمٌ﴾<sup>(٨)</sup> فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ التَّوَالِينَ وَيُجِيبُ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين، فإن قوله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [٢٢/ب] بيان لقوله: ﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> ويؤيد هذا الكلام ما ذكرنا من [أن] <sup>(١٠)</sup> الاعتراض ليس مخصوصاً في ستة مواضع لأن البيان خارج عنها خلافاً لأبي علي، وهو غير صحيح محجوج بالوقوع، كذا قيل مراد أبي علي أن يقال:

(١) «المطول»: للتنازلي، وقد سبق التعريف به، وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقرآني، وهو أشهر شروحه، وأكثرها تداولاً. وعليه كتبت حواش كثيرة. «كشف الظنون» ٤٧٤/١.

(٢) سورة الواقعة: ٧٥.

(٣) سورة الواقعة: ٧٧.

(٤) في (ك): ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾.

(٥) سورة الواقعة: ٧٦.

(٦) في (ك): عظيم.

(٧) «التبيان»: ١٢٠٦.

(٨) سورة البقرة: (٢٢٢ - ٢٢٣).

(٩) في (ك): (أمرتكم).

(١٠) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

إنَّ الاعتراض لا يجوز أكثر من جملة واحدة مستقلة، وما وقع في الآية ليس كذلك لأنها معطوفة على الجملة المتقدمة، وهما في حكم واحد على ما صرحوا ولو لم يكن مراده هذا لَمَا أنكر النصَّ الصريح، وعدم الاطلاع عليه بعيد عن أمثال ذلك الفاضل<sup>(١)</sup>، فيكون النزاع لفظياً.

### [الجملة التفسيرية]

والرابعة التفسيرية<sup>(٢)</sup>: الباء النسبية<sup>(٣)</sup> مع التاء أفادت معنى المصدر، فلو تركها كما ترك ابن الحاجب في قوله: والجَرَّ على الإضافة لكان أحسن، لأنَّ التفسير مصدرٌ، فلا يحتاج إلى ما يفيد المصدرية.

وهي الكاشفة - أي المبيّنة - لحقيقة ما يليه، (ما): موصولة، عبارة عن الشيء الموجود قبل المفسر، فالضمير المستتر في (تليه) راجع إلى الجملة التفسيرية، والضمير البارز راجع إلى ما. أي هي المبيّنة بحقيقة الشيء الذي يلي تلك الجملة ذلك الشيء [وليست عمدة]<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾

(أسروا): فعل مع فاعله، (النجوى) مفعوله.

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٥)</sup> وإعرابه على ثلاثة أوجه.

أحدها: الرفع وفيه وجوه: الأول: أن يكون بدلاً / من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾. [٢٣/أ] والثاني: أن يكون مبتدأ، والخير إما جملة متقدمة، أو جملة الاستفهام بتقدير القول، كما قال أبو البقاء، وإنما قال: بتقدير القول، لأنَّ الإنشاء لا يكون خبر الآية. والثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا.

والرابع: أن يكون فاعلاً لـ (أسروا) والواو علامة الجمع، وليس بضمير<sup>(٦)</sup> كما في: (أَكَلُونِي)

(١) يعني التفتازاني.

(٢) بسط القول في «الغني» ٥٢١

(٣) في (ك) للنسبة، والمراد أنَّ باء النسبة مع التاء المربوطة جعلت الكلمة مصدرًا صناعيًا، وهي في الأصل مصدر

(٤) ليست في (ش) و (ك) واستلكتها من «متن قواعد الإعراب»

(٥) سورة الأنبياء: ٣

(٦) النقل الموجوه الأربعة من «التيان» مع اختلاف الترتيب: ٩١١ - وانظر «إعراب القرآن» للنحاس: ٦٣/٣

البراغيث<sup>(١)</sup>. قال في «حاشية الضوء»: وهو لغة رديئة، قل وقوعها في الضرورات، فكيف وقوعها في القرآن المعجز.

وقال شارح «الألفية» المشهور بابن [أم]<sup>(٢)</sup> قاسم ناقلاً عن «التسهيل» في كتب الأحاديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة، وجودتها، وذكر آثاراً منها قوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»<sup>(٣)</sup>. وحكى بعض النحويين: إنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة، ولا يقبل قول من أنكرها.

أقول: كثرة أمثال هذا الكلام لا يدل على جودة هذه اللغة، لجواز إعرابها بسائر الوجوه. والوجه الثاني: النصب، إما على الذم أو إضمار أعني<sup>(٤)</sup>.

والوجه الثالث: الجر على أنها صفة للناس<sup>(٥)</sup>.

﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فجملة الاستفهام مفسرة للتجوى، فلا محل لها من الإعراب، هذا عند الجمهور، وأما على رأي الثلوثين، فمحلها النصب، لأن المفسر في إعراب عين<sup>(٧)</sup> المفسر، وإعرابه النصب لكونه مفعولاً لـ ﴿أَسْرُوا﴾.

وقيل: في محل النصب بدل منها، أي / من التجوى، بدل الكل من الكل<sup>(٨)</sup>، [٢٣/ب]

(١) في «إعراب القرآن» للنحاس ٦٣/٣: «وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث». وفي «معاني القرآن» للأخفش ٤١٠/٢: «جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك». ولزيد من التفصيل في المسألة يُنظر في كتب النحويين عموماً. قاراء النحاة فيها مبنية، وانظر مثلاً: «شرح المفصل» لابن عيش ٧/٧ و «المقرب» لابن عصفور ٤٩ و «فتح الباري» ٤٢/٢. وقال: هي لغة بلحارث.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وهو: الحسن بن القاسم المرادي، ابن أم قاسم النحوي اللغوي الفقيه، له «شرح التسهيل» و «شرح الألفية» و «الجنى الداني في حروف المعاني» ت ٧٤٩هـ. «كشف الظنون» ١٥٢/١ «بنيّة الرواة» ٥١٧/١. وثمة مظان أخرى كثيرة، وكتبه ذات فائدة. وهو المراد عند إطلاق: «شارح الألفية».

(٣) رواه البخاري رقم (٥٥٥) في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ورواه مسلم رقم (٦٣٢) في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما. ورواه النسائي أيضاً (٢٤٠/١) باب فضل صلاة الجماعة من الطريق نفسه، ولفظه فيهم واحد. وقد ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٤٢/٢) الخلاف في هذه المسألة، وذكر أن الزائر رواه من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «إن الله ملائكة يتعابون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار». الحديث. وحينئذ لا خلاف ولا حاجة في الشاهد.

(٤) «التيان»: ٩١١

(٥) «التيان»: ٩١١

(٦) سورة الأنبياء: ٣

(٧) سقطت من (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) ليست في (ك)

أو بدل<sup>(١)</sup> البعض، هذا هو الرَّاجِح عند الزمخشري، حيث ذكره مقدماً على غير الوجه، ولم يذكر الوجه الأول أصلاً، ورأساً، وقال: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ هذا الكلام في محلِّ النَّصْب بدلاً من (النجوى) أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز كونها مفعولاً لقول مقدّر<sup>(١)</sup>، كما ذكر الزمخشري.

ويجوز أن يتعلّق بقالوا مضمرأ، والمصنّف ضَعَفه، حيث ذكره بـ قيل لكنّ الأولى ماقاله العلامة<sup>(٢)</sup>، نعم قد يكون<sup>(٣)</sup> التنكير إشارة إلى قلّة القائل، لا إلى ضعف المقول، لكنّ السّياق يأمي عنه.

ونحو قوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾<sup>(٤)</sup>. فإنّه - أي المذكور - تفسير كمثّل: ﴿الَّذِينَ خَلَوْا﴾ - أي مَضَوْا - ﴿مِنْ قَلِيلِكُمْ﴾، حالهم التي هي مَثَلٌ في الشّدّة.

و(مستهم) بيان للمثّل مع قطع النّظر عن كونه استثناء<sup>(٥)</sup> أو بياناً له على الاستثناء، كأنّه قيل: كيف مثلهم؟ وأجاب: مستهم البأساء والضّراء وإتّما قلنا مع قطع النّظر عن كونه استثناءً؛ لأنّ المصنّف عدّ المستأنفة والتفسيرية قسمين مستقلين من الجمل التي لاملح لها من الإعراب، وجعلها مثلاً للتفسيرية.

وقيل: حال من الذين<sup>(٦)</sup>، فتكون (قد) مقدّرة على القاعدة الممهّدة عند الأكثر، وهي أن الماضي لا يكون حالاً إلاّ أن تكون (قد) ظاهرة أو مقدّرة، انتهى أي تمّ الكلام، لعلّ هذا / القيد إشارة إلى أن الإعراب لا يجوز عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر المواضع [٢٤/أ] [التي ترك<sup>(٧)</sup>] فإنّ الإعراب يجوز فيه بغير ما ذكره.

ونحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾<sup>(٨)</sup> الآية.

شبه عيسى عليه السّلام بآدم عليه السّلام من حيث أنّه خلقه من تراب، ولم يكن له أبٌ وأمٌّ، فكذلك حال عيسى عليه السّلام، حيث خلّق من غير أبٍ، ولا يلزم من هذا التشبيه كونه مشاركاً في جميع الوجوه، لأنّ المماثلة لا تقتضي المشاركة في جميع الأوصاف.

(١) «الكشاف»: ٥٦٢/٢

(٢) يعني الزمخشري

(٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٤) سورة البقرة: ٢١٤. وتام الآية: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَلِيلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ).

(٥) «البيان» ١٧١

(٦) «البيان» ١٧١

(٧) ليس في (ش) واستدركه من (ك)

(٨) سورة آل عمران: ٥٩

ويجوز أن يكون التشبيه بينهما<sup>(١)</sup> من حيث إنهما وحداً وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران، أو من حيث إن الوجود من غير أب وأم أغرب وأحرق للعادة من الوجود من غير أب، فشبّه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم، وأحسن<sup>(٢)</sup> للمادة.

فجملة خلقه تفسر لـ (كمثل)، وقيل موضوعها حال من آدم، و(قد) معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه، والهاء لازم، و(من) متعلق بـ(خلق)، ويضعف أن يكون حالاً، لأنه يصير تقديره: خلقه كائناً من التراب، وليس المعنى عليه<sup>(٣)</sup>، كذا في «معرب» أبي البقاء<sup>(٤)</sup>.

ونحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٥)</sup> بعد ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

قال أبو البقاء: (تؤمنون) تفسر للتجارة، فيجوز أن يكون في موضع جرٍ على البدل، أو في موضع رفع على<sup>(٧)</sup> تقدير هي<sup>(٨)</sup>.

/ وقيل: مستأنفة بمعنى آمنوا، وهو أعم من الصناعي والبياني، أما على تقدير [٢٤/ب] كونه بيانياً، فإنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون بالله بدليل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالجزم، فجزم (يغفر) لكم دليل على الوجهين، فيكون الباء متعلقاً بهما.

والحاصل: إن جزم ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾

إما جواباً للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، وإنما جيء به إيداناً بأن ذلك مما لا يترك به، أو لشرط.

قال القاضي البيضاوي: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾: جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، أو لشرط تقديره: أن تؤمنوا، أو تجاهدوا<sup>(٩)</sup>، وقال أبو البقاء: في جزمه وجهان<sup>(١٠)</sup>:

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): أحسم وفيها وجه

(٣) النقل من «التيان» ٢٦٧

(٤) هو «التيان» كذا في طبعه من طبعاته، وفي أخرى «إملاء ما من به الرحمن» وهذا الاسم مردود عند أكثر الدارسين، وفي طبعه أخرى «إعراب القرآن»، والطبعة التي اعتمدتها «التيان» في إعراب القرآن في مجلدين، أرقامهما متوالية

(٥) سورة الصف: ١١

(٦) سورة الصف: ١٠

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهي كذلك عند أبي البقاء في «التيان» والنقل عنه

(٨) «التيان»: ١٢٢١

(٩) «آبور التنزيل»: ٤٩١/٤ ، في حاشية شيخ زاده عليه

(١٠) «التيان»، ١٢٢١



أحدهما: هو جواب لشروط محذوف دلّ عليه الكلام تقديره: وإن تؤمنوا يغفر لكم، و(تؤمنون) في معنى آمنوا، فعلى هذا تكون جملة (تؤمنون) مستأنفة، هذا أقرب إلى الحق حيث قال العلامة في الكشف<sup>(١)</sup>.

عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - إنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله تعالى لعملناها، فنزلت هذه الآية، فمكتوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلم ماهي، فدلّهم الله تعالى عليها بقوله - تؤمنون - وهذا دليل على أن تؤمنون كلام مستأنف.

وثانيهما: أو لكونه جواباً لاستفهام دلّ عليه الكلام، تقديره: هل تقبلون أن أدلكم<sup>(٢)</sup>؟ وقيل: جواب هل المضمر بحيث المعنى، فتقديره: هل تؤمنون بالله و/تجاهدون؟ [١/٢٥] لأن الله تعالى قد بين التجارة بالإيمان والجهاد، فكأنه قد لفظ بهما في موضع التجارة. وقيل: جواب هل أدلكم، وهو قول المصنف، وعلى الأول [هو]<sup>(٣)</sup> جواب الاستفهام يعني على تقدير كون ﴿تؤمنون﴾ بياناً وتفسيراً، يكون ﴿يغفر لكم﴾ بالجزم جواب الاستفهام على القاعدة الممهدة، وهي أن الفعل المضارع يجزم بإن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض.

تنزيلاً: يجوز نصبه على المفعول المطلق، أو على المدح أو [على]<sup>(٤)</sup> المفعول له حيث جعل جواباً لمن، قال كيف يصحّ جعله جواباً هل أدلكم مع أن دلالة لا توجب المغفرة، فأجاب بقوله (تنزيلاً)، أي يصحّ ذلك إقامة لسبب السبب، وهو الدلالة التي هي (سبب الامتثال)<sup>(٥)</sup>، منزله السبب، وهو الامتثال الذي سبب المغفرة، إذ الدلالة سبب الامتثال، فكأنها قامت مقام الامتثال، لأن الدلالة على التجارة المفسرة بالإيمان، سبب الامتثال الذي (هو سبب)<sup>(٦)</sup> المغفرة، فلا يبعد أن تكون الدلالة المفسرة بالإيمان سبباً للمغفرة، فعلى هذا يكون ردّ القاضي<sup>(٧)</sup> على القائل<sup>(٨)</sup> هذا القول بقوله:

(١) «الكشاف»: ١٠٠/٤

(٢) «البيان»: ١٢٢١ مع تصرف في نقل الوجه الثاني فقط.

(٣) ليست في (ش) واستدرکها من (ك)

(٤) ليست في (ش) واستدرکها من (ك)

(٥) ليست في (ك)

(٦) في (ك): والامتثال

(٧) هو القاضي البيضاوي، صاحب تفسير «أنوار التنزيل». والنقل من أنوار التنزيل ٤٩١/٤

(٨) في (ك): قائل

ويعد جعله جواباً لهل أدلكم؛ لأن مجرد دلالة لا توجب المغفرة لما فيه اشتباه، ولا يخفى على الفطن؛ لأنهم<sup>(١)</sup> لم يقولوا مجرد الدلالة توجب المغفرة / بل الدلالة المفسرة [٢٥/ب] يؤمنون. انتهى أي تم الكلام.

وقال الشلّونين<sup>(٢)</sup>، بفتح الشين واللام، وسكون الواو، وكسر الباء بنقطة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين، اسم لشيخ من الكوفيين، وفي بعض النسخ الشلّوبون.

والشلو اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه النحويين المنسوبين إلى الشلو<sup>(٣)</sup>، هكذا ضبطنا من أستاذنا، التحقيق هذا صريح بأن ما ذكره أولاً ظواهر كلمات القوم، والتخصيص بعد التعميم، تحقيق قولهم فذكر أولاً كلمات القول وحقق ثانياً بقول الشلّونين.

إن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، وإعراب بحسب ما تفسره، كإعراب قوله بحقيقة ماتليه، فإن كان له أي لمفسره<sup>(٤)</sup> بفتح السين، محلّ فهي، أي الجملة المفسرة بكسر السين، كذلك أي مثل المفسر في كونه محلاً من الإعراب وإلا أي وإن لم يكن له محل فلا، أي لا يكون له محل من الإعراب.

والثاني أي المفسر الذي لا يكون لمفسره إعراب نحو: ضربته في نحو زيداً ضربته، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فلا محلّ للجملة المقدرة وهي:

ضربتُ، لأنها مستأنفة فكذلك تفسيرها في أن لا يكون لها محل من الإعراب.

والأول: أي المفسر الذي يكون لمفسره إعراب إنما آخذ معنى الثاني مع أنه وجودي، والوجودي<sup>(٥)</sup> يقتضي / التقديم في الأقسام والأحكام، لأن الكلام في القسم الثاني [٢٦/أ] قليل، فلو قدّم الأول لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دغدغة. نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) ليست في (ك)

(٢) الشلّونين: عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بـ الشلّونين، إمام عصره في العربية والشعر، صنف على كتاب سيبويه ٦٤٥ ت هـ ترجمته في «نغمة الوعاة» ٢٢٥/٢ . و «الأعلام» ٦٢/٥

(٣) شلّونين: من أعمال البصرة على شاطئ البحر، ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي، «معجم البلدان» ٣٦٠/٣

(٤) في (ك): للمفسر

(٥) في (ك): لوجود

(٦) سورة القمر: ٤٩

[والتقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَا] <sup>(١)</sup>، فخلقنا المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة، أي: المضمرة، فالمقدرة عام من المحذوف، والمضمر. وتلك أي: الجملة المقدرة، في موضع رفع لأنها خبر إنَّ المتصل بنا، وكذلك أي مثل المقدرة المذكورة في كونها مرفوع المحل.

ومن ذلك، أي: من أمثلة الجملة المفسرة التي حكمها كحكم المفسر، وإنما قال من ذلك ولم يقل: نحو زيد الخبز يأكله، رعاية للأدب، فزيد: مبتدأ، فيأكله: الفاء للتعسير <sup>(٢)</sup> في موضع رفع لأنها مفسرة للجملة المحذوفة أي المضمرة، وإنما فسّرنا المحذوفة بالمضمرة لأنهم فرقوا بين المضمر والمحذوف، وقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائم مقامه، والمحذوف هو المتروك أصلاً، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كذا في «شرح الألفية» وهنا القائم مقامه موجود وهو المفسر، والمصنف تساهل وعبر عن المضمر بالمحذوف، نعم بعض النحاة لم يذهب إلى الفرق، لكن التحقيق ما قلنا فيما سبق.

وهي أي: الجملة المضمرة، في محل الرفع على الخبرية لزيد، فتقديره: زيد يأكل الخبز يأكله. / فيأكله المقدم في موضع رفع لأنه خبر زيد، وكذلك المؤخر لأنه مفسر [٢٦/ب] وإنما أورد المصنف هذا المثال، ولم يكتف بالأول ليكون توطئة لقوله:

واستدل على ذلك، أي على كون الجملة المفسرة في حكم الجملة المفسرة في الإعراب.

بعضهم أي: بعض النحاة، بقول الشاعر، وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف الاستدلال

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِّ وَهُوَ آمِنٌ <sup>(٣)</sup> [طويل]

فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف، لأن هذا الاستدلال مبني على ثبوت الجزم لكونها مفسرة للمجزوم، وذلك غير ثابت، على أن ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسر مثل ذلك، لأن المطلوب هو القاعدة الكلية، والمثال الجزئي لا يشنبه، وتقدير الكلام، فمن [نؤمنه] <sup>(٤)</sup> نحن نؤمنه يت وهو آمن.

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٢) في (ك) تفسيرية

(٣) الشعر لهشام المري وتماه:

(ومن لأثيرة يُنس وهو مُزَعَا).

«كتاب سيبويه» ١١٤/٣ . و«المنهاج» ٥٢٦ . والشاهد في «خزانة الأدب» ٤١-٤٠/٩ . وقد نسب إلى مرة بن

كعب بن لؤي القرشي الجاهلي.

وروايته في «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي: (ومن لم نجره يُفسر وهو مُزَعَا)، في الجملة التفسيرية: ١٩٣

(٤) ليس في (ش) واستدركتها من (ك)

فَمَنْ: اسم متضمن للشرط، و(نُؤْمِنُ) المقدّر مجزوم بِمَنْ، وكذلك المذكور لكونه مفسراً له، و(يَتَّي) جزاء مَنْ<sup>(١)</sup>، و(الواو) في وهو للحال، و(هو): مبتدأ، و(آمن): خبره، والجملة: حال من ضمير يت.

واعلم أنّ الأسماء المتضمنة بمعنى إن لاتخذف أفعالها في حال الاختيار لكونها فرع إن، فلا تصرف فيها مثل تصرف إن إلا عند الضرورة كما في البيت المذكور.

وقال بعضهم: الأولى في الاستدلال أن يثبت بما قاله فحول النحاة في تعريف المفسر، وهو أنّ المفسر ما يتجانس المفسر في جميع الأحكام.

### [جواب القسم]

والخامسة / الواقعة<sup>(٢)</sup> جواباً لقسم نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> [٢٧/أ] بعد قوله تعالى ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾<sup>(٤)</sup>. ذهب الجمهور إلى سكون النون في (يس)<sup>(٥)</sup>. وقرئ بالضم بناءً كحيث، وإعراباً إما: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه يس، أو مبتدأ، وخبره جملة القسم وجوابه.

ويالصب على البناء كآين<sup>(٦)</sup>، أو على الإعراب إما بتقدير<sup>(٧)</sup> فعل القسم على طريقة تالاه تعالى والله<sup>(٨)</sup> لأفعلن أو غيره ك(أتل) أو بإضمار حرف القسم والفتحة، ممتنع الصرف<sup>(٩)</sup>.

وبالكسر كجبر<sup>(١٠)</sup>، و(القرآن): الواو للقسم أو للعطف على تقدير كون يسن مقسماً به، فيكون (القرآن) قسماً على كل وجه و(الحكيم) أي: ذي الحكمة، أو لأنه دليل ناطق بالحكمة

(١) أي في جواب الشرط

(٢) بسط المسألة في «المغني» ٥٢٧

(٣) سورة يس: ٣

(٤) سورة يس: ٢-١

(٥) وإظهارها. وهي قراءة أبي عمرو والأعمش

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمرو

(٧) في (ش) بتقديم وهو تحريف. وأثبت ما في (ك)

(٨) ليس في (ك)

(٩) في (ك) يمنع للصرف

(١٠) قرأ العشرة بسكون النون سواء أذغمت أم أظهرت / المبسوط في القراءات العشر» ٣٦٨ . «قرأ ابن أبي إسحق وعيسى بفتح النون، وقال قتادة: يس قسم، ثم قال فقياس هذا القول فتح النون كما تقول: والله لأفعلن، كذا وقال الزجاج، النصب كأنه قال: أتلى يس، وهذا على مذهب سيبويه أنه اسم للسورة. وقرأ ابن الكلبي بضم النون، وهي بلغة طيء: بالإنسان، وقرأ السماك زلين أبي إسحق أيضاً بكسرها، قيل: والحركة لالتقاء الساكنين فالفتح كائن طلباً للتخفيف، والضم كحيث، والكسر على أصل التقائهما..» «البحر المحیط»: ٢٢٣/٧ . ومختصر شواذ القرآن من كتاب البديع» ١٢٤ . وانظر «تفسير القرطبي» ٤٣/١٥ فيه تفصيل لجميع هذه الوجوه، مع إعراب كل منها

كالحي، أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة التكلم، و(إن)<sup>(١)</sup>: حرف من حروف المشبهة، اسمها: الكاف، وخبرها ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ وجملة ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾: جواب للقسم<sup>(٢)</sup> لاجل لها من الإعراب.

فلما ذهب بعضهم إلى كون يس مُقسماً به، قال المصنف: يس والقرآن من<sup>(٣)</sup> غير اقتصار على أحدهما جمعاً للخلاف، قيل، ذكر قيل لقلة القائل للضعف المقول، ويرشدك إليه جواب المصنف لمن ردّ هذا القول بقوله، والجواب عما قاله: ومن هنا أي: ولأجل كون جملة جواب القسم لاجل لها. قال ثعلب<sup>(٤)</sup> هو من أئمة النحو واللغة: لا يجوز زيد ليقوم من غير تأويل. بأن الخبر مجموع القسم وجوابه.

/ فقلوه: لا يجوز زيد ليقوم مقول لقال<sup>(٥)</sup>، وقوله: ومن هنا قال ثعلب [٢٧/ب] إلى آخره مقول لقيل.

اعلم أن النحاة قالوا: إن مقول القول لا يكون إلا جملة، فلذلك تكون (إن) بعده مكسورة، وكذا قالوا: إن الجملة لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً، مع أن مقول القول، وإن كان مفعولاً إلا أنه لا يكون إلا جملة فتمحلوا في التوفيق بين هذين القولين.

قال صاحب «اللباب» في بحث حروف المشبهة بالفعل: وتفتح (أن) في مطلق المفردات، أو ما يجري مجراها، وإن كان يستعمل فيها الجملة لفظاً جوازاً ولزوماً لكان الفاعل أو المفعول خارج باب قلت.

وقال في «شرحه»: أي جميع متصرفاته فإن مقول القول، وإن كان مفعولاً إلا أنه لا يكون إلا جملة، فيفهم منه أن باب قلت مستثناة من هذا الحكم.

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»<sup>(٦)</sup>: الجملة الواقعة بعد القول إذا بُنيت لما لم يُسم فاعله تقوم مقام الفاعل، لأن المقول لفظ الجملة [الواقعة بعد القول]<sup>(٧)</sup> لامعناه كقوله تعالى:

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): قسم

(٣) في (ك): والقرآن الحكيم

(٤) ثعلب: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث ت ٢٩١ هـ له مؤلفات عدة منها «مجالس ثعلب» ترجمته في «معجم الأدباء» ١٠٢/٥ و «بغية الوعاة» ٣٩٦/١

(٥) في (ك): القائل

(٦) «أمالي» ابن الحاجب النحوية ١٢٠/١ .

(٧) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> ومأشبه ذلك، وهذا أيضاً مختار الزمخشري، ولكن دار في خلدي: لو صحَّ هذا التأويل لأجزي في سائر المواضع. والحال أنه<sup>(٢)</sup> ليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: هذا التوجيه يختصّ بباب قلت؛ لافتقاره إلى الجملة.

وقال أبو البقاء: إن<sup>(٣)</sup> الجملة / لاتقع فاعلاً ولا مفعولاً، ولو كانت في باب قلت، [٢٨/أ] والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول، والمضمر<sup>(٤)</sup> لأنَّ الجملة بعده. تفسيره<sup>(٥)</sup>.

فيكون التقدير قيل<sup>(٦)</sup> قوله، ومن هنا قال ثعلب: فعلى هذا: الواو زائدة لتأكيد اللصوق<sup>(٧)</sup>، بين المبتدأ والخبر على رأي أبي البقاء<sup>(٨)</sup> وبين القول ومقوله على رأي الغير، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(٩)</sup>، لأنَّ الجملة المخبر بها، صفةٌ جرت على غير من هي له فالضمير عائد إلى الجملة لها محل أي للجملة المخبر بها محلٌّ من الإعراب، وجواب القسم لاجل له من الإعراب، ولو جعل (ليقومن) خبراً في الحقيقة للزم اجتماع الأمرين المتضادين، في جملة واحدة.

ورُدَّ بقوله<sup>(١٠)</sup> تعالى - أي ردَّ بعض النحاة قول ثعلب بقوله تعالى - ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾<sup>(١١)</sup> هذا على تقدير أن يكون (الذين) مع صلته في موضع الرفع بالابتدائية، ولنُبَوِّئَنَّهُمْ خبره.

والجواب عما قاله، الضمير البارز راجع إلى (ما)، والمستتر إلى رادِّ قولِ الثعلب: إنَّ التقدير: والذين آمنوا وعملوا الصَّالِحَاتِ أقسم بالله لنُبَوِّئَنَّهُمْ.

هذا جواب تسليمي إذ يجوز الإعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه، وهو أن يكون (الذين) منصوباً بفعل محذوف يفسره (لنُبَوِّئَنَّهُمْ)<sup>(١٢)</sup> كذا ذكر أبو البقاء.

(١) سورة البقرة: ١١

(٢) في (ش) - أن، وأثبت ما في (ك)

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ك): أضمر

(٥) في (ك): تفسره

(٦) في (ك): قول هو

(٧) في (ك): الصدق

(٨) «البيان»: ١٧٣

(٩) سورة الحجر: ٤

(١٠) في (ك) قوله، ولا يصح: إلبتأويل وتكلف

(١١) سورة العنكبوت: ٥٨

(١٢) «البيان»: ١٠٣٤: «يجوز أن يكون في موضع نصب بفعال، دلَّ عليه الفاعل المذكور».

وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك - فيكون التقدير في (زيد / ليقومن) زيد، [٢٨/ب] أقسم بالله ليقومن.

فالخير [هو] (١) مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب - بالجر عطف على (٢) جملة ويجوز أن يكون بمعنى مع فيكون منصوباً - لامجرد الجواب، أي لامجرد جواب القسم وحده، حتى يثبت ماقلتم، ولزم ماذكرتم من لزوم جمع المتنافين. فعلى هذا يكون إطلاق الخبر على (لنؤننهم) مجازاً، فتأمل (٣).

[الواقعة جواباً لشرط غير حازم]

السادسة الواقعة جواباً لشرط غير حازم (٤) كجواب (إذا، وإذا، ولو، ولولا) (٥)

وقع في بعض النسخ وإذا، وإذا، فاعلم أن في (إذا) معنى المجاز (٦)، عند جميع النحويين ولو ولولا كذلك وأما إذ فلا يكون فيها معنى المجاز (٧) فلذلك لا تخصص بالجملة الفعلية إلا بدخول (ما) الكافة عند فحول النحويين، فحيث تكون من الجوازم، ويصرف بالحرفية عند سيبويه (٧)، وعند الميرد في أحد قوله (٨)، وعند البعض هي من الجوازم، والمصنف (٩) عدّها ممّا يتصرف على ثلاثة أوجه، ولم يذكر كونها للشرط كما هو مذهب المحققين.

وأما عدّها في هذا الوضع فعلى المذهب المرجوح، وأن الجزم لا يجوز بجمعها إلا في ضرورة الشعر عند البصريين.

وأما عند الكوفيّين (إذا) للشرط المحض يجزم مطلقاً. ولو كان في ضرورة الشعر (١٠)، وفي بعض اللغة.

(١) ليس في النسخين واستدركته من «متن القواعد».

(٢) في (ك): (على القسم جملة)

(٣) في (متن القواعد) الذي اعتمدناه زيادة: «تنبيه: يحتمل قول الفرزدق:

الديوان ٨٧٠

نكن مثل من ياذلب يصطحبان

كون (لأنخونني) جواباً كقول: أرى محرراً عاهدته ليوافقن

فلا محلّ له، وكونه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منهما، فيكون في محل نصب. وليست هذه الزيادة في النسخة المغربية من «متن القواعد» التي بين أيدينا.

(٤) المسألة في «المغني»: ٥٣٤

(٥) في أصل المصنف: «إذا ولو» وحسب

(٦) في (ش) و (ك): المجازات. والأسلم ماأثبته، وهو من عبارة النحاة

(٧) «الكتاب» سيبويه ٥٦/٣

(٨) «المنتخب» ٤٧/٢. (ولا يكون الجزء في (إذا) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال

(٩) بسط القول في هذه المسألة، وعرض الآراء فيها في «المغني» ١١١

(١٠) في (ك): الضرورة

و(إذ) كذلك عند بعض النحاة، وأن دخول / الفاء في جواب (إذ) و (إذا) متفق عليه. [٢٩/أ]  
وأما على جواب (لو) فلا تدخل إلا في رواية عن القاضي أبي العاصم ذكره في بعض كتب  
الأصول، فإذا فهمت ما قلنا عليك علمت أن كلام المصنف مبني على مذهب المنصور فاحفظ  
هذه القاعدة عسى أن تنمشت في مواضع كثيرة.

أو جازم ولم تقتزن بالفاء، ولا بإذا المفاجأة نحو: إن جاءني زيد أكرمته، فجملة أكرمته  
لا محل لها من الإعراب، لأنها لا تتعلق بما قبلها، بالفاء ولا بإذا المفاجأة، فيكون جملة مستقلة كما  
هو حال سائر الجمل اللواتي لا محل لها من الإعراب.

### [التابعة لجملة لا محل لها]

السابعة التابعة لما لا موضع له<sup>(١)</sup>، والضمير عائد إلى (ما) نحو: قام زيد وقعد عمرو [إذا  
لم تقدّر الواو للحال]<sup>(٢)</sup>، وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفة معطوفة على جملة  
قام زيد، التي لا محل لها من الإعراب لكونها مبتدأ، فلا يكون لها محل من الإعراب لكونها تابعة  
للجملة التي لا محل لها من الإعراب.

### [الجملة الحالية والوصفية]

المسألة الرابعة: إما مبتدأ<sup>(٣)</sup> خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، وهو هذه الجملة: مبتدأ  
وخبره الخبرية صفة لها، وصف الجملة بالخبرية، لأن الإنشائية التي لم يسبقها ما يطلبها، لا تكون  
صفة إلا بتأويل، وكذا كونها حالاً عند الجمهور خلافاً للفرأء. التي لم يسبقها أي الجملة  
الخبرية (ما) موصولة صلتها يطلبها / الضمير المستتر في يطلب راجع إلى الموصول، [٢٩/ب]  
والبارز إلى الجملة والموصول مع صلتها فاعل لم يسبق. لزوماً أي وجوباً كما هو المتبادر، تمييز  
عن فاعل يطلب، وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها ما يسبقها لزوماً، فإنها على مقتضى  
العامل، فلا يكون من هذا الباب كالجملة الخبرية نحو: زيد قام أبوه، فإن جملة قام أبوه لا تكون  
إلا خبراً، لأن المبتدأ يطلبه لزوماً بعدة بالنصب إما على الحالية من المبتدأ أو على الظرفية، أو  
بإضمار أعني مضاف إلى النكرات بكسر الكاف المحضة [أي]<sup>(٤)</sup> الخالصة من شائبة التخصيص

(١) في «المنتهى»: ٥٣٦

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من «من القواعد».

(٣) في (ش): (أو).

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).



والتعريف، صفات سواء كانت تلك الجملة فعلية أو اسمية أو ظرفية أو شرطية ولا يكون فيها واو، ولو وُجد لكان زائداً لتأكيد اللُصُوق، وبعد المعارف المحضة؛ من شائبة التكرات أحوال. اعلم أنَّ الجملة الخبرية سواء كانت اسمية أو فعلية أو ظرفية، تقع حالاً بلا خلاف، وأما الجملة الشرطية الخبرية، فنكون صفة وخبراً، ولا يكون حالاً إلا بعد خروجها عن حقيقة الشرط، وهو إما بالعطف على ما يناقضها لأنَّ النقيضين لا يقيان على معنى الشرط، نحو: أتيتك إن تأتني وإن لم تأتني، واستمر فيه ترك الواو. أو بتقدير المبتدأ وهو / هو أو مثله، [١/٣٠]

واستمر فيه ذكر الواو، فهذه الواو للحال عند الزمخشري<sup>(١)</sup>، وعليه جمهور النحاة خلافاً للبيضا، فإنَّ تلك الواو للعطف على مقدر نحو: أتيتك وإن لم تأتني، وأكرمك وإن أهنتي.

قوله: وبعد المعارف المحضة أحوال، عطف على بعد النكرات المحضة صفات، فأعراب المعطوف كأعراب المعطوف<sup>(٢)</sup> عليه، وكذا قوله: وبعد غير المحضة منهما، أي من النكرات والمعارف. محتملة لهما أي للصفة والحال، قدّم الصفة على الحال لأنها مبين الذات، والحال مبين الهيئة، وبيان الذات مقدّم على بيان الهيئة.

فمثال: مبتدأ مضاف إلى الواقعة صفة. مفعول الواقعة كما مر في المسألة الثانية<sup>(٣)</sup>، فحو: بالرفع خبره مضاف إلى جملة ﴿حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾<sup>(٤)</sup> فجمله (نقروه): صفة لـ (كتاباً) منصوباً على الحكاية لأنه أي الكتاب نكرة محضة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في علينا، ذكر أبو البقاء<sup>(٥)</sup> فعلى هذا تكون الآية مثلاً لهما بالاعتبارين.

وحتى جارة بمعنى إلى بتقدير أن، وقد مضت أمثلة من ذلك، الجار والمجرور صفة  
لأمثلة، أي ذهبت أمثلة التي كاتبة من هذا القسم، في المسألة الثانية، مفعول فيه<sup>(٦)</sup> لمضت،  
لقلوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٧)</sup> فيوماً: نكرة، وترجعون: صفتها وكذا / [٣٠/ب]  
سائر الأمثلة، فليُنظر إليه ثانياً.

(١) «المفصل»: ٦٤ .

(٢) في (ك): معطوف.

(٣) في المسألة الثانية، وسبق الحديث في هذا الإعراب، وضَعَفَ الوجه بالنظر إلى أَنَّ الواقعة تأخذ مفعولاً، لأنَّ لزوم فيها أصل في هذا المعنى.

(٤) سورة الإسراء: ٩٣ .

(٥) نقروء: صفة لكتاب أو حال من المجزور. «البيان»: ٨٣٢.

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة البقرة: ٢٨١ .

ومثال الواقعة حالاً، إعراب هذه المذكورات كإعراب ماسبق: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(١)</sup>  
 خبر مبتدأ وهو مثال الواقعة، فجملة تستكثر بالرفع حال من الضمير المستتر، صفة للضمير.  
 في تمنن متعلق للمستتر المقدر صفة بعد صفة بانت متعلق للمقدر لأن الضمائر كلها معارف  
 بل هي أعرف المعارف، قيل هنا لعطف الجملة على الجملة لأن الضمائر كلها معارف، فيكون<sup>(٢)</sup>  
 لترك الأول والأخذ مافيه هو أهم من الأول مع ثبوته، فتكون جملة تستكثر حالاً من الضمير  
 بلارية، لكونه أعرف المعرفة.

ومثال المحتملة للوجهين، أي الحال<sup>(٣)</sup> والصفة بعد النكرة غير المحضة، بعد: ظرف والعامل فيه المحتملة، ويجوز أن يكون العامل فيه مقدراً، فحينئذ يكون حالاً من المحتملة، ويجوز أن يكون صفةً فيقدر متعلقٌ معرفاً، فيكون تقدير الكلام الكائن أو الذي حصل بعد التنكير، كما صرح الأخفش لأنّ اللام في المحتملة بمعنى الذي، فلا يجوز أن تكون الجملة الخبرية صفة لمعرفة إلا بهذا التأويل نحو: مرتت برجلٍ صالح يصلي، فإن شئت قدرت جملة يصلي صفة ثانية لرجل، الموصوف [بصالح]<sup>(٤)</sup> لأنه نكرة أي لأنّ رجلاً نكرة، والنكرة لم تخرج بالتوصيف عن كونه نكرة، وإن كانت غير محضة، وإن شئت / قدرتُها حالاً منه [١/٣١]

أي: إن شئت قدرت جملة يصلي حالاً من الرجل، فعلى الأول يكون في محل الجرّ، وعلى الثاني في محل النصب لأنه: هذا تعليل لتقدير جملة يصلي حالاً من النكرات، أي لأنّ رجلاً قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، فيعامل معاملة المعرفة، وإن لم يكن معرفة.

ومثال المحتملة للوجهين بعد المعرفة غير المحضة، والمصنف لم يقيّد به اعتماداً على ما تقدّم<sup>(٥)</sup>. قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْخِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(٦)</sup>. شبه قراءة التوراة وحفاظاً ما فيها من اليهود بالخمار، لكونهم غير عاملين بها، ومتفقيين<sup>(٧)</sup> بآياتها، وذلك لأنّ فيها نعت رسول الله - عليه السلام - والبشارة به، ولم يؤمنوا به، كالخمار يحمل أسفاراً، أي كتاباً من كتب العلوم، فهو يمشي بها ولا يدري منها إلّا ما أصابه من التعب، فكلّ من علّم ولم يعمل فهو مثل الخمار فإنّ المراد بالخمار الجنس.

(١) سورة المدثر: ٦ .

(۲) فی (ک): (فیکون کلہا).

(٣) في (ك): للمحال.

(٤) في (ش): لصالح، وأثبت ما في (ك).

(٥) في (ك): (تقدمه).

(٦) سورة الجمعة: ٥ .

(٧) في (ش) و(ك): متفهمين، وفي «الكشاف»: متفهمين، وهو الأوجه، في السياق والمعنى، ونقل الشارح عن «الكشاف»

اعلم أنّ (اللام) إمّا إشارة إلى نفس الحقيقة، أو إلى حصة معينة منها، واحداً كان أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي، ونحو علم الشخص.

والأوّل إمّا أن يُطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى مصادقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، وإمّا على حصة [غير<sup>(١)</sup>] معينة وهو العهد الذهني، ومثله [٣٩/ب] النكرة، وإمّا على الأفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف إلى نكرة، هذا على سبيل التحقيق، وإمّا المشهور فالاستغراق ومقابل لتعريف الجنس.

وذو التعريف الجنسي بالرفع صفة لذو، وبالجبر صفة للتعريف يقرب من النكرة.

قال الشريف: وهذا القرب إمّا هو بين النكرة، والمعرّف بلام الجنس إذا أُريد به الجنس، من حيث وجوده في ضمن فرد لابعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك، كقولك حيث<sup>(٢)</sup> لاعهد: أكلت الخبز وشربت الماء.

فإنّ مؤدّى المعرّف مؤدّى المنكر، وهو الفرد المنتشر، كأنّك قلت: أكلت خبزاً وشربت ماء.

والفرق هو أنّك في المعرّف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكر هذه الإلمارة، والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمّى تعريف العهد الجنسي، وإذا قصد بالمعرّف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي، فبين المعرّف<sup>(٣)</sup> والمنكر يوّن بعيد.

فيحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يَخْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وجهين:

أحدهما: الحالية لأنّ الحمار بلفظ المعرفة، وإن كان نكرة في المعنى.

والثاني: الصفة لأنّه كالنكرة في المعنى، وإن كان معرفة بحسب الظاهر<sup>(٤)</sup>.

وإنما قال كالنكرة إشارة إلى الفرق الذي ذكرناه قبله، قال ابن الملك في شرحه لـ «المصابيح»<sup>(٥)</sup>: الأوّل أن يُجعل صفةً انتهى.

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ش): المعروف.

(٥) «المعني» ٥٦١ . وكثيراً ما استعان الشارح به في عبارته.

لكن الأولى أن يُجْتَلَ حالاً لأنَّ العمل بظواهر الحال أولى، ويدلُّ / عليه  
تقديم الرمخشري هذا الوجه في الذِّكر، كونها حالاً، حيث قال: فإن قلت: يحمل ماعلها؟ قلت  
: النَّصْب على الحال، والجرُّ على الوصف لأنَّ الحمار، كاللَّيْم في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسِينِي<sup>(١)</sup>

[كامل]

وترك أبو البقاء صفة، حيث قال: يحمل، هو في موضع الحال من الحمار، والعامل فيه الـ  
مَثَل<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت من شواهد سيويه ٢٤/٣ و«خزانة الأدب» ٣٥٧/١ لرجل من بني سلول وتلمذ: فَأَعِفُّ نَمْ أَقُول لَإِيْنِي  
وفي رواية: فَمَضِيَتْ نَمْتُ قُلْتُ لَإِيْنِي

(٢) «التيبان»: ١٢٢٢ .

## [الباب الثاني]

### [الجار والمجرور]

الباب الثاني، الباب: مبتدأ، والثاني: صفة، وفي الجار<sup>(١)</sup>: خبره، وفي<sup>(٢)</sup> المجرور: عطف عليه، وفيه أيضاً، أي في الباب الثاني كما في الباب الأول أربع مسائل. أحدها، أي: إحدى المسائل الأربع. أنه، الضمير للشأن، لا بدُّ أي: لا فراق، قال في «الصحيح»: لا بد من كذا، كأنه قال: لا فراق منه<sup>(٣)</sup>.

ف (لا): لنفي الجنس، و(بدُّ): منصوب على الاسمية، ويجوز ذكر خبرها عند [أهل]<sup>(٤)</sup> الخجاز مطلقاً، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفاً، فهنا<sup>(٥)</sup> الخبر ظرف، فيجوز ذكره على المذهبين. وهو قوله: مِنْ تَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ، أي: بشيء فيه معنى الفعل، وهو كل شيء يدل على الحدث كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك.

وفي بعض كتب النحو: بفعل أو شبه فعل أو معناه، والمراد من معنى الفعل الظرف، وفي بعض كتبه بفعل فقط، والمراد من الفعل ما يعامل معاملة، فيعم الفعل<sup>(٦)</sup> والظرف، والمصنّف اختار الوسط، ولكل وجه هو مواليها.

وقد اجتمعا أي الفعل وما / فيه معنى الفعل في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٢/ب] غَيْرِ الْمَفْضُولِ عَلَيْهِمْ<sup>(٧)</sup> ف (عليهم) الأول متعلق بالفعل، والثاني مافي معناه وهو المفضول. وقول ابن دُرَيْدٍ<sup>(٨)</sup> بضم الدال، وفتح الراء، وسكون الياء، تصغير أَدْرَدَ مُرَحِّمًا، يقال: رجل أَدْرَدٌ: ليس في فمه سِنَّ يَبْنِ الدَّرْدَ، كذا في «الصحيح»<sup>(٩)</sup>.

(١) المسألة في «المغني»: ٥٦٦.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الصحيح»: (بدد).

(٤) ملين الحاصرين استدرسته من (ك).

(٥) في (ك): فهذا.

(٦) في (ك): شبه الفعل.

(٧) سورة الفاتحة: ٦ - ٧.

(٨) ابن دُرَيْدٍ هو: أبو بكر محمد بن الحسن، إمام في اللغة والأدب، صاحب الجوهرة ت ٣٢١ هـ ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ ونية الوعاة ٧٦/١.

(٩) «الصحيح»: درد.

## واشتعل المبيض في مسوده<sup>(١)</sup> [الرجز]

هما اسمان مفعولان، إما بسكون الياء والسين، فيكون من أفعّل، أو بحركتهما فيكون من فَعَّل بالتشديد.

مثل: منصوب إما على الحالية من المبيض، أو على الوصفية لمصدر محذوف تقديره اشتعلاً مثل:

## اشتعال النار في جزل الغضا

الجزل: الحطّيب اليابس أو الغليظ العظيم منه، كذا في «القاموس»<sup>(٢)</sup>، والغضا بفتح الغين المعجمة<sup>(٣)</sup>: شجر، هذا، أي كونه دليلاً على الاجتماع على تقدير تعلق في مسوده اشتعل في جزل الغضا باشتعال، وإن علقت الأول أي في مسوده بالمبيض، أو جعلته حالاً منه متعلقاً بكائن على القاعدة التي ستأتي في المسألة الثالثة. وهي: متى وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة تعلق بمحذوف وتقديره كائن أو مستقر. فلا دليل فيه، أي لا يكون فيه ما يدل على الاجتماع لأن في مسوده<sup>(٤)</sup> على شبه الفعل وهو المبيض أو كائن، فلا يجمع فيه [٣٣/أ] الفعل وشبهه، وإنما قال متعلقاً بكائن لأنه لو جعلته حالاً متعلقاً باستقر يكون دليلاً كما في تعلقه باشتعل، ولما قال لابد من تعلق<sup>(٥)</sup> الجار والمجرور، يفهم منه أن يكون لجميع الجار متعلق، فدفع هذا الوهم بقوله:

ويستثنى من حروف الجار أربعة فلا يتعلّقن بشيء.

أحدها الزائد، كالباء الزائد في ﴿كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٦)</sup>، فشهداً يجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً على منوال: (لله درّه فارساً) ولا يخفى عليك أن قول المصنّف، كالباء الزائدة في ﴿كَفَى بِاللّٰهِ﴾ ليس على ما ينبغي، حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يجتنب العرب أن يقول في كتاب الله تعالى أنها زائدة، لأنه يسبق إلى بعض الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام

(١)الرجز لابن دريد من مقصورته المشهورة. انظر «شرح مقصورة ابن دريد» للتبريزي: ١٤ .

(٢)القاموس: (جزل).

(٣)القاموس: (غضا). والغضا ج. غضاة.

(٤)في (ك): متعلق على..

(٥)في (ك): من متعلق..

(٦)الآية في أكثر من سورة في القرآن الكريم: النساء ٧٩ - ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ،

الفتح ٢٨ .

الله - سبحانه وتعالى - منزّه عن ذلك، [وأخسین يزید عند الجمهور]<sup>(١)</sup>، و﴿مَارَبُّكَ إِفَّا فِإِلْ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> اعلم أن: (ما) المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مقدماً على خبرها. قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>: هذا إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو ما جرى مجراه، وأمّا إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فيعمل لكثرة التوسّع فيه، كما تعمل إنّ وأخواتها، لكن المعتبر<sup>(٤)</sup> أن لا تعمل ولو كان ظرفاً.

والثاني أن لا يقترن / اسمها بإنّ.

[٣٣/ب]

والثالث أن لا يقترن الخبر بإلاّ.

والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً أو لا<sup>(٥)</sup> مجروراً.

وأما إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيعمل عند سيوييه، وأن يليها معمول خبرها نحو: فما [المشبهة بليس]<sup>(٦)</sup> كلّ حين من يوالي موالياً، فموالياً خبر ما، ومن اسمها، وكل حين معمول موالياً.

وعند بني تميم لا تعمل وإن استوفيت الشروط لدخولها على الاسم والفعل، بل يكون مابعدا مبتدأ وخبراً، ولاتدخل الباء على خبر المبتدأ الذي بعدها عندهم إلاّ في القرآن، كذا في «الإقليد». قال الزمخشري في «مُفَصَّلَه»<sup>(٧)</sup>: ودخول الباء في الخبر نحو قولك: مازيد بمنطلق، إنما يصحّ على لغة الحجازيين.

وقال ابن هشام في «شذور الذهب» وقرأ على لغتهم ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> بالرفع، وقرأ أيضاً: بأُمَّهَاتِهِمْ بالجر بياء زائدة، ويحتمل الحجازية والتميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري زعماً أن الباء تختصّ بلغة النصب<sup>(٩)</sup>. انتهى.

(١) ليس في (ش) و(ك) واستدركته من «متن القواعد».

(٢) الآية في أكثر من سورة: الأنعام ١٣٢ ، هود ١٢٣ ، النمل ٩٣ .

(٣) ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي؛ أبو الحسن النحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالاندلس الإشبيلي ٦٦٩هـ. وقيل غير ذلك. صنف «المتن في التصريف» و«المقرب» وغير ذلك. «بغية الوعاة»: ٢١٠/٢ .

(٤) في (ك): (المتدّ ٤).

(٥) في (ك): (أو).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) «المفصل»: ٨٢ .

(٨) سورة المجادلة: ٢ .

(٩) «شرح شذور الذهب»: ٢٥٥ .

فما: بمعنى ليس، ورئكَ: مبتدأ، وبغافل: في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ عند بني تميم. وأما عند الحجازيين: رئكَ: اسمها، وبغافل: في محل النصب خبرها، والباء: زائدة على المذميين، وعن: حرف جر متعلق بغافل، وما يجوز أن تكون بمعنى / الذي، فمعناه: [٣٤/أ] وما الله بغافل عن الشيء الذي تعملون، ويجوز أن تكون مصدرية، فمعناه: بغافل عن عملكم، والجملة في محل النصب على أنها مفعول بغافل<sup>(١)</sup>.

اعلم. أن الباء تزداد قياساً في خبر المبتدأ استفهاماً نحو: هل زيد بقائم؟ وفي خبر (ما) نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وخبر<sup>(٣)</sup> ليس نحو: ليس زيدٌ بقائم.

وسماعاً في الفاعل في غير التعجب نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ على أحد التأويلين، وهو مذهب سيويه<sup>(٤)</sup>. فذكر ابن السراج وجهاً آخر، وهو أن تكون غير زائدة، وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كفى<sup>(٥)</sup>. كأنه قال هو أي: كفى اكتفاؤك بالله.

وأما في صيغة التعجب نحو: أفعل به، فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيويه، وفي المفعول عند الفراء، ومن وافقه، وإنما حكموا بزيادتها لأنّ الهمزة في أفعل للتعدية عند من جعلها أمراً حقيقة، وقال بعض المغاربة، ويحتمل أن تكون الهمزة لالانقل، بل على معنى أقطع البخل في مثل: أكرم يزيد، ثم أدخلوا الباء على معنى أنه صيره أي<sup>(٦)</sup>: صيره [ذا كرم]<sup>(٧)</sup>، فأكرم أمر، فتكون الباء للتعدية.

وتزداد أيضاً سماعاً في المفعول نحو: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٨)</sup>. وفي المبتدأ نحو: بحسبك زيد<sup>(٩)</sup>، وكون: معطوف / على الباء في ﴿مَا لَكُمْ مِنْ﴾ [٣٤/ب]

(١) «الإيضاح»: ١٦٦/١ .

(٢) سورة البقرة: ٧٤ .

(٣) في (ك): وفي خبر.

(٤) أوردهما سيويه في أكثر من موضع في «الكتاب» مؤكداً زيادتها. «الكتاب» (٣٨/١ - ٤١) ومواضع أخرى.

(٥) «الأصول» لابن السراج: (٦٣/٢) في: (اسم عمل فيه حرف): الضرب الذي يكون فيه حرفاً زائداً للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام. و(٤١٣/١) في: (ذكر حروف الجر): ونصب: وجاءت زائدة في قولك:

حسبك زيد، وكفى بالله شهيداً، إنما هو كفى الله.

و«المقرب» لابن عصفور: ٢٢٣ .

(٦) في (ك): كذلك.

(٧) ما بين حاصرتين استدركته من (ك).

(٨) سورة البقرة: ١٩٥ .

(٩) في (ك): درهم.



إليه غيره<sup>(١)</sup> من: جارة وزائدة، فلا يتعلق بشيء، وإله مجرورها لفظاً، ومرفوع محلاً على أنه مبتدأ، واللام في مالكم: حرف جبر، وتفتح اللام الجارة إذا دخلت على المضمر، ويجوز كسرها على لغة خزاعة، و[كم]<sup>(٢)</sup> مجرورها متعلق بكائن أو استقر، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر لابتدأ [محذوف]<sup>(٣)</sup> متأخر<sup>(٤)</sup> ولا تعمل (ما) لما عرفت أن خبرها إذا كان مقدماً على اسمها، يطل عملها سواء كان الخبر ظرفاً أو لا، وغيره: صفة (إله)، قرىء بالرفع محلاً على المحل، وبالكسر محلاً على اللفظ.

اعلم أن إضافة غير وشبه ومثل معنوية عند أكثر النحويين، لكن لاتعرف لتوغلها في الإبهام<sup>(٥)</sup> إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته، ولفظية<sup>(٦)</sup> عند صاحب «التخمين» حيث قال: والحق أن هذه الأسماء في الأصل صفات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك.

فلهذا لم يكتف بها للمضاف تعريفاً، ثم قال: إن (غيراً) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يقع موقفاً لا يكون فيه إلا النكرات، وذلك إذا أريد به النفي الساذج نحو: مررتُ برجلٍ غير زيد، يريد أن المجرور به ليس هذا.

والثاني: أن يقع موقفاً لا يكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أريد / به شيء قد [أ/٣٥] عُرِفَ بمضادة المضاف إليه في المعنى، لا يضادّه فيه إلا هو، كما إذا قلت: مررت بغيرك المعروف بمضادتك، إلا أنه لا يحسن في هذا الوجه أن يجري صفة.

والثالث: أن تقع في موضع تارة تكون [فيه]<sup>(٧)</sup> معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: مررت برجلٍ كريمٍ غير لقيم، والرجل الكريم غير اللقيم.

(١) سورة الأعراف: ٥٩.

(٢) مابين حاصرتين استدركه من (ك).

(٣) مابين حاصرتين استدركه من (ك).

(٤) في (ك): (مؤخر).

(٥) في (ك): (لترغل إبهامها).

(٦) في (ك): (لفظية).

(٧) مابين حاصرتين استدركه من (ك).

قال النحويون: إذا قلت: مررت<sup>(١)</sup> بالرجل غير اللقيم، فالمعنى: مررت بالرجل<sup>(٢)</sup> الكريم غير<sup>(٣)</sup> اللقيم. انتهى. وفي مثل<sup>(٤)</sup> ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> و (غيرُ) بالرفع إمّا لكونه صفة للخالق على الموضع، و(خالق): مبتدأ، و(من): زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل خالق لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلاً له، فتقديره: هل يخلق غير الله؟

اعلم: أنّ (من) تزداد في الموجب<sup>(٦)</sup> وغيره عند الأنفخ والكسائي وهشام، سواء كان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفيين يُشترط<sup>(٧)</sup> تنكير ما دخلت عليه<sup>(٨)</sup> وعند الجمهور البصرية.

بشرط أن يكون ما قبلها غير موجب<sup>(٩)</sup> وما دخلت عليه أن يكون نكرة فتزداد عندهم في الفاعل والمفعول:

نهياً نحو: لا تذهب من رجل، ولا تضرب من رجل.

ونقياً نحو: ماجئني من رجل، وماضيت من رجل.

واستفهاماً نحو: هل جاءني من رجل؟ وهل تضرب من رجل؟

وفي المبتدأ:

نقياً نحو: مامن رجل جاءني.

/ واستفهاماً نحو: هل من رجل في الدار؟ [٣٥/ب]

واعلم أيضاً أنّ مجرور (من) الزائدة<sup>(١٠)</sup> إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كأحد، وديار، تكون (من) لمجرد التأكيد، فإن معنى ماضيت أحداً، وماضيت من أحد، سواء<sup>(١١)</sup> في التنصيص على العموم.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ش): برجل، ومأثنته من (ك) يناسب العبارة.

(٣) في (ك): لا.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة فاطر: ٣ .

(٦) في (ك): الواجب.

(٧) في (ك): بشرط.

(٨) حول زيادة (من): «كتاب سيبويه»: (٣١٥/٢): (باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم).

و«الأصول» لابن السراج: (٤١٠/١).

(٩) في (ك): واجب.

(١٠) في (ك): المزيدة.

(١١) في (ك): سواء كان. والعبارة غير سليمة بها.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة كانت من الاستفراق، فإِنَّكَ إذا قلت: ماجاءني من رجل، يكون المعنى نفى إتيان هذا الجنس من واحد إلى مايتناهى، بخلاف: ماجاءني رجل، فإن معناه نفى إتيان رجل، فيحمل إتيان اثنين أو أكثر، وإنما سميت مزيدة مع إفادتها<sup>(١)</sup> لأنها لايتغير أصل المعنى بإسقاطها.

ومن ههنا يُعلم ضعف ماقاله المبرد: لايتبغي أن يقال إنها زائدة إذا أفادت استفراق الجنس. والثاني أي ثاني مايتعلق بشيء: (لعلّ) في لغة من يجربها، وهم عقيل، [ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر]<sup>(٢)</sup>.

قال في «الصحيح»: وعُقِيلُ مصغراً<sup>(٣)</sup> قبيلة<sup>(٤)</sup>، قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد الغنوي<sup>(٥)</sup>، قال [في]<sup>(٦)</sup> مربية أخيه، كذا ذكر في حاشية «الكشاف» (بيت أبي المغوار)<sup>(٧)</sup>:

لَعْلُ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(٨)</sup> [الطويل]

فـ (أبي) مجرور بـ (لعلّ) ولم يكن لها متعلق، لأنّ الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم، كان جرّها بالياء.

والمغوار: بالغين المعجمة. المقاتل. بُني للمبالغة كالمجزّام والمكثّار.

وأبي المغوار: كنية للمدح له.

(١) في (ك): من الاستفراق.

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركته من (متن القواعد).

(٣) في (ك): مصغر.

(٤) «الصحيح»: عقل.

(٥) البيت لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي، أحد بني سالم، ويقال له: كعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال. وهو شاعر جاهلي حلو الديباجة، أشهر شعره بالله التي قالها في رثاء آخر له قتل في حرب ذي قار. ذهب القالي إلى أنه إسلامي، وتابعه البغدادي في «عزارة الأدب»، وزاد: الظاهر أنه تابعي وليس بالصواب. فإن الغنوي كان من شعراء ذي قار وكانت قبل الهجرة بنصف قرن، وقتل له فيها أخوان. ولم يرد له ذكر في الصّدر الأول للإسلام. انظر: «طبقات فحول الشعراء»: ٢١٢/١، «المؤتلف والمختلف» للأمدى: ٣٤١، و«الأمالى» للقالي: ١٤٧/٢، و«الحماسة البصرية»: ٢٣٢/١، و«عزارة الأدب»: ٥٧٤/٨، و«كشف الظنون»: ٨٠٨/١. وجاء فيه ديوان كعب ابن سعد الغنوي، ولم يصفه كمادته كآله لم يره. و«الأعلام»: ٢٢٧/٥. وثمة مغلان أخرى لترجمته.

(٦) ماين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ليست في (ك). ولاأجد معنى مستفاداً منها.

(٨) هذا عجز، وصدره: «فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ دعوةً» ويروى «جَهْرَةً» وهو من قصيدة عذها النقاد من عيون شعر الرثاء. انظر «الأصمعيات» ٩٦ وروايته فيها: (لعلّ) أبا المغوار منك قريب) ورواية «الأمالى» للقالي كما

الأصمعيات. وهو من شواهد «المنني» ٣٧٧. ومطلع القصيدة في «الأمالى»:

تقول سليمي مالجسك شاحباً  
كانك يحملك الطعام طيب.

وفي «الأصمعيات» هذا البيت مطلع الأصمعية (٢٦) لفريقة بن مسافع العبيسي. وأغلب الروايات كما في القالي.

لا يقال / هذا لا يثبت أن تكون لعل من حروف الجر عندهم، لجواز أن يُحمل [٣٦/أ] على الشاذ، أو يكون اشتها هذا الرجل بأبي المغوار بالياء، فحكى على أصله، كما قيل: علي بن أبو طالب<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الوجوه، لأن المصنف لم يرد به إثبات مذهبهم، بل هو مثال مجرد لجر (لعل) لأن الجر بها في لغتهم شائع عند أرباب النحو، لا يحتاج إلى الإثبات.

قال الشيخ الرضي: وعقيل يجرؤها ب لعل مفتوحة الآخر، وكذا ب لعل مكسورة الآخر، وهي مشكلة لأن جرّها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال. وكونه حرفاً عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت، وأيضاً الجار لابد من متعلق له لظاهراً. ولا مقتراً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وفيه كلام لأن هذا الإشكال مبني على أن الرفع بعدها ب لعل عندهم، وهو غير معلوم وإيضاً استدعاء جميع الجار متعلقاً ممنوع.

والثالث: لولا، التي للامتناع في قول بعضهم، أي قول بعض فصحاء العرب: لولاي ولولاك ولولاه، فإذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيبويه أن لولا في ذلك جارة<sup>(٣)</sup> ولا يتعلّق بشيء.

اعلم أن (لولا) إذا دخل على الاسم، فالاسم الواقع بعده:

إما مبتدأ، وهو مذهب البصريين.

أو فاعل فعل محذوف وهو مذهب / الكسائي. [٣٦/ب] أو مرفوع بلولا<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب الفراء.

فيجب على هذه الوجوه الثلاثة الانفصال، فلما<sup>(٥)</sup> وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور بعد (لولا)، فمذهب سيبويه إلى أنه ضمير مجرور ب (لولا)، ولولا حرف جر لا يتعلق بشيء، وحكي عن الخليل ويونس: أن الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المجرور بعدها قائم مقام المرفوع، فسيبويه تصرف في لولا، وقال: إن لـ (لولا) مع الضمير شأناً ليس لها مع المظهر، كما أن لـ لدن مع الغدوة شأناً ليس له مع غيرها.

(١) في (ك) أبي، وهو غلط، إذ لو كان كذلك لستط الشاهد.

(٢) انظر «الكافية»: ٣٦١/٢.

(٣) انظر «الكتاب» لسيبويه: (٣٧٣/٢) باب ما يكون مضمراً في الاسم. (إذا أضرمت الاسم في جر وإذا أظهرت رفع).

(٤) في (ك): لولا.

(٥) للتوسع في مسألة (لولا) والاسم بعدها، والعامل فيه. انظر «الإنصاف»: ٧٠/١.

وتصرف الأخفض والقراء في الضمائر، فقال: إن تصرفات الضمير لا تكاد تنحصر، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات، نحو: رأيتني أنا، ومررت بك أنت، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: ماأنا كأنت، وكأنّ تقدير<sup>(١)</sup> ماكثر أمثاله في كلام العرب أولى من تقدير ما لم يكثر، ورجح ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> مذهب سيويه بأن يقال: قياسية بـ (ماأنا كأنت) فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيويه فإنه كثير، وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولك: مررت بك أنت، فللضرورة<sup>(٣)</sup> إذ لا / يمكن إلا كذلك، وأما وقوع [أ/٣٧] المرفوع موقع<sup>(٤)</sup> المنصوب فلضرورة الفرق بين التأكيد والبدل، فإذا قالوا: ضربته إياه، كان بدلاً، وضربته هو، كان تأكيداً، ورجح الشيخ الرضيّ مذهب الأخفض وقال: لو كان لولا حرف جر، ولم تكن زائدة للزم من متعلق، ولا متعلق في نحو: لولاك، ظاهراً، ولا يصحّ تقديره، هذا فانظر ما في الرضيّ فاسلك ما هو الصواب عندك.

والأكثر: مبتدأ، وخبره: أن يقال، والجملة مبتدأ، ومقول القول: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، كما<sup>(٥)</sup> عرفت فيما سبق، الضمير الواقع بعد لولا يجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>. هذا دليل بحسب الظاهر على ما قاله الأكثر، ولكن الدليل حقيقة، عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى، (فأنتم) على رأي البصريين: مبتدأ، وخبره محذوف وهو: حاضر أو موجود، لقيام العلم به بجواب (لولا) ظاهراً، ولكنّا: جوابها، لأنّ جواب لولا التي لغير التحضيض باللام.

وأما على رأي الكسائي، أنتم: فاعل فعل محذوف، ولكنّا: جوابها.

وعلى رأي القراء، أنتم: فاعل لولا، وجوابها لكنّا، وسنذكر في بحث<sup>(٧)</sup> لولا تفصيلاً<sup>(٨)</sup> مشبهاً إن شاء الله تعالى.

(١) ليست في (ك).

(٢) «الكافية» ٣٣٢/١ .

(٣) في (ك): فلضرورة إذا لم.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): لا.

(٦) سورة سبأ: ٣١ .

(٧) في (ك): لو ولولا.

(٨) في (ك): تفصيلها مشبهاً.

والرابع: كاف التشبيه، إذا لم تكن زائدة، والتشبيه: عقد القلب على أن أحد الشئيين يسند مسند الآخر / في معنى من المعاني، نحو: زيد كعمرو<sup>(١)</sup>. اعلم. أن هذا الكاف [٣٧/ب] حرف على رأي جميع النحاة إلا عند أبي جعفر<sup>(٢)</sup> فإنه قال: أظهر أنها اسم أبداً لأنها بمعنى مثل، و ماهو بمعنى اسم فهو اسم، والجمهور استدلوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسماً لما استقل بها الصلة، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، فلو جعلت اسماً لكانت الصلة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لا يصلح أن يجعل صلة، وأما إذا كانت حرفاً فالحرف يقتضي متعلقاً، والتعلق<sup>(٣)</sup> في الصلة لا تكون إلا فعلاً، والفعل يقتضي فاعلاً، فيكون الصلة جملة، هذا هو الصواب لا يحصى عنه المتهمم<sup>(٤)</sup> المذاب.

فإذا عرفت ماثلونا عليك علمت أن زعم الأخفش محجوج عليه، وأن هذه الكاف قد تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>(٥)</sup>، وقد يكون اسماً بمعنى المثل، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، حيث تدخل عليها حروف الجر، والأخفش يجوز ذلك من غير ضرورة، وزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور: إذا قلت: جاءني الذي كزيد، ليس للكاف متعلق، لأن المقدّر في المجرور إذا وقع صلة لا يكون إلا ما يناسب الحرف، فإن المقدّر في نحو: جاءني [الذي]<sup>(٦)</sup> في الدار استقر، لأن في الوعاء والاستقرار / مناسب له، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد ضحك وأكل في الدار لم يجز، [٣٨/أ] لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه. فالمناسب بكاف التشبيه [أن تقدّر أشبه وهو غير جائز لأنه متعد بنفسه والعرب]<sup>(٧)</sup> لم يتلفظ به مع الكاف في موضع [الجر]<sup>(٨)</sup>، يدل ذلك على أن الكاف لم يتعلق بشيء، هذا غاية السقوط، لأن المستقر يجوز فيه تقدير الأفعال العامة، وإن وجد فيه قرينة الخصوصية.

(١) التشبيه لغة: الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى.

واصطلاحاً: الدلالة على اشتراك شئيين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه. «التعريفات» (٦٠).

(٢) هو أبو جعفر النحوي المصري ابن النحاس أحمد بن إسماعيل، صنف كتباً كثيرة منها «إعراب القرآن» ت ٨٣٣. ترجمته في «معجم الأدباء» ٢٢٤/٤. و«نبذة الوعاة» ٣٦٢/١.

(٣) في (ك): المتعلق.

(٤) موضع النحر. «القاموس» نحر.

(٥) سورة الشورى: ١١.

(٦) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٧) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٨) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

غاية ما في الباب أن تغيير عند وجود القرينة<sup>(١)</sup> أكثر فائدة، فيجوز أن يقدّر في مثل: جاءني الذي كزيد، وُجد أو كان أو غير ذلك فعُلِمَ من هذا أن كون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الأخفش وابن عصفور.

وفي ذلك أي فيها، قالها الأخفش، بحث حاصله أن كاف التشبيه إن جعلت اسماً تكون في محل الرفع [على الخبرية ومابعداها مضافاً إليه، والاسم لا يحتاج إلى متعلق]<sup>(٢)</sup>. فهذا مُسَلَّم، لكن لا يكون. مما ذكرنا، وإن جعلت حرفاً فلا يخلو من أن تكون زائدة أولاً، فإن كانت زائدة فتدخل في القسم الأول، وإن لم يكن فلا بد من متعلق.

المسألة: مبتدأ، الثانية: صفتها، وحكم: مبتدأ ثان مضاف إلى الجار والمجرور: عطف على الجار، وبعد المعرفة والنكرة: ظرف للجار والمجرور، وإنما قيّد بالبعدية لأن الجار والمجرور إذا كان مقدماً يكون حالاً بالاتفاق، فلا يحتمل الوجهين.

كحكم: الكاف إمّا اسم بمعنى المثل، على مذهب الأخفش، فيكون<sup>(٣)</sup> محل / [٣٨/ب] الرفع على أنه خبر لمبتدأ ثان، ومضاف إلى حكم، وحكم مضاف إلى الجملة والخبرية صفة لها.

أو حرف، وحكم مجرور بها، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ ثان، والمبتدأ مع خبره، خبر المبتدأ الأول.

ويجوز أن يجعل المسألة: مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف وهو هذه.

فهو، الفاء للتفسير، ويجوز أن يكون لربط الجواب على الشرط المحذوف، وهو عائد إلى الحكم لأن الأصل إرجاع الضمير إلى المضاف، ويجوز أن يكون عائداً إلى الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إمّا من قبيل الاكتفاء أو لكونهما<sup>(٤)</sup> بمنزلة شيء واحد، فإن قلت: إن الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف إليه حقّه أن ينصرف إلى المضاف دون المضاف إليه.

قلت: بلى. قد يرجع إلى المضاف إليه أيضاً عند قيام القرينة عليه، واقتضاء المقام رجوعه إليه، قد مرّ موضع من كلام بعض الفضلاء، عاد فيه بضمير على المضاف إليه، فقال شخص من الحاضرين التحويين: لا يعود<sup>(٥)</sup> الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أعدتموه، فقال ذلك الفاضل

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٣) في (ك): في محل.

(٤) في (ش): لكونها، ومأثبته من (ك).

(٥) في (ك): يقولون: لا يعود.

من غير تلحم: قال الله تعالى: ﴿كَمِثْلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(١)</sup> ولم يزد<sup>(٢)</sup> على ذلك، وفيه من اللطف ما لا يخفى، فقلوه هو: مبتدأ، وخبره: صفة في نحو: رأيت طائراً على غصن. الغصن<sup>(٣)</sup> بالضم: ما ينتشعب / عن ساق الشجرة، دقاقها وغلاظها والصغيرة يها، [٣٩/أ] وجمعها: غُصُونٌ وَغُصْنَةٌ وَأَغْصَانٌ لَأَنَّهُ: أي الجار والمجرور، وهو على غصن، بعد نكرة محضة وهو طائراً بالألف في أكثر النسخ، حكاية على أصله، وما وقع في بعض النسخ بغير الألف، فغير محتاج إلى كلام.

وحال: عطف على صفة، في [نحو]<sup>(٤)</sup> قوله ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>(٥)</sup> أي: متزيّناً، وإنما فسره بذلك بناءً على مذهب جمهور النحاة، وهو أن الحال لا يكون إلّا مشتقاً، وإعلاماً إلى أن الجار والمجرور في محل نصب على الحالية، لأنه بعد معرفة محضة وهي أي: المعرفة المحضة، الضمير المستتر في خرج، وَصَفَ المعرفة بالمحضة لكون الضمير أعرف المعارف<sup>(٦)</sup>، ويحتمل لهما أي للصفة والحال، في نحو: يعجبني الزهر، والتعجب<sup>(٧)</sup>: الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة<sup>(٨)</sup>، وبمعنى السرور، والوجهان جائزان هنا، والزهر هنا بمعنى النور، قال الجوهري: زهرة الثبت نَوْرُهُ<sup>(٩)</sup>، لا بمعنى الحسن بدلالة. في أكمامه. جمع الكَمِّ بالكسر، وهو وعاء الطَّلَع وغطاء النور، وهذا الثمر يانع على أغصانه، يقال: يَنَعُ الثمر بفتح النون، وَيَنَعُ بالفتح والكسر، وَيُنَعُّ بفتح الياء وضمها وسكون النون، وَيُنَوُّعاً أي نضج وأُنِعَ<sup>(١٠)</sup>، ولم تسقط في المستقبل لتقويتها بأختها، واليانع مثل النضج والناضج<sup>(١١)</sup> كذا في الجوهري، فقلوه: في أكمامه: حال من الزهر.

ويُحْتَمَلُ أن تكون صفة / لأنّ الزهر معرفٌ بلام الجنس، فهو قريب من النكرة، [٣٩/ب]

(١) سورة الجمعة: ٥ .

(٢) في (ش): لم يمهّد، ومأثبته من (ك).

(٣) «القاموس المحيط»: غصن.

(٤) ليس في (ش)، واستدرسته من (ك) و(من القواعد).

(٥) سورة القصص: ٧٩ .

(٦) في (ش): المعرفة، ومأثبته من (ك).

(٧) في (ك): العجب.

(٨) «القاموس المحيط»: (عجب).

(٩) «الصحاح»: (زهر).

(١٠) في (ك): أُنِعَ مثله.

(١١) «الصحاح»: ينع.



فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت في المسألة الرابعة في الباب الأول، والفاء في قوله: فهو، لربط الجزاء على الشرط المحذوف، وقوله: على أغصانه: صفة ثانية لثمر، ويحتمل أن يكون حالاً منه لاختصاصه بالصفة الأولى، وهي يانع.

فقوله: وقولك بالنصب: عطف على الزهر، وثمر: مقلول القول بتقدير هو. وموصوف: عطف على معرف بالواو في قولك، ويجوز أن يكون قولك: مبتدأ، وموصوف: خبره، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، فهو قريب من المعرفة لاختصاصه بالصفة وهي يانع، فيعامل معاملة المعرفة.

المسألة الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبراً لمتبداً، أو حالاً لذي حال، يتعلق بمحذوف تقديره كائن، ومأشبه ذلك عند من قدر المفرد، أو استقر، ومأشبه ذلك عند من قدر الفعل، وعبارة المصنف صريحة بأن اللغو لا يكون حالاً ولا صفة ولا صلة ولا خبراً، لأن متعلقه<sup>(١)</sup> لا يكون محذوفاً، ولأن الأفعال العامة.

اعلم أن للظرف المستقر ثلاثة شروط، إذا فقدت أحدها لا يكون الظرف<sup>(٢)</sup> مستقراً:

الأول: أن يكون المتعلق متضمناً فيه.

والثاني: أن يكون المتعلق من الأفعال العامة إذا لم يوجد قرينة / الخصوص، [٤٠/أ] وأما إذا وجدت فلا بد من تقدير فعل خاص، لأنه أكثر فائدة، نص عليه كثير من الأفاضل، وذلك، أي تقدير الفعل الخاص لا يخرج عن كونه مستقراً لأن معنى ذلك الفعل الخاص، استقر فيه أيضاً، وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب بخلاف اللغو، فإن متعلقه لا يكون<sup>(٣)</sup> فعلاً عاماً لتوجيه الإعراب، فلما كان جواز تقدير الأفعال العامة مطرداً في المستقر اعتبره النحاة، وفسروا المستقر بما كان عاملاً محذوفاً وعاملاً.

والثالث: أن يكون المتعلق مقدراً غير مذكور إلا على مذهب ابن جنّي، فإنه يجوز إظهار العامل في المستقر، وردّه النحاة بأنه لا احتياج<sup>(٤)</sup> إليه، على أن مذهب<sup>(٥)</sup> هذا يوجب ارتكاب التعسف في الفرق، وإنما سمي المستقر مستقراً لأنه استقر فيه معنى عامله وفهم منه، واللغو لغو لأن هذا الظرف لغو بالنظر إلى ظاهر الكلام، لأنه فضلة يتم الكلام بدونه ابتداءً، بخلاف

(١) في (ش): متعلق، ومأشبهه من (ك).

(٢) في (ك): الظرف ظرفاً.

(٣) في (ك): يجوز.

(٤) في (ك): يحتاج.

(٥) ليست في (ك).

المستقر لأنه يسدّ مسدّ العامل وإن كان صفة للفضلة، وهذا لا يمنع عن كونه جزءاً من الكلام في أصله، ولأنه ملغاه عن جهة العمل حيث لا يعمل ظاهراً إلا في المضمّر، ولا في المظهر، قال شارح «اللباب»<sup>(١)</sup>: وهو تسمية خالية عن المناسبة.

وأما أنا فلا أحبّ التسمية باللغو لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذن إخلال / [ ٤٠/ب ]  
بالآداب فسمينا ظرفاً خاصاً لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفاً عاماً لأن الملحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء من المتأخرين: إنّ القوم قالوا للمستقرّ حظّ من الإعراب دون اللغو.

ولم أجد في كلامهم ما يحقّقه ويبيّن غرضهم منه حتى لا يردّ عليهم الاشتراك في الإعراب المحلّي، حيث قالوا: يزيد، في مررت يزيد: في محلّ النصب، وأجازوا في معطوفه النصب وهو لغو.

فأقول متوكّلاً على الله تعالى ومعتدداً: إنّ مرادهم بذلك أن لا محلّ له آخر من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أن لا محلّ له من الإعراب أصلاً، وللمستقرّ ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد في الدار، له محلّ من الإعراب من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقي، ومحلّ آخر غيره من حيث أنه هو الخبر بعد الحذف، وذلك بدليل انتقال الضمير عنه إليه، فيكون له محلّان<sup>(٢)</sup> من الإعراب على ما لا يخفى على ذوي الألباب، بخلاف ما إذا قلت: زيد حاصل في الدار، فإن له محلاً واحداً.

أقول: يُفهم منه أن الجار والمجرور معاً له محلّ من الإعراب في اللغة، فعلى هذا يشكل الفرق بين المستقرّ واللغو، لأنّ المستقرّ واللغو<sup>(٣)</sup> لا يكون له محلّ من الإعراب إذا كان صلة كما مرّ في المسألة التي لا محلّ لها من الإعراب، فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من أنّك إذا قلت: مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو / متعلق بمررت لا محلّ له من الإعراب. [ ٤١/أ ]  
والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط، وإن جعل القوم المجموع تساهلاً لأنّ الجار كالجزء من الفعل إذ اللازم يجري مجرى المتعدي، ألا ترى أنّ معنى: مررت بزيد، أمرت بزيدي، وجزء الفعل لا يكون معمولاً، ولأنّ لو كان الجار والمجرور في محلّ النصب لا تمتنع تعلّقه بمررت، لأنّه لو تعلّق لكان ظرفاً لغوياً، فلم يكن له محلّ من الإعراب. ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النصب، فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه.

(١) يعني: الإسفراييني.

(٢) في (ك): عللاً.

(٣) ليست في (ك).

واعلم أيضاً<sup>(١)</sup> أن الفعل إذا<sup>(٢)</sup> تعدى إلى المفعولين، والثاني غير صريح، يقول النحاة:  
إنَّ المفعول الثاني، مفعول الفعل صريحاً إجراءً على أصلهم لكون الفعل عاملاً في المفعولين  
صريحاً إلا أنَّ الواقع صلة، مُتَعَيِّنٌ فيه تقدير استقر، ومأشبه ذلك من الفعل، وهذا الاستثناء  
يجوز أن يكون متصلاً ومنقطعاً بمعنى لكنَّ المشددة لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة.

اعلم: أنَّ البصريين اختلفوا في سائر ظرف المستقر، إنَّ المقدَّر هو الفعل أو اسم الفاعل،  
فذهب بعضهم إلى الأول [قال صاحب «التلخيص» وهو الأصحَّ لكون الفعل أصلاً في العمل،  
وذهب بعضهم إلى الثاني]<sup>(٣)</sup>. قال شارح «اللباب»: وهو الأولى لأنه خبر، والأصل في الخبر  
أن يكون مفرداً، وإنما أسندنا الاختلاف إلى بعض<sup>(٤)</sup> البصريين لأنَّ الكوفيين لا يقولون بتقدير  
العامل، فعندهم لا يتعلَّق بشيء أصلاً، ذكره الشيخ الرضوي وهو اختيار أبي<sup>(٥)</sup> العباس من المتأخرين  
/ وبعض شراح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين، لكن الاعتماد على الأول، [٤١/ب]  
وقد تقدَّم فيما قبل في المسألة الثانية مثال الحال، وهو قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي  
زِينَتِهِ﴾<sup>(٦)</sup> والصفة وهو رأيت طائراً على غصن.

ومثال: مبتدأ مضاف إلى الخبر، وجملة الحمد لله: خبره، والجار والمجرور وهو (الله)  
متعلق بثابت أو ثبت، خبر مبتدأ وهو الحمد. ومثال الصلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup> فَمَنْ موصول ومبتدأ، والظرف المقدم خبره، وقيل مَنْ مرفوع بالظرف، والجار  
مع المحكي بمجرور، أعني في السموات متعلق باستقر صلة (مَنْ).

المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة، وهو كونه صفة،  
وصلة، وخبراً، وحالاً. وحيث في محل الجر، عطف على هذا الموضع<sup>(٨)</sup>. وقع بعد نفي أو  
استفهام أن يرفع الفاعل، جملة أن يرفع في تأويل المصدر. وبأن فاعل، يجوز هذا عند أكثر  
البصريين لأنَّ الجار والمجرور والظرف، واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، لا يعملون إلا  
بالاعتماد على الأشياء الستة المذكورة، هذا، أي وجوب الاعتماد في جميع المذكورات عند

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): (أبو) وهو غلط.

(٦) سورة القصص: ٧٩.

(٧) سورة الأنبياء: ١٩.

(٨) في (ك): (هذه المواضع).

التأخرين، وعند المتقدمين الاعتماد لا يجب في الفاعل والمفعول والظرف، بل في سائرهما. أمّا عند الكوفيين والأخفش منّا، فتعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على / الأشياء الستة المذكورة، [٤٢/أ]

فلا يختص في هذه المواضع. تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فجملة: في الدار أبوه في محل الجرّ على أنها صفة لرجل، وأبوه فاعل الجار والمجرور، وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف. وبعض النحاة اختلف فيه والمصنّف أشار إليه وقال: ولك في (أبوه) وجهان:

أحدهما أن تقدّره أي (أبوه) فاعلاً بالجار والمجرور ونيابته، أي لنيابة الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إمّا لكونهما كشيء واحد أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء عن استقرّ محذوفاً، هذا صريح بأن اختيار المصنّف في تقدير المتعلّق في الظرف هو الفعل، نعم يجوز أن يكون من قبيل الاكتفاء، لكن الأوّل أولى، قوله محذوفاً حال من استقر، وهذا أي تقدير (أبوه) فاعلاً بالجار والمجرور هو الرّاجح عند الحنّاق، بضّمّ الحاء المهملة، جمع حاذق وهو الماهر<sup>(١)</sup>.

والثاني: مبتدأ، وجملة أن تقدّره خبره، وقد يتعلّى إلى المفعولين لأنّ ثلاثيته متعدّ بنفسه، يقال قدّرت الشيء، فتعلّى إلى الثاني بالتّضعيف، فمفعوله الأوّل الضمير الراجع إلى (أبوه)، والثاني قوله مبتدأ مؤخر كصفة والجار والمجرور خبراً للواو وللعطف، ومابعدا بأسرها معطوف على مفعولي تقدّر، أي أنّ تقدير الجار والمجرور، وقوله مقدّماً صفة خبراً، وعلى هذا / [٤٢/ب] النوال إعراب قوله: والجملة صفة، فعل هذا الوجه، الجملة التي تقع صفة لرجل تكون اسمية، لأنّ (أبوه) مبتدأ، والظرف المقدّم: خبره، وتقول في الاعتماد على النفي: مافي الدار أحد.

ما: بمعنى ليس، ولا عامل هنا لكون خبرها مقدّماً على اسمها، فعند الحنّاق.

أخذ: مرفوع على أنه فاعل للجار والمجرور<sup>(٢)</sup>، لاعتماده<sup>(٣)</sup> على النفي، وأمّا عند سائرهم، فأخذ: مبتدأ، وفي الدار: خبره. وقال الله: ﴿أَفَبِئْسَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> هذا مثال الاعتماد على الاستفهام فسلك بالرفع فاعل الجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام خلافاً لمن جعله مبتدأ، والجار والمجرور خبراً، [مثال الاعتماد على الموصول: جاءني الذي في الدار أبوه]<sup>(٥)</sup>، مثال الاعتماد على المبتدأ: زيد في الدار أبوه، ومثال الاعتماد على ذي الحال: رأيت زيدا في الدار أبوه.

(١) «القاموس المحيط»: حذق.

(٢) في (ك): الجار والمجرور.

(٣) في (ش): الاعتماد، ومأثّته من (ك).

(٤) سورة إبراهيم: ١٠.

(٥) ليست في (ش) واستلكتها من (ك).

اعلم أن أكثر النحويين زادوا في الاعتماد على الستة، الاعتماد على حرف النداء نحو: ياطالماً جبلاً، لكن المحققين جعلوه في حكم الاعتماد على الموصوف. أي كوكباً طالماً جبلاً، وعند الإمام الرزوقي يجوز الاعتماد على حروف الجر، فقولهم: يجب الاعتماد على الأشياء الستة مبني على أكثر<sup>(١)</sup> الاستعمال.

تنبيه: وسَمَ هذا البحث بالتنبيه لأنه قد سبق منه ذكر<sup>(٢)</sup> ما فإن التنبيه إنما يستعمل فيما يتعلق به ضرباً من العلم أو كان حكمه / في حكمه كالبديهيات. جميع: مبتدأ [أ/٤٣] مضاف إلى ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت، خبره: في الظرف سواء كان ظرفاً حقيقياً<sup>(٣)</sup>، أو ماجرى مجراها، فلا بُدَّ من تعلقه بفعل مثال الظرف نحو: ﴿جَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال أبو البقاء فيه وجهان:

أحدهما: ظرف<sup>(٥)</sup> متعلق بجاؤوا، أي: جاؤوا وقت العشاء، ويكون: حال منه.

والثاني: جمع عائش، كقائم وقيام<sup>(٦)</sup>.

قال الشيخ البيضاوي<sup>(٧)</sup>: وقرئ عَشِيَاءَ، وهو تصغير عَشِيٍّ وَعُشَى بالضم، والقصر جمع أعشى أي: عَشَوُا من البكاء. انتهى.

قال في «الصحاح»<sup>(٨)</sup>: العشيّ والعشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول: أتيت عَشِيّاً أمس، وعشيّة أمس، والتصغير من العشيّ عَشِيّاً على غير مكبره، كأنهم صغروا عَشِيّاً، فَيُفْهَمُ منه أن لا يكون تصغير عشيّ عَشِيّاً، وقوله: عَشَوُا من البكاء، معناه يتعالمون عن البكاء، يقال: عَشِي بالكَسْرِ، إذا كان في بصره آفة، وعَشِي بالفتح إذا تَعَشَّى بآفة، فيكون مشتقاً من المفتوح، فعلى هذا يندفع على ما قيل فيه بُعْدٌ وَضَعْفٌ لأن قُلر ما بكوا في ذلك اليوم لا يعشى به إنسان. ومثال ماجرى مجرى الظرف نحو: ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾<sup>(٩)</sup>. فأرضاً نكرة مبهمة فلذلك نصب

(١) في (ش): الأكثر.

(٢) في (ك): ذكرأ.

(٣) في (ش): حقيقة.

(٤) سورة يوسف: ١٦ .

(٥) في (ك): هو.

(٦) «التيان»: ٧٢٥ .

(٧) «أنوار التنزيل»: ٧٨/٣ مع حاشية شيخ زاده عليه.

(٨) «الصحاح»: عشي.

(٩) سورة يوسف: ٩ .

كالظروف<sup>(١)</sup> المهمة، وليس بمفعول ثانٍ لاطرحوه لأنه لايتعدى إلى اثنين، ويجوزه أبو البقاء<sup>(٢)</sup> فجعله بمعنى اتركوه، أو معنى<sup>(٣)</sup> فعل نحو: زيد / مبكر يوم الجمعة، فيوم ظرف [٤٣/ب] من ظروف الزمان المحدود، ومتعلق بمعنى الفعل وهو مبكر، وجالس أمام الخطيب، فأمام ظرف<sup>(٤)</sup> من ظروف المكان المبهم متعلق بجالس، وهو في معنى الفعل. ومثال: مبتدأ مضاف إلى وقوعه، والوقوع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الضمير العائد إلى الظرف، وصفة بالنصب. مفعوله<sup>(٥)</sup> ونحو: خير مبتدأ مضاف إلى جملة: مروت بطائر فوق غصن، ففوق ظرف مكان مبهم<sup>(٦)</sup> منصوب لفظاً، ومجرور محلاً لكونه صفة لطائر، وإنما جعل صفة لكون، طائر نكرة محضة.

وحالاً بالنصب عطف على صفة نحو: رأيتُ الهلال بين السحاب، فبين: ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لأنَّ اللَّام فيه للإشارة إلى حصّة معينة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة الهلال.

ومحتملاً: إمّا على (صفة) أو على (حالاً) لهما، أي للصفة والحال نحو: يعجبني الثمر فوق الأغصان، مثال لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فإنَّ قوله: الثمر قريب من النكرة لأنَّ اللَّام فيه إشارة<sup>(٧)</sup> إلى حصّة غير معينة من نفس الحقيقة، فيجوز كون الظرف وهو فوق حالاً منه، بالنظر إلى ظاهر حرف التعريف وصفة لكونه كالنكرة في المعنى نحو: رأيتُ ثمرة يانعة فوق غصن. هذا مثال / لوقوع الظرف بعد النكرة غير المحضة، فإنَّ ثمرة موصوفة يانعة، [٤٤/أ] فيجوز أن يكون فوق صفةً لها لكونها نكرة، وحالاً منها لكونها مختصة بالصفة، فيقرب من المعرفة.

ومثال وقوعه خبراً نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَتَقْلَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> [في قراءة السبعة بنصب أسفل]<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ش): كالظرف، ما أثبتته من (ك).

(٢) «البيان»: ٧٢٣ .

(٣) في (ك): بمعنى.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): مفعول له.

(٦) طمس في (ك).

(٧) في (ك): للإشارة.

(٨) سورة الأنفال: ٤٢ .

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). والكلام ماضٍ على وجهه من غيرها، وذكرها يفيد أن لاختلاف فيها مطلقاً.

الركب: مبتدأ، وأسفل: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، ومرفوع في (١) المحل على أنه خبر مبتدأ، أي والركب أسفل مكاناً منكم أي أشدّ تسقلاً، كذا ذكره أبو البقاء (٢) ولا يخفى على ذي مشكّة أن هذا الكلام يشعر أنه في الأصل (٣) أفعل التفضيل، ثم استعمل في الظرف، الركب: ركبان الإبل، وهم العشرة فصاعداً، اسم جمع عند سيويه وهو الأصح، وجمع عند الفراء والأخفش، وقد تكون للخيال، ذكره في «القاموس» (٤)، وما وقع في «الصباح»: والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب (٥).

وصلة بالنصب: عطف على خبر، أي ومثال وقوع الظرف صلة: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٦).

فمن: موصول مبتدأ، وصلته: عنده، وجملة: (لا يستكبرون)، خبره، ومثال رفعه الفاعل: زيد عنده مال. زيد: مبتدأ، وعنده: ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتدأ، وجملة عنده مال خبره (٧)، هذا على رأي حذّاق النحاة، وأما على رأي سائرهم، فزيد مبتدأ، ومال: مبتدأ ثان، وعنده: خبره، والمبتدأ مع خبره خبر زيد، والمصنف أشار إليه بقوله: ويجوز تقديرهما أي تقدير جملة عنده مال.

مبتدأ وخبراً، وإنما حصل عنده (خبراً) لأنّ / الظرف لا يصير مخبراً عنه، وقس [٤٤/ب] على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصوف والموصول وذو الحال والنفي والاستفهام. والمصنف لم يذكر مثلاً لها باكتفاء مثال الاعتماد على المبتدأ، وإيراد هذا المثال يشعر ظاهراً أن عمل الظرف لا يكون إلا بالاعتماد، وهو مذهب المتأخرين كما عرفت.

قال الجوهري: فيها ثلاث لغات وهي عِنْدَ وَعِنْدَ وَعِنْدَ، بكسر العين وفتحها وضمّها، وهي ظرف في المكان والزمان، تقول: عند الحائط، وعند الليل، إلا أنها ظرف غير متمكن (٨)

(١) ليست في (ك).

(٢) «البيان»: ٦٢٥ .

(٣) في (ك): الأفضل، وهو تحريف.

(٤) في «القاموس المحيط»: (ركبان الإبل: اسم جمع، أو جمع وهم العشرة فصاعداً، وقد تكون للإبل)، ركب.

(٥) في «الصباح»: (أصحاب الركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها). ركب.

(٦) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٧) في (ك): خبر زيد.

(٨) «الصباح»: عند. والنص منقول بتمامه.

لا تقول: عندك<sup>(١)</sup> واسع بالرفع، وقد أدخلوا [عليه]<sup>(٢)</sup> من حروف الجارة «من» وحدها، كما أدخلوها على لدن، قال الله تعالى:

﴿وَرَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾<sup>(٣)</sup> وقال: ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾، ولا يقال إلى عندك، أو إلى لندك، وقد يُغرى بها، تقول: عندك زيدا، أي خذه<sup>(٤)</sup>. انتهى.

قال شارح «الألفية»: فيكون اسم فعل على هذا التقدير<sup>(٥)</sup>.

واعلم: أن (عند) على ما هو المفهوم من «الصباح» والمصريح به في الرضي وغيره أنها ظرف غير متصرف، أي لازم الظرفية، وإن كانت مجرورة بمن لأنها لا يخرجها عن عدم التصرف لكثرة زيادتها.

فلم يُعْتَدْ بدخولها خلافاً لابن الحاجب حيث قال: يدخل عليها من فلا يلزم الظرفية، ذكره في «إيضاحه» و(مع) ظرف غير متصرف في الزمان والمكان، وهي حرف عند أبي علي الفارسي خلافاً للجمهور، فإنه عندهم ظرف معرب لازم للنصب، وظاهر كلام سيويه أنها مبني ويلزم / إضافتها إن<sup>(٦)</sup> دُكِرَ أحد المصطححين بعدها نحو: كنت مع زيد، وإن دُكِرَ قبلها [٤٥/١] يكون متوناً منصوباً على الظرفية نحو: جئنا معاً، وقيل: انتصابه على الحالية أي مجتمعين، وقد تدخل عليه من، وهو شاذ كذا ذكر في الرضي<sup>(٧)</sup> و(بين) ظرف من المتصرف<sup>(٨)</sup> المتوسط دخل عليه (من).

و(دون) إن كان بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر، فتدخل عليه (من) نادراً، وإن كان بمعنى القريب أو الأسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز، أو بمعنى القبل يكون متصرفاً أي غير لازم للظرفية، وإن كان بمعنى الغير يكون متصرفاً أيضاً دخل عليه (من) و(في) نادراً، فليكن هذا الكلام على دُكِرَ منك، فإنه يفعلك في مواضع شتى.

(١) في (ك): عندك بالضم وهو مخالف لما في «الصباح».

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركها من «الصباح» ومنه النقل.

(٣) سورة الكهف: ٦٥.

(٤) «الصباح»: عند.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): مع.

(٧) في (ش): الصباح. والكلام غير موجود في «الصباح». مصدر شيخ زاده، لذلك رجحت ما في (ك).

(٨) في (ش): المتصرلات، ومأثبته من (ك).



## [الباب الثالث]

### [في تفسير كلمات يحتاج إليها المغرب]

الباب الثالث في تفسير، أي بيان الكلمات التي يحتاج إليها المغرب، بالرفع: فاعل يحتاج. وهي: مبتدأ راجع إلى الكلمات المحتاجة إلى تفسيرها، وخبره: عشرون كلمة، بالنصب: تمييز عشرون، وهي ثمانية أنواع:

- ما جاء على وجه واحد -

أحدها [أي إحدى الأنواع] (١) ما جاء على وجه واحد وهو: مبتدأ عائد إلى (ما) الذي عبارة عن الكلمة، وتذكير الضمير باعتبار ظاهره، وخبره أربعة أحدها، أي: إحدى [الكلمات] (٢) التي جاءت على وجه واحد:

قَطُّ

قَطُّ (٣): بتشديد الطاء وضمها مع فتح القاف في اللغة الفصحى، قال الكسائي: أصلها قَطَطُ بفتح القاف وضم الطاء الأولى، وبسكون الثانية، فلما سكن الأولى للإدغام جعل الآخر متحركاً بإعرابه، ومنهم من يتبع الضمة ويقول قَطُّ / بضم القاف مثل: مُدُّ، [٤٥/ب] ومنهم من يجعله أداة ويقيه (٤) على أصله بالضمة التي في المشددة، ويقول: قط بالتخفيف، ومنهم من يتبع الضمة المخففة (٥).

ويقال: قَطُّ بالضمتين مثل مُدُّ وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، وأما إذا كانت بمعنى حسب، وهو الاكتفاء فهي مفتوحة القاف (٦)، ساكنة الطاء، فهي مبنية على الضم، وذكر في علة بنائها وجوه.

قال صاحب «التسهيل» (٧): لَتَضَمُّهَا معنى (في) و(من) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة.

(١) ملين حاصرتين استدركته من (ك).

(٢) ملين حاصرتين استدركته من (ك).

(٣) المسألة مبسوطة في «المغني»: ٢٢٣.

(٤) في (ش): (يقبه) ومأثيته من (ك).

(٥) في (ش): الحقيقة ومأثيته من (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) ابن مالك.

وقال صاحب المعرفة<sup>(١)</sup> ابن الحاجب: لتضمنها معنى لام التعريف، لأن معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

وقال بعضهم: لتضمنها معنى الحرفين، فإنك إذا قلت: مارأيت قط، فكأنك قلت: مارأيت مذ خلقتني الله حتى الآن، وأما علة بنائه على الضم، فعند ابن مالك حملاً على قَبْلُ المَنَوِيّ إضافته، وقال شارح «المفصل»<sup>(٢)</sup>: بناؤها على الضم للمبالغة في المعنى، وهذا لأن زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى.

وهو ظرف لاستغراق ماضى من الزمان، يُفهم منه ظاهراً أن عمومها بحسب الوضع لكن لا يخلو<sup>(٣)</sup> أن يكون عمومها لوقوعها في سياق النفي، ويرشدك قول الجوهري: معناها الزمان<sup>(٤)</sup> وقول ابن مالك / : لتضمنه معنى (من) الاستغرافية على سبيل اللزوم. [٤٦/أ]

وماقاله ابن الحاجب: لأن معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين. نحو: ما فعلته قط، وقول العامة: لأفعله قط لَحْنٌ، أي: خطأ في الكلام. قال الحريري<sup>(٥)</sup> في «دُرَرِه»<sup>(٦)</sup> وهو أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظ (أبدأ) فيما يستقبل، فيقولون: ما كلمته قط، ولأأكله أبدأ. والمعنى في قولهم: ما كلمته قط، أي: فيما انقطع من<sup>(٧)</sup> عمري، لأنه من قططت الشيء إذا قططته عرضاً. انتهى.

وقال صاحب «التسهيل»<sup>(٨)</sup> ملازمته للماضي دائماً ولم أطلع على خلافه، وللنفي أكثر، وربما يستعمل بدونه سواء كان لفظاً أو معنى نحو: كنت أراه قط أي دائماً. وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: هل رأيت الذئب قط؟. هذا هو الحق، لكن المصنفين المحققين استعملوا في تراكيهم بالمضارع مع نهيهم في مصنفاته. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا

(١) ليست في (ك). والنقل في «المتني»: ٢٢٣.

(٢) في (ش): شراح وأثبت ما في (ك). وهو في «الإيضاح» ١٦/١ و«شرح ابن عيش» ١٠٨/٤ بعبارة مشابهة.

(٣) في (ك): لاح لي.

(٤) «الصحاح»: (قط).

(٥) في (ك) الجوهري وهو تصحيف، فصاحب «الدرة» هو الحريري، ومناسبة الكلام على أوهام العامة، وموضوع «درة الفواص» من هذا الباب.

والحريري هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري. صاحب «المقامات» و«درة الفواص» و«ملحة الإعراب» ت ٥١٦ هـ ترجمته في: «معجم الأدباء» ٢٦١/١٦ . و«نفاة الوعاة» ٢٥٧/٢ . و«الأعلام»: ١٧٧/٥ .

(٦) نقل هذا القول عن «درة الفواص» البغدادي في «خزانة الأدب» ١٢٧/٧ بتمامه عن «درة الفواص» وعرض الآراء المتعددة في (قط) واستعمالاتها عند النحاة واللغويين. وذكر أن ابن هشام تابع الحريري في قوله.

(٧) في (ك): في.

(٨) «التسهيل»: ٩٥ وفيه: (قط) للوقت الماضي عموماً.

لِلَّهِ أَتَدَّادُكَ<sup>(١)</sup> لمن يصلح أن يكون ندّاً قط<sup>(٢)</sup>. وقال الفاضل التفنيزاني: وقط<sup>(٣)</sup> استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزاً وتسامحاً ولم يقل غلطاً ولحناء، ومع هذا استعمل في تراكيبه كثيراً، خصوصاً في «المطول»<sup>(٤)</sup>.

قال في تعريف الفصاحة: أو لا ينطق قط، وفي باب إسناد الخبري لا يجتمعان قط.

/ اعلم أن قط إذا كانت ظرفاً فلا تتصل بها ياء المتكلم، وأما إذا كانت اسماً [٤٦/ب] بمعنى حسب فيتصل بها ويكون بالتون على غير القياس، ويجوز حذفها فيقال: قطي وقطني، وأما إذا كانت اسم فعل بمعنى اتته، فعند اتصالها بياء المتكلم فبالتون، هذا مذهب<sup>(٥)</sup> البصريين. وأما عند الكوفيين: إذا كانت بمعنى حسب يقال بغير نون، كما يقال حسبي، وأما جعلها<sup>(٦)</sup> اسم فعل، قال بالتون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال<sup>(٧)</sup>، وكثيراً ما تصدر بالقاء عند كونها من الأسماء الأفعال تزييناً للخط، وكأنه جزء شرط محذوف.

### عوضٌ

والثاني: عوض<sup>(٨)</sup> بفتح أوله، وقد يروى بالضم وتثنية آخره بالحركات الثلاث، لكن الفتح أفصح لأنه في الأصل منصوب على الظرفية، فيبقى بعد ذهاب الإعراب على صورة ما كان عليه، وأما الكسر فلجزيه على أصل التقاء الساكنين، ووجه الضم أنه محمول على (قبل). وهو ظرف لا استغراق ما يستقبل من الزمان، ويسمى الزمان عوضاً لأنه، الضمير للشأن، كلما ذهب منه مدة غوّضتها مدة أخرى، فيكون مأخوذاً من التعويض، والفرق بين المدة والزمان والوقت، أن المدة المطلقة حركة الفلك من مبدئها إلى متنهاها، والزمان مدة مقسومة، والوقت الزمان المقروض، نص عليه القاضي<sup>(٩)</sup> في تفسير (سورة البقرة)، فعلم منه قول المصنّف، ويسمى الزمان عوضاً ليس مقابلاً للمدة والوقت، بل هو شامل لهما، لا يخفى عن له / [٤٧/أ]

(١) سورة البقرة: ٢٢ .

(٢) «الكشاف»: ٢٣٦/١ .

(٣) في (ك): قد.

(٤) «المطول»: مر ذكره.

(٥) في (ك): على مذهب.

(٦) في (ك): من جعلها.

(٧) في (ش): (من الأسماء من الأسماء والأفعال)، وأثبت ماني (ك).

(٨) المسألة مبسطة في «المغني» (٢٠٠).

(٩) يعني: البيضاوي، وهو يقصده عند إطلاق كلمة القاضي، والنص في (٤٩٨/١): «الوقت: جمع ميقات من الوقت، والفرق بينه وبين المدة والزمان، أن المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى متنهاها، والزمان مدة مقسومة، والوقت: الزمان المقروض لأمر».

معرفة في أساليب الكلام<sup>(١)</sup>. تقول لأفعله عوض بالنفي في المستقبل، وقد يستعمل بالإثبات في الماضي، وهذا مفهوم عبارة الرضي، فلذلك لم يقل ابن هشام: مافعلته عوض، لحن في الكلام. وقال صاحب «العيني»: عوض كلمة تجري مجرى القسم، فمعناه: أقسم بالذهر لأفعل هذا الأمر، فحذف حرف القسم، ونصب المقسم به كما قولك: الله لأفعلن<sup>(٢)</sup>. وكذا أبداً يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان في نحو: لأفعله أبداً.

اعلم أن النحاة يردون أبداً على عوض، فلذلك قال المصنف: وكذلك أبداً، ولم يجعله شيئاً مستقلاً، وهو معرب لدخول لام التعريف عليه، فلو كان متضمناً لها لامتنع دخولها عليه. تقول: فيها، أي في حق أبداً في هذا المثال: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان.

ظاهر هذا الكلام يشعر أن لا يكون الفرق بين عوض وأبداً، لكن قال الشيخ الرضي<sup>(٣)</sup>: والفرق بينهما [أن قط وعوض]<sup>(٤)</sup> للشيوع مطلقاً، وللنفي كثيراً، وأما أبداً فليس مخصوصاً بالشيوع ويستعمل في النفي والإثبات نحو: طال الأبد. انتهى.

### أجل

والثالث بما جاء على وجه واحد: أجل<sup>(٥)</sup> بسكون اللام، وهو حرف لتصديق الخبر، سواء كان الخبر مثبتاً أو منقياً، يقال في مثبت: جاءني زيد، وفي النفي: ماجاءني زيد، فتقول: أجل، أي: صدقت. ذكر في بعض كتب<sup>(٦)</sup> النحو: أجل لتصديق الخبر ماضياً أو غيره ولا / يستعمل في الاستفهام إلا عند الأخفش. إلا أنها في الخبر أحسن من نعم، [٤٧/ب] ونعم أحسن منها في الاستفهام.

ونقل بعض شراح تلك الرسالة عن «الارتشاف»: أما أجل فهي جواب في تصديق الخبر، ولتحقق<sup>(٧)</sup> الطلب، وذلك تقول لمن قال: قام زيد: أجل، ولمن قال: اضرب زيدا: أجل فلاتكون جواباً للنهي ولاللتفي<sup>(٨)</sup>.

(١) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (أو لأنه عوض ماسلب في زعمهم). زيادة.

(٢) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (فإن أضفته نصبته، فقلت: عوض الماضين، كما تقول: دهر الداهرين). زيادة.

(٣) قريب من هذا النقل في «الكافية» ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

(٤) لم يرد في (ش) ومأثنته من (ك).

(٥) المسألة مبسطة في «المعني» ٢٩ .

(٦) لم ترد في (ش) ومأثنته من (ك).

(٧) في (ش): (لتحقيق). ومأثنته من (ك) وهو مائي «الارتشاف» ٢٦٠/٣ .

(٨) النقل من «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان ٢٦٠/٣ .

وهو كذلك في «رصف المائي» للمالقي: ٥٩. ووالجنى الثاني» للرازي: ٣٥٩ .

بلى

الرابع بلى<sup>(١)</sup>، وهو حرف ثلاثي الوضع، والألف من نفس الكلمة عند أكثر النحاة، لا يجاب النفي. قال بعضهم: إنما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والإقرار بما بعده لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد<sup>(٢)</sup>، إذا قالوا: ما قام زيد بل عمرو، فكأن بلى كلمة عطف ورجوع لا يصح الوقوف عليها، فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها فنظيرها لم، لما.

مجرداً<sup>(٣)</sup> بالنصب: خبر كان مقدّم عليه، أي سواء كان للنفي مجرداً عن إرادة الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَهُمْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

زعم: فعل ماض تارة للعلم، وتارة للظن، وتارة للباطل.  
وعن شرح: لكل شيء كنية<sup>(٥)</sup>، وكنية الكذب الزعم.  
ومتعد إلى مفعولين.

والموصول مع صلته، وهو (الذين كفروا)<sup>(٦)</sup> فاعل زعم.  
وأنّ مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن.  
وخبرها: (لن يغنوا).

وأنّ مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولي<sup>(٧)</sup> زعم.

[٤٨/أ]

وربي: قسم / أكد به الجواب وهو: لتبعثن.

أو كان النفي مقروناً بالاستفهام، سواء كان أريد الاستفهام عن حقيقة النفي، أو أريد التقدير، والعرب تجري التقدير مجرى النفي، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾<sup>(٨)</sup> أي [بلى]<sup>(٩)</sup> أتيت ربنا، فيكون إيجاباً عن النفي، والمصنف اكتفى بتفسير الثاني من تفسير الأول، ولم يعكس مع جوازه، لأنّ تفسير الثاني أولى في السراية إلى ما قبله، وقد يجيء بلى لتصديق الإيجاب على سبيل التلويح، كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلى قام زيد.

(١) المسألة مبسطة في «الجنى الثاني» ٤٢٠، و«المغني»: ١٥٣.

(٢) في (ش): (لذ)، ومأثبه من (ك).

(٣) ليس في (ش) ومأثبه من (ك).

(٤) سورة التغابن: ٧.

(٥) في (ك): كنه.

(٦) في (ش): (وهو كفروا).

(٧) في (ك): المفعولين.

(٨) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٩) ليست في (ش): ومأثبه من (ك).

- مجاء على وجهين -

النوع الثاني: مجاء على وجهين وهو الضمير [راجع<sup>(١)</sup>] إلى ما أو إلى النوع الثاني.

إذا

إذا<sup>(٢)</sup> من حيث هي، هي أعم من أن تكون مقروضة للظرفية، وإذا للمفاجأة، فثارة أي: مرة، ذكر في «مختار الصحاح»: يقال فعل تارة أي مرة بعد مرة، والجمع «تارات» ويتر كَوْنِبٍ وريما قالوا: (تاراً) بعد تارٍ بحذف التاء<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وانتصابه: إما على الظرفية أو على المصدرية على قياس ما قيل في قولك: ضربته مرة. يقال فيها، أي في إذا: ظرف مستقبل بكسر الباء ويجوز الفتح، كذا صححه فاضل التفتازاني، خافض أي: جار لشرطه بالإضافة إليه، [فإن إضافته إضافة<sup>(٤)</sup>] لازمة إلى ما يليه عند الأكثر، منصوب بجوابه، أي: يعمل جوابه فيها عمل النَّصَب على الظرفية إذا كانت للشرط

هذا مذهب أكثر النحاة، فإنهم قالوا: إنَّ وَضْعُهُ / للوقت المعين، وإنه لا يتعين إلا [٤٨/ب] بنسبته<sup>(٥)</sup> إلى ما يتعين به من شرط، فيصير مضافاً إلى الشرط، فإذا صار مضافاً تعذر عمل المضاف إليه والمضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً.

ومن وجه واحد، وهذا لا يجوز فوجب أن يكون العامل هو الجواب، وقال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> «والحق أن (إذا) و(متى) سواء في كون الشرط عاملاً فيه<sup>(٧)</sup>، وتقدير الإضافة في (إذا) لامتني له، وماذكروه من كونها لوقت معين مسلم، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس، فإنه يحصل التعيين، ولا يلزم الإضافة، وإذا لم يلزم الإضافة، لم يلزم فساد<sup>(٨)</sup> عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً.

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) «الجي الداني»: (٣٦٧). «الغني»: (١٢٠).

(٣) «مختار الصحاح»: تير.

(٤) في (ش): (إذا إضافة لازمة). وأثبت مافي (ك) فيه تستقيم العبارة.

(٥) في (ش): بنسبة. وأثبت مافي (ك).

(٦) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ١/١٣٠ هـ.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ش): الفساد، وأثبت مافي (ك) و«الإيضاح».

وقال الشيخ الرضي: في إذا خلاف إذا كان ما يليه عاملاً فليس بمضاف، وإلا يكون مضافاً (إذا كان مدخولهما مضافاً)<sup>(١)</sup>. وهذا أنفع لإفادته مالم يقد قول المعربين، لأنه يفهم منه كونه للشرط وكونه مضافاً ومنصوباً بجوابه. وأوجز لما فيه من قلة اللفظ من قول المعربين، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان، وإن دخل على الماضي نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد يستعمل في الاستمرار نحو قوله / تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾<sup>(٨)</sup>. [٤٩/أ].  
اعلم: أن حتى إذا دخل على الذي يقتضي جواباً، جاز أن تكون حتى: حرف ابتداء، وأن تكون جارة لإذا عند الزمخشري<sup>(٦)</sup>، واختاره ابن مالك.

وقال أبو البقاء وصاحب «البيسط»<sup>(٧)</sup> إن إذا في موضع نصب بحتى، وعند محمد بن مسعود الغزني<sup>(٨)</sup>: ومن زعم أن محل إذا جر فزعمه باطل، لأن إذا ظرف محض، ولا يجر به البتة.

وفيه معنى الشرط غالباً، وإنما قال غالباً، إذ قد يتحدد من تضمن معنى المجازات، ويستعمل ظرفاً محضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ﴾<sup>(٩)</sup>.

وقد يستعمل اسماً صريحاً مجرداً عن معنى الظرفية نحو: إذا قام زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فإذا هنا مبتدأ وخبر، نص على ذلك سيويه. وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية<sup>(١٠)</sup> على المختار عند سيويه والأخفش، فإنهما يجوزان الجملة الاسمية بعدها

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المنافقون: ١ .

(٣) سورة الكهف: ٩٣ .

(٤) سورة الكهف: ٩٦ .

(٥) سورة البقرة: ١٤ .

(٦) «المفصل»: ٢٨٣ وما بعدها.

(٧) في كشافات الكتب كتابان عرفا باسم «البيسط» لركن الاسترلابي وضياء الدين بن الملح، وهو المقصود في كتب هذا الباب، وثمة كتاب آخر بعنوان: «البيسط في شرح الجمل» جاء ذكره في «الجمل» للزجاجي ص ٢٨ ح ٦ مع أن المصادر الأخرى لم تذكره بهذه التسمية.

(٨) في النسختين العربي، وربما كان تصحيحاً للغزني الوارد في كتب تراجم النحاة: «محمد بن مسعود الغزني»، أكثر أبو حيان النقل عنه، ذكره ابن هشام في «المنني». وخالف النحويين في كتابه «البدیع». وقال السيوطي: (لم أعرف شيئاً من أحواله). «بغية الوعاة»: ٢٤٥/١ .

(٩) سورة الليل: ١ .

(١٠) في «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (نحو: قال (إذا السماء انشقت) (الانشقاق) ١) فمحمول على إضمار الفعل مثل: وإن امرأة خافت، وقد تستعمل للماضي نحو: (وإذا رأوا تجارة أو أهواً انقضوا إليها) (سورة الجمعة ١١) .

لعدم تأصلها في الشرط مثل: إن ولو. لكن المختار كون الجملة بعدها فعلية، وعند المبرّد يجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديرًا.

وتارة يقال فيها حرف مفاجأة. وكون: إذا هذه حرفاً مختار المصنّف، وهو مذهب الكوفيين، وحكاية عن الأخفش، واختيار الشّلّوين في أحد قوليّه.

قال الشيخ الرضي: والأقرب كونها حرفاً، فلا محلّ له من الإعراب، وأما عند [٤٩/ب] سائر النحاة إنها باقية على ظرفيتها، لكن الاختلاف في كونها للزمان أو المكان.

فذهب الرّجّاج إلى الأوّل، والمبرّد<sup>(١)</sup> إلى الثاني. وتختص إذا حال كونها للمفاجأة بالجملة الاسمية<sup>(٢)</sup>، لقصد إيقاع المخالفة بين إذا الشرطية والمفاجأة نحو: خرجت فإذا السّبع حاضر أو واقف على حذف الخبر، والعامل في إذا هذه المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغنوا عن إظهاره لقوة ما فيه من الدلالة.

وأما الفاء فهي السببية، فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج، وماقاله اللّازني ليس بشيء، وهو كون الفاء زائدة، وقال بعض النحاة:

الأقرب أنها للعطف من جهة المعنى<sup>(٣)</sup>: خرجت مفاجأة زمان وقوع السّبع على رأي الرّجّاج، أو مكان وقوع السّبع على رأي المبرّد. غالباً<sup>(٤)</sup> أي أكثرها، وفي هذا القيد إشارة إلى أنها قد تدخل على الجملة الفعلية، إذا كان الفعل مصحوباً بقدره نقله الأخفش عن بعض فصحاء العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد.

وقد اجتماعاً، إذا الظرفية والمفاجأة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. فإذا الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، ناب مناب الفاء في جواب الأولى.

- ما جاء على ثلاثة أوجه -

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه وهو، أي: ما جاء على ثلاثة أوجه سبعة، وقع في بعض النسخ سبع / بغير التاء، لعل وجه كون أكثر المبحوث عنها حرفاً، ويجوز تغليب [٥٠/أ] التأنيث على التذكير إذا كان الموث كثيراً:

(١) «المقضب»: ١٧٨/٣ .

(٢) سقط في النسخين: (نحو) وَتَرَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ تَيْسَاءُ. وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان وهو في «الإعراب» عن قواعد الإعراب.

(٣) في (ك): وحاصل المعنى.

(٤) ليست في «الإعراب» عن قواعد الإعراب الذي بين أيدينا.

(٥) سورة الرّوم: ٢٥ .



إِذْ<sup>(١)</sup>

إحداها أي أحد السَّبعِ إِذْ من حيث هي هي، ويقال فيها: فتارة ظرف لما مضى من الزمان سواء دخلت على الماضي أو المضارع، وقد يستعمل في المضارع نحو قوله تعالى: ﴿قَسُوفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتدخل على الجملتين الخبريتين، أي الفعلية والاسمية لانعدام تضمّن معنى الشرط الذي يقتضي الفعل بعده، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَتَمْتُمْ قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> فاذكروا عامل، ثم إِذْ وهو ظرف داخل على الجملة الاسمية وهي: أَتَمْتُمْ قليل، والجملة مضاف إليها لِإِذْ.

اعلم أنّ (إِذْ) هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية، سواء كان خبرها مفرداً كما في المثال المذكور، أو جملة نحو: إِذْ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إِذْ زيد قام، لأنّ الفعل الماضي لا يكون خيراً إلّا إذا أُريد به الإخبار فيما مضى. وهذا الفرض حاصل من نفس إِذْ، ولأنّ مدلول إِذْ وقام من الزمان واحد، وقد اجتمعتا في كلام فلم يحصل<sup>(٤)</sup> الفصل ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>، فإِذْ هنا<sup>(٦)</sup> ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، وهي: كنتم، فكان من الأفعال الناقصة اسمها ضمير الخطاب، وخبرها قليلاً<sup>(٧)</sup>.

وتارة: حرف مفاجأة، فيختصّ بالجملة الفعلية / فعلها ماضٍ غالباً، وإنّما قلنا [٥٠/ب] غالباً لأنها قد تدخل على الجملة<sup>(٨)</sup> الاسمية نحو: خرجت فإِذْ زيد قائم.

اعلم: أنّ كونها للمفاجأة قليل حتى أنّ ابن الحاجب لم يذكرها في مقدمته<sup>(٩)</sup>، واعتذر بعض الشراح من عدم ذكرها بالندرة، وإن الاختلاف في إِذْ هذه كالاختلاف في إِذْ في كونها حرفاً وظرفاً، وبعد كونها ظرفاً، هل هي للزمان أو المكان، وذهب أبو عبيد إلى أنها زائدة، ذكره في بعض كتب النحو، وأنّ (إِذْ) و(إِذَا) إذا كانتا للمفاجأة فإضافتهما على اختلاف النحاة.

(١) المسألة في «الجنى الثاني»: ١٨٥، و«الغني»: ١١١.

(٢) سورة غافر: ٧٠ - ٧١.

(٣) سورة الأنفال: ٢٦.

(٤) في (ك): يحسن.

(٥) سورة الأعراف: ٨٦.

(٦) في (ك): ههنا.

(٧) في متن «الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (وقد تستعمل للمستقبل نحو: ﴿قَسُوفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾ (سورة غافر: ٧٠ - ٧١).

(٨) ليست في (ك).

(٩) يقصد «الكافية» (إِذْ) لم تذكر بهذا المعنى في مبحثها، لكنه ذكرها في: «الإيضاح في شرح المفصل» شارحاً قول الزمخشري في «المفصل».

فذهب ابن الحاجب إلى أنهما مضافتان، لعلّ وجهة كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده، لأنّ المانع من الإضافة كون شرطها عاملاً لها، فلما زال المانع لزم الإضافة، فعلى هذا يلزم أن يكونا زمانين.

وذهب بعض النحاة إلى أنهما لاتكونان مضافتين، فيجوز أن يكون وجهه ماقاله بعض النحاة وهو: أنّ (إذ) و(إذا) إذا كان مدخولهما اسماً يكون مبتدأ، و(إذ) و (إذا) خبراً مقدّماً عليه، ويجوز أن يكون كونهما مكانيين، لأنّ ظروف<sup>(١)</sup> المكان لاتتضاف إلى الجملة إلّا حيث كقولهم، أي الشاعر:

فَيَنِمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ<sup>(٢)</sup>

[البسيط]

المياسر: جمع موسر، كمفطر ومفاطر، أوّل البيت:

واستقْدِرِ اللهَ خَيْراً وارْضِنِ به

فالفاء في بينما يجوز أن تكون / للعطف على التعقيب أو السببية.

[١/٥١]

اعلم أنّ: (بينما) و(بينما) مشبعة أو متصلة بما الزيدة أو المصدرية، وما قبل أنه موصول فبعيد، لأنه يحتاج إلى كثرة الحذف. ظرف بمعنى الشرط، أجب تارة بـ (إذ) أو بـ (إذا)، وتارة بالفعل.

والأصمعي لما رأى مجيء الفعل من غيرهما مع استقلال المعنى استفصح طرحهما، والجميع جيّد، كذا قال ابن الحاجب في «الإيضاح»<sup>(٣)</sup>: في (من الظروف الزمانية) وإن كان ما قبل الإشباع والزيادة يستعمل في الزمان والمكان.

نصّ عليه الشيخ الرضيّ حيث قال: بين مستعمل في الزمان والمكان، أمّا إذا أشيع أو كُفّ بـ (ما) أو أضيف، فلا يكون إلّا للزمان، فلا بد لها من جواب، فإن جُرد عن كلمة (إذ) و(إذا) فالعامل هو الجواب وإلّا فمعناه المفاجأة<sup>(٤)</sup>.

هذا على رأي بعض النحاة، وأمّا على مذهب المبرّد إنّ (إذ) و(إذا) ظرف مكان لما بعدهما، وبينما ظرف زمان له، فيكون إذ وإذا منصوب المحل على الظرفية، وعلى مذهب الزجاج:

(١) في (ش): ظرف، وما أثبتته من (ك).

(٢) الشعر في «الكتاب» لسيبويه من شواهد ٥٢٨/٣. ينسب لعثمان بن لبيد المدري، أو لغير بن لبيد. وفي «عيون الأخبار» لابن قتيبة: ٣٠٥/٢. والنسبة فيه لحريث بن جبلة. وفي «المغني» لحريث بن جبلة، وتوقع بن لقيط «المغني»: ١١٥.

(٣) «الإيضاح» في شرح المفصل لابن الحاجب ٥١٤/١. وهو في «شرح المفصل» لابن يعين ٩/٤.

(٤) «الكافية» ١١٣/٢.

إِنَّ (إِذَا) ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما يخرجان عن الظرفية: مبتدئان خبرهما بينما وبينهما قيل: الصواب مذهبهما، فإذا انتقش ما ذكرناه على صحيفة ذهنك علمت قول صاحب «الموسط» وبين: ظرف مكان، وما: زائدة، والعسر: مبتدأ وخبره محذوف، وهو موجود، وهو العامل في بين / والزمان مضاف إلى هذه الجملة تقديره: فيين زمان العسر [٥١/ب] موجود والعامل في (إِذَا) دارت لأنه ليس بمضاف إلى دارت فيمتنع عمله فيما قبله، ولا يجوز أن تعمل دارت في بين لكون بين وإذا ظرف المكان، وامتنع عمل عامل في ظرف المكان<sup>(١)</sup>، إلا على سبيل البديل لا يخلو<sup>(٢)</sup> من مخالفة واضطراب خصوصاً في قوله: إِنَّ بينما ظرف مكان، لما عرفت أنه إذا كَفَّ بـ (ما) يكون ظرف زمان عندهم. وتارة: حرف تعليل كقوله تعالى: ﴿وَكُنْ يَنْقَعُكُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي: لأجل ظلمكم. قال الشيخ<sup>(٤)</sup> الرضي: والأولى حرفيتها<sup>(٥)</sup> حيثلي، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم.

اعلم: أن المصنّف ذكرها ممّا جاء على ثلاثة أوجه، وقد تستعمل بمعنى (أن) المصدرية ذكره الشيخ القاضي البيضاوي<sup>(٦)</sup> في تفسير سورة مريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مَرِيماً إِذِ اتَّيَبْنَا﴾<sup>(٧)</sup> والمصنّف لم يذكر هذا الوجه إما لكونه على رأي البعض حيث قال في «شرح اللّباب»<sup>(٨)</sup>: وأخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كـ (أن) المصدرية<sup>(٩)</sup>، أو لعدم شهرته. لَمَّا<sup>(١٠)</sup>

الثانية: لَمَّا، قال الكوفيون: أصلها: لم زيدت عليها ما. وقال سيبويه<sup>(١١)</sup>: هي على الأصل ليست فيها (ما) زائدة، لأنّ لَمَّا تقع في موضع لاتقع فيها لم، يقول الرجل لصاحبه: أقدم فلان؟ فيقول: لَمَّا، فلاتقع (لم) مفردة، كذا قالوا.

(١) في (ك) ظرفي المكان.

(٢) في (ش): تخلو.

(٣) سورة الزخرف: ٣٩ .

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش) حرفيتهما، ومأثنته من (ك).

(٦) «تأويل التنزيل» للبيضاوي: «وقيل إذ بمعنى أن المصدرية، كقولك: لأكرمك إذ لم تكرمي، فتكون بدلاً لا محالة» ٢٨١/٣ .

(٧) سورة مريم ١٦ .

(٨) في (ك): شرّاح.

(٩) في (ك): (وجعله كأن المصدرية) وكلامها صحيح.

(١٠) للسألة في «الجنى الثاني» ٥٩٢ ، و«الغني»: ٣٦٧ .

(١١) «الكتاب» لسبويه ٢٢٣/٤ . تصرف.

أقول: هذا التّكليل لا يدلّ على أصالتها إذ يجوز / أن يتغير حكم الأصل بزيادة ما، [٥٢/أ] كما في هلاً، فإنّها مركبة من هل ولا، وهل لا تدخل على جملة فعلية<sup>(١)</sup> تقدم مفعولها على أن [لا]<sup>(٢)</sup> يكون منصوباً بما بعده، أو بمقدّر، فلا يقال: هل زيدا ضربته؟ بخلاف هلاً فإنّها يصحّ أن يقال: هلاً زيدا ضربته؟.

يقال فيها، أي في لما في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو<sup>(٣)</sup>، حرف، قوله حرف: مبتدأ، وخبره جملة ظرفية مقدّمة<sup>(٤)</sup>، وهي في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو، مضاف إلى وجود وإضافته<sup>(٥)</sup> بمعنى اللام لوجود هنا<sup>(٦)</sup> بمعنى الثبوت المقابلة للنفي، والتّنين عوض عن المضاف إليه، أي حرف ثبوت<sup>(٧)</sup> الثاني لثبوت الأوّل، هذا مذهب ابن خروف فإنّ لما عنده: حرف يدلّ على ربط الجملة بأخرى ربط السببية.

فبعض النّحاة عبّر عنها كما عبّر المصنّف، وبعضهم بحرف وجود لوجود<sup>(٨)</sup>، وتختص بالماضي أي ماضي اللفظ والمعنى.

وزعم أبو علي الفارسي ومن تبعه<sup>(٩)</sup> أنها ظرف بمعنى حين. والظاهر من لفظ زعم كون قوله مردوداً. وذكر في «شرح الألفية»<sup>(١٠)</sup>: قال ابن مالك: لما بمعنى حين، إذ بدل بمعنى حين. وقيل: هذا حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة كإذ.

ويقال فيها: ظرف لغو متعلّق بقال، والضمير راجع إلى لما. في نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ﴾<sup>(١١)</sup> حذف الياء اكتفاءً بالكسر، حرف: مبتدأ مضاف إلى جزم، وقوله: / في [٥٢/ب] نحو: خبر مقدّم عليه: لنفي المضارع: خبر ثان له، وقَلْبِهِ بالجرّ عطف عليه، وماضياً: مفعول قَلْبِهِ، فعلى هذا الوجه يكون هذا القول بياناً لأحوال لما، لكن علم بالالتزام أنها للجزم، ويجوز

(١) في (ش) اسمية، ومأثّبة من (ك) وهو الصحيح.

(٢) استدركه من (ك) كما يقتضى السّياق.

(٣) في (ك): جاءني زيد، جاءني عمرو.

(٤) في (ك): مقدّمة عليه.

(٥) في (ش): إضافة.

(٦) في (ك): هنا.

(٧) في (ش): لثبوت، ومأثّبة من (ك).

(٨) في (ك): وجوب لوجوب.

(٩) في (ك): بعده.

(١٠) في (ك): في شرح ألفيته، والمقصود: المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٨/٤: «لما الحينية

نحو: وَلَمَّا جَاءَ لُحْرَانًا. (هود ٩٤).

(١١) سورة ص: ٨ .

أن تكون الّلام للتعليّل لأنّه لّا ذكر اختصاص لّا بالنفي والقلب، علم بالالتزام أنّها للجزم فالتعليل بأحد المستلزمين نوع من البلاغة، ولّا هذه تنفي المضارع، وتصرف معناه إلى الماضي عند<sup>(١)</sup> الميرد وعند أكثر المتأخّرين، وعند أبي موسى تصرف لفظ الماضي إلى المضارع، وهذا<sup>(٢)</sup> نُسب إلى سيّويه، ذكره شارح «الألفية».

متّصلاً: حال من [المضاف إليه وهو]<sup>(٣)</sup> المضارع، ونفيه: فاعل متّصلاً، وضمير نفيه راجع إلى المضارع ومتّوقّفاً، يجوز أن يكون حالاً من المضارع، فيكون حالاً مترادفة، وأن يكون حالاً من نفيه، فيكون من قبيل حال المتداخلة قوله ثبوته: فاعل متّوقّفاً.

واعلم أنّ (لم) و(لّا) تشتركان<sup>(٤)</sup> في نفي المضارع وقلبه ماضياً، وأمّا كون النفي متّصلاً إلى زمان النطق، ومتّوقّع الثبوت، ممّا تفرد به لّا، فلذلك لا يحسن أن يقول: لّا يُضرب زيد ثم ضُرب، بخلاف لم.

ألا يُرى، يريد المصنّف إثبات كون نفيها متّصلاً، وثبوتها متّوقّفاً بتزليل المعقول مرتبة المحسوس. أنّ المعنى في الآية الكريمة: أنّهم لم يذوقوه إلى هذا الآن، معنى الآن: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وهو آخر ماضى من الوقت، وهو أوّل ما يأتي منه، وهو مبني على الفتح بناءً لازماً عند جميع النحاة، لكن اختلفوا في علّة بنائه.

قال سيّويه والأخفش والمازني والرجّاج: لمشابهته لاسم<sup>(٥)</sup> الإشارة، لأنّ قولك الآن معناه هذا الوقت.

وقال السيرافي: لمشابهة الحروف<sup>(٦)</sup> يلزمها في أصل الموضع على وتيرة واحدة، فإنّها لا تتنّى ولا تُجمع ولا تُصغّر، فيكون في الاستعمال مع لام التعريف.

قال أبو علي الفارسي: لتضمنه معنى لام التعريف، وأمّا لام الظاهرة فليس للتعريف إذ شرط لام التعريف أن تدخل على النكرات<sup>(٧)</sup> فعرفها، و(الآن) لم يُسمع مجرداً عنها، وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة، ولا نخفى على المتأمّل.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): هذا قد.

(٣) ليست في (ش) واستلركتها من (ك).

(٤) في (ك): مشتركان.

(٥) في (ك): إلى الأسم.

(٦) في (ش): الحرف.

(٧) في (ك): النكرة.

وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ، بفتح الألف، وتشديد النون: عطف على (أنهم). له متوقع: اللام لتقوية العمل، والضمير للعذاب.

ويقال فيها: حرف استثناء، هذا وجه ثالث<sup>(١)</sup> ل (لما) وتغيير الأسلوب<sup>(٢)</sup> إما لكثرة الفاصلة بين المبتدأ والخبر أو للتفنن نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة التشديد<sup>(٤)</sup> وحرف التعريف إما مُغْنٍ عن غناء الإضافة كما<sup>(٥)</sup> مذهب البصريين، أو عوض عن المضاف إليه كما مذهب الكوفيين؛ أي قراءة تشديد (لما).

ألا يُرى أَنَّ / المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، فَعَلِمَ منه أَنَّ (إِنْ) على [٥٣/ب]. هذه القراءة نافية بمعنى (ما).. قال في «الصحيح»: لما بمعنى إلا فليس يُعرف في اللغة<sup>(٦)</sup>.

لكن حكاية الخليل وسيبويه والكسائي، فالأولى أن يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه. كنا قال أرباب النحو.

نَعَمْ<sup>(٧)</sup>

والثالثة<sup>(٨)</sup>: نعم، وفيها أربع لغات على ما قاله الشيخ الرضي<sup>(٩)</sup>:

الأولى<sup>(١٠)</sup>: فتح النون والعين وهي المشهورة.

الثانية: كسر العين، وهي كناية واختارها الكسائي، واحتج عليه بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه سأل قوماً فقالوا: نَعَمْ، فقال عمر: أما النعم فالإبل<sup>(١١)</sup>.

وقال أبو عبيدة<sup>(١٢)</sup>: هذه الرواية [عن عمر]<sup>(١٣)</sup> غير مشهورة.

(١) في (ك): الثالث

(٢) في (ك): الأسلوب السابق.

(٣) سورة الطارق: ٤ .

(٤) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحركة: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) مشكدة الميم، وقرأ الباقون (لَمَّا) خفيفة اللام. «المبسوط في القراءات العشر»: ٤٦٧ . «التيسير في القراءات السبع» للداني ٢٢١

«القراءات العشر المتواترة» ٥٩١

(٥) في (ك): كما هو.

(٦) «الصحيح»: لم.

(٧) المسألة في «الجنى الثاني»: ٥٠٥ ، و«المعنى»: ٤٥١ .

(٨) في (ش): الثالث، ومأثرت من (ك) لمناسبة السياق.

(٩) «الكافية»: ٣٨١/٢ .

(١٠) ليست في (ك).

(١١) وكناته تكسر العين من (نعم). وفي قراءة عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما قال: نعم. وحكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ بالفتح فقال: إنما النعم للإبل، فقالوا: نعم. «المفصل»: ٣١١ .

(١٢) في (ش): أبو عبيد.

(١٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

الثالثة: كسر النون والعين.

والرابعة: نَحَم<sup>(١)</sup>، بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاءً كما قلبت في حتى. قيل: هي لغة هذيل.

فيقالُ فيها، أي في نعم: حرف: مبتدأ مضاف إلى تصديق، وخبره جملة: إذا وقعت بعد الخبر سواء كان مثبتاً [أو منفيّاً]<sup>(٢)</sup> نحو: قام زيد، فتقول: (نعم، أي: نعم قام زيد)<sup>(٣)</sup>، أو منفيّاً: ما قام زيد، فتقول: نعم.

أي<sup>(٤)</sup> ما قام.

وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، سواء كان سؤالاً عن موجب<sup>(٥)</sup> نحو: أقام زيد؟ فتقول: نعم، مريداً<sup>(٦)</sup> بالإعلام بأنه قام.

أو منفيّاً<sup>(٧)</sup> كما في جواب من قال: ألم يقم زيد؟ فتقول: أي نعم لم يتم.

فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأنّ التصديق إنّما يكون في الخير، فلذلك قيل: فالأولى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات مابعد أداة الاستفهام نفيّاً كان أو / [١/٥٤] إثباتاً<sup>(٨)</sup>.

ولهذا قال ابن عباس: لوقالوا في [جواب]<sup>(٩)</sup>: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>: نعم لكان كفراً، فيصحّ لهذا الاعتبار أن يقال لها: حرب الإيجاب، أي: إثبات مابعد حرف الاستفهام، لكنّ الأظهر أن يقال: الإيجاب في الإيجاب والكلام المثبت، لا المنفي المستفهم عنه.

وجوّز بعض النحاة إيقاعها موقع بلى، إذا جاء بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقدير<sup>(١١)</sup>، فيجوز أن يقال في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(١٢)</sup>: نعم، لأنّ الهمزة

(١) عن النظر بن شميل. «المفصل»: ٣١١ : لفة ناس من العرب، وبها قرأ عبد الله بن مسعود كما في «المغني»: نعم.

(٢) ملين حاصرتين استدركه من (ك).

(٣) في (ك): (نعم قام).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): موجباً.

(٦) في (ك): زيدا.

(٧) في (ك) أو منفي وذلك تستقيم العبارة في (ك) أيضاً في عطف المجرور على المجرور.

(٨) إن كان استفهاماً، أثبت بها مابعد الاستفهام من إثبات أو نفي.. لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب.

ولذلك قال المفسرون لو قالوا: نعم، لكان كفراً.. «الإيضاح في شرح المفصل» ٢٢١/٢

(٩) ملين حاصرتين استدركه من (ك)

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٢

(١١) في (ك) لفائدة التقدير على النفي

(١٢) سورة الانشراح ١

للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف [على] <sup>(١)</sup> ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ قوله: ﴿وَوَضَعْنَا [عَنكَ]﴾ <sup>(٢)</sup> فكأنه: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فيكون (نعم) في الحقيقة [تصديقاً] <sup>(٣)</sup> للخبر المثبت المؤول به الاستفهام [معنى] <sup>(٤)</sup> لا تقديراً لما بعد همزة الاستفهام مع النفي. فلا يكون جواباً للاستفهام، لأن جوابه يكون بما بعد أداة، بل هو كما قيل: قام زيد بالإخبار، فنقول: نعم، مصداقاً للخبر المثبت. وقد اشتهر في العرف هذا القول.

فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلت: نعم، أُلزمت بالدينار. هذا ليس يمتناقض لما قاله ابن عباس، لأن قوله مبني على [كون نعم تقديراً لما بعد همزة الاستفهام، وبناء هذا القول مبني على كونه] <sup>(٥)</sup> تقديراً للدلول الهمزة مع حرف النفي.

وحرف وعد، هذه العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في «الصّحاح»: نعم: عِدَّةٌ وتصديق <sup>(٦)</sup>. وأما عبارة <sup>(٧)</sup> أكثر كتب النحو: نعم مقررة لما سبق.

لعل وجهه عند النحاة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب / الاعتبار لعدم [٥٤/ب] خروجها عن الجوابية، فعبّروا بكلام يعمّ الجميع <sup>(٨)</sup>، فعلى هذا ما قاله المصنّف لا يخلو من المسامحة: إذا وقعت بعد الطلب سواء كان ذلك طلب الفعل <sup>(٩)</sup>، (كقولك لمن قال لك) <sup>(١٠)</sup>: نحو: أحسن إلى فلان فنقول: نعم <sup>(١١)</sup>، عند وعدك بالإحسان، أو طلب ترك الفعل، كقولك نعم لمن قال: لا تضربني، أي لأضربك، فإنك وعدت بعدم الضرب إليه، وكذا لو قلت: نعم،

(١) ما بين حاصرتين استدرسته من (ك)

(٢) ما بين حاصرتين استدرسته من (ك)

(٣) ما بين حاصرتين استدرسته من (ك)

(٤) في (ش): مع النفي، ومأثبته من (ك)

(٥) ما بين حاصرتين استدرسته من (ك)

(٦) «الصّحاح»: نعم: «عدة وتصديق» وهي عبارة سيويه ٢٣٤/٤

(٧) في (ش): اعتبار، ومأثبته من (ك)

(٨) الخلاف في العبارة بين النحاة واللغويين، ففي «الصّحاح» عدة وتصديق، وفي «القاموس»: كلمة كيلي إلا أنه في

جواب الواجب نعم

وفي «الكتاب» ٢٣٤/٤: نعم: عدة وتصديق. وفي «المقتضب» ٢٣٢/٢: نعم: تكون جواباً لكلّ كلام لانفي فيه

وفي «الجنى الثاني» ٥٠٦: نعم: عدة وتصديق. وفي «المفني» ٤٢١: نعم: حرف تصديق ووعد وإعلام

وفي «جمع الموعود» ٧٦/٢: نعم: أورد السيوطي الأقوال السابقة.

ومنه فلا صيغة للكلام الشارح من أن كتب اللغة تذهب غير مذهب كتب النحو، فهي متفقة كما مرّ

(٩) في (ش): لطلب القول

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ش): نعم



في جواب التحضيض نحو: هلا<sup>(١)</sup> ترورنا؟ كان المعنى الإيجاب، أي نعم أوزرك<sup>(٢)</sup>، وكذا في جواب العرض: ألا ترورنا.

وزعم بعض<sup>(٣)</sup>: أن نعم تكون حرف تذكير، إذا وقعت صدرأ نحو: نعم، هذه أطلالهم<sup>(٤)</sup>. وهو ضعيف لإمكان جعلها تصديقاً لما قبلها وقُدِّمت، أو تصديقاً لما في النفس<sup>(٥)</sup>.

إي<sup>(٦)</sup>

والرابعة: إي بكسر الهمزة وسكون الياء إذا وقع بعدها حرف القسم، وإن لم يقع إلا بلفظة<sup>(٧)</sup> الله، جاز ثلاثة أوجه:

حذفها للساكنين، وهما الياء واللام نحو: إله لأفعلن. وفتحها تنبيهاً لحرف الإيجاب.

وإيقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة في [المحافظة]<sup>(٨)</sup> على حرف الإيجاب، بصون آخرها عن التحريك والحذف، وإن كان الساكنان في كلمتين إجراءً لهما معجى كلمة واحدة [نحو]<sup>(٩)</sup>: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجوه<sup>(١١)</sup> الثلاثة، وهو قول ابن مالك حيث قال: إي بمعنى نعم<sup>(١٢)</sup>.

وهذا الإطلاق يقتضي أن / يقع بعد الخير<sup>(١٣)</sup> والاستفهام والطلب، وجوزه [٤/٥٥] بعض النحاة لكنه مخالف<sup>(١٤)</sup> لما قاله فحولهم.

(١) في (ش): هل. ومأثبته من (ك) وهو ما يناسب السياق

(٢) في (ك): أوزرك

(٣) هي عبارة الجنى الدكاني: ٥٠٦ دون نسبة الرأي، وجاءت في «المنعي»: ٤٥٢، وفي «خزانة الأدب» ٢٠٥/١١

ونسب الرأي إلى ابن عصفور، وضعمه بقوله: وفيه نظر

(٤) في (ش) هذا أضلاها. والسياق والنقل كما أثبت من (ك)

(٥) في متن «الإعراب» عن قواعد الإعراب زيادة: (ومن مجيئها للإعلام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قَالُوا: نَعَمْ﴾. وهذا المعنى لم يبه عليه سيويه، فإنه قال: عدة وتصدق

(٦) في «الجنى الدكاني»: ٢٣٤. و«المنعي»: ١٠٥

(٧) في (ش): لفظة

(٨) في (ش) مخافة، ومأثبته من (ك)

(٩) ليست في (ش)، واستلركتها من (ك)

(١٠) سورة الفاتحة: ٧

(١١) في (ش) وجه، ومأثبته من (ك)

(١٢) عبارة «المنعي»: ١٠٥

(١٣) في (ش): الجر

(١٤) في (ش): مخالفة

وأي إثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، إلا أنها تختص بالقسم والاستفهام غالباً بخلاف نعم، فإنها غير مختصة به كما عرفت، ولا يستعمل بعد أي فعل القسم، فلا يقال: إني أقسمت بربي، ولا يكون المُقسَم به بعدها إلا: (الرب، والله، ولعمري) (١) نحو: ﴿قُلْ إني وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ (٢). ورَبِّي قسم فعله محذوف مع وجود الاستفهام في أول الآية [وهو قوله تعالى] (٣): ﴿أَحَقُّ﴾.

حتى

الخامسة: حَتَّى (٤)، وأحد أوجهها. أي: أحد أوجه حَتَّى، والتأنيث باعتبار الكلمة، أن تكون جارة فتدخل، إما للتفسير، أو لربط الجزاء على الشرط المحذوف.

على الاسم الصريح، أي الخالص، والمراد منه مايقابل المؤول والمضمر، وهو الظاهر بمعنى إلى، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٥). وتفسير القاضي (٦) بقوله: أي وقت مطلعته، أي طلوعه، لا كما قاله (٧) في بعض حواشيه: المطلع بفتح اللام: مصدر ميمي، فيحتاج إلى مضاف ليكون المعنى صحيحاً، إذ يمكن تصحيح [الكلام] (٨) بأن يقال: يدوم سلام الملائكة إلى طلوع الفجر، أو يقال: ليلة القدر [ذات] (٨) سلامة إلى طلوع الفجر، بل للإعلام بأنَّ المَطْلَع بفتح اللام مصدر ميمي لا اسم للزمان، لأنه لا يحتاج إلى تقدير الوقت (٩)، ومثله / في المصادر [٥٥/ب] عند أكثر النحاة وأما عند أبي علي الفارسي إن المصادر تقع في الزمان (١٠)، فيجعل لسعة الكلام زماناً لأعلى طريق حذف المضاف، فقول المصنّف ﴿حَتَّى حِينَ﴾ (١١) لتصحيح كون المطلع مصدراً ميمياً للمجرد تصحيح المعنى.

وعلى الاسم المؤول معطوف على الاسم الصريح، وقوله: بأن (١٢)، متعلق إلى المؤول، ومضمرة إما بالجرّ صفة إن، أو بالنصب حال عنها، وقوله: من الفعل (١٣) المضارع، بيان الاسم المؤول،

(١) جاء عليها بالتفصيل ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٢٣/٢

(٢) سورة يونس: ٥٣

(٣) في (ك) وهو قوله تعالى وتام الآية: (وَيَسْتَقُولُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إني وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)

(٤) في «الجنى الثاني»: ٥٤٢ و «المعنى»: ١٦٦

(٥) سورة القدر: ٥

(٦) يعني الإمام البيضاوي، ويريد كلما أطلق صفة القاضي في نقل من القول

(٧) في (ش): قال

(٨) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٩) في (ك) هذا: أي تقدير الوقت

(١٠) في (ك): الأزمان

(١١) الصافات: ١٧٤

(١٢) في متن «الإعراب»: مِنْ أَنْ

(١٣) في (ش): فعل مضارع، وما أنته من (ك)

هذا هو مذهب سيويه وجمهور البصريين<sup>(١)</sup> فإن حتى إذا دخلت على الاسم المؤول تكون حرف جرّ عندهم. والنصب بعدها بإضمار إن وعند الكوفيين والكسائي والفرّاء إنها ناصبة بنفسها. وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً، وأمّا إذا دخل على الاسم الصريح، فالجرّ بإضمار إلى عند الكسائي ويجوز إظهارها تأكيداً، وعند الفرّاء لنيابه (حتى) منابها، وعند الكوفيين هي جارة بنفسها لشبهها بـ(إلى). فتكون تارة بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(٢)</sup> الأصل: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، على مذهب سيويه<sup>(٣)</sup> كما عرفت قبيل هذا، أي إلى رجوعه، فعلم منه أن يرجع مع أنه مؤول بالمصدر، أي إلى زمن رجوعه.

قدّر المضاف كما هو مذهب أكثر النحاة، لأن المصدر لا بدّ له من زمان، فيكون<sup>(٤)</sup> حصوله فيه، لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام<sup>(٥)</sup>.

وتارة أي، مرّة بمعنى كي إذا كان ماقبل حتى سبباً لما بعدها. نحو: أُسْلِمَ حَتَّى / [أ/٥٦] تدخل<sup>(٦)</sup> الجنة، أي: كي تدخل<sup>(٧)</sup> الجنة، ولم يفسره المصنف بناءً على ظهور معنى السببية فيه.

وقد يحتملها، أي: يحتمل حتى أن يكون بمعنى إلى وكي. كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ نِفْيِ حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، أي: إلى أن تفيء، أو كي تفيء، أي: إلى أن ترجع، أو كي ترجع<sup>(٩)</sup>.

اعلم: أن علامة كونها بمعنى إلى وكي إذا وضعت<sup>(١١)</sup> موضع حتى يكون المعنى صحيحاً. وزعم ابن هشام وابن مالك أنها، أي أن حتى قد تكون بمعنى إلّا كقوله، أي قول الشاعر<sup>(١٢)</sup>:

(١) القول في حتى، وكونها جارة أو للنصب، وفي الناصب للفعل بعدها: «الكتاب» ١٧/٣

(٢) سورة طه ٩١ .

(٣) «الكتاب» لسيويه: ٧/٣

(٤) في (ك): لتكون

(٥) في (ش) بالتزام، ومأثبته من (ك)

(٦) في (ك): أدخل

(٧) في (ك): أن أدخل

(٨) سورة الحجرات (٩)

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش) زيادة لامتسوخ لها: (على الزمان التزامية بتقدير زمان، وذلك لأن الرجوع لابدّ من زمان يكون حصوله فيه، كالفعل إلّا أن دلالة المصدر)

(١١) في (ش): وضما

(١٢) هو المقتع الكندي محمد بن عميرة بن أبي شعر الكندي، شاعر من حضر موت، انظر ترجمته وشيئاً من شعره في «الشعر والشعراء» ٧٣٩ . و«الأغاني» ١٠٧/١٧ .

وقيل: كان يتخذ القناع خشية الحسد والعين لجماله الشديد ت سنة ٧٠هـ.

## لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

اللَّامِ فِي (١) (الفضول) إما:

مُغْنٍ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ عَوْضٍ عَنْهُ، أَيْ لَيْسَ الْإِحْسَانُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَالِ الْفَضْلِ وَالْفَضِيلَةِ خِلَافَ النِّقْصِ وَالنَّقِصَةِ. يُقَالُ: فَضَّلَ مِنْ الشَّيْءِ، وَفَضَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ (٢) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، يَفْضُلُ بِالضَّمِّ مِثْلَ دَخَلَ يَدْخُلُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا فِي الْغَابِرِ مِثْلَ: حَلَبَ يَحْلَبُ، وَحَكَاهَا ابْنُ السَّكَيْتِ. وَقِيلَ: فِيهِ لُغَةٌ بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي وَالضَّمُّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، مَرْكَبَةٌ مِنْهُمَا يُقَالُ: فَضِّلَ يَفْضُلُ، لَكِنْ هَذَا شَاذٌ لِانْظِرْ لَهُ (٣). وَيُؤَيِّدُهُ مَقَالُ سَيِّوِيَّةٍ: هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا يَجِيءُ عَلَى لَتْنَيْنِ. ذَكَرَهُ فِي «الصَّحَاحِ» (٤). سَمَاحَةً: بِالنَّصْبِ خَبَرِ لَيْسَ، السَّمَاحَةُ (٥): الْجُودُ.

جَبَّيْ تَجُودَ، وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ (٦)

فَمَا: مَوْصُولَةٌ، وَلَدَيْكَ: ظَرْفُ مَكَانٍ صِلَةٌ مَا، وَالْمَوْصُولُ مَعَ الصِّلَةِ / مَبْتَدَأٌ، [٥٦/ب] وَقَلِيلٌ: خَبَرُهُ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: إِلَّا قَلِيلًا، فَمَا بِمَعْنَى لَيْسَ، وَلَا يَعْمَلُ لانتقاض عمله بإلّا، فَمَا بَعْدَهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وَيَجُوزُ كَوْنُهَا مَوْصُولَةٌ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ لَدَيْكَ بِتَأْوِيلِ النِّفْيِ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ يَكُونُ عَلَى مَقْصَدِ الْعَامِلِ إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرْ، نَحْوُ: قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا، وَتَقْدِيرُ النِّفْيِ إِذَا تَعَذَّرَ، وَهَهُنَا مَتَعَذَّرَ فَيَجِبُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَا يَكُونُ فِي لَدَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ أَيْ إِلَّا أَنْ تَجُودَ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، وَعَنْوَانُ هَذَا الْقَوْلِ بِالرَّعْمِ الَّذِي كَتَبَتْهُ الْكَذِبُ إِشَارَةً، كَمَا أَنَّ الْإِسْتِدْرَاكَ بِهَذَا الْبَيْتِ ضَعِيفٌ، لِحُجُوزِ أَنْ تَكُونَ حَتَّى فِي هَذَا لِلْغَايَةِ، بِمَعْنَى إِلَى حَيْثُ.

قَالَ فِي «الْبَسِيطِ» (٧) تَفْسِيرُ قَوْلِهِمْ: لَا أَقُومُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ، وَقَوْلِهِمْ: لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ بِحَتَّى تَفْعَلَ لَيْسَ بِنَصٍّ لَكُونِ حَتَّى (٨) بِمَعْنَى إِلَّا لِأَنَّ قَوْلَهُمْ ذَلِكَ تَفْسِيرٌ بِمَعْنَى.

(١) فِي (ش): مِنَ الْفُضُولِ، وَمَأْتِيَّتُهُ مِنْ (ك) يَنَاسِبُ الْعِبَارَةَ

(٢) فِي (ك) الشَّيْءِ، وَ«الصَّحَاحُ» كَمَا فِي (ش)

(٣) هَذَا مِنْ بَابِ تَدَاخُلِ الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَالْمَوَادُّ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ قَلِيلَةٌ جَدًّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا... وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْبَابَيْنِ الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ «الصَّحَاحُ»: (فَضَّلَ) وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ. وَلَمْ يَأْخُذْ الشَّارِحُ بِهِ إِذْ حَكَمَ بِشُدُودِهِ

(٤) «الصَّحَاحُ»: فَضَّلَ

(٥) فِي (ك): السَّمَاحُ

(٦) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ «الْجَنَى الذَّكَائِي»: ٥٥٥. «الْمَغْنِي»: ١٦٩

(٧) «الْبَسِيطُ» لِابْنِ الْعَلَجِ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ، وَقَدْ أَكْثَرَ ابْنُ هِشَامٍ النِّقْلَ عَنْهُ

(٨) فِي (ش): حَتَّى، وَمَأْتِيَّتُهُ مِنْ (ك) يَنَاسِبُ السِّيَاقَ

واعلم أنَّ المصنّف ذكرها في النوع الثالث، مع أنَّ<sup>(١)</sup> معناها أكثر من الثالث لأن ما وجد من المعنى الذي غير مذكوره المصنّف، فراجع إلى كونها جارة.

والثاني: أنَّ تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو. وهذه العبارة تُشعرُ ظاهراً أنَّ حتّى كالواو في الجمع لا ترتب فيها، كما زعم بعض النحاة، لكن الحقَّ أنَّ يكون فيها جمع وترتيب ومهملة [متوسطة]<sup>(٢)</sup> بين الفاء وثمّ، لكن المهملة المعتبرة فيها بحسب الذهن، فإنّ المناسب في: مات الناس حتّى الأنبياء، بحسب الذهن أنَّ تعلّق الموت أولاً بغير الأنبياء، وتعلّق بالأنبياء بعد التعلّق بهم، وإن كان موت الأنبياء / في أثناء سائر الناس بحسب الخارج [٥٧/أ] بخلاف ثمّ، فإنّ المهملة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: جاءني زيد ثم عمرو: إلا أنَّ المعطوف بها أي بحتّى مشروط بأمرين.

هذا تفريق<sup>(٣)</sup> بين الواو وحتّى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع، أي: يُفَرِّق بين حتّى والواو من جهتين:

أحدها: أنَّ يكون المعطوف بعضاً أي جزءاً من المعطوف عليه في الحقيقة. هذا هو المختار وإن قال بعضهم: أو بالتأويل نحو: ضربني السادات حتّى عبيدهم، فإنّ العبيد صار كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم.

والثاني: أنَّ يكون غاية له في شيء، وزاد صاحب التسهيل قيداً آخر، وهو مفيد احترازاً من نحو<sup>(٤)</sup>: صُمْتُ الأيام حتّى يوماً. لكن سائر النحاة لم يذكروه بناءً على أنَّ مثل هذا لا يتصف بكونه غاية، فيخرج من لفظه للغاية<sup>(٥)</sup> نحو: مات الناس حتّى الأنبياء. لأنّ الأنبياء - (عليهم السلام)<sup>(٦)</sup> - غاية للناس، بالنسبة إلى كمالات نوعه، في شرف المقدار. وهو ما يقدّر [به]<sup>(٧)</sup> الشيء، أي يُعرف قدره، وإضافة الشرف إليه بمعنى من، ويجوز أن يكون بمعنى اللّام.

وعكسه بالجرّ: عطف على [شرف]<sup>(٧)</sup> أو عكس الشرف وهو الخساسة نحو: زارني الناسُ حتّى الحجاجُؤون، فإنهم غاية في خساسة المقدار.

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ش): يتوسط. ومأثنيّه من (ك)

(٣) في (ك): فريق

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): لفظه الغاية، وكلامها له وجه، لكن ما في (ش) أوجه

(٦) ليست في (ك)

(٧) مابين حاصرتين مستدرك من (ك)

اعلم: أن الغاية قد تكون في الخساسة والشرف كما في المثالين المذكورين، وقد يكون في القوة والضعف، وأشار إليه المصنف<sup>(١)</sup> بقوله، وقول الشاعر: عطف على مات الناس<sup>(٢)</sup>:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمْ

والْكُمَاةُ بفتح الكاف / هو الشجاعة، وجمعه الكُمَاة، بضم الكاف، كأنهم جمعوا كأم مثل قاض وقضاة، كذا في «الصحاح»<sup>(٣)</sup>

تَهَابُونَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَ<sup>(٤)</sup> [الطويل]

الهيئة والمهابة هي الإجلال والخافة، فالمعنى: أنتم تهابونا بغاية المهابة، وإنما قلنا كذا لأنّ المفاعلة والمتفاعلة إذا كانتا من جانب واحد تكونان للمبالغة، وهنا كذلك.

ولنا كان مصرعا هذا البيت جامعا للغايتين أشار إليه بقوله: فالْكُمَاة: الفاء إما للتفسير أو لربط الجزاء للشرط المحذوف، غاية في القوة، والبنون الأصاغر غاية في الضعف<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن يكون حتى حرف ابتداء، وإنما سُمّي به لأنه يبدأ به لأنه داخل على المبتدأ كما توهم البعض، لأنه قد تدخل على الفعل، والفعل لا يكون مبتدأ

ويرشدك إليه قول المصنف: فتدخل على ثلاثة أشياء: جمع شيء، وفيها مذاهب<sup>(٦)</sup>، وإنها غير منصرفة بالاتفاق، قال الكسائي: أشياء على وزن أفعال مثل: فَرَحَ وَأَفْرَحَ، وإنما ترك صرفها لكثرة استعمالها<sup>(٧)</sup>، ولأنها شَبِهَتْ بفعلاء، كذا قالوا، لكن هذا لا يوجب عدم انصرافها كما في أبناء وأسماء، ولهذا قال شارح الديباجة: فعلى هذا القول منصرف.

وقال الخليل: أصلها شيماء على وزن فعلاء، جمع على غير واحد، ثم استقلوا المهزتين في آخره فقلبوا الأولى إلى الصِّدْر فصار: أشياء، وعلى وزن أفعال<sup>(٨)</sup>، ويدل على<sup>(٩)</sup> صحة ذلك أنها لا تنصرف<sup>(١٠)</sup>، وأنها تصغر على أشياء، وقال الأخفش والفرّاء: / أصلها أشياء [١/٥٨]

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك) زيادة: أي ونحو قول الشاعر

(٣) «الصحاح»: كمي

(٤) البيت من شواهد «الجنى الذكائي»: ٥٤٩ و «المغني»: ١٧٢ . بلاتسبة

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في نسختي الشرح: (ونقول أعجبتني الجارية حتى كلامها، لأن الكلام كجرتها، ويمتنع حتى ولدها، والضابط: ما صح استنائه، صح دخول حتى عليه، وما لا فلا

(٦) بسط القول في (أشياء) ووزنها وجمعها في «الإصناف» ٨١٢

(٧) في (ك): استعمالها

(٨) في (ك): أفعاء

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٠) في (ك): لا يصرف

على أفعلاء، وحذفت الهزمة التي بين الباء والألف للتخفيف، فصار أشياء، لكن<sup>(١)</sup> عند الأخفش جُمِعَ على غير واحد لأن (فَعَلَ)<sup>(٢)</sup> لا يُجمع على أفعلاء، وهذا القول مرجوح لأن كل جمع كُسِرَ على غير واحد، وهو من أبنية الجمع فإنه يُرَدُّ في تصغيره إلى واحد. فيما لا يُفعل بالألف والتاء، فيجب أن يقول في تصغيره: شيئاه مع أنه لم يُسمع، وهذا القول لا يلزم الخليل لأن فعلاء ليس من أبنية الجمع، وعند الفراء أصله: شيء بالتشديد كـ(هَيْن) على وزن فَيْعَل بالفتح والسكون ثم خُفِّفَ<sup>(٣)</sup> فقل: شيء، كما قالوا: هَيْن<sup>(٤)</sup>، فلذا جُمِعَ على أشياء، فحذفت<sup>(٥)</sup> الهزمة الأولى للتخفيف، ومن هنا، أي لأجل كون أصل أشياء عند الأخفش والفراء. قال أبو الحسن الجار بردي<sup>(٦)</sup>: وفيها ثلاثة مذاهب مع كون الأقوال فيها أربعة.

الفعل الماضي: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، فقوله: والمضارع المرفوع، والجملة الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثاني والثالث.

وبالتصّب بتقدير أعني<sup>(٧)</sup> الفعل.

وبالجَرّ بدلاً من ثلاثة أشياء.

فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه بلا تقدير، فلما تعدّد المتبوع معنى أجري الإعراب على كل واحد منهما، فعلم من هذا أن أحد البدلين يجوز أن يعطف على الآخر، ويكون المجموع بدلاً من أشياء، فبالنظر إلى كل واحد بدل البعض، وإلى المجموع بدل الكل<sup>(٨)</sup>، / ذكره الكرمانى<sup>(٩)</sup>، شارح «البخاري».

واعلم أيضاً: أن أحد الحالين، أعني الحال من الفاعل، والحال من المفعول، يجوز عطف أحدهما على الآخر، كقولك: لقيت زيدا راكباً وماشياً. نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفْوًا﴾<sup>(١٠)</sup> فَإِنَّ حَتَّىٰ هُنَا

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): الفعل

(٣) في (ش): خففت، ومأثبته من (ك)

(٤) في (ك): فلها

(٥) في (ك): فحذف

(٦) الجار بردي: أحمد بن الحسن الجار بردي فخر الدين، له تصانيف مفيدة، أخذ عنه البيضاوي ت ٧٤٦هـ ترجمته في «بغية الوعاة»: ٣٠٣

(٧) ليست في (ش)

(٨) ليست في (ك)

(٩) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى (شمس الدين) إمام في الفقه والحديث والتفسير والعربية له تصانيف عدة أشهرها: (شرح البخاري) وله «حاشية على البيضاوي» «بغية الوعاة»: ٢٧٩/١. و«الذيل التام» ٣٣٣/١ وذكر له السخاوي «المختصر الأصلي» وهو مختصر ابن الحاجب، وفيه وفاته سنة (٧٨٦هـ).

(١٠) سورة الأعراف: ٩٥ وأولها: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفْوًا﴾.

ابتدائية، وأن غير مضمرة، هذا هو الحق، لكن فسّر أبو البقاء بـ (إلى أن عفواً) <sup>(١)</sup> وقال شارح الألفية: فتوزع في ذلك الماضي بأنّ حتّى قبله ابتدائية، وأنّ غير مضمرة، فعُلم من دخولها <sup>(٢)</sup> جواز كونها جارة في الماضي، وقال ابن مالك وهو وهم.

المضارع المرفوع، احتراز من المنصوب بـ أنّ، لأنّ حتّى فيه، لا تكون إلّا جارة. نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ حتّى يَقُولُ الرَّسُولُ <sup>(٣)</sup> في قراءة من رفع وهو نافع <sup>(٤)</sup>، فعلى هذا تكون الآية حكاية عن الحال <sup>(٥)</sup> الماضية، لأنّ حتّى الابتدائية لا تدخل على المضارع، إلّا بتحقيق الحال. أو لحكاية <sup>(٦)</sup> حال الماضي فلا يدخل على المضارع المقدّر فيه (أنّ)، لأنها علم الاستقبال، فمن نصّب بتقدير أنّ يجعل حتّى جارة.

والجملة الاسمية كقوله، أي قول الشاعر:

بدجلة حتّى ماء دجلة أشكل <sup>(٧)</sup>

إعرابه في الباب الأوّل، في المسألة الثانية فليُنظر <sup>(٨)</sup>.

اعلم: أنّ حتّى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية، فيكون ماقبلها سبباً لما بعدها، مع كون مابعداً من جنس ماقبلها، سواء كان حقيقة أو حكماً بأن يكون بينهما ملائمة، يقال: ضربت القوم حتّى زيد غضبان، لأن بين الضرب والغضب ملائمة، فكأنه كان من جنس الضرب، وخير تلك الجملة تارة يكون موجوداً، كما في المثال المذكور، وتارة يكون مقدراً [أ/٥٩]

كما في: أكلت السمكة [حتّى] <sup>(٩)</sup> رأسها بالرفع، لأنّ تقديره: حتّى الرأس مأكول. وتدخل أيضاً على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فلا يلزم كون مابعداً من جنس ماقبلها، بل يكفي أن يكون سبباً لما بعدها كما في المثالين اللذين ذكرهما المصنّف. وحتّى الجارة تدخل على الاسم فيكون مدخولها إمّا بعضاً ممّا قبلها كقولك: أكلت السمكة [حتّى رأسها] <sup>(١٠)</sup> بالجرّ أو مجاوراً

(١) «التيان»: ٥٨٤ . (أي إلى أن عفواً).

(٢) في (ك): قولهما وهما وجهان.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤ .

(٤) قرأ نافع وحّدّه (حتّى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع، وقرأ الباقون: (حتّى يقول) بالنصب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران: ١٤٦ .

(٥) في (ش): حال.

(٦) في (ك): بحكاية.

(٧) البيت لجبري، وقد سبق تخريجه والحديث عنه. ص ٤٠ .

(٨) في (ك): فليُنظر إليه.

(٩) ليست في (ش) واستلركها من (ك).

(١٠) ليست في (ش) واستلركها من (ك).



لها كما في: نمت البارحة حتى الصباح، وتدخل أيضاً على المضارع<sup>(١)</sup> بإضمار (أن) المصدرية، ولا تدخل على الماضي في الأصح، وإن جوزه أبو البقاء. وكذا لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد، فإنه يجوز مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً، وحتى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما في: أكلت السمكة حتى رأسها على تقدير النصب. ويكون مدخولها بعضاً مما قبلها، فبعض النحاة عم البعضية بكون بعضاً في الحقيقة أو شبهاً بالبعض المجاورة، لكن التعميم ليس بجيد لأن أصل حتى أن تكون جارة لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة، وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعاً، ليبقى للأصل مزية على الفرع<sup>(٢)</sup>، وإنما استعملوها في أظهر<sup>(٣)</sup> معنيها، وهو كون مدخولها<sup>(٤)</sup> جزءاً لأن اتحاد الأجزاء في تعلق الحكم أعرف في العقل<sup>(٥)</sup> / [٥٩/ب] وأكثر في الوجوه من اتحاد المجاورين، هكذا في بعض الشروح. واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية، فلذلك لم يذكر المصنف مثلاً لها.

وكذا في دخولها على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً ققيل: في الأفعال تكون ابتدائية، لأن حتى لا تعطف على<sup>(٦)</sup> الجملة أبداً، كذا في «شرح الرضي» و«شرح الألفية»، وهذا مذهب الجمهور.

وأما عند البعض، يجوز أن تكون حتى عاطفة في الفعل نحو: نظرت أو أنظر حتى أبصرت أو أبصر. فإن أبصرت أو أبصر معطوف بحتى على نظرت أو أنظر لوجود الشرط المذكور، وهو كون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه.

فإذا عرفت ما تلونا<sup>(٧)</sup> عليك علمت أن حتى في مثل قولك: جاءني زيد حتى عمرو ليست للجر، وجارة<sup>(٨)</sup> لفقدان الشرط المذكور فيهما، بل هي حرف ابتدائية، ذكره ابن يعيش<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ك): الفعل المضارع.

(٢) في (ش): النوع، ومأثنته من (ك).

(٣) في (ش): في معنيها جميعاً، ومأثنته من (ك)، وهو الأوجه.

(٤) في (ك): مدخلها جزءاً.

(٥) في (ك): الفعل.

(٦) ليست في (ك) والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرازي ٢٠٢/٣. (نهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضاً، أنها لا تعطف جملة على جملة، وإنما تعطف مفرداً على مفرد).

(٧) في (ك): قلنا.

(٨) في (ك): وليس للجر والمطف لفقدان.

(٩) «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٨/٨. وهو يعيش بن علي أبو البقاء، من كبار الأئمة ت ٦٤٣، ترجمته في «بغية الرعاة» ٣٥٣/٢.

[وقيل: هي مع الماضي جازة، وأن بعدها مضمرة، وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه<sup>(١)</sup>]

## كَلَاً

والسادسة: مبتدأ وخبره كَلَاً<sup>(٢)</sup>، فيقال فيها<sup>(٣)</sup> حرف بالرفع: نائب عن فاعل يقال، مضاف إلى: ردع وزجر بالواو العاطفة. تفسير للردع، فإن عطف التفسير جائز بالواو والفاء، وإن كان قليلاً، نصّ عليه الشريف في شرحه لـ «الفتاح».

هذا أي كون الردع مفسراً بالزجر عند سيبويه، وقال الزجاج: حرف ردع وتنبه، وشرط<sup>(٤)</sup> أن يتقدم ما يردّ بها<sup>(٥)</sup> في غرض المتكلم، سواء كان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإنكار، أو من كلام الغير، في نحو<sup>(٦)</sup>: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ. كَلَاً﴾<sup>(٧)</sup> أي لا تقل<sup>(٨)</sup> وليس الأمر كذلك / فعَلِمَ منه أن تتمم كَلَاً محذوف لعدم استقلال الحرف، ويشعره [١/٦٠] قول المصنف: أي: انته عن هذه المقالة. هذا تحقيق لمعنى الردع والزجر، وحرف تصديق.

قال عبد الله بن محمد الباهلي: إن (كَلَاً) يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون ردّاً لكلام ماقبلها، ويجوز الوقف عليها، ويعدّه استئناف. والآخر: أن يكون صلةً لكلام، فيكون بمعنى أي.

في نحو: ﴿كَلَاً وَالْقَمَرِ﴾<sup>(٩)</sup> أي<sup>(١٠)</sup> والقمر.

وعن أبي بكر الأنباري، سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: لا يُوقَف على كَلَاً في جميع القرآن لأنها بمعنى انته، إلّا في موضع وهو قوله<sup>(١١)</sup>: ﴿كَلَاً وَالْقَمَرِ﴾ وهذه الرواية تشعر أيضاً

(١) مابين حاصرتين زيادة ليست في نسختي الشرح، واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٢) المسألة مبسطة في «الجنى الثاني» ٥٣٧. و«المغني» ٢٦٨.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): شرط ردع.

(٥) في (ك): لا في.

(٦) ليست في متن «الإعراب».

(٧) سورة الفجر: ١٦ - ١٧.

(٨) في (ك): لا تقلها.

(٩) سورة المدثر: ٣٢.

(١٠) في (ك): المعنى.

(١١) في (ك): قوله تعالى.

أنّ كلاً فيها ليس للردع، لكن المفسرين لم يذكروا هذا المعنى أصلاً، بل قالوا: حرف (١) للردع، وما ذكره المصنف قليل نادر.

وبمعنى حقاً، هذا مذهب الكسائي، إنما قال بمعنى حقاً، ولم يقل حرف بمعنى حقاً، إشارة إلى جواز كونها اسماً إذا كانت بمعنى حقاً كما ذكره في بعض شروح «الكافية» وعلى تقدير اسميتها يكون مبنياً لمشايتها بالحروف (٢) لفظاً ومعنى.

أو بمعنى ألا الاستفتاح، هذا مذهب أبي حاتم (٣) حيث قال: إنها تكون للاستفتاح وبمعنى حقاً، ووافقه الزجاج. على خلاف في ذلك، أي كائنة على خلاف في كونها لمجرد الاستفتاح، قال ابن مالك في «التسهيل» (٤): ولا تكون كلاً لمجرد الاستفتاح، خلافاً لبعض النحاة نحو: ﴿كَلَّا لَا تَطْعَمُهُ﴾ (٥) هذا يجوز أن يكون مثلاً لكونها بمعنى حقاً لا تطعمه، أو لكونها بمعنى / الاستفتاح يبدأ الكلام بها غير ردع، وكونها بمعنى حقاً: [٦٠/ب] قال ابن الحاجب في «الأمل» (٦): إطلاقه الاستفتاح عليها ليس بأولى، لأنه ليس من دلالتها عليها. انتهى.

فعلى هذا ذكرها مما جاء على ثلاثة أوجه يكون على الوجه الأول.

ووقع في بعض النسخ، والصواب الثاني، وهو كونها لمجرد الاستفهام. لا بمعنى حقاً. بكسر الهمزة نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَيْفِيٍّ﴾ (٧).

هذا هو الدليل الادعائي في كونها للاستفتاح.

حاصله: لو كان بمعنى حقاً لما كُسِرَتْ إنَّ، وهذا الاستدلال في غاية الضعف. يرشدك إليه قول صاحب «التخمين» (٨) ناقلاً عن ابن دَهان (٩) وهو الذي عليه أكثر العلماء: إنَّ كَلَّا يحسن

(١) ليست في (ك).

(٢) في «شرح الكافية» للرضي ٤٠٠/٢: وقد يكون كلاً بمعنى حقاً كقوله تعالى: (كَلَّا وَالْقَمَرِ) والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٧/٢.

(٣) هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان النحوي اللغوي المقرئ، إمام في الأدب. له تصانيف كثيرة مثل: «إعراب القرآن» و«ما يلحن فيه العامة» ت ٢٤٨ على الأرجح. انظر ترجمته في «البلغة» للفيروزآبادي ووفاته فيه ٢٥٠هـ، و«وفيات الأعيان» ٤٣٠/٢ وفي «بنية الوعاة» وفاته ٢٥٠هـ أو ٢٥٤ أو ٢٥٠ أو ٢٤٨ . ٦٠٦/١ .

(٤) «التسهيل»: ٢٤٥ : (كَلَّا حرف ردع وزجر، ولا تكون لمجرد الاستفتاح خلافاً لبعضهم).

(٥) سورة العلق: ١٩ .

(٦) «أمل» ابن الحاجب: لم أقع عليه في المطبوعة بين يدي.

(٧) سورة العلق: ٦ .

(٨) تقدم ذكره، وهو شرح من شروح «المفصل» مخطوط.

(٩) هو سعيد بن المبارك النحوي المعروف بابن دَهان، له تصانيف كثيرة مفيدة أشهرها: «شرح اللمع» ت ٥٦٩ ترجمته في «معجم الأدباء» ٢١٩/١١ و«البلغة» للفيروزآبادي: ١٠٤ و«بنية الوعاة» ٥٨٧/١ .

الوقف عليها<sup>(١)</sup> إذا كان ردّ الأول بمعنى ليس الأمر كذلك، ويكون مابعدا مستأنفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى ألا، وحقاً كقوله عز وجل:

﴿كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

لا

والسابعة لا<sup>(٣)</sup>، أي لفظة لا، فتكون نافية ونهاية وزائدة.

إطلاق النافي والنهائي عليها مجاز لأنها لاتنفي ولاتنهي، بل النافي والنهائي هو المتكلم بها، ذكره التفتازاني في بعض تصانيفه، والنافية تعمل في النكرات عند البصريين، لأن (لا) لنفي فيه شمول، وذلك لا يحصل إلا إذا دخلت على النكرات<sup>(٤)</sup>، بخلاف ما، فإنها لمجرد النفي، فلذلك [تدخل]<sup>(٥)</sup> على النكرة والمعرفة، وأمّا عند الكوفيين يجوز أن تعمل في المعرفة في بعض المواضع نحو:

لا أبا حسن، ولا أبا محمد، ولا أنت لك، ونحو / ذلك

[١/٢١]

فأجاب البصريون بتقدير التنكير أو يكون هذا الكلام مشبهاً بالشذوذ<sup>(٦)</sup>.

عَمَلٌ إِنْ كَثُرَ، لأنّ (لا) التي لنفي الجنس نقيض (إن) من حيث أنها للإثبات و(لا) للنفي. ومن شأن النقيضين<sup>(٧)</sup> أن يستويا في الأحكام، فكان لكلّ منهما منصوب ومرفوع. لكنّ مرفوعها لا يتقدّم على اسمها، ولو كان ظرفاً، لأنها محمولة على (إن) في العمل، فانحطّت مرتبتها عن مرتبة أصلها، وقوله:

كثيراً يجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف تقديره عملاً كثيراً، هذا مذهب سيبويه، وفي مثل هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً كما<sup>(٨)</sup> ذكره في شرح «الألفية»، ويجوز أن يكون تمييزاً. اعلم أنّ النحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة منصوب على المصدرية فهما في معنى واحد، وإن كان لفظهما متغايرين، وأمّا إذا قيل: مصدر منصوب بفعل مضمر يكون المراد منه هو المصدر لاغير.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المطففين: ١٥ .

(٣) المسألة في «الجنى الثاني» ٢٩٠ . و«المنى» ٣١٣ .

(٤) في (ك): النكرة.

(٥) ليست في (ش) واقتضاهما السياق.

(٦) «الإنصاف» ٣٦٦/١ ، وفيه تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (لا) واسمها وغيرها.

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك) كذا، والنفل غير موجود في مطبوعة «توضيح المقاصد والمسالك» التي يحنها عند الإطلاق.

نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، ف (إله): اسم (لا) لكن اختلف في حركته.

قال الأخفش والملازني<sup>(٢)</sup> والمبرد وأبو عليّ الفارسي هي حركة بنائية، والاسم المبني في محلّ النصب لكونه معمولاً لـ (لا).

وقال الكوفيون، والجرمي<sup>(٣)</sup> والزجاج: إنها حركة إعرابية، ونُسب هذا القول إلى سيبويه، ونخبرها محذوف، وهو موجود لأنّ خبر (لا) التي لنفي الجنس يُحذف كثيراً إذا كان الخير عاماً.

وبنو تميم لا يلفظونه إلّا أن يكون ظرفاً، وعلى / تقدير وجوده يحملون على [٦١/ب] الصفة، كذا قالوا وقال الأندلسي: والحق أنّ بني تميم يحذفونه وجوباً أو دلّ عليه قرينة، وإلّا فلا يحذف رأساً.

و(إلاّ الله) مرفوع على أنّه بدل من محلّ إله، وهو الرفع بالابتدائية<sup>(٤)</sup> على القاعدة الممهّدة. وهي: إن تعذرّ البدل عن لفظ المستثنى منه أُبدِلَ عن الموضع، وذكر في بعض شروح ذلك المتن. وذهب قوم إلى أنّ (لا) لا يعمل في إله، وهو وحده في محلّ الرفع، فحينئذٍ يجوز أن يكون بدلاً من محلّ القريب.

وعمل ليس لمشابتها في النفي والدخول على المتبدّل والخبر. قليلاً، إعرابه كأعراب كثيراً. وعبارة «الكافية» و «اللبّ»: وعمل (لا)<sup>(٥)</sup> شاذ فيلزم إمّا توجيه القليل بالشاذ، أو بالعكس، لأنّ الشاذ ما يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله كثيراً، والقليل<sup>(٦)</sup> ما لا يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله قليلاً، كذا في الجار بردي، وما وقع في بعض كتب العربية شاذّ نادر، يوهّم أنّهما متّحدان وليس كذلك، بل مراد<sup>(٧)</sup> أنّه شاذّ مع قلته، لأنّ الشاذّ والنادر

(١) في سورة الصافات: ٣٥ . وسورة محمد: ١٩ .

(٢) للملازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان الملازني، له «التصريف والدياج» ت ٢٤٧هـ على الأرجح ترجمته في «طبقات الزيدية»: (٥٧)، و«الفهرست» للتدريج (٦٢) و«معجم الأدباء» لياقوت (١٠٧/٧). و«البلغة» للقيروزي: (٧١).

(٣) صالح بن إسحاق الجرمي، إمام في النحو له مصنفات مذكورة في كتب النحو. ت ٢٢٥هـ ترجمته في «الفهرست»: ٦٢ و«معجم الأدباء» ٥/١٢ و«البلغة»: ١١٣

(٤) في (ك): بالاجتماع

(٥) «الكافية»: ١١٢/١

(٦) في (ك): التقليل

(٧) في (ك): المراد

واحد هذا، أي: عمل لاعلى مذهب الحجازيين وأما عند بني تميم لا يعمل (ما) و (لا) اللذان بمعنى ليس<sup>(١)</sup>.

وزعم بعض النحويين أن (لا) أُجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، وقال بعضهم: لم يُسمع النصب، وخبره ملفوظاً، واستدلّ المصنّف على رفع اسمها، ونصب خبرها بقول الشاعر. وقال كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا<sup>(٢)</sup>

[الطويل]

قوله: تَعَزَّ أَمْرٌ مِنْ تَعَزَّى يَتَعَزَّى: انتمى وانتسب بنسبتك<sup>(٣)</sup>، والفاء في فلا للتحقيب مع الربط لشرط محذوف، وشيء في محل الرفع بـ(لا)، وباقياً بالنصب: خبر لا، وعلى الأرض: متعلق به، إذ يجوز تقديم المفعول على العامل في اسم الفاعل والمفعول، كما في الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر إن<sup>(٤)</sup> لم يكونا نائين عن الفعل، وأفعل التفضيل على الخلاف، ويجوز تقديم مفعول أسماء الأفعال خلافاً للكسائي، فإنه أجاز فيه مايجوز في الفعل من التقديم والتأخير. ونقل بعض النحاة هذا الخلاف عن الكوفيين.

والنّاهية: بالرفع عطف على النّافية، هذا أحد أوجهها، ولو قال: والطلبية كما وقع في «الارتشاف»<sup>(٥)</sup> لكان أحسن ليشمل لـ (لا) النّاهية والتي للدّعاء.

تجزم المضارع، زعم صاحب «التسهيل» أن (لا) التي تجزم المضارع هي (لا) التي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، فحذفت لكرهية اجتماعهما في اللفظ وزعم بعض النّحاة أن أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فانفتحت<sup>(٦)</sup> لأجلها، والحق أنها أصليّة، والجزم في الفعل بها.

اعلم أن الفصل بينها وبين معمولها لايجوز إلا بفعل<sup>(٧)</sup> نحو: لااليوم تأكل طعاماً.

(١) في «ارتشاف الضرب» لأبي حيان: ١١٠/٢. وفي «المقرب» لابن عصفور: ١١٢ (فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها، وأهل الحجاز وجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس بشرط)

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد «المخني» ٣١٥ و «ابن عقيل» ٢٦٥/١ وعجبه: (ولا زَزَزَ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا). وَالزَّزَزُ الْمَلَجُ

(٣) قلت: ويمكن أن يكون تَعَزَّ بمعنى: تسلّ وتصبر، فلا شيء خالداً، ولاملاً يمكن أن يتيقن من قضاء الله (٤) في (ك): إذا

(٥) «ارتشاف الضرب» ٥٤٤/٢

(٦) في (ش): فإن فتحت، وأثبت ما في (ك)

(٧) في (ك): بفصيل

وقيل: لا يجوز مطلقاً إلا لضرورة، ويجوز حذف الفعل بعد لا الطلبية / إذا دلّ [٢٢/ب] عليه دليل كقولك: ضرب زيداً إن ساء وإلا فلا تضرب، لكن يحتاج ذلك إلى السماع، وإنما قال<sup>(١)</sup> تجزم المضارع ليشمل<sup>(٢)</sup> نهى المخاطب نحو: ﴿لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: لا تمنن بعبادتك مستكبراً بها، والغائب<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقُلُوبِ﴾<sup>(٥)</sup> والزائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة إلى النفي، لأنها لا فائدة فيها أصلاً، لأنها تفيد تأكيداً ولا يعدّ عبثاً.

لا يجوز ذلك في مثل كلام الفصحاء، لاسيما كلام الباري سبحانه، فتزاد قليلاً قبل أقسم، ومع واو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ أو هو معنى نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وبعد أن المصدرية نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾<sup>(٧)</sup> كما: أي جاء أن تسجد بدون (لا) في موضع آخر من القرآن، وشذت زيادتها مع المضاف، وبعد من والباء واللام، وتجيء (لا) أيضاً للعطف لكن المصنف<sup>(٨)</sup> لم يذكرها، إما بناءً على أنها داخلة في النافية أو لقلة استعمالها.

- ما يأتي على أربعة أوجه -

النوع<sup>(٩)</sup> الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة الضمير عائد إلى ما، فتذكره بحسب الظاهر.

## لولا

أحدها: أي مجاء على أربعة أوجه، فتأنيث الضمير باعتبار كون (ما) عبارة عن الكلمة. لولا<sup>(١٠)</sup>.

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٢) في (ك) ليشتمل

(٣) سورة المائدة: ٦

(٤) في (ش): الغائبة، ومأثرت من (ك) وهو ما يمشى مع السياق

(٥) سورة الإسراء: ٣٣

(٦) سورة الفاتحة: ٦ - ٧

(٧) سورة الأعراف: ١٢

(٨) بل ذكرها، وذكر شروطها في «المنعي»: ٣١٨ ، وربما كان عدم إيرادها في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكونها نية في الإعراب وليست مطوّلاً، والمقام لا يحتمل الإسهاب والاستيعاب، وقد جاء مثل هذا في أكثر من موضع في الكتاب، حيث يشير الشارح إلى أن المصنف (ابن هشام) قد أهمل هذا أو ذلك، بينما يكون قد أورد ذلك في «المنعي».

وجاء ذكرها في «الجنى الداني»: ٢٩٤

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في «الجنى الداني»: ٥٩٧ و «المنعي»: ٣٥٩

اعلم أن لولا مركبة من (لو) و (لا)، ولوقيل: والتركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ولاللفي. والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود / غيره، كما في: لولا عليّ لملك عمرو، وليست هذه [٦٣/أ] هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البابين، لأنها إذا كانت للتخصيص، تكون لارتباط الجملتين على معنى أن الثانية، امتنع مضمونها [لحصول] مضمون الأول.

فيقال فيها هي أي في لولا تارة حرف يقتضي، الجملة الفعلية: صفة حرف امتنع<sup>(١)</sup> جوابه لوجود شرطه، الضميران راجع إلى الحرف من غير تأويل. هذا موافق لما وجد في أكثر كتب النحو، وأما ما ذكر في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>: امتناع جوابه لوجوب شرطه، فيكون مقابلاً ل(لولا) الامتناعية بخلاف الأول، فإنه يعم.

وتختص لولا هذه<sup>(٣)</sup> بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر، هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي من يقول: إن الاسم الواقع بعد<sup>(٤)</sup> لولا مرفوع بالابتداء كما مذهب البصريين.

وأما على [قول من]<sup>(٥)</sup> قال: إنه مرفوع بنفس لولا، وهو مذهب القراء.

وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي، فليس<sup>(٦)</sup> كما ذكرنا، لأنها على كلا القولين لا تدخل على المبتدأ غالباً، أي أكثرياً. هذا قيد لكونها محذوفة الخبر للتخصيص بالجملة الاسمية، لأن دخولها على الجملة الاسمية واجب<sup>(٧)</sup> عند البصريين. وظاهر هذا القول يدل على أن مختار المصنف مذهب الرّماني<sup>(٨)</sup>، والشجري<sup>(٩)</sup>، والشّلوين، لأنّ عندهم لم<sup>(١٠)</sup> يجب حذف الخبر مطلقاً، بل يجوز إظهاره إذا كان الخبر خاصاً، لأن سبب امتناع الثاني إن كان وجوداً للأول فحسب، فالحذف لازم، وإن كان أمراً خاصاً صفة للأول زائدة / على وجوده، [٦٣/ب]

(١) في (ك): امتناع

(٢) «التسهيل»: ٢٤٤. تدلّ على امتناع لوجوب

(٣) ليست في (ش)

(٤) بسط رأي البصريين والكوفيين في مسألة الاسم بعد (لولا) في «الإيضاح»: ٧٠/١

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): فليس الأمر كما ذكرنا

(٧) (ك): (لولا) تختص بالجملة الاسمية وكلاهما صحيح

(٨) الرّماني: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرّماني، إمام في العربية، معتزلي، صنف مؤلفات جيدة.

ت ٣٨٤هـ ترجمته في «البلغة» ١٥٤ و «بغية الوعاة» ١٨٠/٢: «معاني الحروف» ١٢٣

(٩) الشجري: هبة الله بن علي بن محمد أبو السّماعات ابن الشجري، علم في العربية واللغة والشعر.

له تصانيف منها «شرح الملح» ت ٥٤٢هـ ترجمته في «البلغة»: ٢٣٥ و «بغية الوعاة» ٢/٣٢٤

(١٠) في (ك): لا



فلا بدّ من إثبات الخبر نحو: لولا زيد يدفع عدوّه لأهلكه، بخلاف سائر النحاة. فإن خبر لولا عندهم ي حذف مطلقاً لدلالاتها على الخير مع قيام جوابها موضعه، ولو ظهر ليؤوّل بأن يجعل الأمر الخاصّ حالاً، وعامله الخبر المحذوف، أي لولا زيد موجود دافعاً عدوّه لأهلكه. والحقّ أنّ نظراً للأوّل أدقّ، لأنّ هذا التقدير زائدة على قدر الضرورة، و[لمجيء] (١) ما يتعين أن يكون خبراً بعد لولا، كقوله عليه السّلام:

«لولا قومك حديثٌ عهدهم، لأسست البيتَ على قواعد إبراهيم» (٢)

وقال أبو البقاء: هذا أي كون الخبر محذوفاً إذا لم تقع بعدها إنّ، فإن وقعت أظهر الخبر ليس كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (٣)

نعم لوقيل: مراد المصنف من قوله: غالباً، أن يقال: عند الأكثر لكان مذهبه مذهب الجمهور، كان غالباً قيّداً لـ (الكلّ) لكن لا يكون حقّ العبارة هكذا فليتملّ.

نحو: لولا زيد لأكرمك. يعني وجود زيد يمنع إكرامي منك، فلولا هذه تحتاج إلى جواب بـ اللام، ولا يجوز حذفها من جوابها، لكن قد تُحذف مع الجواب، وإنّما لزم دخولها في جوابها لأنها غير عاملة بمنزلة (لو) فدخلت تأكيداً للرّبط.

وتارة حرف تحضيض أي: تحريض، يقال (٤): حرّضه أي: حرّضه (٥) كذا في الجوهر (٦). وعرض، بعد أحد (٧) الوجوه الأربعة، وإنّما لم يقل تارة كما في السّابق واللاحق إما لاشتراكهما في الاختصاص بالمستقبل / أو للإشعار إلى قلّة كونها للعرض. أي طلب بإزعاج أي: [٦٤/أ] بعنف أو طلب يرفق، وهذا ضدّ العنف، يقال: رَفَقَ بضمّ العين يَرْفُقُ بفتحها، وحكى أبو زيد (٨): رفقته، وأرفقته بمعنى كذا في «الصّحاح» (٩).

(١) في (ش): مايجيء، وأثبت ما في (ك)

(٢) رواه البخاري رقم: (١٥٠٩) في الحج، باب فضل مكّة وبنائها، من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه مسلم أيضاً رقم (٤٠١) - (١٣٣٣) في الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ولفظه في البخاري: «واعاشة لولا أن قومك حديث عهدٍ بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم»، فأدخلت فيه ماخرج منه وأزقته بالأرض.. إلى آخر الحديث.

(٣) سورة الصافات ١٤٣

(٤) ليست في (ك)

(٥) «الصّحاح» حضض

(٦) في (ك): «الصّحاح» وكلاماً صحيح

(٧) في (ك): إحدى

(٨) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري، إمام في النحو واللغة والأدب، قبلت عليه النوادر. له تصانيف كثيرة مذكورة في كتب التراجم واللغة. تـ ٢١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «البلغة»: ١٠٣ و«بغية الرعاة» ٥٨٢/١

(٩) «الصّحاح»: رفق. (رفقت به وأرفقته بمعنى)

قوله: أي طلب بإزعاج، تفسير لـ (لولا) التحضيضية.

وقوله: أو يرفق، تفسير لـ (لولا) التي للعرض.

فإذا علمت ما [تلونا عليك]<sup>(١)</sup> عرفت أن قوله: وعرض ليس عطف تفسير لتحضيض بل بيان أحد أوجهها كما قلنا.

فلولا هذه إذا دخلت على المستقبل يكون للتحضيض، وإذا دخلت على الماضي ولا تكون للتدبير والتوبيخ بل للعرض، فيكون الماضي في حكم الاستقبال<sup>(٢)</sup>. نصّ عليه الشيخ الرضي.

وقال بعض النحاة: إذا لم يكن في الماضي للتوبيخ، يكون للاستفهام أو للتحضيض أو للعرض، لكن الأكثر على ما قاله الشيخ الرضي<sup>(٣)</sup>.

فتختص. يقال خُصَّت بالشيء خصوصاً وخصوصية، بفتح الخاء المعجمة والضم، لكن الأول أنصح، أي تختص لولا التي للتحضيض والعرض بالمضارع إذا كانت للتحضيض، أو ما هو في تأويل المضارع إذا كانت للعرض.

نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٤)</sup>، مثال التحضيض.

و: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(٥)</sup> [مثال]<sup>(٦)</sup> للعرض، فتمّ اللف والنشر على الترتيب الذي وجهنا، فلو لم يكن مراد المصنف على ما قلنا لكان مخالفاً لجمهور النحاة وأهل المعاني ولشوش<sup>(٧)</sup> الأمر في عدّها ممّا جاء على أربعة أوجه، وجوز بعض النحاة دخول لولا هذه الجملة الأسمية نحو: لولا زيد قائم.

وتارة حرف توبيخ أي: تهديد، فتختص بالماضي لفظاً ومعنى نحو: ﴿قُلْ لَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾<sup>(٨)</sup> أي: هلاًّ منعهم من الهلاك ألّتهم الذين يتقرّبون بهم إلى الله حيث قالوا: شفّعائنا عند الله<sup>(٩)</sup>، وقيل: الإبهام لتحقير القول، ويرشدك إليه<sup>(١٠)</sup> أحد

(١) ليست في (ش) واستتركها من (ك)

(٢) «الكافية»: ٣٨٧/٢

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة النمل: ٤٦

(٥) سورة المائدة: ١٠

(٦) زيادة من (ك)

(٧) في (ك): شوش

(٨) سورة الأحقاف: ٢٨

(٩) نصب شفّعائنا، على النداء

(١٠) ليست في (ك)

قوله في صدد الردّ وقال المروى<sup>(١)</sup>: قد يكون للاستفهام<sup>(٢)</sup>. نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(٣)</sup>. أي: هلا<sup>(٤)</sup> أخرتني.

و ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾<sup>(٥)</sup>. أي: هلا<sup>(٦)</sup> أنزل إليك ملك كما رأي أكثر المفسرين. قال المروى بفتح الهاء والراء المهملة: والظاهر: الواو إما زائدة لتأكيد اللصوق<sup>(٧)</sup> بين القول ومقوله، أو ابتدائية، أنها في الأول أي في: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ للعرض، وفي الثاني أي في: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾ للتحضيض

ف (لولا) لاتكون للاستفهام عنده.

وزاد المروى معنى آخر، وهو أن تكون نافية بمعنى لم<sup>(٨)</sup>. هذا التعبير موافق لما وقع في «التسهيل» حيث قال: وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضاً فتؤول بلولم<sup>(٩)</sup>. انتهى وموقع في «الارتشاف» وقد تكون (لولا) نافية بمعنى (ما). قال شارح «الألفية»<sup>(١٠)</sup>:

ف (لولا) هذه ليست بمركبة بل (لو) على حالها، و(لا) نافية للماضي<sup>(١١)</sup>.

وجعل المروى منه كونها نافية ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾<sup>(١٢)</sup> وجملة ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾ مفعول لجعل. وقوله: أي لم يكن قرية آمنت. تفسير لكونها / بمعنى النفي، [أ/٦٥] وقوله: والظاهر أن المراد فهلاً ردّ لما قال المروى، وهو أي: كونها بمعنى هلاً قول الأخفش

(١) المروى: علي بن محمد أبو الحسن المروى، صاحب «الأزهيّة في علم الحروف» عالم بالتحق والأدب ت ٤١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «بغية الوعاة» ٢٠٥/٢، ودراسة الأستاذ عبد المعين اللوحي محقق كتاب الأزهيّة

(٢) «الأزهيّة في علم الحروف»: ١٦٦

(٣) سورة المنافقون: ١٠

(٤) في (ش): هل، ومأثبته من (ك) يناسب العبارة

(٥) سورة الفرقان: ٧

(٦) في (ك): هل

(٧) في (ك): الصدق

(٨) «الأزهيّة في علم الحروف»: ١٦٧

(٩) «التسهيل»: ٢٤٤. وفي نسخي الشرح: (فليؤول بلو لا لم) ومأثبته من «التسهيل»، وعنه النقل

(١٠) يعني المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك».

(١١) «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٢٨٨/٤.

(١٢) سورة يونس: ٩٨.

والكسائي والفرأء، ويؤيده أي كونها في هذه الآية بمعنى هلاً قراءة أي وعبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> لأن القراءة يُستدلُّ ببعضها<sup>(٢)</sup> على بعض كالروايات<sup>(٣)</sup>.

فهلاً في محل النصب على أنه مفعول للقراءة. ويلزم من ذلك، أي من كونها بمعنى هلاً معنى النفي الذي ذكره الهروي، فيكون على بابها من التوبيخ لاختارجه عنها، واستدل على صحة مدعاه بقوله:

لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعر بانتفاء وقوعه، أي وقوع الفعل فلا يكون النفي موضوعاً لها، بل لازماً للتوبيخ.

إن

قوله الثانية: مبتدأ، وإن<sup>(٤)</sup> في محل الرفع خبره، والمكسورة بالرفع صفتها والمخففة صفة بعد صفة لها، فيقال فيها: شرطية للاستقبال سواء دخلت على الماضي نحو: إن أكرمتني أكرمتك، يعني: إن وقع إكرامي منك في الاستقبال، وقع مني إكرامك فيه. فلهذا قال أكثر النحاة: إن<sup>(٥)</sup> أردت إبقاء معنى الماضي جعلت فعل الشرط لفظ كان أو على المستقبل<sup>(٦)</sup> نحو: ﴿إِنْ تُخَفُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدِّوهُ يَغْلِبْكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> بالجزم جزاء الشرط. وحكمها أن تجزم الفعلين، فعل الشرط والجواب، وهذا القول يشعر إلى تمهيد المقدمتين.

أحدهما<sup>(٨)</sup> أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلاً، وإن جاز كون الجزاء مبتدأ وخبراً. والثاني: أن يكونا مجزومين، وإن جاز الرفع إذا كان الجزاء مضارعاً عند كون الشرط ماضياً.

/ اعلم أن الجزاء إذا كان مضارعاً أو في تأويل، لا تدخل عليه الفاء، وأما إذا كان [٦٥/ب]

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش): يتبدل بعضها، ومأثبه من (ك).

(٣) لولا هنا هي التحضيض التي صاحبها التوبيخ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض، فهي بمعنى هلاً، وقرأ أي وعبد الله: فهلاً، وكذا هو في مصنفيهما.

انظر: «البحر المحيط» ١٩٢/٥. ولم يذكرها ابن خالويه في «القراءات الشاذة» مع أنه وقف مع الآية نفسها في حكم على هذا الحكم.

(٤) المسألة في الجني الداني ٢٠٧ والمغني ٣٣

(٥) في (ك): إذا وكلاهما صحيح.

(٦) في (ك): في نحو.

(٧) سورة آل عمران: ٢٩.

(٨) في (ك): أحدها.

أمرأً أُونهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأً أو خبراً، فلا بد من الفاء، وقد يحذف في الشذوذ وإن (إن) هذه تستعمل في مشكوك الكون، وكذلك قبيح<sup>(١)</sup>: إن احمرَّ البُسْرُ. وأما إذا كان محقق الوقوع، غير معلوم الوقت، فيحسن استعمالها نحو: إن مات فلان<sup>(٢)</sup>.

ونافية بالرفع عطف على (شرطية)، فتدخل على الجملة الاسمية: [نحو]<sup>(٣)</sup> إن زيد قائم. والفعلية سواء كان الفعل مضارعاً نحو: إن يقيم زيد، أو ماضياً نحو قوله<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: من قال لا تكون إن نافية [إلا أن]<sup>(٦)</sup> يكون بعدها (إلا) فمردود. ويدل عليه بقول المصنف<sup>(٧)</sup> نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾<sup>(٨)</sup> أي: ما عندكم، ف (إن) داخلة على الجملة [الفعلية عند من قدر الفعل في الظرف، وعلى الجملة]<sup>(٩)</sup> الاسمية عند من قدر المفرد، وأهل العالية<sup>(١٠)</sup> يعملونها عمل ليس. قال في «المفصل»: (إن) النافية لاتعمل عمل ليس عند سيويوه، وأجازه الميرد<sup>(١١)</sup> ونقل عن<sup>(١٢)</sup> «التسهيل»<sup>(١٣)</sup> عكس ذلك نحو قول بعضهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، فأحد بالرفع: اسم إن، وخيراً بالنصب خبرها، هذا عند البعض. وأما عند أكثر النحاة، أحد: مرفوع بالابتدائية، وخير بالرفع: خبره، وإن داخلة على الجملة<sup>(١٤)</sup> الاسمية.

وقد اجتمعا، أي: الشرط والنافية في قوله تعالى: ﴿وَكَيْنَ زَالًا إِنْ أُمِسَّكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(١٥)</sup>.

- 
- (١) في (ك): قبح.  
 (٢) في (ك): زيادة كذا.  
 (٣) استدركتها من (ك).  
 (٤) ليست في (ك).  
 (٥) سورة التوبة: ١٠٧.  
 (٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).  
 (٧) في (ك): في نحو.  
 (٨) سورة يونس: ٦٨.  
 (٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).  
 (١٠) أهل العالية: نجد، وفي ذلك خلاف.  
 (١١) «المفصل»: ٣٠٧: (لا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيويوه، وأجازه الميرد).  
 (١٢) ليست في (ك).  
 (١٣) «التسهيل»: ٢٣٨.  
 (١٤) ليست في (ك).  
 (١٥) سورة فاطر: ٤١.

فإن في (ولئن) للشرط، واللام لتوطئة القسم (لفظاً وتقديراً، ولام توطئة / القسم) <sup>(١)</sup> [٦٦/ب] هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديراً تؤذن <sup>(٢)</sup> أن الجواب للقسم لا للشرط، وليست جواب القسم، وإنما الجواب، ما يأتي بعد الشرط فإن قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا﴾ <sup>(٣)</sup> إن أمسكهما للنفى، والجملة المنفية تسد مسد الجوابين، أعني جواب الشرط [والقسم لكن حكيم القسم غالب على الشرط فيكون جواب القسم. لفظاً وجواب الشرط] <sup>(٤)</sup> معنى، كذا في «شرح المفصل» <sup>(٥)</sup>. ومن في أحد زائدة في غير الموجب، وأحد: فاعل أمسك. ومخففة من الثقيلة في نحو: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ <sup>(٦)</sup>.

اللام الأولى لتوطئة القسم، والثاني للتأكيد، أو بالعكس. و (ما) زيدت بينهما للفصل على قراءة من خفف (لما) في قراءة من خفف النون <sup>(٧)</sup> في إن، وهو ابن كثير <sup>(٨)</sup> ونافع <sup>(٩)</sup>، ولم يتعرض <sup>(١٠)</sup> إلى التخفيف (لما) في هذه الآية لأن كلاً منصوب، فعلم منه أن (إن) مخففة من الثقيلة، فعلى القراءتين لا يحتاج إلى الاستدلال باللام الفاصلة.

ويقال: إعمالها إعمال إن المشددة، (أي كإعمال إن المثقلة) <sup>(١١)</sup> في نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة، أي: قراءة التخفيف مع إعمالها، ومنعه الكوفيون.

لكنه مسموع عن العرب حكاه سيبويه والأخفش. ومن إعمالها نحو: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ <sup>(١٢)</sup> على قراءة من خفف (لما) <sup>(١٣)</sup>.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): ليؤذن.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ش) واستلركها من (ك).

(٥) «شرح المفصل» لابن عيش ٥٧/٧، وفيه شيء من التصرف في صوغ العبارة من حيث تقدم القسم أو الشرط، وفي الشرح تفصيلات للمسألة لم يقف عندها شيخ زاده، بل اكتفى ببيغته.

(٦) سورة هود: ١١١.

(٧) قرأ أبو جعفر وابن عامر وحزة وخفص عن عاصم: (وإن كلاً لما ليوفينهم) مشددين. وقرأ ابن كثير ونافع: (وإن كلاً لما ليوفينهم) خفيفين. «المبسوط» ٢٤٢.

(٨) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام، أبو معبد المكي، إمام أهل مكة في القراءة ت ١٢٠هـ. انظر: «غاية النهاية»: (٤٤٣/١).

(٩) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ويقال غير ذلك، إمام أهل المدينة في القراءة ت ١٦٩هـ وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر: «غاية النهاية»: (٣٣٤/٢).

(١٠) في (ك): المصنف.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) سورة الطارق: ١٠.

(١٣) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحزة (إن كل نفس لما عليها) مشددة الميم، وقرأ الباقر (لما) خفيفة الميم. «المبسوط»: ٤٦٧.

فإن لفظة كل بضم، فيحتاج إلى الفارق، فعلى قراءة التخفيف تكون اللام فاصلة و(ما) مزيدة.

وأما [مَنْ] <sup>(١)</sup> شدد (لما) فهي، أي: إن، عند، أي: عند من شدد، وهو: ابن عامر وحمزة وعاصم. نافية، لأن لما المشددة / التي بمعنى إلا تكون بعد النفي. [٦٦/ب]

اعلم أن (إن) المخففة تُفرّق من غيرها بدخول اللام [في خبرها] <sup>(٢)</sup> ويلزم تلك اللام عند ابن الحاجب <sup>(٣)</sup>، مع الإهمال للفرق، ومع الإعمال للطرد، وعند ابن مالك منع الالتباس <sup>(٤)</sup>. حيث لم يظهر الإعراب في أسمائها لكونها مبنياً أو مُعرّباً بإعراب تقدير، وإن (إن) الشرطية لا تحتاج إلى اللام نحو: إن زيد لقائم، هذا عند البصريين. وبعض الكوفيين يقولون: إن (إن) في مثل هذا المثال نافية، واللام بعدها بمعنى إلا فمعناه: إن زيد لقائم، ما زيد إلا قائم، وإن (إن) النافية يفرّق بإلا التي للاستثناء، أو بـ (لما) المشددة التي بمعنى (إلا)، فإن لم توجد هذه الشروط يفرّق بقرينة المقام.

وزائدة بعد (ما) المصدرية نحو: ما إن جلس القاضي، وبعد لما نحو: لما إن قام زيد قمت قليلاً، وألا الاستفاحية، وما الكافة كثيراً في نحو: ما إن زيد قائم. فما نافية، وإن زائدة لتأكيد النفي.

وكافة لـ (ما) الحجازية عن العمل، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز النصب، وحكى يعقوب ذلك، ولما كانت (ما) زائدة في بعض المواضع، و(إن) كذلك أراد أن يبين قاعدة ليُعلم أنهما إذا اجتمعتا <sup>(٥)</sup> أنها زائدة فقال: وحيث اجتمعت (ما) و(إن) فإن تقدّمت (ما) على (إن) فهي أي: الـ (ما) المكشوفة نافية، وإن زائدة وكافة، هذا عند أكثر النحاة، وأما عند رأي الأخفش: (إن) تأكيد لفظي ترادف لـ (ما) النافية تحامياً عن شائبة [التكرار] <sup>(٦)</sup> نصّ عليه في بعض حواشي «تفسير القاضي» ونقل العلامة هذا القول عن الفراء <sup>(٧)</sup>.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش) من غيرها، ومأثبه من (ك).

(٣) النصّ في «الكافية» ٣٥٨/٢ وتماه: (ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أعملت أو أهملت، أمّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطرّد، وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة).

(٤) في (ش) مع الإثبات، ومأثبه من (ك) يناسب سياق العبارة، وهو كما في عبارة ابن مالك المثلث في «الكافية» ٣٥٨/٢.

(٥) في (ش): اجتمعا.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ش) القراءة. ومأثبه من (ك).

وإن تقدّمت (إن) على (ما) فهي شرطية، أي: شرطية، ومازائدة مؤكّدة نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾<sup>(١)</sup> أصله: إن ما، فإن حرف شرط<sup>(٢)</sup>، وما زائدة للتأكيد، أدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً، ثم فُتحت لدفع الالتباس بـ (إمّا) العاطفة مكسورة في المشهور، إن حُكي عن قُطرب<sup>(٣)</sup> فتح هزتها<sup>(٤)</sup>، فصار إمّا.

وكذا عُدّت زائدة في مثل: إمّا زيد قائم، لكن الأولى أن [لا]<sup>(٥)</sup> تحكم بزيادتها. وتزاد أيضاً بعد إذا ومتى وآتى وأين وكيفما وإذما. إلّا على قول من قال باسميتها، وبعد بعض حروف الجارّة، وهي [الباء]<sup>(٦)</sup> من وعن والكاف، ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام الفاصلة، وبين غير ومثل ومضافهما بالنسبة.

وتزاد<sup>(٧)</sup> لتأكيد النكرة في شياعها كقولك: جئتُ لأمرٍ ما.

أَنَّ

والثالثة: أَنَّ<sup>(٨)</sup> المفتوحة الخفيفة، وهي بفتح الهمزة وسكون النون، ثنائيّ الوضع فيقال فيها: حرف مصدري يؤوّل مع مدخولها بالمصدر، فلهذا وقعت مبتدأ وخبراً تنصب المضارع، وتخلصه للاستقبال، مثلاً إذا قلت: أَن تَأْتِنِي خَيْرٌ لَكَ، لم تقصد إلّا إتياناً يقع في زمان الاستقبال. نصّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني<sup>(٩)</sup> في «شرح المائة»<sup>(١٠)</sup>، في نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّقَ عَنْكُمْ﴾<sup>(١١)</sup> وبعض العرب<sup>(١٢)</sup> / يرفع الفعل بعدها. فلهذا روي عن مجاهد رفع [٦٧/ب]

(١) سورة الأنفال: ٥٨ .

(٢) في (ك): للشرط.

(٣) قطرب: محمد بن المستنير النحوي، لازم سيويه، رأى رأيَ المتحرّلة ت ٢٠٦هـ قال فيه الفيروزآبادي: (كان عالماً ثقة). وقال عنه السيوطي: (لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة). ترجمته في: «البلغة» ٢١٤ ، و«بغية الوعاة»: ٢٤٣/١ .

(٤) في (ش): فتحها.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): وقد.

(٨) المسألة في «الجنى الدّاني»: ٢١٥ و«المفني»: ٤١ .

(٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضح أصول البلاغة، وكان من أئمة اللغة. ومصنفاته مشتهرة سائرة. «بغية الوعاة»: ١٠٦/٢ .

(١٠) هو كتاب «العوامل المثة».

(١١) سورة النساء: ٢٨ .

(١٢) جاء في «الاقتراح»: (ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية ١٠٦ .



(يتم) (١) في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُرْمَى الرِّضَاعَةُ﴾ (٢).

اعلم أن (أن) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية، فتجعلها في تأويل المصدر، سواء كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، فلهذا ذكر المصنف مثالين (٣).

ونحو: أعجبني أَنْ صُمْتُ، أي: صيامك.

وزائدة في نحو (٤): ﴿قَلَمًا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (٥).

قال الجوهري: أَنْ هنا مفسرة (٦)، وكذا حيث وقعت (٧) بعد لَمَّا، فإنها تُحذف كثيراً بعد لَمَّا، وبين (لو) والقسم نحو: والله أَنْ لو قام زيد قمت، وقليلاً مع الكاف [نحو] (٨):

كَأَنَّ طَبِيْعَةً تَعْطُو إِلَى النَّاضِرِ السَّلَامُ (٩)

على تقدير رواية الجرّ في طيبة، وأن هذه لاتعمل عند الجمهور خلافاً للأخفش.

واستدلّ بالسَّماع كقوله (١٠): ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (١١). وبالقِيَاس على حروف (١٢) الجرّ، ولا حجة في ذلك لكونها في الآية مصدرية، ولكون الفرق بينها (١٣) وبين حرف الجرّ، أَنْ اختصاصه باقي مع الزيادة بخلاف أَنْ، فإنها قد وليها الاسم. ومفسرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ (١٤)، فجملة: أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ: تفسير الوحي، وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حرفه، أي غير حرف القول فأن المفسرة لاتقع بعد القول إلا إذا كان مؤولاً.

(١) قرأ الجمهور: (يتم) بالياء من (أتم) ونصب (الرضاعة) وقرأ مجاهد وابن عيصن ورجاء: (تتم) بالياء من تم، ورفع (الرضاعة).

وقرىء أن (تتم) برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر. والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وماسيله هذا، لاتبنى عليه قاعدة «البحر المحيط»: ٢١٣/٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٣) في (ك): وقال.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة يوسف: ٩٦.

(٦) في (ك): ههنا. والنص في «الصحاح»: أن.

(٧) في (ش): وقع، وما أثبتته من (ك) وفي متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: جاءت.

(٨) ليست في (ش) راستدركتها من (ك).

(٩) من شواهد سيويه: ١٣٥/٢. و«المغني»: ٥١. وهو متنازع النسبة وصدره: «ويوماً توافينا بوجهه مقسم».

(١٠) في (ك): كقوله تعالى.

(١١) سورة البقرة: ٢٤٦.

(١٢) في (ك): حرف.

(١٣) في (ش): بينهما.

(١٤) سورة المؤمنون: ٢٧.

دان يَدُون دُونًا بالضمّ: صار خسيساً، وبالفتح مجتمع الصحف والكتاب الذي يكتب بها أهل الجيش، والجمع دواوين، والدُّون بالضمّ: نقيض فوق / فيكون ظرفاً، [١/٦٨]  
ويعني أُمَام ووراء وفوق ضد تحت<sup>(١)</sup>، ويعني غير، وتدخل على دون: من والباء قليلاً، كذا في القاموس<sup>(٢)</sup>.

قال مولانا سعد الدّين<sup>(٣)</sup> في «شرح التلخيص»: دون في الأصل: أدنى مكاناً من الشيء. يقال: هذا دون ذلك إذا كان أخطّ منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والترتيب مثل: زيد دون عمرو في الشرف. ثم اتبع فيه ما استعمل في كلّ تجاوز حدّ إلى حدّ، وتخطّي حكم إلى حكم. وقوله في الأصل: ناضر إلى كونها نقيض فوق.

ولم يقتصر عطف على وقعت بخافض، وإنّما قيّد<sup>(٤)</sup> به لأنها إذا قرنت خرجت من<sup>(٥)</sup> كونها مفسّرة ستعرف<sup>(٦)</sup>، وليس منها. أي: وليس من (أنّ) التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٧)</sup> لأنّ المتقدّم عليها، أي على أنّ، غير جملة، لأنّه مبتدأ لاخير معه، فتكون أنّ مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، وهو ضمير الشأن، إذ لايجوز أن تكون مصدرية، لأنها لا<sup>(٨)</sup> تدخل على الجملة الاسمية.

قال أبو سعيد السّيرافي: إنّ<sup>(٩)</sup> التي تكون مفسّرة تحتاج إلى ثلاثة أشياء:

أولها: أن يكون في<sup>(١٠)</sup> الفعل الذي تفسّره<sup>(١١)</sup> معنى القول، وليس بقول.

والثاني: أنّه لايتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسّره لأنّه إذا اتّصل ب شيء من صلة الفعل صار من جملة، ولم يكن تفسيراً له.

(١) ليست في (ك).

(٢) «القاموس»: دون.

(٣) في (ش): سعيد، ومأثّبه من (ك). وقد مضى التعريف به، وله عليه شرح آخر اسمه «المختصر» انظر «كشف الظنون»: ٤٧٤/١.

(٤) في (ش): قيّدنا.

(٥) في (ك)، عن.

(٦) أي سياًتي على تفصيلها.

(٧) سورة يونس: ١٠.

(٨) في (ش): لأنها تدخل.

(٩) ليست في (ش).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): يفسر.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، وابعدها جملة تُفسّر جملة<sup>(١)</sup> ما قبلها.

ولا<sup>(٢)</sup> / نحو: كتبتُ إليه بأنّ افعل كذا؛ أي لا تكون أن مفسّرة، لدخول الخافض [٦٨/ب] عليها، فيكون من جملة صلة الفعل، فلا يكون تفسيراً له، فإنّ أنا مخففة من أن، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن، أو مصدرية، وعلى التقديرين تكون الباء متعلّقاً بكتبت، فيكون مدخوله مفعولاً غير صريح له.

وقول بعض العلماء في: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ف(قول): مبتدأ، ومفعول جملة (أنها مفسّرة)، أي<sup>(٤)</sup> في أن أعبُدوا الله مفسّرة، وخبره إن حُمل على أنها مفسّرة لأمرتي دون قلت مُنْع: مبني للمفعول جزاء الشرط. منه الضمير راجع إلى مصدر فعل الشرط، أي من هذا الحمل لأنّه لا يصحّ.

يقلل المنع: أن يكون أن<sup>(٥)</sup> اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً، خبر كان، لله تعالى، لأنّ الأمر مسند إليه، فلا يصحّ أن يقول: أن<sup>(٦)</sup> اعبُدوا الله ربي وربكم وهو ظاهر. أو على أنّها مفسّرة لقلت أي: وإن حمل على أنّها مفسّرة لقلت فجملة.

فحروف القول جزاء الشرط، وإنّما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية، تأباه لما عرفت أنّ أن لا تكون مفسّرة بعد القول، على أنه يجوز أن يحكى<sup>(٧)</sup> القول من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، بأن يقول: ما قلت<sup>(٨)</sup> إلا اعبدوا الله ربي وربكم، وإنّما قال: تأباه<sup>(٩)</sup> إشارة إلى أنه يجوز بالتأويل، وجوّزه أي جوّز كونها مفسّرة الزمخشري إن أول قلت بأمرت. فكان المعنى: ما أمرت لهم إلا ما أمرتني<sup>(١٠)</sup> به أن اعبدوا الله / فتكون أن مفسّرة لعدم وقوعها [٦٩/أ] في الحقيقة بعد القول؟ وجوّز مصدريتها، أي جوّز الزمخشري في هذه الآية كونها:

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) سورة المائدة: ١١٧

(٤) في (ك): أي أن

(٥) ليست في (ك)

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ش): يمكن

(٨) في (ك): ما قلت له إلا

(٩) في (ك): يأباه

(١٠) ليست في (ك)

حرفاً<sup>(١)</sup> مصدرياً، على أن المصدرية<sup>(٢)</sup> وهي العبادة التي هي حاصلة، أن عبادوا الله: عطف، بيان للهاء في به لا يدل لأن تقدير إسقاط الضمير يجعله مبدلاً منه يخلي الصلة، وهي جملة أمرتني، من ضمير<sup>(٣)</sup>، لأن المبدل منه في حكم السقوط لأنه غير مقصود، وذلك لا يجوز. والصواب العكس، أي عكس ما قال<sup>(٤)</sup> الزمخشري، وهو تصوير البدليه وتضعيف البيانية، لأن البيان كالصفة فلا يتبع الضمير.

هذا اختيار ابن مالك، لكن الحق أن الضمير الغائب غير ضمير الشأن يُعطف عليه بيان<sup>(٥)</sup>، نصّ عليه شارح اللبّ.

والعائد المقدر (يجوز حذفه)<sup>(٦)</sup>، هذا جواب عما قال<sup>(٧)</sup> الزمخشري، وهي إخلاء الصلة عن الضمير. موجود لامعدوم، فلا يلزم بقاء<sup>(٨)</sup> الصلة بلا ضمير، ولهذا جوّز البيضاوي الوجهين حيث قال: أن عبد الله: عطف بيان للضمير في به، أو بدل منه انتهى<sup>(٩)</sup> وفي تفسير<sup>(١٠)</sup> المصنف قصور لا يخفى على ذي مُسكة، لأن النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الذي يقدره<sup>(١١)</sup> وجوده، بل الوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه مقصوداً إهداره وإخراجه بالكليّة، بل إبدان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون في حكم السقوط حتى<sup>(١٢)</sup> يلزم إخلاء الصلة عن الضمير. ولا يصحّ أن / تبدل أن مع ما يتصل به إذا كانت مصدرية من (ما) في أمرتني لأنّ العبادة التي هي حاصلة أن عبادوا الله.

لا يعمل فيها فعل القول، لأنّ معمول القول لا يكون إلّا جملة، وإضافة الفعل إلى القول بيانية يدلّ عليه قوله: وهو قلت.

(١) ليست في (ك)

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: المصدر

(٣) في «الجن»: من عائد، والنقل عن «الكشاف» ٦٥٧/١

(٤) في (ش): قاله

(٥) في (ش): يهاه، ومأثنته من (ك)

(٦) في (ك): حذفه موجود

(٧) في (ك): قاله

(٨) في (ك): لبقاء

(٩) «أنوار التنزيل» للبيضاوي، مع حاشية شيخ زاده ١٤٧/٢

(١٠) في (ك): تمير

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): حكم في السقوط حتى لا

هذا على رأي مَنْ قال: إِنَّ العامل في البذل هو العامل في المبدل منه لا غير، وأما على (١) من جَوَزَ في عامل البذل كونه من جنس عامل المبدل منه، فلا محذور لجواز أن يكون العامل في العبادة هو أمر الذي من جنس القول.

نعم إعلام المقدّر، وتصديق لما في النفس، وهو هل يجوز كونها بدلاً فصّدقَه قال: نعم يجوز، إن أَوَّلَ قُلْتُ بأمرتُ لزوال المحذور وهو أن العبادة لاتصح (٢) أن تكون معمولاً للقول. ولا يمتنع في: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي﴾ (٣) أن تكون مفسّرة، وجملة أن يكون مفسّرة، فاعل يمنع.

مثلاً، أي مثل هذه الآية أن تكون أن مفسّرة، فمثل مبتدأ، وخبره: في ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ (٤) وإنما أوردتها مع أن الكلام تقدّم (٥) فيها إعلاماً على أن المانع يمنع كونها (٦) مفسّرة في هذه الآية أيضاً، فقال: خلافاً لمن منع ذلك، أي كونها مفسّرة.

والمانع هو الرّازي حيث قال: فالوحي هنا (٧) الإلهام بالاتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية (٨) [وذكر أبو البقاء أنها مصدرية] (٩) في الآيتين وتعليل مدّعا، وهو أن تكون أن مفسّرة في الآيتين بقوله:

لأنّ / الإلهام في معنى القول إشعار بأنّ إنكاره في مثابة إنكاره (١٠) البديهي، لأنّ [٧٠/أ] المشاجرة بين (١١) الخصمين لاتكون إلّا في كون الإلهام بمعنى القول.

ومخففة من الثقيلة.

(١) في (ك): وأما على رأي جَوَزَه

(٢) في (ك): يصلح.

(٣) سورة النحل: ٦٨

(٤) سورة المؤمنون: ٢٧

(٥) في (ك): تقوم

(٦) في (ك): كونها أن

(٧) في (ك): ههنا

(٨) عبارة «اللفظي»: ٤٨

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): مشابه إنكاره

(١١) في (ش): من

اعلم أن (أن) تعمل في ضمير الشأن<sup>(١)</sup> المقدّر على سبيل الوجوب، وشذّ في غيره، وإن حكى بعض أهل اللغة في الضمير سعة مطلقاً، وجوّز بعض شيوخ<sup>(٢)</sup> المغاربة إعمالها من المظهر مطلقاً من غير ضعف، وبعضهم في الشعر على ضعفٍ ضرورة.

وعند سيويه يجوز أن يكون ملغى<sup>(٣)</sup> لفظاً أو تقديرًا، فتكون حرفاً مصدرياً لاتعمل بشيء. في نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن هنا مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوفاً، وإنما قلنا مخففة لأنها للتحقيق<sup>(٥)</sup>، فيناسب العلم، بخلاف (أن) المصدرية فإنها للطمع والرجاء، ومن هنا يُعلم أن (أن)<sup>(٦)</sup> كلما وقعت بعد العلم تكون مخففة، وبعد الظن يحتمل<sup>(٧)</sup> الوجهين، ولهذا قيّد

﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِئَةً﴾<sup>(٨)</sup> بقوله في قراءة الرفع<sup>(٩)</sup>، لأنّ الحسبان يجوز أن يكون بمعنى العلم، فتكون أن مخففة، وبمعنى الشك والظن، فتكون<sup>(١٠)</sup> مصدرية.

وكذا أي: تكون أن مخففة كما في علم أن سيكون، حيث وقعت بعد علم أو ظنّ نزل منزلة العلم.

والحاصل أن (أن) إذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معنى العلم تكون مخففة جزماً<sup>(١١)</sup> وإذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معناه الحقيقي.

يجوز الوجهان لأنّ الظنّ باعتبار [رحجان الفعل شابه العلم وباعتبار]<sup>(١٢)</sup> احتمال النقيض كان مخالفاً / للعلم. فالحق:

سائر الأفعال التي تقع<sup>(١٣)</sup> بعدها مصدرية.

(١) في (ك): شأن

(٢) في (ش): شروح، ومأثرت من (ك)

(٣) لبست في (ش)

(٤) سورة المزمل: ٢٠

(٥) في (ك): للتخفيف

(٦) لبست في (ش)

(٧) في (ش): محتمل

(٨) سورة المائدة: ٧١

(٩) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم (وَحَسِبُوا) ألا تكون فِئَةً بالنصب وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي ويعقوب وخلف (ألا تكون) بالرفع «المبسوط» ١٨٧

(١٠) في (ك): فتكون أن مصدرية

(١١) في (ش): خيرها، ومأثرت من (ك)

(١٢) لبست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٣) في (ك): تقع أن بعدها

اعلم أنّ (أنّ) المخففة تدخل على الجمل الاسمية نحو:

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى [وَيَتَّعِلُ] <sup>(١)</sup>

[البسيط]

وعلى الجملة الفعلية الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ <sup>(٢)</sup>.

وعلى الفعل غير المتصرف نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ <sup>(٣)</sup>.

ولا يحتاج إلى الفارق لأنّ (أنّ) المصدرية لا تدخل عليها، وتدخل على الفعل المتصرف، فيلزمها [السين] <sup>(٤)</sup> نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ أو سوف كقول الشاعر:

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ماقدرا <sup>(٥)</sup> [السريع]

أو قد نحو: ﴿لَعَلَّمْ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾ <sup>(٦)</sup> ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق <sup>(٧)</sup> بين المخففة والمصدرية، ويكون عوضاً من النون المحذوفة.

أو حرف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ <sup>(٨)</sup>

وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون عوضاً عن النون، فإنه لا يجيء لمجرد الفرق، لأنه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما إما [من] <sup>(٩)</sup> حيث المعنى، لأنه عنى به الاستقبال، فهي المخففة، وإلا فهي المصدرية، وإما من حيث اللفظ، لأنه إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية، وإلا فهي المخففة.

(١) ملين حاصرتين ليس في نسختي الشرح، وهو جزء من بيت شعري للأعشى، وقد ورد الشاهد في «وصف المباني» للمالقي: ١١٥:

في فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل.  
وهذه الرواية ملففة بين بيتين في رواية الديوان، والشاهد في الديوان كإلى: ١٠٩  
إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك مانخى ونتعل

(٢) سورة الجن: ١٦

(٣) سورة النجم: ٣٩

(٤) ليست في (ك)

(٥) البيت من شواهد المغني: ٥٢٠ من السريع والعروض الثانية مخبولة مكشوفة، ووزنها: فَعْلُنْ، ولها ضرب واحد مثلها وبيته:

الشتر يسك والرجوه دنا نيز وأطراف الأكف عتم الوافي: ١٢٨  
وفي شواهد ابن عقيل: ٣٢٤، عده محمد محيي الدين عبد الحميد من (الكامل) وذلك جائز أيضاً، إذ يجوز في كل متفاعلين أن تسكن تاءه فيبقى فَعْلُنْ. الوافي: ٨١ - ٧٨

(٦) سورة الجن: ٢٨

(٧) في (ك): للفرق

(٨) سورة طه: ٨٩

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

كذا ذكر في بعض شروح<sup>(١)</sup> الكافية

لكن الحق عندي أن يكون الفرق بمعونة المقام، لأن ما ذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق<sup>(٢)</sup> عرفت فيما سبق، أن (أن) المصدرية إذا دخلت على المضارع تخلصه للاستقبال. وكذا الفرق اللفظي، لأن الإعجام يترك كثيراً<sup>(٣)</sup>، والسماع غير ممكن في الجميع. [أ/٧١]

«مَنْ»

والرابعة (مَنْ)<sup>(٤)</sup> فتكون شرطية تجزم الفعلين، في نحو: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ»<sup>(٥)</sup> مَنْ: حرف شرط، فيعمل: فعل الشرط، ويُجْزَ بِهِ: جزاء الشرط، وهما مجزومان بِمَنْ. اعلم أن (مَنْ) في المجازاة لا تكون إلا مبتدأ غير واقع عليها العامل، إلا أن يكون العامل حرف جرّ في صلة حرف الشرط، أو اسماً مضافاً قد عمل فيه حرف الشرط، أو مبتدأ مضافاً، فإن وقع عليها<sup>(٦)</sup> العامل قبلها من غير ما ذكرنا، بطلت المجازاة، وصارت بمعنى الذي.

وتكون موصولة، وهي اسم بالاتفاق، وتختص بأولي العلم<sup>(٧)</sup> غالباً، وقد تستعمل في غيره<sup>(٨)</sup> كما في قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ»<sup>(٩)</sup>، فيكون بلفظ واحد في المفرد والمثنى والمجموع<sup>(١٠)</sup>، والمذكر والمؤنث، وذَكَرَ لفظه<sup>(١١)</sup>، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على المعنى. في نحو: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ»<sup>(١٢)</sup>، فَمَنْ: موصول<sup>(١٣)</sup>، والجملة الفعلية وهي: (يقول) صلة، والعائد الضمير المستتر.

(١) في (ك): شراح

(٢) في (ك): كما

(٣) في (ش): متروك أكثر

(٤) «الغني»: ٤٣١

(٥) سورة النساء: ١٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) يعني: العقل

(٨) في (ك): غيرها

(٩) سورة التور: ٤٥

(١٠) ليست في (ش)

(١١) في (ك): لفظ مذكر

(١٢) سورة البقرة: ٨

(١٣) في (ك): موصولة



وتكون استفهامية، فيطلب بها العارض المشخص الذي العلم هذا هو المشهور، وقال صاحب «المفتاح» للسؤال عن الجنس. مَنْ، أي ذوي العلم<sup>(١)</sup> في نحو: ﴿مَنْ يَحْتَأ مِنْ مَوْقِلِنَا﴾<sup>(٢)</sup>؟

وَمَنْ هنا<sup>(٣)</sup> استفهامية على تقدير قراءة (يَحْتَأ) فعلاً، وأما إذا قرئ مصدرًا فتكون (مِنْ) جارة<sup>(٤)</sup>.

ونكرة موصوفة بصفة تليها<sup>(٥)</sup> في نحو: مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، فمن موصوفة، ومعجب بالكسر: صفتها، ويجوز رفعه على تقدير: هو معجب، والجملة / صفة مَنْ و(لك): [٧١/ب] متعلق بمعجب أو<sup>(٦)</sup> بإنسان تفسيراً بمن الذي كني عن الإنسان ولما كانت مَنْ نكرة فسرت<sup>(٧)</sup> بالنكرة، وأجاز<sup>(٨)</sup> أبو علي الفارسي والفراء أن تقع نكرة تامة، أي لا تحتاج إلى صلة قيد، فسره<sup>(٩)</sup> بكونها نكرة لأنَّ (مَنْ) التامة معرفة إلا في فعل التعجب، فإنها نكرة فيه، وأما (مَنْ) التامة فمعرفة وحمل أبو علي عليه، أي على كونها نكرة تامة قوله، أي: قول الشاعر:

وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ<sup>(١٠)</sup>

[البسيط]

فَمَنْ فاعل نعم، وهو مخصص له، أي نعم شخصاً هو.

هذا التفسير على رأي أبي علي، وأما عند<sup>(١١)</sup> سيويه تقديره: نعم الشخص شخصاً هو<sup>(١٢)</sup>، وإنما فسّرنا بذلك لأنَّ فاعل نِعَمَ إما معرف بلام العهد أو الجنس، على اختلاف القولين أو

(١) ماين قوسين سقط من «ك» والنقل من «مفتاح العلوم»: ٣١١ «وأما مَنْ فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم» وصاحبه هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان. ت ٦٢٦ هـ من أهم كتبه «مفتاح العلوم» نقل عنه أبوحيان في «الارتشاف» في أكثر من موضع. ترجمته في «مفتاح السعادة» ١٨٨/١. و«بغية الوعاة» ٣٦٤/٢. و«الأعلام» ٢٢٢/٨

(٢) سورة يس: ٥٢

(٣) في (ك): وهنا

(٤) (مَنْ يَحْتَأ) مَنْ استفهام، يعث: فعل ماض، و قراءة عليّ وابن عباس والضحاك وأبو نهيك: مِنْ حرف جر، يَحْتَأ: مجرور به «البحر المحيط»: ٣٤١/٧

(٥) في (ش): قيلناه ومأثرت من (ك)

(٦) في (ك): أي

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ش): فأجازه

(٩) ليست في (ك)

(١٠) البيت منسوب للفريزدق، وهو من شواهد «المنهني»: ٤٣٣ وصدرة: ونعم مركباً مَنْ ضاقت مذاهبه ولم أعثر عليه في ديوانه صميتي مصادر. والصاوي

(١١) ليست في (ك)

(١٢) انظر «كتاب سيويه»: ١٧٦/٢

مضاف إلى المَعْرِف<sup>(١)</sup>، أو المضاف إليه<sup>(٢)</sup> مظهرًا<sup>(٣)</sup> أو مُضمرًا، مُمَيَّزًا بنكرة معنوية، فلَمَّا كانت مَنْ نكرة لا يصلح الفاعل مميَّزًا له، وهو الشخص. والمصنَّف لم يتعرَّض إلى قول أبي عليّ بالرد، وهو دليل [قبوله فشوش<sup>(٤)</sup>] عَدَّها مِمَّا جاء على أربعة أوجه.

اللهم إلَّا أن يجعل<sup>(٥)</sup> كونها نكرة أعم<sup>(٦)</sup> من كونها تامَّة كما هو عند أبي عليّ الفارسي. أو موصوفة كما هو عند الكلّ، وإن كان استعمالها مغايرًا.

- ما يأتي على خمسة أوجه -

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه وهو: الضمير (إمّا عائِد<sup>(٧)</sup>) إلى ما أو إلى النوع [وهو]<sup>(٨)</sup> شيان / أحدهما أي: أحد الشينين.

[٧٢/أ]

«أيُّ»

أي<sup>(٩)</sup>. وهي تستعمل للذي العقل<sup>(١٠)</sup> وغيره، فتقع، الفاء: تفسيره، أو لربط الجزاء كما مرَّ غير مرَّة. شرطية بالنصب [مفعول]<sup>(١١)</sup> يقع نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾<sup>(١٢)</sup> فأَي: اسم شرط<sup>(١٣)</sup> منصوب بقضيت.

وما زائدة<sup>(١٤)</sup> مؤكدة، وقيل: نكرة، والأجلين: بدل منها، وفلاعدوان: جوابها.

واستفهامية: عطف على شرطية، أي<sup>(١٥)</sup> فتقع استفهامية نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾<sup>(١٦)</sup> فأَي: مبتدأ مضاف إلى الضمير، وزادته: خبره، ويجوز أن تكون بالنصب على شرطية التفسير.

(١) في (ك): المعرفة

(٢) في (ك): فلهم جراً

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): قوله مشوش، ومأثبته من (ك)

(٥) في (ك): جعل

(٦) في (ش): الأعتم، ومأثبته من (ك)

(٧) في (ش): العائد

(٨) استدرسته من (ك)

(٩) للسألة في «المغني»: ١٠٧

(١٠) في (ك) للدوي العقول

(١١) ليست في (ش)، وقد مرَّ غير مأمرة تصويب هذا الوجه، في تعدية وقع، وإعراب ما بعدها

(١٢) سورة القصص: ٢٨

(١٣) ليست في (ش)

(١٤) في (ك): مزيدة

(١٥) ليست في (ك)

(١٦) سورة التوبة: ١٢٤

وزاد<sup>(١)</sup> قد يجيء لازماً، يقال: زاد الشيء. وقد يتعدى إلى مفعولين<sup>(٢)</sup> كما في هذه الآية، فالضمير المتصل: مفعوله الأول، وهذه: فاعله. وإيماناً<sup>(٣)</sup>: مفعوله الثاني. وموصولة خلافاً لتعلب<sup>(٤)</sup>، فإن في زعمه<sup>(٥)</sup> لا تكون (أي) موصولة، وقال بعض النحاة، وهو أحمد بن يحيى<sup>(٦)</sup>: إنها لا تستعمل إلا شرطاً واستفهاماً، وهما محجوج عليهما لثبوتها في لسان العرب نحو: ﴿وَلَمْ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٧)</sup> فأَي: موصول مبني على الضم لكون صدر صلتها<sup>(٨)</sup> محذوفاً. والمصنف أشار إليه وفسر بقوله: أي الذي هو أشد. وقرأه<sup>(٩)</sup> طلحة بن مصرف<sup>(١٠)</sup> ومعاذ بن مسلم الهراء<sup>(١١)</sup>، وهو أستاذ الفقهاء بالنصب.

قاله<sup>(١٢)</sup> سيويه أي: قال سيويه: كونها موصولة ومبنية على الضم<sup>(١٣)</sup>، ومن تابعه من النحويين قال: عطف على (ما) من رأي أن الموصول لا يبنى وهو/ الخليل والكوفيون [٧٢/ب] هي (أي) ههنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره، فتكون عندهم حركتها إعرابية، فقالوا: إن (أي) في الآية استفهامية<sup>(١٤)</sup> مبتدأ وخبره أشد، ومن كل شيعية مفعول لنتزعن<sup>(١٥)</sup> والجملة محكية على أنها صفة (شيعية) على إضمار القول، أي: كل شيعية مقول في حقهم: أيهم أشد.

وضعه سيويه حيث قال: لوجاز اضرب أيهم أفضل على الحكاية بإضمار القول، كما أجاز الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث<sup>(١٥)</sup>، وعلى معنى اضرب الذي يقال له: الفاسق الخبيث.

(١) في (ش): زاده

(٢) في (ك): المفعولين

(٣) في (ش): إيمانه، ومأثنته من (ك)

(٤) الرأي لابن هشام في «أوضح المسالك»: ١٥٠/١

(٥) في (ش): زعم

(٦) في «منهج السالك» للأشعري ٢١٨/١

(٧) سورة مريم: ٦٩

(٨) ليست في (ك)

(٩) قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء: أيهم بالنصب مفعولاً بـ (لنتزعن). «البحر المحيط» ٢٠٨/٦ وما بعدها ففيها تفصيل لآراء الخليل وسيويه وغيرهما في هذه الآية. والمسألة في «كتاب سيويه» ٣٩٩/٢

(١٠) طلحة بن مصرف بن كعب الحمداني البامي الكوفي، قرأ أهل الكوفة في عصره، لقب سيد الفقهاء ت ١١٢ هـ. ترجمته في «الأعلام» ٢٣٠/٣

(١١) معاذ بن مسلم الهراء، أديب معمر من أهل الكوفة، عُرف ببيع ثياب مدينة هراة، ضاعت كتبه ت ١٨٧ هـ. ترجمته في «الأعلام» ٢٥٨/٧

(١٢) في (ش): قال

(١٣) «كتاب سيويه»: ٣٩٨/٢ وما بعدها

(١٤) تفصيل الآراء في (أي) وإعرابها في هذه الآية، منقول من «منهج السالك» ٢١٨/١

(١٥) هناك تقديم وتأخير في (ش) في العبارة، وهي كما في (ك) وفق نص «كتاب سيويه» ١٠٤/١٢. الذي اعتمده الشارح بشيء يسير من التصرف

ودالة<sup>(١)</sup>: عطف على شرطية أو على معطوفها على اختلاف القولين.

على معنى الكمال، وهي من جملة وجوهها ههنا<sup>(٢)</sup>. فتقع، الفاء: لربط الجزاء إلى الشرط<sup>(٣)</sup> المحذوف وتقديره: إذا وقعت دالة فتقع صفة لنكرة المذكورة غالباً نحو: هذا رجل أيُّ رجل، فرجل نكرة موصوفة بـ(أي).

اعلم أن (أي) إن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها، كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه، كما إذا قلت: مررتُ بعالم أيُّ عالم، فقد أثبت<sup>(٤)</sup> عليه بالعالمية، إن أضيفت إلى غير المشتق فهي للثناء عليه بكل وصف يمكن أن يشئ عليه، ففي مثال المصنّف أثبت عليه ثناءً عاماً بكل مايمدح الرجل به، أي: هذا رجل كامل في صفات الرجال.

وحالاً: عطف على صفة لمعرفة لأن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة / [أ/٧٣] ولهذا تعين أن يكون في الأول صفة، وفي الثاني حالاً.

كممرت بعبد الله أيُّ رجل، أي حال<sup>(٥)</sup> كونه كاملاً في صفات الرجال، وهذا ليس قسماً مستقلاً.

بل عائد إلى معنى الكمال، والمصنّف لم يفسره كما فسره<sup>(٦)</sup> فيما قبله اكتفاءً به، وإلاّ لشوّش كلام المصنّف في عدها على ماجاء على خمسة أوجه، وسائر النحاة لم يذكر كونها دالة على معنى الكمال، بل قصرُوا على الوجوه الأربعة بناءً على أنه مندرج في الاستفهام.

ووصلةً بالنصب: عطف على قوله: دالة وشرطية، على اختلاف القولين. إلى نداء مافيه أل، وظاهر هذا التعبير يُشعر أن مذهبه كمذهب الخليل في حرف التعريف، وهو أنه ثنائي، [وهمة الله]<sup>(٧)</sup> همزة قطع وُصِلت لكثرة استعماله<sup>(٨)</sup>.

(١) أورد هذا المعنى مع غيره الأسموني في «منهج السالك»: ٢٢٢/١. باب الأسماء الموصولة

(٢) ليست في (ك)

(٣) في (ش): شرط

(٤) في (ش): أثبت، ومأثبته من (ك) وهو مايناسب السياق

(٥) ليست في (ش)

(٦) في (ك): يفسر كما فسر

(٧) في (ش): هذا، ومأثبته من (ك)

(٨) في (ك): الاستعمال

قال شارح الألفية: ولا يحسنُ على هذا المذهب إلا التعبير بـ أَل نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾<sup>(١)</sup>.  
فأيّ اسم مفردٌ مبهم معرّف بالتداء مبني على الضمّ. وها: حرف تنبيه عوض ممّا كانت (أيّ) تضاف إليه.

والإنسان بالرفع: صفة أيّ. فعبارة المصنّف تُؤذن أنّ أيّ لا تكون موصوفة إلا في حالة التداء، كما ذكر أكثر النحويين.

وللأخفش فيه خلاف، فإنّه أجاز كونها موصوفة مطلقاً كما: مررت بأيّ معجب لك نصّ عليه في شرح الرضي<sup>(٢)</sup>.

واعلم أنّ (أيّاً) هي لازمة الإضافة، فإذا كانت موصولة تضاف إلى المعرفة، وإن جوّز بعضهم إضافتها إلى النكرة، وإذا كانت دالة / على الكمال تضاف [إلى النكرة]<sup>(٣)</sup> وإذا [٧٣/ب] كانت شرطية أو استفهامية جازت إضافتها إلى المعرفة والنكرة. كذا في شرح الألفية<sup>(٤)</sup>.

واعلم أيضاً أنّ (أيّاً) معربة في الاستفهام والجزاء، ومبينة في الصفة، ومنقسمة في الصلة. وإن<sup>(٥)</sup> كانت صلته تامة فالإعراب، وإن كانت محذوفة المصّلر فالبناء أفصح.

وقد مرّ بعض البحث المتعلّق بأيّ في المسألة الثانية في قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى...﴾<sup>(٦)</sup>، فليعد إليه ثانياً<sup>(٧)</sup>.

«لو»

الثانية: لو [لها وجوه خمسة]<sup>(٨)</sup> أثر التذكير في الأول، والثاني في الثاني، مع جواز التذكير والثاني في الحرف إشعاراً إلى اسمية الأول وحرّفة الثاني.

وأحد أوجهها أن يكون حرف شرط في الماضي. سواء كان دخل على الماضي أو المضارع وهذا هو أغلب أقسامها على رأي البعض، وإنّما قلنا هكذا لأن بعض النحويين لا يطلقون عليها

(١) سورة الانفطار: ٦

(٢) في (ش): الشيخ، ومأثّته من (ك). «الكافية»: ١٤٣/١

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٥٦/٢

(٥) في (ك): فإذا

(٦) سورة الكهف: ١٢

(٧) في المسألة الثانية: الجمل التي لما عمل من الإعراب، الواقعة حالاً، والآراء مبتوتة في إعرابها وبنائها، انظر مثلاً:

«أوضح المسالك» لابن هشام ١٥٢/١

(٨) ليست في (ش)، وعدم وجودها لا يخلّ بالمعنى. أما المسألة فهي في «الجنى الثاني»: ٢٧٢، و«المعنى»: ٣٢٧.

حرف الشرط. ويقولون<sup>(١)</sup>: الشرط إنما يكون في المستقبل، وذهب الشلويين إلى أنها لمجرد الربط، وقال بعضهم: إنها كما تأتي للربط تأتي للقطع.

فيقال فيها أي في (لو) إذا كانت للشرط: حرف يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشرط واستلزامه [أي استلزام]<sup>(٢)</sup> فعل الشرط لتاليه، وهو فعل الجزاء.

وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك<sup>(٣)</sup>، حيث قال في «شرح الكافية»: إنه يقتضي امتناع فعل الشرط، واستلزام ثبوته لثبوت الجواب، وإنما عرّف بهذا، ولم يعرف بامتناع لامتناع<sup>(٤)</sup>، بناءً أن هذا لا يجري في بعض الصور / على ماسيأتي في نحو: لو لم يخف الله [٧٤/أ] لم يصبره<sup>(٥)</sup>، فأراد التعريف على وجه يعم الجميع نحو: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾<sup>(٦)</sup>. فلو هنا شرطية دالة على أمرين أحدهما أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ، بكسر اللام أي المعرض المكذب عن آيات الله.

منتفية، ويلزم من هذا أي من دلالة (لو) على انتفاء المشيئة لرفعه، أن يكون رفعه منتفياً<sup>(٧)</sup> لأن انتفاء الرفع لازم، وانتفاء المشيئة ملازم، إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت<sup>(٨)</sup> - والسببية منحصرة فيلزم<sup>(٩)</sup> من انتفائها<sup>(١٠)</sup> انتفاء السبب وهو الرفع، وهذا، أي المذكور وهو: لو شئنا لرفعناه<sup>(١١)</sup> بخلاف: نعم العبد صهيبي<sup>(١٢)</sup> لو لم يخف الله لم يعصه، فإنه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف الله<sup>(١٣)</sup> الذي هو سبب الشرط انتفاء لم يعص الذي هو الجواب حتى يكون معنى الكلام أن صهيبي قد خاف وعصى.

على أن حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم، لأنه منوط<sup>(١٤)</sup> بالمدح.

(١) في (ش): يقول.

(٢) ليست في (ش)، واستدركها من (ك)، والسياق يقتضيها.

(٣) التعريف في «التسهيل» لابن مالك: ٢٤٠.

(٤) ليست في (ك).

(٥) هذا القول لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما جاء في «الغني»: ٣٣٩ وسيأتي بعد قليل.

(٦) سورة الأعراف: ١٧٦.

(٧) في (ش و ك): منتفياً، ومأثبته من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو أرجح للسياق.

(٨) في (ك): انتفت المشيئة.

(٩) في (ش): فيكون.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): لرفعناه كائن.

(١٢) في (ك): بخلاف لو.

(١٣) ليست في (ك).

(١٤) في (ك): مسوق.

وذلك أي بيان أنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص، لأن انتفاء العصيان له سببان: أحدهما: خوف العقاب فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب<sup>(١)</sup> بالخبرة، ويجوز رفعه بالبدلية من (سببان). وهو أي: عدم العصيان من خوف العقاب طريق العوام، لأن طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف.

والإجلال إما بالرفع عطف على خوف، أو بالجرّ عطف على العقاب، والإعظام عطف على الإجلال. وهو أي عدم العصيان / من خوف الإجلال والإعظام طريق الخواص [٧٤/ب] لأن طاعتهم وعدم عصيانهم لأجل الإجلال والرغبة.

والمراد أن صهيياً من هذا القسم، أي من قسم الخواص، وأنه لو قدر خلّوه من الخوف لم تقع منه معصية، فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له.

والضمائر البارزات راجعة إلى صهييب. ولم يذكر المصنف كون هذا القول في حق صهييب حديثاً. كما قال الفاضل التفتازاني في باب المسند إليه، وابن الحاجب في «الإيضاح»<sup>(٢)</sup>، أو قول عمر كما قال العلامة الزمخشري<sup>(٣)</sup> في تفسير سورة «آتى أمر الله»<sup>(٤)</sup> بناءً على ما ذكره القاضي بهاء الدين: إنه لم يقف على أنه حديث أو قول عمر<sup>(٥)</sup>.

ومن هنا، أي لأجل كون جواب (لو) لا يكون متفتياً إلا إذا كان له سبب واحد، تبين فساد قول المعربين أن (لو): حرف امتناع لامتناع. التووين عوض عن المضاف إليه أي: امتناع الثاني لامتناع الأول، وهو المعنى المشهور عند النحويين.

(١) ليست في (ك).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٤٢/٢ .

(٣) نسيه الزمخشري لسيدنا عمر رضي الله عنه في «الكشاف»: ٤١٠/٢ .

(٤) سورة (أتى أمر الله) هي سورة النحل، ودُعيت بهذا الاسم لأنها بدأت بقوله تعالى: (آتى أمرُ فلا تَمَعِجُلُوهُ). وهذه عادة درج عليها العلماء في تسمية السور بأوائلها.

(٥) ذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» في بيان كثير من الحديث المشتهرة: ٤٤٩ قال:

«اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، ثم رأته بخط شيخنا يعني ابن حجر - أنه ظفر في «مشكل الحديث» لأبي محمد بن قتيبة، ولم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال: أراد أن صهيياً يطع الله حباً للمخافة عقابه». انتهى.

وقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» من طريق عبد الله بن الأرقم قال: حضرتُ عمرَ عند وفاته مع ابن عباس والمسيور ابن حمزة فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن سالماً شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ماعصاه». وسنده ضعيف.

وجاء في «الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي: ١٣٢: حديث: (نعم العبد صهييب...) لأصل له ولكن في «الحلية» من حديث ابن عمر مرفوعاً، (إن سالماً شديد الحب لله لو لم يخف الله ماعصاه).

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي يعده الشارح حديثاً، ويرد المحقق ذلك إلى السهو: ٤٠٣ .

والصواب: الأحسن أن يقال: (الأولى تعريفهم)<sup>(١)</sup> بامتناع الثاني لامتناع الأول مبني على أكثر استعمالها، أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته، أي لا يتعرض بلو إلى نفي الجواب، ولا إلى وجوده.

قال ابن مالك: ليس فيها تعرض لوقوع الجواب وعدمه، [إلا أن الأكثر عدمه]<sup>(٢)</sup>.  
وإنما حصل لها تعرض لامتناع الشرط: [أي]<sup>(٣)</sup> لنفيه، فإن لم يكن للجواب أي للجزاء سبب سوى<sup>(٤)</sup> ذلك الشرط الذي دخلت عليه (لو) لزم من انتفائه / [٧٥/أ]  
انتفاؤه<sup>(٥)</sup> بالرفع فاعل لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو: لو كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

فإن سبب وجود النهار لا يكون إلا طلوع الشمس. فيلزم من انتفائها انتفاء النهار. وإن كان له أي: للجواب، سبب آخر غير<sup>(٦)</sup> ما جعل شرطاً لها، لم يلزم من انتفائه، أي من انتفاء الشرط، انتفاء الجواب ولا ثبوته، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، لأن الضوء كما يحصل من الشمس يحصل<sup>(٧)</sup> من غيرها من النار والكواكب.

ومنه: أي ومما<sup>(٨)</sup> كثرت أسبابه لو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم.

اعلم أن لو إذا كانت للشرط لها استعمالات<sup>(٩)</sup> ثلاثة:

أحدها: امتناع الثاني لامتناع الأول وهو المشهور.

والثاني: أن يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائماً في قصد المتكلم حين كون الشرط مستبعداً لاستلزام<sup>(١٠)</sup> ذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشرط أنسب باستلزام ذلك الجزاء،

(١) في (ش): (والأول لأن تعريفهم). ومأثبه من (ك) يناسب العبارة.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): امتناعه، ومأثبه من (ك).

(٦) في (ك): غير ذلك.

(٧) في (ش). يجعل.. يجعل. ومأثبه من (ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ش) و(ك): استعمال، ومأثبه يقتضيه السياق.

(١٠) في (ك): الاستلزام لذلك.



فيستمر وجود الجزاء سواء وُجد الشرطُ أو فُقد وسواء<sup>(١)</sup> كانا مثبتين نحو: لو<sup>(٢)</sup> شتمتني لأثنت عليك، ومن هذا القبيل قول علي رضي الله عنه: لو كُشفَ الغطاءُ عني ما زددت يقيناً<sup>(٣)</sup>. ذكره<sup>(٤)</sup> في شرح المفتاح.

أو منفيين كما<sup>(٥)</sup>: لو لم يخف الله لم يعصه.

أو مختلفين نحو ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾<sup>(٦)</sup> ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو: لولا أكرمك / لأثنتك.

والثالث: في مقام الاستدلال للدلالة على أنّ العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول من غير نظر إلى أن علة [انتفاء]<sup>(٧)</sup> الثاني في الخارج ماهي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٨)</sup> ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الأول<sup>(٩)</sup> لامتناع الثاني، وخطأ عكسه المشهور، ولم يدر أن هذا معنى قصد إليه مقام الاستدلال، كذا قالوا.

الأمر الثاني مما دلّت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو قوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ﴾<sup>(١٠)</sup> أنّ ثبوت المشيئة لرفعه مستلزم لثبوت الرفع، فثبوت المشيئة ملزوم، وثبوت الرفع لازم، والملازمة من السببية<sup>(١١)</sup>.

والمصنف أشار إليه بقوله: ضرورة أنّ المشيئة لرفعه سبب، والرفع مسبب، وهذان المعنيان المستفادان من الدلالة الثبوتية والسلبية قد تضمنتهما العبارة المذكورة، أي اشتملت العبارة المذكورة عليهما<sup>(١٢)</sup> وهي قوله: حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه. والثاني من وجوه استعمال لو: أن يكون حرف شرط في المستقبل، وهو مذهب الفقهاء.

(١) في (ش): إن كان.

(٢) في (ك): لولا.

(٣) لم أقع عليه.

(٤) يرجع أن يكون: ذكره، وفي ذلك إحالة إلى كتاب الشارح (شرح المفتاح).

(٥) في (ك): كما في.

(٦) سورة لقمان: ٢٧.

(٧) ليست في (ش)، ومأثبه من (ك).

(٨) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٩) في (ك): أول.

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٦.

(١١) في (ك): السببية.

(١٢) في (ش): عليه.

فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ (إن) في هذا الوجه، إلا أنها لا تجزم، إلا في ضرورة الشعر في بعض اللغات، فتكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾<sup>(١)</sup>، أي إن تركوا<sup>(٢)</sup>، أو على المضارع<sup>(٣)</sup> نحو قول الشاعر:

وَلَوْ تَلَقَّيْتُ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا<sup>(٤)</sup>

[الطويل]

الأصداء جمع الصدى، الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال<sup>(٥)</sup> / وغيرها، أي [٧٦/أ] أن تلتقي أصواتنا بعد موتنا لكان كذا.

اعلم أن النحاة قالوا: إنَّ (لو) هذه لا يليها<sup>(٦)</sup> إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم.

وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمَر إلا في الضرورة أو بالندرة، والظاهر أنه ليس كذلك لوقوعه في أفصح<sup>(٧)</sup> الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٨)</sup>.

الثالث: أن تكون (لو) حرفاً مصدرياً مرادفة لأن المصدرية، وهو مذهب الفراء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء، والتبريزي، وتبعهم ابن مالك والمصنّف، فإنَّ (لو) عندهم قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى الجواب كما عرفت.

إلا أنها لا تنصب. كما أنَّ (لو) مرادف (أن) لا يجزم، ولم يجزم<sup>(٩)</sup> هنا خلافاً كالجاري في جزمها.

وأكثر وقوع لو إذا كانت مصدرية بعد ودّ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ فلو هنا<sup>(١١)</sup>

(١) سورة النساء: ٩ .

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة، أي شافوا أن يتركوا.

(٣) ليست في (ش).

(٤) في النسختين: أصداء، والصواب مائتته، والبيت منسوب لأبي صخر المدلي وكذلك للمجنون. «الغني»: ٤٣٤ . والبيت غير موجود في مجموع شعر أبي صخر المطبوع عن كتاب «متهى الطلب». ونظام البيت: ومن دون رمسينا في الأرض سبب.

(٥) «الصحاح»: صدى.

(٦) في (ش): فعل مضمَر.

(٧) النقل بحرفه من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٢٧٥/٤ . والشارح بأخذ ردود المرادي على النحاة، وتبناها في أحايين كثيرة بعزو، وبغير عزو.

(٨) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٩) في (ك): يجز.

(١٠) سورة القلم: ٩ .

(١١) في (ك): ههنا.

مصدرية تقديرها: ودّوا أن تدهن، أي: الإدهان. أو يودّ نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾<sup>(١)</sup>. أي: التعمير، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) كذا في شرح الألفية، والمصنف أورد مثالين إشعاراً إلى وقوعها بعد ماضي (ودّ) ومضارع، وقيد بالأكثر [إشعاراً لجواز]<sup>(٢)</sup> وقوعها في غيره قليلاً كما سيجيء في ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾<sup>(٣)</sup>.

وأكثر النحاة<sup>(٤)</sup> لا يثبتون<sup>(٥)</sup> هذا القسم، ويخرج الآية ونحوها مما يدل ظاهراً على أنها حرف مصدرية على حذف<sup>(٦)</sup> مفعول الفعل الذي هو المذكور قبلها، والجواب بعدها، أي حذف الجواب بعد / لو والمصنف فسّر تقدير الكلام بقوله أي: يودّ أحدهم التعمير [٧٦/ب] لو يعمر<sup>(٧)</sup> لسره ذلك، أي: التعمير.

الرابع من وجوه استعمالها أن تكون للتمني عند أكثر النحاة، ومنهم الزمخشري<sup>(٨)</sup>، وهو مذهب سيبويه<sup>(٩)</sup>، ووافقه أهل التحقيق في صناعة المعاني، لكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى قسم آخر، فذهب ابن الصائغ<sup>(١٠)</sup> وابن هشام الخضراوي<sup>(١١)</sup> إلى أنه قسم برأسه، فلا يجاب بجواب الامتناعية وغيرها إلى أنها امتناعية أشربت معنى التمني. قيل هو الصحيح، وقد جاء جوابها (باللام بعد جوابها)<sup>(١٢)</sup> بالفاء، كذا ذكره شارح الألفية<sup>(١٣)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية أغنت عن التمني حيث قال في «التسهيل» بعد ذكر لو المصدرية: وتغني عن التمني<sup>(١٤)</sup> لكونها لاتقع غالباً إلا بعد مفهوم تمنّ، فينصب بعدها الفعل

(١) سورة البقرة: ٩٦ .

(٢) ليست في (ش)، واستدركها من (ك).

(٣) سورة الزمر: ٥٨ ، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(٤) في متن «الإعراب»: أكثرهم.

(٥) في (ش): يثبت.

(٦) في (ش) زيادة: مصدرية، وهو غلط.

(٧) في (ك): يعمر ألف سنة.

(٨) «المفصل»: قد تجيء (لو) بمعنى التمني ٣٢٣ .

(٩) «كتاب سيبويه» ٣٦/٣ : (والرفع جيد على معنى التمني، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدْعُنُ فَيَدْعُونَ﴾).

(١٠) ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع، دمشقي المولد والوفاة، عالم بالعربية، له مصنفات عدّة ت ٧٢٠ هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ٨٤/١ . والأعلام ٨٧/٦ .

(١١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، كان عالماً في العربية، له تصانيف كثيرة مفيدة. ت ٥٧١ هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ٢٦٧/١ .

(١٢) ليست في (ك). وهي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٣) في (ك) في شرح. والنقل عن «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٤) في (ش): المصدرية، وما أثبت من (ك) يناسب السياق.

مقروناً بالفاء<sup>(١)</sup> نحو: ﴿قَلَوْا أَنْ لَنَا كَرَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> أي: فليت لنا كَرَّة.

قال القاضي في تفسير تمنّي الرجعة أو شرط حذف جوابه.

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية واعتذر عن الجميع بأن المصدرية بوجهين:

أحدهما: أن يقدّر الفعل بينهما.

والثاني: أن يكون من باب التأكيد.

قيل في إثبات كونها للتمنّي، وذكر القيل<sup>(٣)</sup> إشعاراً من أوّل الأمر إلى تضعيف الدليل. ولهذا لو نصب كلمة فيكون في جوابها كما انتصب كلمة فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ﴾<sup>(٤)</sup>.

حاصل الاستدلال أن / يقال: إن إضممار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد [٧٧/أ] الأشياء الستة، فلو لم يحمل عليه لم يكن لنصبه<sup>(٥)</sup> وجه، والمناسب فيها أن يكون للتمنّي، وإذا عرفت ماثلونا عليك، وعلمت أن ردّ المصنّف بقوله: ولا دليل فيها، ليس كما ينبغي لأنهم لم يقولوا أنها منحصرة للتمنّي حتى يردّوا بقوله:

لجواز أن يكون النَّصْبُ في فَأَفُوزَ مثله بالنصب: خبر أن يكون، في قوله:

وَلَيْسُ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ<sup>(٦)</sup> [الوافر]

فَلُبْسُ: مبتدأ مضاف إلى عبادة، وتقرّر: منصوب لفظاً بتقدير أن المصدرية، ومرفوع محلاً على أنه معطوف على (لُبْسُ)، وأحَبُّ: خبره.

قال في «الصباح»: شَفَّ يَشْفُ شُفُوفًا، فَالشُّفُّ بالفتح ستر دقيق<sup>(٧)</sup>.

وقوله تعالى بالجذر: عطف على قوله: وليس عبادة، وأخبره لكونه حجة قاطعة.

(١) في متن «الإعراب» عن قواعد الإعراب زيادة هي: (بمنزلة ليت إلا أنها لا تنصب ولا ترفع).

(٢) سورة الشعراء: ١٠٢ .

(٣) في (ك): للقليل.

(٤) سورة النساء: ٧٣ .

(٥) في (ش): نصبه، وكلاهما سليم.

(٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية، أم يزيد بن معاوية، تزوجها معاوية، فاشتاق لحياتها. أنشئت الأبيات فسمعها

معاوية فقال لها: كنتي فبنتي، فأجابته: ما سررتنا إذ كنا، ولأسفنا إذ بنا. ت. ٨٠ هـ «الأعلام» ٣٣٩/٧ .

(٧) «الصباح»: شفف.

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> فيرسل: منصوب بأن مقدرة معطوف على (أن يكلمه)<sup>(٢)</sup> وكذا أفوز لجواز أن يكون منصوباً بأن مقدرة معطوفاً على الضمير المتصل بـ كان لوجود الفصل، فلا يلزم من نصبه أن يكون جواباً للتمني، وقس عليه نصب فيكون.  
الخامس أن يكون للعرض نحو: لو تنزلُ عندي بضم اللام فتصيبَ راحةً. فإنها إذا لم تحمل على العرض لم يكن لنصب تصيبَ وجه<sup>(٣)</sup>.

ذكره ابن مالك في «التسهيل»، اسم كتاب من مؤلفات النحو، وذكر ابن هشام اللخمي<sup>(٤)</sup>.  
اللخم: حي من اليمن والياس. معنى آخر زائدة عما ذكره وهو: أن يكون للتقليل، أي: يعطى في مدخولها معنى القلة / نحو قوله عليه السلام: (تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ شَاةٍ [٧٧/ب] مُحَرَّقٍ)<sup>(٥)</sup>. فقال في «الصحاح»: الظلف للبقر والشاة والظبي<sup>(٦)</sup>، واستعاره عمرو بن معدى كرب<sup>(٧)</sup> للأفراس<sup>(٨)</sup>:

وَحَيْلٌ تَطَاكُمُ بِأُظْلَافِهَا<sup>(٩)</sup>

[مقارب]  
و(اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)<sup>(١٠)</sup>! هذا مثال آخر، فلو هنا استفاد منها معنى التقليل. فمعناها: لا تستقلوا الصدقة، ولو كان شيئاً قليلاً، ذكر في بعض<sup>(١١)</sup> شروح ذلك المتن.

(١) سورة الشورى: ٥١ .

(٢) من تمام الآية: (وما كان لبشر أن يكلم الله إلا وحياً، أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولاً).

(٣) في (ش): نصبه وجه.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) في مسند أحمد: ٣٨١/٥ ، ٣٨٣/٦ . بلفظ «ردوا السائل ولو بظلف شاة محرق أو محرق». ورواه النسائي: ٨١/٥ في الزكاة: باب رد السائل: «ردوا السائل ولو بظلف محرق». ورواه مالك في «الموطأ» ٩٢٣/٢ باب المساكين: «ردوا المسكين ولو بظلف محرق».

(٦) «الصحاح»: ظلف.

(٧) عمرو بن معدى كرب بن عبد الله الزبيدي، أبو ثور، شاعر فارس من رؤساء قومه، أسلم وارتد وأسلم. ت ٢١ هـ على الأرجح، بعد نهاوند. ترجمته في «الأغاني» ٢٠٨/١٥ . ودراسة محقق الديوان مطاع طرليشي، وفيه جريدة المظان.

(٨) في (ك): فقال.

(٩) ديوان عمرو بن معدى كرب: ١٥٢ .

(١٠) في «البخاري»: ١٣٥١ الزكاة، باب اتقوا النار، و«شرح مسلم» ١٠٠/٧ الزكاة، باب الحث على الصدقة. بلفظ: اتقوا النار ولو بشق تمر. وفي «الإحسان» في تقريب صحيح ابن حبان: ٣٣١١ ، باب زكاة التطوع، وإسناده صحيح، ولفظه: (من استطاع أن يتقي النار ولو بشق تمره فليفعل).

(١١) ليست في (ك).

إنّ (لو) هذه شرطية عندي، والجواب محذوف بعد لو مقدّر<sup>(١)</sup> دلّ عليه كلام السابق. انتهى فالحقّ في ظني أن يجعل الجملة الشرطية حالاً، فينسلخ معنى الشرط، ولا يحتاج إلى الجواب.

اعلم أنّ جواب (لو) لا يكون إلاّ فعلاً ماضياً مثبتاً<sup>(٢)</sup>، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم).

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـ اللام. وقد يحذف كقوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾<sup>(٣)</sup> وأمّا حذف اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب.  
- ما يأتي على سبعة أوجه -

«قد»

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه وهو قد<sup>(٤)</sup> فقط  
وأحد أوجهها أن تكون اسماً<sup>(٥)</sup> بمعنى حسب فيقال: قدي<sup>(٦)</sup> بالإضافة إلى ياء المتكلم،  
بغير نون الوقاية كما يقال حسبي.

ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار المصنّف مذهب الكوفيين حيث يقولون: إنّ قد إذا كان اسماً  
بمعنى حسب يُضَاف إلى ياء المتكلم، ولا يلحقها نون الوقاية، لأنها تزداد في الأفعال فتكون معرفة.  
وأما عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس، ويجوز حذفها/ [٧٨/أ]  
فيقال: [قدي و]<sup>(٧)</sup> قدي، فعندهم تكون مبنية. كذا ذُكر في «التسهيل» و «شرح الألفيّة»<sup>(٨)</sup>.  
والثاني من<sup>(٩)</sup> أوجهها: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فالياء المتصلة بها في محل النصب.  
فيلزمها نون الوقاية. فيقال: قدي بالنون، كما يقال: يكفيني. وقد تلحقها<sup>(١٠)</sup> كاف الخطاب  
فتكون في محل النصب. فيقال: قدك، فعلى هذا يكون مبنياً على السكون بالاتفاق.

(١) في (ك): فعل مقدّر

(٢) فعلاً.. مثبتاً. ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٣) سورة الواقعة: ٧٠

(٤) المسألة في «الجنى الثاني» ٢٥٣ و «المغني» ٢٢٦

(٥) في (ك): اسماً منصوب

(٦) في (ك): قدي درهم

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) في (ك): شروح

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ك): ويلحق بها

والثالث من أوجهها: أن تكون حرف تحقيق، تقتضي تحقق مدخولها، فمدخل على الماضي من غير اختلاف فيه، لكن هل هي للتحقيق المحض؟ وهو مذهب المنصور، أو للتحقيق مع التوقع كما<sup>(١)</sup> مذهب الخليل حيث قال في «الصحاح»: زعم الخليل أن هذا لِمَن ينتظر الخبر، يقول: مات فلان، ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل: قد مات، ولكن يقول: مات<sup>(٢)</sup> انتهى.

والعنوان بالرّغم يدلّ على ردّ مذهبه<sup>(٣)</sup>، لأنها تجيء للتحقيق المحض في الماضي كما عُلِمَ من موارد الاستعمال نحو: ﴿قَدْ أَقْلَحَ مَنْ زَكَاها﴾<sup>(٤)</sup>. فقد هنا تدخل على الماضي للتحقق الفلاح.

وعلى المضارع عند البعض. قال ابن مالك في «التسهيل»: وقد التي للتحقيق تدخل عليها نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>. فقال بعض النحاة: إنّ قد الحقيقية إذا دخلت على المضارع ولم يمكن التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضي<sup>(٦)</sup>.

والرّابع من أوجهها: أن تكون حرف توقع أي<sup>(٧)</sup>: انتظار، يقال: / توقعت [٧٨/ب] واستوقعت، أو انتظرت فمدخل عليهما، أي على الماضي والمضارع أيضاً. أي كما تدخل عليهما<sup>(٨)</sup> إذا كانت للتحقيق. تقول: قد يخرج زيد، فسدلّ (قد) على أن الخروج متظر متوقع.

والمصنّف لم يذكر هنا مثلاً للماضي لكون الاختلاف في دخول حرف التوقع عليه، فذكر بعد إثباته بالدليل، وظاهر هذا الكلام يشعر أن يكون التوقع مقابلاً للتحقيق في الحقيقة، وليس كذلك.

تدلّ عليه عبارة «الكافية»: حرف التوقع (قد)، وشرحها الشيخ الرضي<sup>(٩)</sup>: فإنّه عام إلى التحقيق والتقريب إلى الحال مع التوقع. قد تكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع، وقد تكون للتحقيق المحض، فإذا لها ثلاثة معان. انتهى.

(١) في (ك): كما هو

(٢) «الصحاح»: قد

(٣) في أكثر من موضع في الكتاب يفصل شيخ زاده في معنى الرّغم، ويبيّن أنّ الرّغم عنونه الكذب، ومن هنا ردّ المذهب، وغيره في تلك المواضع

(٤) سورة الشمس: ٩

(٥) سورة التّور: ٦٤

(٦) «التسهيل»: ٥: (وينصرف إلى الماضي بـ (قد في بعض المواضع)

(٧) في (ش): أو

(٨) في (ك): عليها

(٩) «الكافية» ٣٨٨/٢

وزعم بعضهم: <sup>(١)</sup> لا تكون قد للتوقع مع الماضي، لأن التوقع انتظار الوقوع والحال أن الماضي قد وقع، فإن جواز <sup>(٢)</sup> دخولها يلزم الجمع بين المتنافين.  
وقال الذين أثبتوه، أي <sup>(٣)</sup>: التوقع مع الماضي: إنها تدلّ على أنه أي قد يدل <sup>(٤)</sup> أن الفعل كان منتظراً قبل وقوعه. [لأنه] <sup>(٥)</sup> متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافين مرفوع بالحمل على اختلاف الزمانين، تقول: قد ركب الأمير لقوم ينتظرون هذا الخبر، وإنما قيد به لأنه إذا قلت: هذا الخبر لقوم لا ينتظرون، يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقع، ويتوقعون الفعل.

حاصله: مذكّره في «شرح / اللب»: لأنه <sup>(٦)</sup> كان يتوقع ثم صار ماضياً نحو: <sup>(٧)</sup> [٧٩/أ]  
قد قامت الصلاة لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون قول المؤذن: قد قامت الصلاة، فعلى هذا: قد لانتظار الإخبار بخبر يعتقد المتكلم به، يتوقع منه المخاطب. انتهى.

فيكون التوقع في الأصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل، فينتظر إلى وقوع الفعل، فيقع ويخبر بعد ذلك، ولو كان مراد الزاعم أنها لا تكون للتوقع في الماضي الذي هو الخالص <sup>(٨)</sup> للمضي من غير نظر إلى زمان الاستقبال، يكون كلامه حقاً، ولكن النحاة قالوا: قد للتوقع بمعنى المذكور.

الخامس: تقريب الماضي من الحال ولهذا، أي لأجل كونها للتقريب. تلزم مع الماضي المثبت إذا لم تكن واقعاً بعد إلّا الواقع حالاً عند البصريين بخلاف مذهب الكوفيين <sup>(٩)</sup>، فإنهم لا يجوبونها (قد) ظاهرة ولا مقدّرة، ووافقهم ابن مالك حيث قال: هذه دعوى مجردة لا تقوم عليها حجة إماماً.

ظاهرة نحو: ﴿وَقَدْ فُصِّلَ لَكُمْ مَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ك): أنها

(٢) في (ك): جواز

(٣) في (ك): أثبتوا معنى

(٤) في (ك): على أن

(٥) في (ش): لا أن، ومأثبته من (ك)

(٦) في (ك): أنه

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ك): للماضية

(٩) «المسألة في الإنصاف» ٢٥٢/١

(١٠) سورة الأنعام: ١١٩



أو مقدرة نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾<sup>(١)</sup>. أي: قد ردت إلينا.  
ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: قد حصرت صدورهم،  
وذلك لاستقبالهم في الظاهر الجمع بين الحال والمضي<sup>(٣)</sup>، وأنّ الحالية الماضي بالنسبة إلى زمان  
عامله، وهو زمان المتكلم.

ولفظه (قد) تقرب الماضي من ذلك الزمان، فتكون المقاربة [بمتزلة المقارنة]<sup>(٤)</sup> هذا بخلاف  
مذهب/سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوزان حذف (قد)، وسيبويه يؤول قوله تعالى: قد [٧٩/ب]  
حصرت صدورهم بقلة ما حصرت صدورهم، فتكون جملة (حصرت) صفة موصوف محذوف.  
وهو الحال. والمبرد يجعله جملة دعائية<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عصفور: إذا أجيب القسم بـماضٍ مثبت متصرف. قيد بالثبت والمتصرف تحزراً  
من المنفي غير المتصرف، لما عرفت أن المنفي لم يشترط<sup>(٦)</sup> ذلك، وأما غير المتصرف، كـ نِعَمَ  
وَيْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ. فلا تدخل قد عليها لأنها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب إلى الحال،  
بل يدخل اللام فقط نحو: لِنِعَمِ السَّيِّدِ. كذا في الرضي<sup>(٧)</sup>.

فإن كان الفعل قريباً من الحال جئت بجواب مقرون باللام وقد نحو: بالله لقد قام زيد،  
فقد هنا دالة على التقريب<sup>(٨)</sup>، فمعلومية القرب بالنسبة إلى التكلم، والدلالة بالنسبة إلى المخاطب،  
وإن كان زمان الفعل بعيداً، جئت باللام فقط، اسم فعل بمعنى انته، وكثيراً ما يصدّر بالفاء  
تزييناً للفظه. كان: جزاء شرط محذوف، والحال في دخول ياء المتكلم عليها، ونون الوقاية وكاف  
الخطاب كالحال في قد إذا كان اسم فعل. كقولهم: أي: قول الشاعر، أي امرئ القيس<sup>(٩)</sup>.

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ

أي: أقسمت بالله لأطمئنان المرأة المعشوقة حلفة كاذب أو عاهر، أي: زانٍ. يقال: فجر  
فجوراً، أي: فسق وفجر أي كذب، أصله المكيل، والفاجر: المائل، كذا ذكر في «الصحاح»<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة يوسف: ٦٥

(٢) سورة النساء: ٩٠

(٣) في (ك): الماضي

(٤) ليست في (ش)، واستدركها من (ك)

(٥) «المقتضب»: ١٢٤/٤ (وليس الأمر عندنا كما قالوا - ولكن مخرجها، والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء)

(٦) في (ك): يشترط

(٧) «الكافية»: ٣١٤/٢

(٨) في (ش): على القريب

(٩) ليست في (ك)، وهو أشهر من أن يُعرف في الشعر العربي.

(١٠) «الصحاح»: فجر

لناموا فما إن من حديث ولا<sup>(١)</sup> صال<sup>(٢)</sup>. [الطويل]

و(اللام) في لناموا جواب القسم، واكتفى بها إشعاراً لمخاطبه بأن زمان نومهم بعيد، أي نام/ الرقباء ولا ينظرون إلى حالنا، والفاء في (فما) تفسيرية و(ما) نافية، و(إن) زائدة [٨٠/أ] مؤكدة للنفي، ويطل عمل (ما) بزيادة (إن)<sup>(٣)</sup> بعد (ما)<sup>(٤)</sup> عند البصريين.

ف (من) زائدة للاستغراق، فيكون المعنى نفى هذا الجنس من واحد إلى مايتناهى. (الحديث): الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير القياس<sup>(٥)</sup>، أي: فما إن من ذي حديث.

ويجوز أن يكون الحديث بمعنى الحادث. و<sup>(٦)</sup> (لا) في قوله (ولاصال): زائدة. يقال: صال البعير إذا حمل. أي: ذي صال، وحاصل المعنى: المرأة تخاف من الرقباء فأؤمنها من مراقبتهم، كذا في «الإقليد»<sup>(٧)</sup>

وزعم الزمخشري، وفيه إشارة إلى ردّ صاحب «الكشاف»، عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾<sup>(٨)</sup> في (سورة الأعراف)، أن (قد) للتوقع. وجملة (أنّ قد للتوقع) في محل نصب على أنّه مفعول زعم، لأنّ السامع؛ تعليل من جانب الزمخشري، أي السامع ذلك الجواب المصدر باللام، وقد يتوقع الخبر عند سماع المقسم به<sup>(٩)</sup>، وهو لفظة الله، وأمثاله مما يُقسم به.

اعلم أنّ عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا، لأنّ الجملة القسميّة لاتساق إلّا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنةً لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند سماع المخاطب كلمة القسم. فحين تأمل كلامه عليم أنّ تعبير المصنّف لا يخلو عن الفتور، وأنّ يُعتنَى كلامه بالزعم مبنيٌّ على القصور.

والسادس التقليل<sup>(١٠)</sup> / وهو ضربان:

[٨٠/ب]

(١) الصالي: المستدنى

(٢) البيت في «ديوان امرئ القيس»: ١٦١ ط السندوي. وهو من شواهد «الغني»: ٢٩٩

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): بعدها

(٥) «الصحيح»: حدث

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): الأقاليد، وخَلَّ أي: قاتل، وصال الفحل على الإبل: قاتلها. «القاموس»: صال

(٨) سورة الأعراف: ٥٩

(٩) «الكشاف»: ٨٤/٢ . فكانت مظنة التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم

(١٠) في (ك): للتقليل

تقليل بالرّفْع: بدل عن (الضربان) مضاف إلى وقوع الفعل الذي هو مدخولها نحو: قد يَصْدُقُ الكذوب، وقد وجود البخيل. فقد في المثالين<sup>(١)</sup> يدلّ على قلة وقوع الصّدق<sup>(٢)</sup>. من الكذوب، وقلة وقوع الجود من البخيل.

وتقليل متعلّقة أي: تقليل متعلّق الفعل من غير نظر إلى قلة وقوع الفعل أو كثرته، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>. فإنّ (قد) هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل، وتقليلية باعتبار متعلّقة. أي: ما أنتم عليه هو أقلّ معلوماته، وفي هذا التفسير إشارة إلى أنّ (ما) موصولة مبتدأ، صلته: أنتم عليه، وخبره محذوف، وهو أقلّ معلوماته، قال الشيخ الرضي: إنّ المادح قد يستعمل الكثير من المدائح، لأن الكثير منها كآته قليل بالنسبة إلى الممدوح<sup>(٤)</sup>، وذلك أبلغ في المدح، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ لأن (قد) لتقليل المضارع في الأصل.

وزعم بعضهم، وجّه العنوان<sup>(٥)</sup> بالزعم إنكاره على كونها للتقليل، والأليق<sup>(٦)</sup> ذكره المصنّف هذا فيما قبل مثلاً للتحقيق: إنّها في ذلك أي [قد]<sup>(٧)</sup> في ﴿قد يعلم﴾ للتحقيق كما تقدّم في القسم الثالث، لا<sup>(٨)</sup> للتقليل، وإنّ التقليل<sup>(٩)</sup> في المثالين الأولين، وإن كان متحقّقاً لكنه لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيلُ يَجُودُ، والكذوبُ يَصْدُقُ مع قطع النظر عنها.

فإنّه: الفاء بمعنى لام التعليل، أي لأن الكلام إنّ لم يُحمَل على أنّ صدور ذلك أي الجود والصدق من البخيل والكذوب قليل/ بالرّفْع خبر إنّ. كان ذلك في جزاء الشرط [أ/٨١] أي كان الكلام كذباً متاقضاً لأنّ آخر الكلام، وهو البخيل والكذوب يدفع أوله وهو يصدق ويوجود، لأنّ البخيل والكذوب صيغة المبالغة، فبدل على كثرة البخل والكذب<sup>(١٠)</sup>، فلو لم يُحمَل يَصْدُقُ ويَكْذِبُ على القلة للزم التّدافع، ولك أن تمنع هذا الكلام بعد تسليم<sup>(١١)</sup> لزوم التّداف في المثالين على إنكار كونها للتقليل<sup>(١٢)</sup> غير مقبول، لأنّه كثير الاستعمال.

(١) في (ك): المثالين المذكورين

(٢) في (ش): صدق

(٣) سورة التّور: ٦٤

(٤) في (ش): المهدود، وما أثبتته من (ك)

(٥) تكرر مثل هذا القول في أماكن أخرى (زعم)

(٦) في (ك): الأكيف

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) في (ك): فلا وإن

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): البخيل والكذوب

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): للتعليل

السابع: التكثير قاله، أي: كونها للتكثير سيويه في قوله:

قَدْ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

وآخر البيت: كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفَرْ صَاد<sup>(١)</sup> [البسيط]

أي: أترك كثيراً مما مثالي في الحرب، حال كون أنامله ملوناً بالصقر، قال الجوهري: وقد يكون بمعنى ربما<sup>(٢)</sup>. وأنشد هذا البيت، ولا يظن أنه مخالف لما قال المصنف حيث قال الزمخشري في آخر سورة النور<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها<sup>(٤)</sup> إلى معنى التكثير<sup>(٥)</sup>.

وذكر صاحب «التسهيل»<sup>(٦)</sup>: أن ربما ليست للتقليل، بل هي حرف تكثير، والتقليل نادر، ووقع في بعض شروح «الكافية»: وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة<sup>(٧)</sup>.

وقاله، أي: اختار الزمخشري كونها للتكثير في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(٨)</sup> فالكثرة<sup>(٩)</sup> في الآية باعتبار متعلق الفعل، وهو تقلب وجه الرسول - عليه السلام - لاني وقوع الفعل وهو / الرؤية، وفي البيت في وقوع الفعل مع [قطع]<sup>(١٠)</sup> [٨١/ب] النظر عن متعلقه، والمصنف لم يذكر كون<sup>(١١)</sup> التكثير متنوعاً اعتماداً على ذكر المثالين، واكتفى بما سبق.

اعلم أن (قد) التي للتحقيق والتكثير والتوقع قد تجتمع، وقد يستعمل كل واحد منها مجرداً عن الآخر. والتقليدية تجتمع مع التحقيق، لكن لا تجتمع مع التكثيرية، هكذا فهم من الرضي.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وفي «الكتاب» منسوب لشعاس الهذلي، ولعبيد بن الأبرص: ٢٢٤/٤. ورجح هارون

نسبته لعبيد، وهو في «ديوان عبيد»: ٤٩ من قصيدة أولها:

طاف الغيال علينا ليلة الوادي من أم عمرو ولم يلئم لمياد

والاختلاف في نسبة البيت يعود إلى شهرته، وكثرة التمثل به

(٢) «الصحاح»: قد

(٣) في (ش): النون، وهو غلط لأنه يريد قوله تعالى السابق: (قَدْ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُ عَلَيْهِ)

(٤) في (ك): حروفها

(٥) «الكشاف»: ٧٩/٣ والنقل بنصه.

(٦) «التسهيل»: ١٤٧، ويعد ابن مالك التقليل من النادرة

(٧) «الكافية»: ٢٣٠/٢ بنصرف في النص قليل لا يخل بالمعنى

(٨) سورة البقرة: ١٤٤

(٩) «الكشاف»: ٣١٩/١ (معناه كثرة الرؤية)

(١٠) لم ترد في (ش) واستدركتها من (ك)

(١١) ليست في (ش)

(١٢) في (ك): اكفاء

- ما يأتي على ثمانية أوجه -

«السواو»

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو السواو<sup>(١)</sup> وذلك، أي بيان الانحصار للاستقراء<sup>(٢)</sup>، أن لنا واوين يرتفع مابعدهما سواء كان اسماً أو فعلاً.

ف (ما): موصولة، وبعد: منصوب على الظرفية بفعل مقدّر، وهو (حصل)، مضاف إلى هما، والموصول مع صلته في محل الرفع على أنه فاعل يرتفع، أي: يكون مابعد الواوين مرفوعاً. اعلم أن الجهات الست المضافة إذا لم يقتضِ العامل غير النصب تكون معرفة منصوبة على الظرفية نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وما بعده، وما قبله، وأمثال ذلك فإنها تقتضي النصب بالفعل المقدّر.

مثلاً إذا قلت: أمامك فوق السطح، والأمام بالرفع لأنه مبتدأ، فوق وإن كان خبراً لكن لا يقتضي الرفع لفظاً، بل يقدّر الفعل فينصب به وتكون الجملة في محل الرفع بالخبرية وكذا أمثالها فاحفظ على هذا.

واواً بالنصب: بدل من الواوين، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما: واو<sup>(٣)</sup> الاستئناف نحو: ﴿لَتَبْلُغَنَّ لَكُمْ وَتُقَرَّرَ فِي الْأَرْحَامِ مَا تَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>. فإنها أي:

/ الواو، ولو كانت واو العطف، انتصب الفعل، وهو نقرأ عطف على تبين [١/٨٢] المنصوب بأن مضمرة، وباضمار كي عند [الكسائي والسيراfi وباللام أصالة عند الكوفيين أو نيابة من أن عند] ثعلب<sup>(٥)</sup>.

وحاصله أن هذه الواو لاتصلح إلا أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وإذا قرئ<sup>(٦)</sup> بالرفع تعين الاستئناف، لأن إعراب مدخول واو العطف يكون حسب ما قبلها.

(١) بسط المسألة في «الجنى الثاني»: ١٥٣ و«المنى»: ٤٦٣

(٢) في (ك): بالاستقراء

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة الحج: هـ

(٥) تفصيل المسألة في النصب بـ(كي) والخلاف فيها بين النحويين مع حجة كل منهم في «ارتشاف الضرب» ٤٠١/٢.

(٦) قرأ يعقوب وعاصم في رواية: ونقرأ بالنصب عطفاً على لتبين. وعن يعقوب: نقرأ بفتح النون، وضم القاف والراء من قرأ الماء إذا صب. قال الزمخشري: والقراءة بالرفع، إخبار بأنه تعالى يقر في الأرحام ما يشاء أن يقره من ذلك إلى أجل مسمى، وهو وقت الوضع، ومالم يشأ إفرازه مجتبه الأرحام وأسقطته. والقراءة بالنصب لتعليل مطوف على تعليل. «البحر المحيط»: ٣٥٢/٦

وَوَاوُ الحَالِ إما بالنَّصْبِ على البدلية، أو بالرَّفْعِ على تقدير الثاني. وتُسَمَّى واو الابتداء أيضاً كما تُسَمَّى واو الحال، وإنما تسمى بها لصلاحية أن يليها المبتدأ نحو:  
جاءني زيد والشمس طالعة، فجملة والشمس طالعة: في محل نصب<sup>(١)</sup> على الحالية، هذا، أي: كون هذه الواو للحال على مذهب الجمهور، وعند البعض أنها عاطفة.

وقال صاحب «التخمير»: وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرفية<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أنك لو قلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه: وقت طلوع الشمس، والذي غرَّ النحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئت والشمس طالعة، يرجع معناه إلى معنى قولك: جئت<sup>(٣)</sup> حال طلوع الشمس، فسموا واو الحال، وقد غفلوا أن قولك: جئت<sup>(٣)</sup> حال طلوع الشمس ظرفٌ لِحَال. وإن<sup>(٤)</sup> كان له واو الظرف فلا علينا<sup>(٥)</sup> أن يكون معها واو الظرف انتهى.

وسيؤويه يقدَّر بإذ، نقله في «الارتشاف» حيث قال: وقُدِّر بإذ<sup>(٦)</sup> ليفيد معنى الظرفية<sup>(٧)</sup> وهي الحين والفعاءة.

وواوين ينتصب مابعدهما. إعرابه كإعراب ماسبق، وهما واو المفعول معه، فإن مابعد تلك الواو، لا يكون إلا منصوباً.

اعلم / أن مذهب جمهور البصريين أن العامل فيه هو الفعل أو معناه، بتوسط [٨٢/ب] الواو بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصراً لفظاً وأصل هذه الواو العطف الذي فيه معنى الجمع، فيناسب معنى المعية، وإن<sup>(٨)</sup> قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ماعمل في مصاحبه، فلا يقال: والخشبة استوى الماء كما تتقدم سائر المفاعيل، وجوز أبو<sup>(٩)</sup> الفتح تقدّمه على صاحبه<sup>(١٠)</sup>، والأولى المنع رعاية لأصل الواو<sup>(١١)</sup>.

(١) في (ك): النصب

(٢) في (ك): الظرف

(٣) في (ك): جئت

(٤) في (ك): إذا

(٥) في (ك): فلا بحث علينا

(٦) «ارتشاف الضرب» لأبي حيان: ٣٦٥/٢

(٧) في (ك): الشرط

(٨) في (ش): إنهم.

(٩) ابن جني.

(١٠) «سر صناعة الإعراب»: ٦٤٠ ، وفيه القول على (و) بمعنى (مع) ولم ينص على جواز تقدمها.

(١١) في (ك): والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: وهو منصوب على الخلاف<sup>(١)</sup>، فيكون العامل منصوباً معنويًا<sup>(٢)</sup> كما قلنا في الظرف. والأولى. إحالة العامل<sup>(٣)</sup> اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي. وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار<sup>(٤)</sup> فعل بعد الواو، كأنك قلت: جاء البرد ولايس الطيالة، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل. وقال عبد القاهر: وهو منصوب بنفس الواو. والأولى: رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في: كل رجل وضيعته. وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن الواو لما أقيمت<sup>(٦)</sup> مقام المنصوب بالظرفية، والواو ظرف في الأصل، فلم يحتمل النصب، فأعطى النصب مابعدا رعاية لأصلها<sup>(٧)</sup>، كما أعطى مابعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس، غير، ولو كان كما قال لجاز النصب في كل موضع، بمعنى مع مطرداً نحو: كل رجل وضيعته، هذه عبارة الرضي طوبتها على غيرها. / نحو: سرتُ والنيل أي: مع النيل، وتميز بتقدير (مع) مكانها، وقال صاحب [١/٨٣] «التخمير» النحويون سهواً في واوين: إحداهما: واو الحال.

والثانية: واو المنصوب<sup>(٨)</sup> بمعنى (مع).

وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محلّ النصب على الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء البردُ والطيالةُ، فمعناه مقرباً بالطيالة، فلما لم يكن إعراب الواو إعرابها نقل إعرابها إلى مابعدا، كما في (إلا) إذا وقعت صفة نُقِلَ إعرابها إلى المستثنى وعكسها (غير) و(ما)<sup>(٩)</sup>. قالوا<sup>(١٠)</sup>: (و) ههنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه كما أن الواو في قولك: جئتكَ والشمس طالعة. للمفعول فيه لا للحال. انتهى.

وواو الجمع. وإنما سُمِّيَ بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

(١) في (ك): خلاف القياس.

(٢) ليست في (ش).

(٣) في (ك): على عامل اللفظي.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): الظرف.

(٦) في (ك): قام.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): المنصوبة.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): قالوا.

الدَّاخلَة على المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض، أي: بفعل أصيل، وهو يعمُّ الأمر والنهي والاستفهام<sup>(١)</sup>، والدَّعاء بلفظ الخبر، على مذهب الكسائي، والاستفهام والعرض والتحضيض [والتَّمَنِّي]<sup>(٢)</sup>، لأنَّ المضارع ينصب بتقدير أن بعد الواو، وإذا كانت بعد أحد الأشياء الستة كما هو المشهور.

وقال أبو حيان: لأحفظ النَّصْب جاء بعد الواو في الدَّعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي لأحد أن يقدم على ذلك إلَّا بالسَّماع<sup>(٣)</sup> انتهى. ذكره شارح الألفية.

والنَّصْب بعد هذه الواو بتقدير أن على مذهب البصريين وهو الصَّحيح، وبنفس الواو عند بَعْض الكوفيين نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. هذا مثال للمسبوق / بالتَّفي أي<sup>(٥)</sup>: وأن يعلم الصابرين، وقول أي: ونحو قول أبي الأسود<sup>(٦)</sup>: [٨٣/ب]

لَا تَهْ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

وآخر البيت: عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٧)</sup> [الكامل]

الخُلُق بضمّتين: السَّجِيَّة والطَّيْبَة والمروءة والدِّين كذا في «القاموس»<sup>(٨)</sup> هذا مثال للنهي معناه: لا يكن منك نهي عن الخلق وأن تأتي مثله أي إتيان بمثله.

والكوفيون يسمّون هذا واو الصرف أيضاً، لأنها صرفت الفعل المضارع من الجزم إلى الرفع ويكون الصرف عن إعراب ما قبلها مرشداً من أوّل الأمر، بأنّها ليست للعطف، وأنّها للجمعية من حيث الاستعمال.

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها في (ك).

(٣) «ارتشاف الضرب» لأبي حيان، ٤١٥/٢ . بتصرف يسير.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٢ .

(٥) ليست في (ك).

(٦) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو، أحد سادات التابعين والمحدثين، أوّل من أسّس النحو، صحب عليّاً رضي الله عنه، مات بالطاعون ٦٧ هـ على الأصح. ترجمته في «معجم الأدباء» ٣٤/٢ . و«بغية الرعاة» ٢٢/٢ . ووفاته في

البغية: ٦٩ هـ

(٧) البيت، في ديوان الدؤلي: ٤٠٤ ، وقد نسب لأكثر من شاعر، منهم المتوكّل اللّبي، والأخطل، وسابق البربري، والطّرمّاح، لكن المشهور أنّه لأبي الأسود، وقد يكون من نسبٍ إليه قد تمثله في شعره. وهو من شواهد «كتاب سيبويه»: ٤٢/٣ وفيه نسبة للأخطل، وفي «شرح المفصل» لابن يعيش ٢٤/٧ .

(٨) «القاموس المحيط»: خلق.



وواو ينجرّ مابعدهما، وهما<sup>(١)</sup> واو القسم. (والموصول مع صلته فاعل ينجرّ)<sup>(٢)</sup> كما مرّ غير مرة نحو: ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾<sup>(٣)</sup>، فهذه الواو تجرّ بنفسها، وتدخل على مظهر يحسنُ الحلف به. وهي مبدلة من باء الإلصاقية في أقسمت بالله، لما بينهما في المناسبة لفظاً ومعنى عند حذف الفعل، فلا تتجمع مع الفعل لكونها عوضاً عنه خلافاً لابن كيسان، هذا على ما صرح به في كتب النحو.

وذكر في بعض الشروح تلك الرسالة، لأنها أصل، وليس بدلاً من الباء في القسم خلافاً لزاعمي ذلك. واو رُبّة: وهي تقع في أول الكلام، وتدخل على المظهر<sup>(٤)</sup> المنكر كقوله: أي قول الشاعر<sup>(٥)</sup>

وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير، وإلاّ العيس<sup>(٦)</sup> [الرجز]

أي: رُبّ بلدة، وإنما فسّرنا به لأنّ هذه الواو للعطف عند البصريين، وليست جارة بنفسها، فإن لم تكن في أول الكلام، فكونها<sup>(٧)</sup> للعطف ظاهر، وإن كانت/ تقدّر معطوف [٨٤/أ] عليه. قال شارح الألفية وهو الصحيح. وأما عند المبرّد والكوفيين إتّها جارة بنفسها<sup>(٨)</sup>، وبلدة مجرورة بها، وهي حرف عطف، لكنّ<sup>(٩)</sup> صارت قائمة مقام ربّ، كائنة<sup>(١٠)</sup> بمعناها كانت جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدرّون المعطوف عليه في نحو: وقائم الأعماق، لأنّ ذلك تعسف، واختاره ابن الحاجب<sup>(١١)</sup>.

وواو يكون مابعدهما من الإعراب على حسب ما قبلها غالباً، وإنما قال غالباً إذ تجوز المخالفة إذا عُرف المراد، نحو: مررتُ بزيد وعمرو بالرفع، أي عمرو<sup>(١٢)</sup> كذا ذكره الرضي.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة التين: ١ .

(٣) هو اختيار الزمخشري وابن عصفور في «توضيح المقاصد والمسالك»: ١٩٦/٢ .

(٤) الرجز لجران العود: عامر بن الحارث النسيبي. شاعر وصّاف. والجران: باطن العتق الذي يضعه البعير على الأرض إذا مدّ عنقه لينام. أدرك الإسلام، وقرأ القرآن وتأثر به ت؟. ترجمته في «خزانة الأدب»: ١٨/١٠ و«الأعلام»: ٢٥٠/٣ .

(٥) الرجز من شواهد «الكتاب». ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، و«الخزانة». ١٥/١٠ وله روايات عدّة، واليعافير: تيوس الطّباء. «اللسان»: عفر. واليعيس: الإبل تضرب إلى صفرة «اللسان»: عيس

(٦) في (ك): في كونها

(٧) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٤/٢ . النصّ لشيخ زاده وليس للمرادى، فالعبارة جاءت في سياق مقارب

(٨) ليست في (ك)

(٩) في (ك): كانت

(١٠) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب: ١٦١/٢

(١١) في (ك): وكذلك كذا

وهي واو العطف وهي الأصل بالنسبة إلى الجميع، لكن كونها للعطف في الحال قول مرجوح. فَعُلِمَ من هذا القيد أنّ تغاير أقسامها ليس بحسب الحقيقة.

و[هي] <sup>(١)</sup> لِمَطْلَقِ الْجَمْعِ من غير أن يكون المبتدأ به داخلاً في الحكم قبل الأخير، ولأنّ يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما.

وواو دخولها في الكلام كخروجها، بالنسبة إلى المعنى، لكنها تفيد التأكيد.

وهي الواو الزائدة نحو: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ <sup>(٢)</sup>. فالواو هنا زائدة مؤكدة بدليل الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقيل: التنكير للتعظيم حيث قال أبو البقاء: الواو زائدة عند قوم، وليست زائدة عند المحققين.

إنّها عاطفة فالجواب للشرط، وهو إذا محذوف لأنّ فُتِحَتْ على هذا الوجه معطوف على الشرط، فلو لم يقدر الجزء <sup>(٤)</sup> لزم بقاء الشرط / بدونه. [٨٤/ب]

تقديره: كان كيت وكيت، هما كنايةان عن الحديث، (ولا يستعمل إلا مكرراً) <sup>(٥)</sup> مخففاً من كيت وهي أصل كيت، فخففت الباء المشددة، وعوضت عنها التاء فصارت كيت كما بنت وأخت، فوجب إسقاط التانيث لئلا يجتمع علامتان، فبقيت كيت، ويوقف فيه بالتاء كما توقف في بنت، وقد جاء فيه فتح التاء والكسر والضم، وكذا حال زيت.

هذا أي: كون الواو للعطف مختار الزمخشري <sup>(٦)</sup>، وهو الصواب لموافقة الأصل.

وجعلها بعضٌ بمعنى (مع). ذكره العلامة أيضاً حيث قال <sup>(٧)</sup>: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها، أي مع فتحت أبوابها وقيل: إنّها للحال. وهو أيضاً مذكور في «الكشاف» حيث ذكر فيه، وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأبواب الجنة فمقدمة فتحها، بدليل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ مُمْتِنَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ﴾ <sup>(٨)</sup>، ولذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها.

(١) ليست في (ش) و(ك) واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»

(٢) سورة الزمر: ٧٣

(٣) سورة الزمر: ٧١

(٤) في (ك): الجزء

(٥) ليست في (ك)

(٦) «الكشاف»: ٤١١/٤ . وبعبارة الزمخشري: (فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها).

(٧) في (ك): وقيل

(٨) سورة ص: ٥٠

وقول<sup>(١)</sup> مضاف إلى جماعة، وجملة: إنها واو الثمانية وإن منها: ﴿وَأَمَّا نَسَبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مقول القول، وجملة: لا يرضاه التحوي خبر، وباء النسبة للمبالغة، أي: التحوي الكامل، وإنهم بهذه المقالة يستحقون أن تُسَلَّبَ عنهم نسبتهم إلى النحو لما لا يتعلق به حكم إعرابي، ولا سر معنوي، والواو الثمانية هي التي أن العدد قد تمّ بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد التام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ذكره الشيخ القاضي<sup>(٣)</sup> في أواخر سورة البراءة<sup>(٤)</sup>.

وقال بعض الفضلاء: هذا ليس بشيء بدليل قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْغَزِيْرُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾<sup>(٥)</sup>. (فإن المتكبر) في محل التعداد نعت ثامن، مع أنه لم يذكر بالواو، وفيه مناقشة ظاهرة لاتخفى على المتأمل.

والقول به أي: بكون الواو واو الثمانية في آية الزمر وهي قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ أبعد منه أي من القول بكون الواو واو الثمانية في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٦)</sup> لأن الواو في هذه الآية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد، وأما في آية الزمر فليس فيها تعداد بل هي للجنة الثمانية، وأما وجه البعد في: والنَّاهُونَ، لما يتعلق به حكم إعرابي، ولا سر معنوي.

والقول به في ﴿تِيَابَ وَأَبْكَارَ﴾<sup>(٨)</sup> ظاهر الفساد. لأن في واو الثمانية يجوز اجتماع الأوصاف المذكورة في موصوف واحد بخلاف الواو المتاني<sup>(٩)</sup> بين طرفيها، إذ البكارة والنيابة لا يجتمعان في موصوف واحد، وقيل الواو الثمانية لا يخل<sup>(١٠)</sup> المقصود بالحذف بخلاف هذه الواو، لأن التوسط<sup>(١١)</sup> بها للتناهي بين طرفيها.

(١) ليست في (ش)

(٢) سورة الكهف: ٢٢

(٣) يُريد البيضاوي في «أنوار التنزيل»: ٣٥٥/٢

(٤) في (ك): البقرة، وهو غلط، يريد قوله تعالى (الْمُؤْمِنُونَ، الْعَالِدُونَ، الْحَامِدُونَ، السَّائِدُونَ، الرَّائِدُونَ، السَّاجِدُونَ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ).

قال الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» ٣٥٥/٢: (وقيل: إنه لإلذان بأن التعداد قد تمّ بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد التام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه ولذلك تسمى واو الثمانية)

(٥) سورة الحشر: ٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة التوبة: ١١٢

(٨) سورة التحريم: ٥

(٩) في (ك): بخلاف هذا الواو يتناهي

(١٠) في (ك): يخل

(١١) في (ك): التوسط

- ما يأتي على اثني عشر وجهاً -

«م»

النوع الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجهاً وهو (ما)<sup>(١)</sup>، وقع في بعض النسخ وهي،  
فالتأنيث باعتبار الكلمة، فإنها أي ال (ما) على ضربين:

اسمياً: التأنيث باعتبار ذي الضرب، وهي كلمة (ما)، وأوجهها أي أوجه ما الاسمية سبعة،  
أثر التذكير لكون الجمع مؤنثاً غير حقيقي، فإن اعتبرت التأنيث فيه، فالتذكير لعدم وجوب.  
المطابقة، أو للاكتفاء بظاهر التأنيث.

معرفة بالرفع إما على البدلية من سبعة، أو على أنها خبر مبتدأ محذوف، ويجوز النصب  
بتقدير: أعتي.

وتامة: صفتها، والمراد بها مالا / يحتاج إلى الصلة، والعائد والصفة نحو: [٨٥/ب]  
﴿فَيَعْمَلُ فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> أي: نِعَمَ الشيء<sup>(٣)</sup> إبدأؤها، [هذا]<sup>(٤)</sup> عند سيبويه والكسائي فـ (ما) فاعل  
نعم لكونه بمعنى ذي، اللام وهي مخصوصة بالمدح، وكتابة عن الإبداء الذي دل عليه فعله،  
وهو تَبَدُّوا.

وعند أبي عليّ الفارسي<sup>(٥)</sup> والقراء، فالتقدير: نعم شيئاً. لأن (ما) نكرة تامة بمعنى الذي  
فاعل نِعَمَ، فتكون الصلة بأجمعها محذوفة، لأن (هي) مخصوصة، أي نعم الذي فَعَلَهُ هي أي:  
الصدقات كما عرفت في (من هو في سير وإعلان).

وذكر في بعض شروح تلك المتن أن (ما) مركبة مع الفعل لاموضع لها من الإعراب،  
والمرفوع بعدها هو الفاعل.

ومعرفة ناقصة أي محتاجة إلى الصلة، والعائد والصفة، وهي الموصولة آخرها عن التامة مع  
أن جميع الكتب عكس ذلك، إما بناءً على أن مفهومها عديم، والإعدام مقدم على الملكات،  
أو أنها أقدم مرتبة من الناقصة، ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم الناقصة وجودياً،  
واستعمالها أكثر، ولكل وجه هو موليها.

(١) المسألة في «الجنى الثاني»: ٣٢٢ و «المغني»: ٣٩٠

(٢) سورة البقرة: ٢٧١

(٣) في (ش): نعم الشيء هي إبدأؤها

(٤) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٥) «شرح الأبيات المشككة بالإعراب» لأبي عليّ الفارسي / باب من الصلات والأسماء الموصولة: ٤١٧

نحو: ﴿قُلْ: مَا عِنْدَ اللَّهِ - أَيِ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ - خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ الْجَارَةِ﴾<sup>(١)</sup> و(ما) هذه تستعمل لما لا يَعْقِلُ غالباً، وقد يستعمل من ذوي العلم كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: إنْ تَفْعَلُوا، فما شرطية جازمة لتفعلوا، منتزعة به على المفعولية، وجواب الشرط: (يعلمه الله).

وَمِنْ خَيْرٍ في موضع نصب على التمييز، والمميز ما، والتقدير: أي شيء تفعلوا من خير ويجوز أن تكون (مِنْ) زائدة، وخير حالاً، والتقدير أي شيء تفعلوا قليلاً أو كثيراً، [أ/٨٦] ويجوز أن يكون موضع النصب لكونه صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره:

ما تفعلوا فعلاً من خير، وقيل: يجوز أن تكون مصدرية، ومِنْ خَيْرٍ مفعولاً به، والتقدير: أي فعلهم مِنْ خَيْرٍ يعلمه الله.

واستفهامية وهي لا تختص بما لا يَعْقِلُ عند الإبهام. تقول لشيخ رفع لك من بعيد: ماذا؟ نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾<sup>(٤)</sup> ف (ما) استفهامية، ويمينك: حال من معنى الإشارة. وقيل: صلة لتلك.

ويجب حذف ألفها على الأجود: قال الشيخ الرضي: وتُحذفُ ألف (ما) الاستفهام في الأغلب، إذا كانت مجرورةً بحرف الجرّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فما مجرورة بـ من، وألفها محذوفة، فوجهه أن الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار<sup>(٦)</sup> عنها، فقدّم عليها وركّب معها حتى يصير ككلمة واحدة، موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عند رتبة الصدر فحذف ألفها ليكون دليلاً لتركيبها مع الجارة، وإنما لم يحذف نون (من) الاستفهامية إذا كانت مجرورة لكونها حرفاً صحيحاً. كذا ذكره الشيخ الرضي<sup>(٧)</sup>.

ونحو قوله تعالى: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٨)</sup> جميع النسخ التي صادفناها بغير العاطف<sup>(٩)</sup>، والظاهر أنه سهو من قلم الناسخ، لأن النحاة قالوا: إن حذف المعطوف عليه كثير،

(١) سورة الجمعة: ١١

(٢) سورة الشمس: ٥

(٣) سورة البقرة: ١٩٧

(٤) سورة طه: ١٧

(٥) سورة النبأ: ١

(٦) في (ش) و(ك): الجرّ، ومأثنته من «الكافية».

(٧) «الكافية»: ٥٤/٢

(٨) سورة التمل: ٣٥ .

(٩) في (ك): العاطفة

وحذف المعطوف مع حرف العطف قليل نحو: راكب<sup>(١)</sup> طلحان أي: راكب البعير، والبعير طلحان، وأما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف / فَشَأْذُ نادر. [٨٦/ب]

ولهذا أي: لأجل وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المركبة بحرف الجر، ردّ الكسائي على المفسرين قولهم بالنصب مفعول ردّ في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> أنها استفهامية: مقول القول. حاصله: لما كان حذف ألف (ما) الاستفهامية واجباً عند دخول حرف الجر عليها يُثَبِّتُ أَنْ (ما) في (بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي) ليست استفهامية لوجود ألف في<sup>(٣)</sup> (ما).

قال العلامة في «الكشاف» فإن قلت (هي مافي)<sup>(٤)</sup> قوله: بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي أي المئات [هي]<sup>(٥)</sup> قلت المصدرية أو الموصولة، أي بالذي غفر لي [ربي، أي]<sup>(٦)</sup> من الذنوب. ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: أي شيء غفر لي ربي؟ فَطَرَحُ الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً انتهى<sup>(٧)</sup>.

فإذا فهمت ماتلوننا عليك من كلام الرضي، والعلامة<sup>(٨)</sup> الزمخشري عرفت أن ردّ الكسائي مردود، لأن الحذف أكثرى لادائمي.

وإنما جاز نحو: لماذا فعلت؟ هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره. ولما وجب سقوط ألف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر على الأجود فلم<sup>(٩)</sup> يحذف في مثل: لماذا<sup>(١٠)</sup> فعلت؟ مع أنه مركب باللام، فأجاب بقوله:

لأن ألقها صارت حشواً أي: وسطاً بالتركيب مع ذا، فتكون الألف في وسط الكلمة<sup>(١١)</sup>، والحذف في الوسط<sup>(١٢)</sup> قليل لتحصنه من الحوادث فأشبهت (ما) الاستفهام بالموصولة في إثبات الألف، لأن (ذا) لما لم تثبت زيادتها، ولا كونها موصولة إلا مع (ما) الاستفهامية، لم تحذف

(١) في (ك): راكب البعير طلحان

(٢) سورة يس: ٢٧

(٣) في (ك): فيها

(٤) ليست في (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهو نص «الكشاف».

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٧) «الكشاف»: ٣٢٠/٣

(٨) في (ش) و (ك): علامة، ومأثرت يقتضيه السياق

(٩) في (ك): فلر لم

(١٠) في (ك): لماذا بماذا فعلت؟

(١١) ليست في (ش)

(١٢) ليست في (ك)

ألفها كألف (ما) الموصولة، ويجوز أن يكون معنى حشواً أي زائدة غير منظور بالحذف والإثبات لتركيب<sup>(١)</sup> (ما) مع (ذا) الذي يكون موصولاً بالتركيب فأشبهت الموصولة/ فكما أنها [٨٧/أ] إذا كانت موصولة لأتحذف ألفها كذلك هنا.

وتعجبية نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْلًا، فهذه الـ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء عند سيويه، وموصولة عند الأخفش، واستفهامية عند القراء وابن درستويه<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ: وهو قوي من حيث المعنى لأنه كان جُهْلَ سببه، فاستفهم عنه. وضعف شراح «المفصل» هذا الوجه بأن قالوا: أما صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأفعال، فإنها تنقل إلى إنشاء كثيراً، وقالوا: الوجه ماصار إليه سيويه، لأن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، والموصول معرفة بمعنى الذي، والموصوفة قريبة إلى المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع.

وقيل أيضاً في تضعيف كونها موصولة<sup>(٣)</sup> أن (ما) إذا كانت بمعنى الذي، وأحسن: صلتها، لاحتاجت إلى تقدير الخير لأن الموصول مع صلتها مبتدأ، ونحن نقطع كلاماً من غير نظر إلى المحذوف، فما: مبتدأ على مذهب سيويه والقراء، وما بعدها خبرها. وأما عند الأخفش هي مع صلتها: مبتدأ، وخبرها محذوف.

قال ابن الحاجب في «الإيضاح»<sup>(٤)</sup> في باب المنادى: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ أصله إما خبر وإما استفهام، ثم نقل إلى التعجب، ففُيْلَ منه أن كونها قسماً مستقلاً مبني (على الفتح)<sup>(٥)</sup> وعلى الظاهر<sup>(٦)</sup>.

ونكرة موصوفة نحو: مررتُ بما معجب لك، فما: نكرة في محل الجر بالباء، موصوفة بمعجب، ولك: متعلق به، أي بشيء معجب لك ومنه، أي من كون (ما) نكرة موصوفة بمعجب<sup>(٧)</sup> في قوله<sup>(٨)</sup>/أي في قول بعض النحاة وهو الأخفش والزجاج. نعم ما صنعت، [٨٧/ب]

(١) في (ك): لتركيبها

(٢) ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن دُوسْتويه، أحد من اشتهر وعلا قدره، شديد الانتصار للبصريين في النحو واللفظ، له مصنفات منها: «الإرشاد في النحو» و«غريب الحديث». ت: ٣٤٧ هـ ترجمته في «البلغلة»: ١٢١ و«بغية الوعاة» ٣٦/٢

(٣) في (ك): مؤلة

(٤) «الإيضاح» في شرح المفصل: باب الصجب ١١١/٢. كلام قريب من هذا

(٥) ليست في (ك)

(٦) لم أقم على النقل في باب المنادى

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ك): قولهم

فما على هذا نكرة منصوبة لأنها مميّزة، وصنعت: صفتها، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعم شيئاً صنّعه. لعلّ وجه إيراد المثالين إشعار إلى جواز كونها موصوفة بمفردٍ وجملَةٍ. ونكرة موصوفة بها أي: تكون ماصفةً للنكرة، إنما قال: نكرة موصوفة، ولم يقل موصوفة بها كما قال سائر النحاة إذاناً في أوّل الأمر<sup>(١)</sup> بأنّ موصوفها لا يكون إلاّ نكرة، لأنّ النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة.

نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾<sup>(٢)</sup>، فما: إيهامية تزيد النكرة إيهاماً، ومثلاً في هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً بمعنى مثلاً، وأن يكون تمييزاً، وأن يكون منصوباً على المصدرية، أي: أمثلة. مثلاً. ويُذكر إذا قصد التعميم والزيادة.

وقولهم أي: ونحو قول العرب:

لَأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: أمرٌ مجرور باللام، وما في محل الجرّ لكونها صفة لمجرور، والجذع بالدال المهملة قطع الأنف واليد والأذن<sup>(٤)</sup>.

وقصير: اسم رجل، وأنفه، بدل اشتمال منه.

أي: مثلاً بالغاً في الحقارة ولأمرٍ عظيم. هذا تفسير على وجه اللفّ والنشر على الترتيب<sup>(٥)</sup>.

قال بعض النحاة: إنّ (ما) إذا وقعت صفة تكون<sup>(٦)</sup> على ثلاثة أقسام:

- قسم يراد بها التحقير، و [قسم يراد بها]<sup>(٧)</sup> التعظيم.

- وقسم يراد بها التنويع نحو: ضرباً مآء، فما على هذا التفسير اسم، وقيل إنّ هذه

حرف لاموضع لها. ذكر شارح الألفية<sup>(٨)</sup> عن ابن مالك: أنّ (ما) في مثل<sup>(٩)</sup> هذه المواقع حرف زائد مبنية من وصف لائق بالحلّ / وهو أوّل لأنّ زيادتها عوضاً عن محذوف ثابت [١/٨٨]

(١) في (ش): اللام

(٢) سورة البقرة: ٢٦

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني ١٩٦/٢ ، قاله الزّهاء لما رأته قصيراً مجدوعاً، وقصة المثل في «مجمع الأمثال» ٢٣٣/١ في مثل «حَطَبٌ يسير في عَطَبٍ كبير».

(٤) الجذع: القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها. «لسان العرب»: جدع

(٥) في (ش): التركيب، وما أثبتته من (ك)

(٦) ليست في (ش)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): ناقلاً عن ابن مالك، والنصر في «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٢٥/١ .

(٩) ليست في (ك).



في كلامهم، من ذلك: حيث ما يكن أكن. وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كمعهود<sup>(١)</sup> (ما) إلا وهي مرادفة بمكمل كقولهم: مررتُ برجلٍ أي رجل انتهى.

وحرفية بالرفع: عطف على اسمية.

وأوجهها أي أوجه (ما) الحرفية خمسة.

نافية بالرفع: إما بدل عن خمسة، أو خبر مبتدأ محذوف فتعمل في ظرف الجملة الاسمية، قيد بالاسمية احترازاً عن الجملة الفعلية.

عمل ليس، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، في لغة الحجازيين، وإنما قال في لغة الحجازيين<sup>(٢)</sup> لأنّ (ما) و (لا) المشبهتين به ليس لاتعملان<sup>(٣)</sup> عند بني تميم أصلاً<sup>(٤)</sup> لدخولهما على الاسم والفعل كما مرّ تفصيله غير مرّة.

وإن أردت الاطلاع، فلتعد إليه.

نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٥)</sup>، هذا في محل الرفع [اسم]<sup>(٦)</sup> ما الحجازية، وبشراً بالنصب خبره. ومصدرية غير ظرفية نحو: قوله تعالى ﴿يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ﴾<sup>(٧)</sup> (فما) موصولة حرفية. هي وصلتها في محل الجزّ بالباء، أي بنسيانهم، فلا يحتاج إلى عائد، هذا مذهب سيويه. ومذهب الأخفش وابن السراج، إلى أنّ (ما) المصدرية اسم يحتاج إلى عائد هو مذهب مرجوح<sup>(٨)</sup>.

ومصدرية ظرفية، فتكون بمعنى المدة نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(٩)</sup> أي: مدة دوامي حياً. وكافة عن العمل، هذا وجه رابع من وجوه (ما) الحرفية، لكن قال في «القاموس»: وتكون (ما) زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة<sup>(١٠)</sup>؛ فعلم من هذا أنّ (ما) الكافة قسم من الزائدة، لا قسم لها، لعل وجه عدّها / مقابل الزائدة مبني على أنّ لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل [٨٨/ب]

(١) في (ش) كجمهور، ومأثبته من (ك).

(٢) ليست في «ك».

(٣) في (ك): يعمل.

(٤) إعمال (ما) ولا عمل ليس أو إعمال عملهما «الكتاب»: ٥٧/١ وما بعدها، و«شرح المفصل» لابن يعيش: ١١٤/٢ .

(٥) سورة يوسف: ٣١ .

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) سورة ص: ٢٦ .

(٨) انظر تفصيل القول، والخلاف في «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٤٢/٨ .

(٩) سورة مريم: ٣١ .

(١٠) «القاموس المحيط»: (ما). الألف اللينة.

عن العمل، فكانها ليست بزايدة وإن كانت قسماً منها وهي ثلاثة أقسام:  
- كافة عن عمل الرفع كقوله، أي: كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَذُومُ<sup>(٢)</sup> [الطويل]  
الصدود: الإعراض، يقال: صدَّ عنه وتصدَّ صدوداً، أي أعرض، كذا في «الصباح»<sup>(٣)</sup>.  
فَقَلَّ: فعل ماضٍ و(ما) للتصلة بِقَلَّ كافة له عن طلب الفاعل التحوي، لاعتن طلب الفاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل إلا عن فاعل.  
قال الشَّريف<sup>(٤)</sup> في «شرح المفتاح»<sup>(٥)</sup> في حاشية المعلمة بـ منه حيث [قال]<sup>(٦)</sup>: وَقَدْ طَالَ مَا جَالَ فِي صَدْرِي.

اعلم أنه يجوز أن تكون (ما) كافة في إنما، فإنها تكفَّ إن عن العمل (كما تكفَّ الفعل)<sup>(٧)</sup>  
عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر، إنما قلت بحسب الظاهر لأن المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن، لا امتناع صدور الفعل إلا عن فاعل، والفعل هنا يتعلَّق بحسب المعنى إلى مصدر جال ودار، أي طال الجَوْلَانُ والدَّوْرَانِ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر فاعل طال.  
وعلى التقدير الأول تكذب موصولة لأنها من تَمَّة الفعل.

وعلى الثاني مفصولة، وذكر في موضع آخر أي: لا يطلب له فاعل في التركيب، وإن فُهِمَ منه القليل والطويل انتهى.

فَعَلِمَ من كلامه أن الفعل المكفوف يجوز أن يتعلَّق إلى مصدرٍ فعل الذي تدخل عليه، ذلك الفعل المكفوف، ويجوز أن يتعلَّق إلى مصدرٍ نفسه، وهو القليل والطويل والكثير، وعُلِمَ أيضاً (أن) (ما) تكذب مفصولة إذا كانت مصدرية / وموصولة إذا كانت كافة لكونها [٨٩/١] من تَمَّة الفعل، وإنما قال: كافة عن طلب الفاعل مع أن مدعاه كونها كافة عن عمل الرفع، لأن إعراب الفاعل مستقر للرفع.

(١) هو مَرَّار بن سعيد القمسي، من شعراء النُزلة الأموية، وقد أدرك العباسية. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة: ٦٩٩/٢. والمؤلف والمخلف: للأمدى: ٤٠٨. و«خزانة الأدب» للفيهادي: ٢٨٨/٤.

(٢) من شواهد سيويه: ٣١/١. وشواهد «المنه»: ٤٠٣. ونسبه سيويه لعمر بن أبي ربيعة. وقد أثبتته محقق ديوان عمر بن أبي ربيعة في باب «الشعر المنسوب إليه وغير موجود في أصول شعره»، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٥٠٢.

(٣) «الصباح»: صد.

(٤) الشَّريف علي بن محمد الجرجاني، علامة دهره، له تصانيف مفيدة. ت ٨١٤هـ وقيل ٨١٦هـ ترجمته في «بغية الرعاة» ١٩٦/٢ و«كشف الظنون»: ١٧٦٣/٢.

(٥) «الصباح» في شرح المفتاح» للجرجاني. «كشف الظنون»: ١٧٦٣.

(٦) ليست في (ش) واستلركتها من (ك).

(٧) في (ش) مطموسة. واستلركتها من (ك).

ووصال: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وهو يدوم، ولا يكون وصال: مبتدأ، ويدوم: خبره، وعلى طول متعلق بـ يدوم، لأنَّ الفعلَ المكفوفَ بـ (ما) الكافَّة لا يدخل إلاَّ على الجملة الفعلية، لأنه جرى مجرى حرف النفي.

وقولك: قلما يضرب زيد، بمعنى ما يضرب زيد، كذا قالوا. هذا الكلام ردَّ على سيبويه حيث قال الشَّيْخ الرُّضِي: وهي عند سيبويه كافَّة<sup>(١)</sup>، وصال: مبتدأ.

ولكن ذكر في «شرح الألفية»: قال بعض النحاة إنَّ قلَّ إذا كُفَّتْ<sup>(٢)</sup> بـ (ما) تدلَّ على ندارة الشيء لا على نفيه، وقال أكثرهم: يُراد النفي في الأشهر، فعلى هذا لِمَ لا يجوز دخولها على الجملة الاسمية؟ غاية الباب<sup>(٣)</sup> أن يخالف الأشهر، على أنَّ قول سيبويه بمتزلة النصِّ في هذا الفن.

وقال بعضهم: إنَّ (ما) مصدرية هي وصلتها، وهي فعل المحذوف وفاعل الفعل المكفوف أي: قلَّ دوام الوصال. وقال بعضهم: ما زائدة، ووصال فاعل قلَّ، ذكره شارح «الكافية»، فمعنى البيت يختلف على هذا الاختلاف، فتكفَّ في وجوها.

ولم يُكفَّ من الأفعال بـ (ما) الكافَّة إلاَّ قلَّ وطال وكثُر.

- وكافَّة عن عمل النصب والرفع معاً. وجه التقديم على الثاني ظاهر، وأمَّا وجه التأخير عن الأوَّل كون الأوَّل كافَّة عن طلب الفاعل، وذلك في إنَّ وأخواتها، وهو سائر حروف المشبهة بالفعل، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً.

اعلم أنَّ الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع / الخبر خلافاً للكوفين في [٨٩/ب] قولهم إنَّ الخبر باقٍ على رفعه، «وبعض العرب ينصبُّ بهذه الأحرف الجزأين معاً. وحكى قوم منهم ابن السَّيِّد<sup>(٤)</sup> أنَّ ذلك لغة» ذكره شارح «الألفية»، فعلى هذا قول المصنف.

- وكافَّة عن عمل النصب والرفع يكون على الأشهر، وأنَّ هذه الحروف تلحقها (ما) الكافَّة وتمنع عن العمل في الأصحَّ، وقد يجوز إعمالها، فذهب الزمخشريُّ إلى جواز إعمالها كلّها<sup>(٥)</sup>،

(١) مذهب الجمهور أنَّ (ما) الكافَّة حرف «الكافية»: ٣٤٨/٢ .

(٢) في (ش) كففت بها.

(٣) في (ك): ما.

(٤) ابن السَّيِّد: عبد الله بن محمد البطليوسي، عالم باللغات والآداب، صنَّف «شرح أدب الكتاب» و «شرح سقط الزند» و «الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها كثير. ت ٥٢١ هـ ترجمته في: «البلغة»: ١٢٦ ، و «إنباه الرّواة»:

١٤١١/٢ و «غية الرّعاة» ٥٥/٢ .

(٥) «شرح الفصل»: ٣٠/٨ ، يجوز إعمال ربِّ وإعمالها بعد اتصال ما والنقل من توضيح والمقاصد والمسالك ١/ ٣٣٤

وَالزَّجَاجُ فِي: لَيْت وَلَعْلَ وَكَأَنَّ دُونَ الْبَقِيَّةِ لِقُوَّةِ قَرَبِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إِنََّّ كَأَنَّ بِمَعْنَى: شَبَّهْتُ، وَلَيْتَ بِمَعْنَى: تَمَنَّيْتُ، وَلَعْلَ بِمَعْنَى: تَرَجَّيْتُ مَعَ تَفْسِيرِهَا مَعْنَى الْكَلَامِ، وَتَأْثِيرِهَا فِي مَضْمُونِهِ بِخِلَافِ إِنََّّ وَأَنَّ وَلَكِنْ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهَا غَيْرُ زَائِلَةٍ عَلَى<sup>(١)</sup> الْإِبْتِدَاءِ سِوَى التَّكْثِيرِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ النَّصْبِ بِ لَيْتَ وَلَعْلَ، فَقَالَ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ: لَا يَجُوزُ النَّصْبُ إِلَّا فِي لَيْتَمَا، وَصَحَّحَهُ أَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ، كُنَّا ذَكَرَهُ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ<sup>(٢)</sup>، فَهَذِهِ الْحُرُوفُ إِذَا كُتِبَتْ بِ (مَا) يَجُوزُ دَخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(٣)</sup> وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

- وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ فِي<sup>(٥)</sup> (رُبَّ) وَ(كَافٍ) التَّشْبِيهِ، وَفِي<sup>(٦)</sup> (بَاءٍ).

وَعِنْدَ الْبَعْضِ قَالَ صَاحِبُ «التَّسْهِيلِ»: إِنَّ (مَا) قَدْ تَكَفَّفَ عَنِ الْعَمَلِ وَتَحَدَّثَ مَعْنَى التَّقْلِيلِ كَقَوْلِهِ: (رَبِّمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ)<sup>(٧)</sup>.

فَرَبَّ إِذَا [اتَّصَلَتْ] بِهَا (مَا) الْكَافَّةُ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ نَحْوُ: رَبِّمَا زَيْدٌ قَاتِمٌ، وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ<sup>(٨)</sup> لِكُونِهَا بِمَعْنَى حَرْفِ النَّفْيِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفِعْلِ. لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مَاضِيًّا لَفْظًا / نَحْوُ رَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَعْنَى نَحْوُ: ﴿رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٩)</sup> فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ [أ/٩٠] الْمُسْتَقْبَلُ هُنَا كَالْمَاضِي، لِأَنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَجْرِي فِي (التَّحْقِيقِ مَجْرَى)<sup>(١٠)</sup> الْمَاضِي.

(١) فِي (كَ): عَلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ.

(٢) بِعَنِي الْمُرَادِي، وَقَدْ مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ، وَأُورِدَ هَذَا فِي «تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٣٤٧/١ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْهُمُ سَيَبَوِيهِ جَوَازُ الْوُجْهِينَ فِي (لَيْتَ) خَاصَّةً، وَمَنْعَ الثَّانِي فِي سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، لِأَنَّ (مَا) قَدْ أُوْزِلَتْ اخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمَاءِ بِخِلَافِ (لَيْتَ) فَإِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهَا، وَلِلَّذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى وَجُوبِ الْإِعْمَالِ فِي لَيْتَمَا. وَكُنَّا فِي «شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ»: ١٤٣/١ .

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ: ١٧١ .

(٤) سُورَةُ الْمُتَحَنِّنِينَ: ٩ .

(٥) فِي (كَ): فِي ذَلِكَ رَبِّ.

(٦) لَيْسَتْ فِي (كَ).

(٧) عَجَزَ بَيْتُ شُعْرِي، وَصَدْرُهُ: فَلَنْ صَبَرْتُ لِاتِّخِرَ جَوَابًا مِنَ الْخَفِيفِ، يَنْسِبُ لِصَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ وَلِطَبِيعِ بْنِ إِبَاسٍ «الْمَغْنِيِّ»: ٤٠٨ ، «تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ»: ٢٢٨/٢ . وَدَمَعَ الْمَوَاقِعَ: ٣٨/٢ . وَفِيهَا: لَيْمًا أَنْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ.

(٨) فِي (ش): الْفِعْلُ.

(٩) سُورَةُ الْحَجَرِ: ٢ .

(١٠) فِي (كَ): تَحْقِيقٌ.

وقوله<sup>(١)</sup> أي قول الشاعر<sup>(٢)</sup>، هذا مثال على كون الـ (ما) كافة عن العمل:

أَخْ مَاجِدٌ، لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ<sup>(٣)</sup>

المجد: الكرم، وقد مَجَّدَ الرَّجُلُ بالضمِّ فهو مجيد وماجد، والمشهد: محضر الناس. والمراد هنا: الحرب.

كما سيف عمرو لم تَخْنَهُ مَضَارِيه [الطويل]

كما سيفُ عمرو بالضمِّ: مبتدأ، لأن (ما) تمنع<sup>(٤)</sup> الكاف عن العمل، ومضافٌ إلى عمرو.

لم تَخْنَهُ: خبره، وفاعله مستتر راجع إلى السيف، ومفعوله ضمير<sup>(٥)</sup> راجع إلى عمرو.

مضاربه: بالنصب مفعول فيه بتقدير في، وقد تستعمل تلك الكاف (في القرآن)<sup>(٦)</sup> وفي الوقوع نحو: كما حضر زيد قام عمرو، أي قارن القيام والحضور في الوقوع. وقيل: إنها لتأكيد الوجود كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾<sup>(٧)</sup> أي: أوجد رحمتها إيجاباً متحققاً كما أوجدت تربيتهما إيجاباً محققاً، في زمان الماضي.

وزائدة، وهو قسم خامس من (ما) الحرفية وتسمى هي وغيرها أي<sup>(٨)</sup> ما وغيرها حال كونها من الحروف الزائدة<sup>(٩)</sup>، وهي ثمانية أحرف:

(١) في (ك): كقوله.

(٢) منسوب لـ نهشل بن خزي بن ضمرة بن جابر، شاعر مشهور مخضرم بقي إلى أيام معاوية، وكان في جناح علي في حروبه وله في «الحماسة» بيت:

أَغْرُ كَمَصْبَاحِ الدُّجْنَةِ يَتَقَيُّ قَلْبِي الزَّادَ حَتَّى تَسْتَفَادَ أَطْيَاهُ.

ترجمته في «الشعر والشعراء»: ٢ / ٦٣٦ و«كتاب معاني أبيات الحماسة» للتمري: ١٢٦ وفيه ذكر أنه لم يشر على هذا البيت: (أغْرُ كَمَصْبَاحِ...) في غير الحماسة. «الحماسة البصرية»: ٣٤/١.

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ٤٨٧ ينسب المحقق للمرار الققمسي، وقد سبقت ترجمته وفي «معجم الشعراء» للمرزباني: ٣٣٧ بيت:

إِذَا انْتَقَرَ الْمَرَارُ لَمْ يُرْ فَقَرُهُ وَإِنْ أُبْسَرَ الْمَرَارُ أُبْسَرَ صَاحِيَهُ.

والأبيات السابقة من البحر نفسه والقافية نفسها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش»: يمتنع ومأثبته من ك.

(٥) في (ك): ضمير بارز راجع.

(٦) في (ك): القرآن.

(٧) سورة الإسراء: ٢٤.

(٨) في (ك): أي، يسمى (ما).

(٩) يقصدُ حروفُ المعاني للاحروفِ الملباني.

إِنْ، أَنْ، وَمَا، وَلَا، وَمِنْ، وَالْبَاءُ، وَاللَّامُ، وَالْكَافُ بِالنُّدْرَةِ.

مرّ تفصيل كل واحد منها في موضعه.

صلة وتأكيذاً لأنها يُتوصل<sup>(١)</sup> بها إلى زيادة فصاحة، واستقامة وزن، أو حُسْنِ سَجْعٍ، أو تزيين لفظ، وغير ذلك نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَعَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. ف (ما) في الآيتين صلة ومؤكدة، ورحمة وقليل: مخفوض ب (الباء) و(عن).  
أي فبرحة / وعن قليل الأول تفسير للأول، والثاني للثاني. [ ٩٠/ب ]

(١) في (ك): يتصل.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون: ٤٠ .

## [الباب الرابع]

### [الإشارات إلى عبارات]

الباب الرابع في الإشارات أي: الإيماءات.

قال الجوهري<sup>(١)</sup>: أشار إليه باليد: أومى<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ الإشارات<sup>(٣)</sup> إشعار إلى أن ذلك التفصيل إيماء بالنسبة إلى ما يستحقه هذا المقام من البسط.

إلى عبارات. يقال: عبرت<sup>(٤)</sup> الرؤيا إذا فسرتها، وإنما سميت الألفاظ الدالة عبارة لأنها تفسرها<sup>(٥)</sup> في الضمير، أي في<sup>(٦)</sup> تعريفات.

محررة. تحرير الكتاب: تقويمه<sup>(٧)</sup>، والمراد هنا: كونها مهتبة أو مطهرة من الزوائد بحيث لا تدخل فيها ولا اعتراض عليها.

مستوفاة. استوفى حقّه وتوفاه بمعنى<sup>(٨)</sup> كذا في «الصحاح».

موجزة، يقال: أوجزت<sup>(٩)</sup> الكلام: قصرته، وفي الاصطلاح: أداء المقصود بأقل من عبارات المتعارف، أي عبارات تُعطى حقّها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المعهود، ولم يخلُ شيء من المقصود مع وضوح الحدّ عن حدّ<sup>(١٠)</sup> المحدود.

وينبغي أن تقول، لما فرغ من القواعد والأصول أراد أن يبين كيفية إجرائها على ما يناسبها، وإعراضها عما لا يناسبها، فقدّم ما يناسبها مع أن ذكر الإعراض عما لا يناسبها أهم من ذكر ما يناسبها، قصد إلى عدم الفصل بين القواعد والأجزاء.

(١) «الصحاح»: شور

(٢) في (ش) و (ك): أومى، وفي «الصحاح»: أوما

(٣) في (ك): الإشارة

(٤) «الصحاح»: عبر

(٥) في (ك): تفسرها تفسيرها بالضمير

(٦) ليست في (ك)

(٧) «الصحاح»: حرر

(٨) «الصحاح»: وفي

(٩) في (ك): أجزت

(١٠) ليست في (ك)

في نحو ضُربَ. أي في الفعل الماضي<sup>(١)</sup> المجهول. مِنْ ضُربَ زيدٌ. مِنْ جازةٍ داخليةٍ على الفعل على سبيل الحكاية، وإنما قال هذا<sup>(٢)</sup> ليكون توطئة لقوله: وَأَنْ تقول في نحو زيدٌ: نائب عن الفاعل.

إِنَّهُ فعلٌ ماضٍ مُتَوَنِّينَ لم يُسَمَّ فاعله، ولا تَقُل مَبْنِي لما لم يُسَمَّ / فاعله لما فيه [٩١/أ] أي: لشيءٍ نفسيٍّ حصل في هذا التعريف. من التَّطْوِيل، بيانٌ لـ (ما) وهو زيادة حرف من التعريف الأوَّل.

والخفاء: عطف على التطويل، وَجْهُ الخفاء أَنَّ (ما) في قوله: لـ (ما) عبارة عن المفعول، وضمير فاعله راجعٌ إليه، فلا بُدَّ أَنْ يوجَّهَ بأنَّ يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسَةٍ، أو على حذف المضاف، أي فاعل فعل الواقع عليه.

وَأَنْ تقول في نحو زيد من ضُربَ زيدٌ: نائب عن<sup>(٣)</sup> الفاعل لاختصاره وعدم صدقه على نحو درهماً، لكن يُرَدُّ عليه أَنَّهُ يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾<sup>(٤)</sup> وعلى تقدير أن يكون الإسناد مجازياً.

ولا تَقُل مفعول مالم يُسَمَّ فاعله لخفائه، وهو أَنَّ الغرض منه إعلام كونه نائباً عن الفاعل، ومُعَرِّباً بإعرابه ولم يُفهم<sup>(٥)</sup>.

وطويلة. نائب عن الفاعل. وصدقٍ على نحو درهماً<sup>(٦)</sup> كائنة من أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، مع أَنَّ التعريف لازم أن يكون مانعاً عن أغياره، ويمكن أن يُجاب<sup>(٧)</sup> بأنَّ يقال: إِنَّ من قال: مفعول مالم يُسَمَّ فاعله، قال: كلَّ مفعول حُذِفَ فاعله وأقيم مقامه فلا يصدق عليه.

نعم إذا قطع النظر عنه (يصدق عليه)<sup>(٨)</sup> لكنَّه مقدَّر عند أرباب هذا الفن، وليس بأجنبي عن اصطلاحاته، وبهذا يندفع ما قال التفتازاني في شرحه للحرشي: إِنَّ التعريف ينتقض بالمبني للفاعل عند من جَوَّزَ حذف الفاعل.

(١) في (ك): المجهول والماضي

(٢) في (ك): مكذا

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة إبراهيم: ٤١

(٥) في (ك): لم يُفهم منه

(٦) في (ك): على درهماً زيد

(٧) ليست في (ك)

(٨) ملين قوسين ليس في (ك)



وأن تقول في قد: حرف تقليل زمن الماضي أي: تقريبه، ولا يخفى حسن هذه العبارة لمن له أدنى مسكة في هذا الفن. وحدث المضارع أي: وقوعه. يقال: حدث / أمر إذا وقع، كذا في «الصحاح»<sup>(١)</sup>.

أو لتحقيق حدثيهما أي: لتحقيق وقوع الماضي والمضارع، وهذا التحقيق غير الذي حصل من صيغة الماضي.

وينبغي أن تقول في لن، وهي حرف برأسه عند سيويه وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>، لأن الأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنها بعيدة عن التصرف والتمسك بالأصل أولى وأحق.

وعند الخليل مركبة أصلها: لأن<sup>(٣)</sup> حذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت<sup>(٤)</sup> الألف لالتقاء الساكنين، وردّه سيويه<sup>(٥)</sup> بجواز<sup>(٦)</sup> تقديم معموها نحو: زيدا لن يضرب.

أجيب بأنه يجوز أن يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، على أنه منع الأخفش [الصغير]<sup>(٧)</sup> ذلك التقديم، وعند الفراء نونها مبدلة من الألف، كما أبدلت الألف من النون وهو ضعيف.

حرف نصب ينصب المضارع. وحكى بعضهم أن الجزم بـ لن لغة بعض العرب، وأن الجزم والرفع جائز عند البعض، ذكره<sup>(٨)</sup> «شارح الألفية».

ونفي استقبال ذكر<sup>(٩)</sup> في «شرح الألفية» أيضاً<sup>(١٠)</sup>! أن (لن) حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال<sup>(١١)</sup>، ويلزم<sup>(١٢)</sup> أن يكون مؤبداً خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في «أ نموذج»<sup>(١٣)</sup> وقال في غيره أن (لن) لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل.

(١) «الصحاح» حدث

(٢) في (ب): الأصح

(٣) في (ش): لأن، ومأثنته من (ك) وهو ما في الكتاب

(٤) في (ش): سقط

(٥) قول الخليل وردّه في «كتاب سيويه» ٥/٣ . وجاء مفصلاً في «مع الموامع» للسيوطي: ٤/٢

(٦) في (ش): يجوز

(٧) في (ش): إنه بغير، ومأثنته من (ك)

(٨) في (ك): ذكره في، وقد فصل فيها السيوطي في «مع الموامع»: ٤/٢ . وحكى الجزم بـ لن لغة وأتشد عليه:

لن يخب الآن من رجالك من حرك من دون بابك الحلقة

(٩) في (ك): ذكر

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ك): يخلص له للاستقبال

(١٢) في (ك): ولا يلزم. وقد جاء النقل عن أنموذج الزمخشري في «مع الموامع»: ٤/٢

(١٣) «الأنموذج»: ٩٧

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لادليل عليها، بل قد يكون المنفي بـ (لا) أكد من المنفي بـ (لن)، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا قسم عليه أكد، وقال صاحب «الإقليد»<sup>(١)</sup>: والمراد بالتأكيد هو التصميم<sup>(٢)</sup> وإبرام العزيمة على ما خيّر به من سلب وإيجاب / عما هو يصدره وليس كما زعم بعضهم أنها للتأييد، [ ٩٢/أ ] إذ التأييد مُتَافٍ للتحديد. وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾<sup>(٣)</sup>. وحتى لانتفاء الغاية.

وذهب قوم ومنهم<sup>(٤)</sup> ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء<sup>(٥)</sup>. واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا (لا) خاصة.

وفي (لم) حرف جزم يدخل على<sup>(٧)</sup> المضارع، وقد تلغى فلا [يجزم بها]<sup>(٨)</sup>، قال في «شرح التسهيل» حملاً على (لا)<sup>(٩)</sup> وفي «شرح الكافية» حملاً على (ما) قاله شارح الألفية، وهو أحسن.

لأن (ما) يُنفي بها الماضي كثيراً بخلاف (لا) وأنشد الأخفش على إهمالها<sup>(١٠)</sup>:  
لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ ذَهَبٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُوَفُّوا بِالْجَارِ<sup>(١١)</sup> [البسيط]  
قال بعض النحويين: إنه ضرورة، وقال بعضهم: إنه شاذ، وفي «التسهيل»: وقد لا يُجزمُ بها، فلم يخصصه بالضرورة، وذكر في «شرحه» أن الرفع بها لغة قوم، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل، وحذفه بعدها إلا في الضرورة.

(١) في (ك): الأقاليد

(٢) في (ك): التعميم

(٣) سورة يوسف: (٨٠)

(٤) في (ك): معهم

(٥) «الأصول» لابن السراج: ١٧١/٢

(٦) سورة القصص: ١٧ ، ورأى ابن عصفور في «معجم الهوامع»: ٤/٢

(٧) ليست في (ش)

(٨) في (ش): فلا يجزمها، ومأثبته من (ك)

(٩) ليست في (ش)

(١٠) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٣٦/٤ ، بنصه.

(١١) البيت من شواهد «المغني»، ٣٦٥ و «خزانة الأدب»: ٢٠٥/١ ، والاستشهاد به في الضرورة في «ضرائر الشعر» لابن عصفور: ٣١٠ . وهو غير منسوب

لنفي المضارع، فيجوز أن يكون ذلك النفي منقطعاً عند الحال نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾<sup>(١)</sup>، ومتصلاً بها نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾<sup>(٢)</sup>.

وقلبه ماضياً: هذا صريح بأنّها تدخل على المضارع، وتصرف معناه<sup>(٣)</sup> إلى الماضي، وهو مذهب [المبرد]<sup>(٤)</sup> وأكثر المتأخرين.

وقد ذهب أبو موسى ومن وافقه، وقد نُسب هذا القول [إلى]<sup>(٥)</sup> سيويه إلى أنها تدخل على الماضي، وتصرف لفظه / إلى المضارع. وقال ابن الحاجب: وإن لم يكن بين<sup>(٦)</sup> هاتين [٩٢/ب] العبارتين خلاف في المعنى، لكن العبارة الثانية ليست بجيدة لأن قولهم مِمَّا يُوْهِمُ صَحَّةَ دُخُولِ (لم) على الماضي، وليس كذلك. ويوهم أيضاً بقاء المضارع على معناه، لأنهم لم يقولوا: إنها<sup>(٧)</sup> تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ولم يتعرض إلى كون معنى الماضي مُراداً، فكان الأول أولى.

وفي أمّا المفتوحة المشددة حرف شرط قال محشي الضوء: إنَّ النَّحَاةَ اختلفوا بعد اتفاقهم على أنها حرف، في أنها موضوعة للشرط<sup>(٨)</sup>، أو قائمة مقام ماوُضِعَ للشرط<sup>(٩)</sup>.

فذهب ابنُ الحاجب إلى الأول، قال في «الكافية»<sup>(١٠)</sup>؛ وحرف الشرط: إنَّ وَلَوْ وَأَمَّا<sup>(١١)</sup>. وصاحب «الكشاف» إلى الثاني حيث قال في «مفصله»: ومن أصناف الحروف حرفا الشرط وهما: إنَّ وَلَوْ. ثم ذكر بعد عدّة فصول. (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في أنها حرف أو اسم ليس بمشهور<sup>(١٢)</sup>. انتهى

(١) سورة الإنسان: ١

(٢) سورة مريم: ٤

(٣) في (ك): معناه به إلى

(٤) ليست في ش، وأثبتها من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٣/٤ والنص مقبوس منه بتمامه.

(٥) ليست في (ش)، ومأثرت من (ك) انظر «الكتاب» لسيويه: ١٣٥/١ ، ١٣٦ . (لم) أُضْرِبُ نَفْيَ لَضَرَبَتْ. ونصّ شيخ زاده منقول من «توضيح المقاصد والمسالك» بضمّه: ٢٣٣/٤ ، وهناك عزو للآراء

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): لأنها

(٨) في (ك): بشرط

(٩) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٨٤/٤ ، فيه حديث حول حرفيتها

(١٠) في (ك): قال حيث

(١١) «الكافية»: ٣٨٩/٢

(١٢) قاله في «المفصل»: ٣٢٠ حيث ذكر في حرفي الشرط (إنَّ وَلَوْ) وفي: ٣٢٣ ذكر (أمّا) وعبارته: (وأمّا فيها معنى الشرط. قال سيويه: إذا قلت: أمّا زيد فمتطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد متطلق انتهى)

ولأنّ من تعبير صاحب الكشف: «أما كلمة فيها معنى الشرط» كونها اسماً، لأنّ إطلاق الكلمة على الحرف جائز، وإنّما عبّر بالكلمة إشعاراً إلى خفاء حرفيتها، من حيث إنّها عملت في الظروف النصب، وتضمنت معنى (مهنا)<sup>(١)</sup>. وبعض الفضلاء تكلف في التوفيق بين مقال ابن الحاجب والزمخشري بأنّ قال: يجوز أن يكون مراد ابن الحاجب (أما) المركبة التي أصلها (ما)، ومراد الزمخشري (أما) المفردة المتضمنة للشرط لأنّ جميع شراح الكافية فسروها بهما يكن، فلو كان مراد ابن الحاجب (أما) المركبة لما جاز التفسير به، والحق أنّ النزاع في (أما) المفردة / وإنّ التوفيق مقالته: جلال الدين السجدي<sup>(٢)</sup>، وهو أنّ صاحب [٩٣/أ] «الكشاف» اعتبر ما كان خالصاً للشرط، وابن الحاجب مافيه معنى الشرط.

وأدرج<sup>(٣)</sup> ماله معنى الشرط (في حرف الشرط)<sup>(٤)</sup>، فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز. ومن هذا قال: إطلاق حرف الشرط على (أما) التفصيلية مجاز<sup>(٥)</sup>.

ولهذا فسّر بعض شراح تلك الرسالة قوله: حرف شرط، أي حرف مؤوّل باسم شرط وتفصيل. وذلك التفصيل قد يكون لمجمل<sup>(٦)</sup> سابق كقوله<sup>(٧)</sup>:

أنا أوّد وأقلّ؛ أمّا من أوّدّه فالعالم، وأمّا من أقلّاه فالجاهل. وقد يكون لتفصيل مأجملته في الذهن [ويكون]<sup>(٨)</sup> معلوماً للمخاطب بواسطة سبق ما يدلّ على المتعدد بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّابْعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ: مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا...﴾<sup>(٩)</sup>.

وقد يجيء للاستئناف من غير أن يتقدّمها ما يدلّ على المتعدد كـ (أما) الواقعة في أوائل الكلام المنقطع عمّا قبله<sup>(١٠)</sup>، ومنها ما يأتي في أوائل الكتاب والرسالة، ومتى كان تفصيلاً لمجمل وجب تكرارها.

(١) في (ش): معنى اسماً

(٢) لم أعر على ترجمة له

(٣) في (ش): لازم، مأثبه من (ك)

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): كذا قالوا

(٦) في (ك): الجملة

(٧) في (ك): كقولك

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٩) سورة البقرة: ٢٦

(١٠) في عبارة (ش) تقديم وتأخير، وأثبت ما في (ك)

وقد يكتفى<sup>(١)</sup> بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور [ضد غير المذكور]<sup>(٢)</sup> لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ﴾<sup>(٣)</sup>. فَإِنَّ مَا يَقَابِلُ (أَمَّا) المذكورة ههنا غير مذكور لكنّه مقدّر، يعني: فَأَمَّا الَّذِينَ [ليس]<sup>(٤)</sup> فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ المحكمات.

وتأكيد<sup>(٥)</sup>، لأنّ تفصيلَ المَجْمَل يدلّ على زيادة الاعتناء بشأن المذكور.

وفي أَنَّ المفتوحة / المخففة حرف مصدري ينصب المضارع، مرّ تفصيله في الباب [٩٢/ب] الثالث.

وفي<sup>(٦)</sup> الفاء التي بعد الشرط، إنّما قال بعد الشرط، ولم يقل قبل الجواب مع أنّها قد تقع بعد الفضلات المتعلقة بالشرط اكتفاءً بقوله: رابطة لجواب الشرط لأنّه يُعلم منه دخولها على الجواب.

ولا تنقل جواب الشرط كما يقولون<sup>(٧)</sup>؛ أي: بعض المُعَرِّين. لأنّ الجوابَ الجملة بأسرها. هذا الكلام ظاهر في أَنَّ الفاء داخلٌ في الجواب، وهو مذهب أكثر النحاة، وقال بعضهم: إنّ الفاء خارج عن الجواب، لأنّها رابطة [والرّابطة]<sup>(٨)</sup> غير المربوط.

لألفاء وحدها. وارتكاب المجاز في مثل هذا المقام ليس ممّا ينبغي.

وفي نحو زيدٍ من قولك: جلست أمام زيدٍ، مخفوض بالإضافة أو بالضاف قال الشيخ الرضي:

اعلم أنّ بينهم خلافاً في العامل في المضاف إليه؛ هو اللّام المقدّر أو المضاف، فَمَنْ قَالَ الحروف المقدّرة نظر إلى معناه في الأصل المتقدّم هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إذ أصلُ غلام زيدٍ، غلام جعل لزيدٍ، ومن قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأولى، قال: إنّ

(١) في (ك): اكتفى

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٣) سورة آل عمران: ٧

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) في (ك): توكيد

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): يقولونه

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

حروف<sup>(١)</sup> الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدة معناه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، فليس بشيء.

فَعَلِمَ من هذا أَنَّ قوله مخفوض بإضافة ليس بصحيح.

ولا تقل [مخفوض]<sup>(٢)</sup> بالطرف، وهو أمام في هذا المثال، لأنّ مقتضى الخفض في المضاف إليه هو الإضافة على رأيي، أو المضاف من حيث هو مضاف مع قطع [النظر]<sup>(٣)</sup> عن الحيثيات على رأيي.

لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل: غلام زيد وإكرام / زيد، فإنّ المضاف [أ/٩٤] في هذين المثالين ليس بظرف مع أنّ المضاف إليه مخفوض به، فلو قلت مخفوض بالطرف لُفهم مدخلة الطرف في الخفض، وليس كذلك.

واعلم أنّ قول المصنف (لأنّ مقتضى الخفض) مساهلة لأنّه يُفهم منه كون العامل نفس المقتضى وليس كذلك، لأنّ العامل مابه يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب على ما صرح به ابن الحاجب في مقدّمته<sup>(٤)</sup>، اللهمّ إلّا أنّ يُقدّر ويُقال لأنّ مابه يتقوّم المعنى المقتضى<sup>(٥)</sup> أن تقول:

في الفاء من نحو<sup>(٦)</sup>: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾<sup>(٧)</sup> فاء السيّية، ولا تقل فاء العطف لأنّه لا يجوز عند بعض النحويين أو لا يحسن عند أكثر النحويين ومنهم سيبويه حيث قال: إن كانت الجملتان مرتبطتين من حيث المعنى يجوز عطف الطلب على الخبر ولا العكس.

أي: لا يجوز أولاً يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرأيين<sup>(٨)</sup> لما بينهما من التناهي في المعنى، وأن تقول: وجه تغيير الأسلوب السابق بذكر أنّ تقول: أمّا طول العهدين المعطوفات، هو إشعار إلى أنّ<sup>(٩)</sup> ما ذكره بعده ليس من جنس ما ذكر قبله في الواو العاطفة: حرف عطف لمجرد الجمع من غير أن يكون مبتدأ داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا<sup>(١٠)</sup> أن

(١) في (ك): حرف

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «الكافية»: ٢٥/١ ، والشارح يعينها بقوله: المقدّمة

(٥) في (ك): مقتضى للإعراب

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة الكوثر: ٢

(٨) في (ك): الرؤيتين

(٩) في (ك): ما

(١٠) في (ك): له

يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما<sup>(١)</sup>. هذا هو المختار عند فحول هذا الفن، وإن ذهب بعضهم إلى لزوم المعية، وبعضهم إلى دخول الأول في الحكم قبل الذي. وفي حتى التي للعطف حرف عطف للجمع والغاية، وإنما لم يقل لمطلق الجمع كـ [ ٩٤/ب ] قال في النوع الثالث من الباب الثاني إشعاراً إلى ما قاله بعض النحاة، وهو أن يكون فيها جمع وترتيب، ومهملة متوسطة بين الفاء وثم.

وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة<sup>(٢)</sup>. قال في «القاموس»: ثم حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الأمر أو قد يتخلف [ بأن تقع زائدة كما في: ﴿هَٰذَا لَأَمْلَجًا مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup>.

[ والثالث: المهلة<sup>(٥)</sup>، أو قد يتخلف كقولك: أعجبني ماصنعت اليوم، ثم ماصنعت أمس أعجب. لأن ثم فيه لترتيب الإخبار ولاتراخي بين<sup>(٦)</sup> الإخبارين<sup>(٧)</sup> انتهى<sup>(٨)</sup>.

وفي الجوهري: وربما أدخلوا عليها التاء كما قال:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي<sup>(٩)</sup> [ الكامل ]

وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب.

اعلم أن الفاء إذا كانت من حروف العطف يُعطف بها وتُفيد الترتيب، وهو نوعان:

- معنوي كقام زيد فعمرو.

- وذكري. وهو عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا

(١) في (ش): عكسها، ومأثنته من (ك)

(٢) في (ش) و(ك): المهلة، ومأثنته يناسب السياق.

(٣) سورة التوبة: ١١٨

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): حتى بين

(٧) «القاموس المحيط»: ثم.

(٨) سقط من النسختين (ش) و (ك)، الأمر الثاني، وسبق العبارة يقتضي ذكره، وهو في «القاموس» (الثاني: الترتيب، أو لا تقتضيه، كقوله عز وجل: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾ سورة السجدة: ٧-٨ «القاموس

المحيط»: ثم

(٩) «الصباح»: ثم، وسبق تخريج الشاهد، والحديث عنه

كَانَا فِيهِ»<sup>(١)</sup> والتعقيب مع الاشتراك عنهما<sup>(٢)</sup> تقول: ضربت زيدا فعمراً، والتعقيب بدون الاشتراك فيكون ما قبلها علّة لما بعدها نحو: ضربه فبكى، والتعقيب في كلّ شيء بحسبه نحو: تَزَوَّجَ فَوَلَدَهُ، مع أنّ بينهما مدّة الحمل. هذا إذا أطنبت في التعبير عن الأدوات، وإذا اختصرت فيهنّ، أي: في تعبير تلك الأدوات فقل عاطف ومعطوف.

أي: قل في حروف العطف مع المعطوف، كما تقول عند الاختصار في حروف الجرّ مع مجرورها: جازّ ومجرور. وهذا التعبير شائع عند أرباب هذا الفنّ فلذلك جعله مشابهه، وإنّه من باب التشابه لامن التشبيه. وكذلك أي: كما تقول عند الاختصار في حروف العطف / والجرّ. [١/٩٥]

تقول إذا اختصرت في نحو: ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَلَنْ نَفْعَلَ<sup>(٤)</sup> ناصبٌ ومنصوبٌ هذا هو المختار لما عرفت أنّ الرفع بهما والجزم به لن جائز عند البعض.

وأنّ<sup>(٥)</sup> تقول في (إنّ) المكسورة المشدّدة: حرف توكيد، لأنّها يُجاب بها (القسم) كما يُجاب<sup>(٦)</sup> باللام، وعن الفراء أنّ (إنّ) مقدّرة لِقَسَمٍ محذوفٍ استغنى بها عنه، فالتقدير: والله إنّ زيدا لقائم.

يُنْصَبُ الاسم ويرفع الخبر [عند]<sup>(٧)</sup> البصريين، وأمّا عند الكوفيين وتبعهم «التسهيل»<sup>(٨)</sup> إلى أنّ الخبر مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخول (إنّ) عليه، فلذلك جوزوا<sup>(٩)</sup> العطف على اسم إنّ المكسورة بالرفع قبل مضيّ الخبر.

وتزيد في (أنّ) المفتوحة فتقول: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر وإنّما قيل: حرف مصدري لأنّها تعامل معاملة المصدر حيث تؤوّل مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلاً نحو: بلغني أنّ زيدا مُنْطَلِقٌ، فإنّه مؤوّل به (بلغني انطلاق زيد).

(١) سورة البقرة: ٣٦

(٢) في (ك): عنها

(٣) سورة طه: (٩١)

(٤) في (ك): إنّ تفعل

(٥) ليست في (ك)

(٦) ليست في (ك)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) «التسهيل»: ٦١ وما بعدها

(٩) في (ش): جوزّ



ومفعولاً نحو: سمعت أن عمرًا عالمٌ، وهو مؤولٌ بـ (سمعت علمَ عمرو).  
ومضافاً<sup>(١)</sup> إليه نحو: عَجِبْتُ من أن بكراً واقفٌ، وهو مؤولٌ بـ (عَجِبْتُ من وقوفِ بكري)<sup>(٢)</sup>.  
ولهذا أي: لأجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء  
كان قبلَ مُضَيِّ الخبر أو بعده.

### [مَا يُعَابُ عَلَى الْمُعْرِبِ]

واعلم أنه، الضمير للشأن، يُعَابُ يُقال: عَابَ المتاعُ إذا صار ذا عيب، وعَيْتُهُ أُنَا مُتَعَدٌ<sup>(٣)</sup>.  
كذا في الجوهري. على الناشئ. هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيباً على الدَّخِيلِ<sup>(٤)</sup> أيضاً،  
ولأنما / قال ترغيباً للطالب، يدلّ عليه قوله: والصَّوَابُ لآَنه يُستعمل في مقابلة الخطأ. [٩٥/ب]  
ووقع في<sup>(٥)</sup> بعض النسخ (على الناس)<sup>(٥)</sup> فحديثه لا يحتاج إلى الاحتراز<sup>(٦)</sup>، فقوله: على الناشئ  
أي: المتحرِّ، مأخوذ من نشأ الغلام إذا ارتفع وبلغ<sup>(٧)</sup>.

في صناعة الإعراب. عبّر بالصَّنَاعَة إشعاراً بلزوم المجادلة والمزاولة وكونها آلة كسائر العلوم،  
فقوله: يُعَابُ: فعل مضارع لم يُسمَّ فاعله.

وجملة أن يَذْكُرَ فعلاً نائباً عن الفاعل، أي: يعيب المُعْرِبُونَ على الناشئ ذكر الفعل  
ولا يبحث عن فاعله، عطف على<sup>(٨)</sup> يذكر، أو أن يذكر مبتدأ ولا يفتحص عن خبره. أو ظرفاً  
أو مجروراً بحرف جرٍّ، ولأَنَّهُ إلى متعلِّقه، والضمير راجع إلى ظرفٍ أو<sup>(٩)</sup> مجرور على سبيل  
البدل.

أو جملة ولا يذكر أَلَهَا<sup>(١٠)</sup> محل<sup>(١١)</sup> أم لا، أو موصولاً ولا يبيِّن صلته، سواء كان اسمياً أو  
حرفياً، وعائده. إذا [كان]<sup>(١٢)</sup> الموصول اسمياً، لِمَا عَرَفْتَ أن الحرفي لا يحتاج إلى العائد.

(١) في النسخين: (مضاف) والسياق يقتضي نصبه

(٢) في (ش): وفق عمرو وبكر، ومأثنته من (ك).

(٣) «الصحاح»: عيب.

(٤) «القاموس المحيط»: دخل «كلّ كلمة أدخلت في كلام العرب، وليست منه».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ش): الاعتراض.

(٧) «القاموس المحيط»: نشأ «الغلام والجارية جاوزا حدَّ الصَّغَر».

(٨) في (ك): على أن يذكر.

(٩) في (ك): و.

(١٠) في (ش) و(ب): لها، ومأثنته من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو ما يناسب السياق.

(١١) في (ك): محل من الإعراب.

(١٢) ليست في (ش).

اعلم أنّ ذكر<sup>(١)</sup> المبحث في: الفاعل، والتفحص في الخبر، والتّبيّه في المتعلّق، والذّكر في المحلّ، والتّبيين في الموصول فيما لا يخفى وجّهه على طبع وقاد وذهن نقاد<sup>(٢)</sup>.

وأن يقتصر على أن يذكر في إعراب الاسم من نحو: قام ذا أو نحو: قام الّذي، على أن يقول: اسم إشارة في ذا أو موصول في الّذي، فإنّ ذلك أي كون (ذا) اسم إشارة، والّذي: اسم موصول، لا يقتضي إعراباً حتّى يُعلم كونها<sup>(٣)</sup> في محلّ الرفع على [الفاعليّة]<sup>(٤)</sup>.

والمراد من الموصول ما يوجد مع الصّلة، وإلّا لا يكون له محل ولا اقتضاء.

والصّواب في التعبير أن يُقال: / فاعل وهو اسم إشارة، أو فاعل وهو اسم [١/٩٦] موصول فإن قلت لأفائدة في قوله في نحو (ذا) أنّه اسم إشارة، لأنّ الغرض منه إعلام فاعليته والاقتصار على فاعل كافٍ فيه مع أنّه لأفائدة في التّطويل.

بخلاف قوله في<sup>(٥)</sup> الّذي: أنّه موصول فإنّ فيه أي<sup>(٦)</sup>؛ في ذكر اسم الموصول، تشبّهاً على ما يفتقر إليه الموصول من الصّلة بيان لـ (ما)، والعائد عطف على الصّلة ليطلبهما<sup>(٧)</sup> أي: الصّلة والعائد، المعرب وليعلم عطف [على ليطلبهما]<sup>(٨)</sup> أي: لأجل أن يطلب ويعلّم المعرب، أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها. لأنّ الموصول لا يتمّ إلّا بصّلة<sup>(٩)</sup> فيكون كشيء واحد. قلت: بلى فيه، أي في ذكر اسم إشارة فائدة؛ وهي التّشبيه، أي الإشارة. إنّما فسرنا به لتعديّه بـ إلى، إلى أنّ ما يلحقه من الكاف، بيان لـ (ما) وجملة ما يلحقه في محلّ النّصب على [أنّها]<sup>(١٠)</sup> اسم إنّ، حرف بالرفع خبرها مضاف إلى خطاب لاسم<sup>(١١)</sup> مضاف إليه. لأنّ اسم<sup>(١٢)</sup> الإشارة معرفة فلا يضاف إلى شيء، والاسم مرفوع لأنّه لأرفع هنا، ولا<sup>(١٣)</sup> منصوب لأنّه لا (ينصب فتعّين)<sup>(١٤)</sup> أن يكون حرفاً، ولا يردّ عليه، لم لا يجوز أن يكون في أسماء الإشارة معنى الفعل وهو أشير؟

(١) في (ش): يذكر، ومأثّته من (ك).

(٢) في (ك) نفاذ، وما في (ش) يناسب سياق السّجّة.

(٣) في (ك): كونهما.

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ك): في الّذي في إبه.

(٦) ليست في (ش).

(٧) في (ك): ليطلبهما.

(٨) في (ش): ليطلب، ومأثّته من (ك).

(٩) في (ك): بالصّلة.

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(١١) في (ك): اسم.

(١٢) في (ش): الاسم.

(١٣) في (ك): ولا اسم منصوب.

(١٤) في (ك): لا نصب فتعّين.

فيعمل عمل النَّصب كما في: هذا زيد قائماً<sup>(١)</sup>، لأنَّ هذا التقدير لا يكون إلا باقتضاء المقام، ولاقتضاء هنا، وقد يستدل بحرفية هذه الكاف بامتناع وتوقع الضمير موقعها، ولو كان اسماً يمنع وقوعها كما في: ضربتك وبك. وذكره الشيخ الرضي<sup>(٢)</sup>.

والى أن الاسم بعد (ذا)<sup>(٣)</sup> العطف تعبير المصنّف باللحوق في الأوّل، وبالبعدية / [٩٦/ب] في الثاني ظاهر على التأمل في نحو قولك<sup>(٤)</sup>: جاءني هذا الرجل، نعت على أن تكون اللام إشارة إلى حصّة غير معيّنة، أو عطف بيان على أن يكون إشارة إلى حصّة معيّنة [كما حققه ابن عصفور]<sup>(٥)</sup> على خلاف [بين النّحاة]<sup>(٦)</sup> في المعرف بـ أل [أي: بحرف التعريف]<sup>(٧)</sup> الواقع بعد اسم الإشارة، وبعد أيها في: أيها الرجل. فإن تلك اللام للمهد الذّهني عند البعض<sup>(٨)</sup>، ووجه التنبيه انحصار كون المعرف بهما صفة أو عطف بيان كما جعله أكثر النّحاة. وعند البعض أن يكون بدلاً. ذكره في «شروح الكافية» فلا يكون التنبيه تاماً.

وفيما لا يتبيّن عليه إعراب. عطف على<sup>(٩)</sup> قوله في إعراب الاسم، يعني: يُعاب على الناشئ، أن يقتصر فيما لا يتبيّن عليه إعراب، وقوله: أن يقول، عطف على أن يقول بعاطف واحد، مضاف فإنّ المضاف ليس له إعراب مستقرّ كما للفاعل ونحوه. أي: إعراب مستقرّ للفاعل وفروعه، والمفعول وفروعه<sup>(١٠)</sup>؛ والمضاف إليه وفروعه.

إنّما إعرابه بحسب ما يدخل عليه أي: على المضاف [فيكون إعرابه على [حسب] العامل، فالصّواب أن يقال في التعبير عن المضاف]<sup>(١١)</sup>؟ فاعل ومفعول ونحو ذلك من المعلوم الذي يستقرّ إعرابه، والمصنّف لم يقل هو فاعل ومضاف مع أنه يتعلّق بذلك فائدة، وهي كونه جاراً للمضاف إليه. والفرق بين هذه الفائدة وما ذكره في الموصول واسم الإشارة فليس بواضح.

بخلاف المضاف إليه في جواز الاختصار عليه، فإن له إعراباً مستقرّاً وهو. أي: الإعراب المستقرّ فيه الجرّ فإذا قيل في التعبير: مضاف إليه، علّم أنه مجرور بالمضاف.

(١) في (ش): قائم، ومأثّته من (ك).

(٢) «الكافية»: ٣٢/٢. النصّ في الكافية بخلاف بسيط حيث يقول الرضي: (من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها). وفي (ش) و(ك): (وقوع الضمير).

(٣) في (ك): بعده.

(٤) في (ش): قد ذلك، ومأثّته من (ك) يقتضيه السّاق.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): والخارق عند البعض.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ش): فرع، ومأثّته من (ك) يناسب السّاق.

(١١) سقط في (ش) واستدركتها من (ك) مستأنساً بـ متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

- الحرف الزائد من القرآن -

وينبغي أن يتجنب المُعَرَّب؛ فاعل ينبغي، أي اجتناب المُعَرَّب أن يقول في حرف الذي / ثبت في كتاب الله تعالى أنه، الضمير راجع إلى الحرف من<sup>(١)</sup> غير تأويل الكلمة زائد، [أ/٩٧] بل يقولون: إنه صلة أو مؤكّد لأنه يسبق إلى الأذهان عند إطلاق الزائد أنه هو معرب<sup>(٢)</sup> الذي لامعنى له أصلاً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك أي: عن الزائد الذي لامعنى له، وقد وقع هذا الوهم، أي كون المراد من الزائد مالمعنى له، للإمام العلامة المحقق فخر الدين الرازي<sup>(٣)</sup> فقال الإمام:

المحققون على أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى، والجملة محكي القول. وأما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> فيمكن أن تكون استهامة للتعجب، والتقدير: فبأي رحمة<sup>(٥)</sup> انتهى.

هذا الكلام يجوز أن يكون من طرف الإمام تصحيحاً لقول المحققين، ويجوز أن يكون من طرفهم تصحيحاً لما يدّعيه برفع سؤال مقلّد وهو أن الباء في: فيما رحمة: زائدة. فأجاب بهذا، فإن قلت: لمّ لا يجوز أن مراد الإمام أن يمنع إطلاق الزائد على حرف من كتاب الله تعالى، لما فيه حرف حجاب الهيبة<sup>(٦)</sup>، ومخالفة باب الأدب.

نعم<sup>(٧)</sup> يجوز هذا التوجيه إذا كان الجواب عن طرف المحققين، وأما إذا كان عن طرفه وهو المتبادر، فهذا التوجيه سخيّف جداً.

والزائد عند التحوّين، جواب عما قال المحققون، معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التّقية والتأكيد، لا المهمل، على أن كون الشيء مفيداً لمعنى لا ينافي تسميته بالزائد، فإن التّحوين يسمون كان في: كان زيداً فاضلاً زائدة، وإن كانت مفيدة بمعنى<sup>(٨)</sup> وهو المضى والانتقطاع، وذكر<sup>(٩)</sup> في «المغني» أنهم قد / يريدون بالزائد المعترض بين الشيئين مُطالين<sup>(١٠)</sup>، وإن لم [ب/٩٧]

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) الإمام الرازي سبق ترجمته في أوائل الرسالة، والنقل من «التفسير الكبير»: ٨٠/٣ .

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩ .

(٥) «المغني»: ٣٩٤ ، وفيه زيادة وتوسّع.

(٦) في (ش): للميبة، ومأثنته من (ك) وهو ما يقتضيه السياق.

(٧) في (ك): قلت نعم.

(٨) في (ك): لمعنى.

(٩) في (ك): ذكر المصنف.

(١٠) في (ك): متطالين.

يصح<sup>(١)</sup> أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة [لا في نحو:]<sup>(٢)</sup> (جئتُ بلازاد)<sup>(٣)</sup>، وغضب من لاشيء، فإنَّهم لا يسمون (لا) المعارضة بين الخافض والمخفوض زائدة<sup>(٤)</sup> انتهى.

فَعَلِمَ مَّا ذَكَرَ أَنَّ إِطْلَاقَ الزَّائِدِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ سِوَى تَرْكِ مَا يَنْبَغِي قَوْلَهُ.

والزائد: مبتدأ، وعند ظرف متعلق به مضاف إلى النحويين، ومعناه مبتدأ ثان والموصول مع صلته خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الأول.

والتوجيه المذكور في الآية من طرف الإمام باطل لأمرين:

أحدهما أَنَّ (ما) الاستفهامية إذا خفضت بحرف جرٍّ وجب حذف ألفها نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> يمكن [ردُّ]<sup>(٦)</sup> هذا الوجه بأن يقال: إنَّ بعضَ المفسرين جوَّزوا إثبات ألفها على أصلها عند الخفض كما عرفت في النوع الثامن.

والثاني: أي ثاني الأمرين: أَنَّ خفضَ رَجَةٍ حيثلٍ من أسماء الزَّمان، وهي مضاف إلى الجملة، فحذف المضاف إليه، وعوضت التنوين، فالتقى الساكنان، الذَّال والتنوين فَحَرَّكَتِ الذَّال بالكسرة؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّك بالكسرة، وذكر فيه وجهٌ آخر وهو أنَّهم لما حذفوا المضاف إليه، وحقَّه أن يكون مجروراً منوناً، طرحوا جرَّه وتنوينه على المضاف ليكون بمنزلة استغنائه بعد ذهابه.

ومقاله الأخفش: إنَّه مجرور بالإضافة فليس بجيد.

وقال بعضهم<sup>(٧)</sup>: بالفتح لكونها أخفَّ الحركات، وتكرير اسم الزَّمان بمنزلة التكرير في ياتيم تيم عدي، وجهه أن يُراد الكسرة على الذَّال ممَّا يمج<sup>(٨)</sup> السمع، وينفر<sup>(٩)</sup> عنه الطبع لكون السكون أصلاً في المبيَّات / فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه<sup>(١٠)</sup> [أ/٩٨]

(١) في (ك): يصلح، وفي (ش) كما في «المغني».

(٢) في (ش): لآ، ومأثته من (ك)، وهي عبارة «المغني».

(٣) ليست في «المغني».

(٤) «المغني»: ٣٢٢ بتصرّف يسير.

(٥) سورة النبأ: ١ .

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): قال بعضهم حيثل.

(٨) في (ك): يمجّه.

(٩) في (ك): ينفرّد عنه.

(١٠) في (ك): على.

الإضافة، ويرتفع بذلك الاستكراه والنفرة، كذا قيل وهذا لا يجيء إلا بعدما تقدّم حصته ليكون تقدّمها قرينته، تدل على خصوصيّة ذلك المضاف إليه، فتقديره: أنّ خفض (رحمة) حين إذا كان ماوجّهت.

يُشكّل لأنّه أي لأن جرّ رحمة، لا يكون إلاّ بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف. قيّد به لأنّها [لا] <sup>(١)</sup> يجوز أن تكون مضافاً إليه، فيحذف ألفها فرقاً بين (ما) الاستفهاميّة والخبريّة كذا في الجاربردي <sup>(٢)</sup>.

إلاّ أي عند الجميع، أي عند جميع النحاة، فإنّ معنى أي أن يكون بعضاً من كل وحقه لذلك أن يكون مضافاً أبداً.

قال في «الإقليد» <sup>(٣)</sup> يمكن أن يكون أصل أي أوي لانه أبداً بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء يأوي <sup>(٤)</sup> إليه كلّ إلاّ أن الواو قلبت ياءً.

وكم عند الزّجاج.

اعلم أنّ (كم) <sup>(٥)</sup> كناية عن العدد فيستعمل على وجهين:

خبريّة واستفهاميّة.

فالخبريّة تجرّ مميّزها مفرداً أو مجموعاً كميّز الثلاثة والمئة نحو: كم رجل، وكم رجال عندي.

والمفرد أكثر من المجموع لأنّ (كم) للتكثير، فجعل مميّزها كميّز العدد الكثير وهو المائة وألف، وإنّما جاز الجمع فيه ولم يجرّ في العدد الصريح [لأنّ العدد الكثير يدلّ على الكثرة صريحاً فاستغنى به عن الجمع] <sup>(٦)</sup> بخلاف (كم) فإنّها كناية عن العدد الكثير، وليس في لفظها ما يدلّ على الكثير صريحاً، فيجوز ذكر مميّزها جمعاً صريحاً لكثرتها.

وهذا الجرّ بالإضافة عند غير الفراء حملاً على العدد الكثير. وعند الفراء بـ (من) مقدّرة، وجوز [عمل] <sup>(٧)</sup> الجار هنا، وإن كان مقدّراً لكثرة دخول (من) على مميّز الخبريّة. والشيء إذا / عُرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه، هذا إذا لم يُفصل بين كم [٩٨/ب]

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك) لمناسبة السياق.

(٢) أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربردي. سبقت ترجمته.

(٣) في (ك): الأقاليد.

(٤) في (ش): يؤوّل.

(٥) المسألة في: «الجنّي الثاني»: ٢٦١، و«المغني»: ٢٤٣. وبسط القول فيها، والآراء المتباينة في «مع المعجم»: ٧٥/٢.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣٢٨/٤.

(٧) في (ش): على، ومأثبته من (ك).

ومميّزها بجملته أو ظرف. وإن فُصِّل فالمختار النَّصْب حملاً على الاستفهامية. والاستفهامية تنصب مميّزها مفرداً كميّز أحد عشر لأن [المُسْتَفْهَم لا يتحقّق عنده في الأغلب كثرة العدد]<sup>(١)</sup> المُسْتَفْهَم عنه ولافلته، بل المستفهم عنه يحتمل الأمرين، فحملت على المرتبة المتوسطة، ولأنّها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام فأشبهت العدد المركب. فأُجريت مجراه في كون مميّزها منصوباً مفرداً، ولا يجوز جرّ مميّزها إلّا إذا انجرت هي، فإنه يجوز جرّ مميّزها لفقد تطابق (كم) ومميّزها في الإعراب، وذلك الانجرار بتقدير (من) مع بقاء عملها عند الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup>، وبإضافة (كم) عن الزّجاج<sup>(٣)</sup>.

هذا ولك أن تقول: لم لا يجوز تضمين ما يُضاف بالاتّفاق وهو أي؟

ويرشدك إليه مقاله الإمام، والتقدير: فَيَأْي رَحْمَةٍ.

نعم. للاستفهام مميّز مشترك. لكن الكلام ليس فيه، بل فيما صارت (أي) في الاستفهام مميّزة به عن غيرها.

ولا يكون خبر رحمة بالإبدال من (ما)، لأنّ المُبْدَل من اسم الاستفهام لا يبدل أي لا جرم أن يقتربن بهمزة الاستفهام نحو: كيف أنت أصحح أم سقيم؟ هذا مذكور في أكثر كتب<sup>(٤)</sup> النحوي.

قال شارح «الألفية»: هذا مذهب البصريين، وذهب كثير<sup>(٥)</sup> من الكوفيين إلى أنّ المبدل يجوز (مّا) الاستفهامية، والصحيح مذهب البصريين<sup>(٦)</sup>. انتهى.

ودليلهم أنّ المبدل منه في حكم السقوط، فلا بد من بقاء ما يدلّ على الاستفهام لكونه مراداً يمكن أن يجاب عنهم في طرف الكوفيين، بأن يقول ليس المراد في قولهم: «إنّه في حكم التنحية الأوّل إيدانّ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته / للتأكيد والصفة في كونهما متممتين [أ/٩٩] لما يتبعانه لإهداره بالكلية على مائصّ عليه الزمخشريّ في «مفصله»<sup>(٧)</sup> حتى يلزم إبقاء<sup>(٨)</sup> ما يدلّ على الاستفهام».

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وكذلك يقضي السياق.

(٢) «الكتاب» لسيبويه ١٦٠/٢ (فأما الذين جرّوا فأنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣٢٦/٤.

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ش): الأكثر، وما أثبتت من (ك).

(٦) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٦١/٣. بتصرف.

(٧) «المفصل»: ١٢١ بتصرف يسير.

(٨) في (ك): انعدام.

ولا تكون رحمة صفة، ويجوز بالجرّ عطف بالإبدال و(لا) زائدة بعد حرف العطف، لكن لا يحتمل رسم الخط في قوله: ولا يائناً لأنه وجِدَ بالألف في جميع النسخ التي صادفناها<sup>(١)</sup> لأنّ ما أي<sup>(٢)</sup>: لفظة (ما) لا يوصف إذا كانت شرطية أو استفهامية كما عرفت فيما سبق أنّ كلاً منهما قسم مستقلّ ولا يائناً لأنّ ما أي لأن الشيء الذي لا يوصف. ولا يعطف عليه بيان كالمضمرات.

ظاهر هذا الكلام يُشعر أنّ جميع المضمرات لا يعطف عليها عطف بيان [والحق أنّ المضمرات التي غير ضمير الشأن يعطف عليها عطف بيان]<sup>(٣)</sup> مذكّره صاحب «اللّب» وفيه مافيه الكليّة. ممنوعة في المقيس عليه على أنّ كلام الإمام ينو عن هذا لتوجيهات حيث قال: والتقدير: فبأي رحمة.

وكثير من النّحاة المتقدّمين يسمّون الزائدة صلة، لأنّه يتوصّل به إلى زيادة فصاحة أو استقامة وزن أو حُسْن سجع، أو تزين لفظ وغير ذلك. وبعضهم أي: بعض النّحاة المتقدّمين وهو الأظهر، ويجوز أن يكون الضمير كناية عن النّحاة مطلقاً.

قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: بعضُ الشيء واحدٌ مُبْعَاضٍ.

وقال شارح «الألفية»: والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقلّه. وعند الكسائي وهشام: إن بعض الشيء لا يقع إلا مادون نصفه انتهى. وما ذُكِرَ في<sup>(٥)</sup> بعض شروح المتن أنّ<sup>(٦)</sup> إطلاق المؤكّد ضعيف يدلّ عليه لفظ ال (بعض) فليس بشيء لأنّه على تقدير تسليم إطلاق البعض على مادون النّصف تمنع استلزام قلّة القائل ضعف القول.

ويُسمّيه مؤكّداً لا<sup>(٧)</sup> تأكيداً لإيصال الثابت، والمراد من هذا الكلام تأكيد ودليل لقوله: وينبغي أن يجتنب العرب بقوله المتقدّمين.

(١) في (ش) صدفناها وكلاهما وجه.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) «الصّحاح»: بعض.

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ك): لأن.

(٧) في (ك): لإفادته تأكيداً.



تمت. تمت. تمت. (١) ١١٦٣هـ.

[تم كتاب شرح قواعد الإعراب، والحمد على من هو سبب الأسباب، والصلاة  
على من له النعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.  
رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم الحساب  
في وقت العصر في يوم الإثنين من شهر ذي القعدة  
سنة ستة وعشرين وألف ١٠٢٦هـ  
كتبها عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي] (٢).

---

(١) نهاية النسخة (ش). وتاريخ نسخها ١١٦٣هـ، ولاذكر لاسم ناسخها أو مكان النسخ.

(٢) نهاية النسخة (ك)، وفيها مكان النسخ وتاريخه واسم الناسخ.



- ١٨٧ -

الفَارسُ العامَّة



- ١) الآيات الكريمة.
- ٢) القراءات القرآنية.
- ٣) الأحاديث الشريفة.
- ٤) الأقوال والأمثال.
- ٥) الأشعار والأرجاز.
- ٦) الأعلام الواردة في المتن والشرح.
- ٧) الكتب الواردة في المتن والشرح.
- ٨) الأعلام المترجم لهم.
- ٩) الجماعات والقبائل والبلدان.
- ١٠) المصادر والمراجع.
- ١١) فهرس الموضوعات.



السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة :	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٩٧
	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧-٦	٦١
	﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧-٦	١١١
البقرة :	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾	٨	١٢٨
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	١١	٥٤
	﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾	١٤	٨٧
	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾	٢٢	٨٣
	﴿مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	٢٦	١٦٠
	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مِثْلًا﴾	٢٦	١٧٢
	﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾	٣٦	١٧٦
	﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٢١-٢٠
	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٧٤	٦٤
	﴿يَبُودُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٩٦	١٣٩، ٤٢
	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾	١٤٤	١٤٨
	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٦٤
	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	١٥٧
	﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾	٢١٤	٤٧
	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٠٤
	﴿فَاتَوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٢٢٢	٤٤
	﴿وَيَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ فَاتُوا حَرْزَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	٤٤
	﴿أَنْ يُمَّ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٢٣	١٢١

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَمَالَنَا إِلَّا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٢٤٦	١٢١
	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا نَبْعُ فِيهِ﴾	٢٥٤	٣٤
	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ الْمُلْكَ﴾	٢٥٨	٤٣
	﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	١٥٦
	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٨١	٥٧، ٣٤
آل عمران:	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾	٧	١٧٣
	﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٩	٣٥
	﴿إِنْ تُخَفُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوا يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	٢٩	١١٦
	﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾	٥٩	٤٧
	﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾	١٠٣	٢٠
	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	١٥٢
	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	١٨٠، ١٦٦
النساء :	﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾	٩	١٣٨
	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾	٢٨	١٢٠
	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْتُمْ مَعَهم فَاؤُفُوا﴾	٧٣	١٤٠
	﴿أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٤٥
	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِهِ﴾	١٢٣	١٢٨
	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	١٣٤	٢٠
	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	١٦٦-١٧٩	٦٢
	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	١٦٤
المائدة :	﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾	٧١	١٢٦
	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ﴾	١١٧	١٢٣
	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٢٨
الأنعام :	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾	١١٩	١٤٤



الآية	رقم الآية	الآيات الكريمة	السورة
١٣٢	٦٣	﴿وَمَا رَأَيْتُكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	
١٢	١١١	﴿مَأْمَنَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف
٥٩	١٤٦	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾	
٥٩	٦٥	﴿مَالِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾	
٨٦	٨٩	﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾	
٩٥	١٠٣	﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾	
١٧٢	٩٥، ٨٥	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَىٰ﴾	
١٧٦	١٣٧، ١٣٤	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾	
١٧٧	٢٠	﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	
١٨٦	٣٢	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْدَرُهُمْ﴾	
٢٦	٨٩	﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَتَيْتُمْ قَلِيلًا﴾	الأنفال
٤٢	٧٨	﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	
٥٨	١٢٠	﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	
٧٣	١٨	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	
٦٩	٤٢	﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	التوبة
١٠٧	١١٧	﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾	
١١٢	١٥٥	﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	
١١٨	١٧٥	﴿أَنْ لَا يَمْلِكَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾	
١٢٤	١٣٠	﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَلِيلٌ إِيْمَانًا﴾	
١٠	١٢٢	﴿وَأَخِيرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	يونس
٢٩	٦٢	﴿فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	
٥٣	٩٨	﴿قُلْ إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾	
٦٥	٣٧	﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	
٦٨	١١٧	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	

الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة	السورة
﴿قُلُوا كَانَتْ قَرِيَةً آمَنَتْ﴾	٩٨	١١٥	
﴿وَأَنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَيِّنَهُمْ﴾	١١١	١١٨	هود :
﴿وَمَارِئِكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	١٢٣	٦٣	
﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	٩	٧٧	يوسف :
﴿وَجَاؤُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَتُكُونُ﴾	١٦	٧٧، ٢٢	
﴿مَاعِلَا بِشَرًّا﴾	٣١	١٦١	
﴿هَلْيَوْمَ بِضَاعَتَنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	١٤٥	
﴿فَلَنْ أَمْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي لِي﴾	٨٠	١٧٠	
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٩٦	١٢١	
﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	٦٢	الرعد :
﴿أَفَبَى اللَّهِ شَكٌّ﴾	١٠	٧٦	إبراهيم :
﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾	٤١	١٦٨	
﴿رُبَّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢	١٦٥	الحججر :
﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	٤	٥٤	
﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾	١	١٣٥	النحل :
﴿وَأَوْحَىٰ رُبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾	٦٨	١٢٥	
﴿وَقُلْ رَبُّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّنَا صَغِيرًا﴾	٢٤	١٦٥	الإسراء :
﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	٣٣	١١١	
﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾	٩٣	٥٧	
﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٩٦	٦٢	
﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	١٠٠	١٣٨	
﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾	١٢	١٣٣، ٢٧	الكهف :
﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	١٩	٢٧	
﴿وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	١٥٥	

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	١٧
	﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾	٦٥	٨٠
	﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾	٩٣	٨٧
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾	٩٦	٨٧
	﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾	٩٦	٨٧
مريم :	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٤	١٧١
	﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ﴾	١٦	٩١
	﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	٢٠
	﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	٢٣
	﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	١٦١
	﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْمًا أَشَدَّ﴾	٦٩	١٣١
طه :	﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾	١٧	١٥٧
	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾	٨٩	١٢٧
	﴿لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْهِ﴾	٩١	١٧٦
	﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	٩١	٩٩
الأنبياء :	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣	٤٥
	﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾	٣	٤٦
	﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١٩	٧٥
	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾	١٩	٧٩
	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٣٧
الحج :	﴿لَبِئْسَ لَكُمْ وَثِقُورٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾	٥	١٤٩
	﴿بِإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	٦	٤١
المؤمنون :	﴿فَلَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾	٢٧	١٢٥، ١٢١
	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	٤٠	١٦٦

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
النور :	﴿فَعَيْنُهُمْ مِنْ يَمْنَى عَلَى بَطْنِهِ﴾	٤٥	١٢٨
	﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾	٦٤	١٤٧، ١٤٣
الفرقان :	﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾	٧	١١٥
الشعراء :	﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ﴾	١٠٢	١٤٠
النمل :	﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾	٣٥	١٥٧
	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾	٤٦	١١٤
	﴿وَمَا رَأَيْكَ بِغَايِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٩٣	٦٣
القصص :	﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾	١٧	١٧٠
	﴿أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	٢٨	١٣٠
	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٦	١٠
	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	٧٩	٧٥، ٧٢
العنكبوت :	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾	٥٨	٥٤
الروم :	﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	٨٨
	﴿وَأَنْ تَصِيَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدِمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٣٢
لقمان :	﴿وَلَوْ أَنَّكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾	٢٧	١٣٧
السجدة :	﴿وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾	٨٧	١٧٥
سبأ :	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٦٩
فاطر :	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣	٦٦
	﴿وَلَكِنْ زَالَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَخَدٍ بَعْدَهُ﴾	٤١	١١٧
يس :	﴿يَس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لِمَنْ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣-١	٥٢
	﴿يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾	٢٧	١٥٨
	﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَلِنَا﴾	٥٢	١٢٩
الصافات :	﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾	٧	٣٨
	﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾	٨	٣٨

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٣٥	١٠٩
	﴿قُلُوا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾	١٤٣	١١٣
	﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾	١٧٤	٩٨
ص :	﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ﴾	٨	٩٢
	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	٢٦	١٦١
	﴿جَنَّاتٍ عَذْنٍ مَّفْتُحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	١٥٤
الزمر :	﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً﴾	٥٨	١٣٩
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧١	١٥٤
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧٣	١٥٤
غافر :	﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾	١٦	٢٩
	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾	٧١-٧٠	٨٩
فصلت :	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٧	١٠
الشورى :	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٧٠
	﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	٥١	١٤١
الزخرف :	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾	٣٩	٩١
الأحقاف :	﴿قُلُوا لَانصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾	٢٨	١١٤
عمد :	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٩	١٠٩، ١٢
الفتح :	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	٦٢
الحجرات :	﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيحٍ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩	٩٩
ق :	﴿لَيْمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	٣٧	٢١
النجم :	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾	٣٩	١٢٧
القمر :	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٥٠
الواقعة :	﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾	٧٠	١٤٢
	﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾	٧٥	٤٤

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	٧٦	٤٤
	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾	٧٧	٤٤
المجادلة :	﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٢	٦٣
الحشر :	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمَّنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾	٢٣	١٥٥
المتحنة :	﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾	٩	١٦٤
الصف :	﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١١-١٠	٤٨
الجمعة :	﴿كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾	٥	٧٢، ٥٨
	﴿قُلْ مَاعِنَدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ﴾	١١	١٥٧
	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١	٨٧
المنافقون :	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾	١	٨٧
	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	١٠	١١٥، ١١٤
التغابن :	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُخْتَلَا، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾	٧	٨٥
التحریم :	﴿نَيْتٍ وَبُكَارًا﴾	٥	١٥٥
القلم :	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾	٩	١٣٨
الجن :	﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾	١٦	١٢٧
	﴿لَيَعْلَمَنَّ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾	٢٨	١٢٧
الزمر :	﴿فَكَيْفَ تَقُولُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾	١٧	٣٤
	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾	٢٠	١٢٦
المدثر :	﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْكُنُ﴾	٦	١١١، ٥٨
	﴿كَأَلَا وَالْقَمَرِ﴾	٣٢	١٠٦
الإنسان :	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾	١	١٧١

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
النبا : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾		١	١٨١، ١٥٧
الانفطار : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾		٦	١٣٣
المطففين : ﴿كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَجُوبُونَ﴾		١٥	١٠٨
الانشقاق : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾		١	٨٧
الطارق : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾		٤	١١٨، ٩٤
الفجر : ﴿قِيْلُ رَبِّيْ أَهَانُ، كَلَّا﴾		١٧-١٦	١٠٦
الشمس : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾		٥	١٥٧
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾		٩	٤٣
الليل : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾		١	٨٧
الضحى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾		١١	٧
الشرح : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾		١	٩٥
التين : ﴿وَالزُّيْنِ وَالزُّيْنُونَ﴾		١	١٥٣
العلق : ﴿كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾		٦	١٠٧
﴿كَأَلَّا لَا تُطْعَمُهُ﴾		١٩	١٠٧
القدر : ﴿حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾		٥	٩٨
الكوثر : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾		١	٣٦
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾		٢	١٧٤

الصفحة	الآيات التي فيها قراءات قرآنية :
١٧	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
٣٢	﴿مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾
٣٤	﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ﴾
٣٥	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾
٥٢	﴿يَس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾
٧٨	﴿وَالرَّكْبَ أَصْفَلَ مِنْكُمْ﴾
١١٨-٩٤	﴿إِنْ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
١٠٤	﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
١١٦	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾
١١٨	﴿وَإِنْ كَلَّا لِلْأُيُوفِينَهُمْ﴾
١٢١	﴿أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾
١٢٦	﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
١٣١	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾
١٤٩	﴿لَنَبَيِّنَنَّ لَكُمْ وَنَقَرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾



- ٢٠١ -

الصفحة	الأحاديث الشريفة :
١٤١	( اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ )
١٤١	( تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ شَاةٍ مُحَرَّقٍ )
٣	( كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَتَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ )
١١٣	( لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَاهَدَهُمْ لِأَسَسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ )
٤٦	( يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ )

- ٢٠٢ -

الصفحة

الأقوال والأمثال :

٩٤	أَمَّا النِّعَمُ فَالْإِبِلُ
٤٣	بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا لِلدُّنْيَا بَاقِيَةٌ
٩	عَمَلٌ مِنْ طَبِّ مَنْ حَبٌّ
١٦٠	لَأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفِهِ
١٣٧	لَوْ كَشَفَ الْغَطَاءُ عَنِّي مَا زِدَدْتُ يَقِينًا
٢٥	مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ
١٣٤	نَعَمْ الْعَبْدُ صَهِيْبٌ. لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ

## الأشعار والأرجاز :

صدر البيت	القفية	القائل	البحر	الصفحة
ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا	سبب	المجنون - أبو صخر	الطويل	١٣٨
ادع أخرى وارفع الصوت جهرة	قريب	كعب بن سعد الغنوي	الطويل	٦٧
فلن صرت لا تحير جوابا	خطيب	صالح بن عبد القدوس - مطيع بن إياس	الخفيف	١٦٤
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	مضاربه	نهشل بن حري - المزار الفقعي	الطويل	١٦٥
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	طرفة بن العبد	الطويل	٣٩
قد أترك القرن مصفرا أنامله	بفرصاد	عبيد بن الأبرص	البسيط	١٤٨
قهرناكم حتى الكماة فأتتم	الأصاغرا	؟	الطويل	١٠٢
فاستقدر الله خيرا وارضين به	مياسير	عثمان بن ليبد - عثير بن ليبد	البسيط	٩٠
واعلم فعلم المرء ينفعه	قدرا	؟	السريع	١٢٧
لولا فهارس من ذهل وأسرتهم	بالجار	؟	البسيط	١٧٠
وبلدة ليس بها أنيس	العيس	جران العود	الرجز	١٥٣
بتيهاء قفر والمطي كأنها	بيوضها	عمرو بن أحر	الطويل	٢١
أما ترى حيث سهيل طالعا	طالعا	؟	الرجز	٣٠
فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن	مفزعا	هشام المري	الطويل	٥١
فوا عجا حتى كليب تسبني	مجاشع	الفرزدق	الطويل	٤٠
وخيل تطأكم بأظلافها	بأظلافها	عمرو بن معدي كرب	المقارب	١٤١
وليس عباءة وتقر عيني	الشفوف	ميسون بنت بحدل	الوافر	١٤٠
عود على عود لأقوام أول	أول	بشير بن النكت	الرجز	١١
وما زالت القتلى تمج دماءها	أشكل	جرير	الطويل	١٠٤-٤٠
ليس العطاء من الفضول سماحة	قليل	المقنع الكندي	الكامل	١٠٠
في فتية كسيوف الهند قد علموا	يتنعل	الأعشى	البسيط	١٢٧
حلفت لها بالله حلقة فاجر	ولاصال	امرؤ القيس	الطويل	١٤٥
ويوما توافينا بوجه مقسم	السلم	؟	الطويل	١٢١

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	الصفحة
صددت فأطولت الصدود وقلما	يدوم	عمر بن أبي ربيعة ؟	الطويل	١٦٢
لأنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	أبو الأسود الدؤلي ؟	الكامل	١٥٢
ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه	وإعلان	الفرزدق ؟	البيط	١٢٩
ولقد أمر على اللئيم يسبني	يعنيني	رجل من بني سلول	الكامل	١٧٥، ٦٠
واشتعل المبيض في مسوده	الغضى	ابن دريد	الرجز	٦٢
تعز فلا شيء على الأرض باقيا	واقيا	؟	الطويل	١١٠

## الأعلام الواردة في المتن والشرح :

أبي: ١١٦

الأخفش الأصغر: ١٦٩

الأخفش الأوسط: ١٧ - ٢٤ - ٣٠ - ٣١ - ٤٣ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٦ -  
٨٤ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٣ - ١٠٢ - ١٠٩ - ١١٥ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢١

١٥١ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٨١ -

أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢

الأصمعي: ٩٠

أمرؤ القيس: ١٤٥

أبو البقاء - العكبري: ٣٨ - ٤٢ - ٤٨ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ١٠٥ - ١١٣ -  
١٢٥ - ١٣٨ - ١٥٤ -

أبو بكر الأنباري: ١٠٦

القاضي بهاء الدين: ١٣٥

القاضي البيضاوي: ٣٨ - ٤٨ - ٤٩ - ٧٧ - ٨٣ - ٩١ - ٩٨ - ١٤٠ - ١٥٥

التبريزي: ٤٢ - ١٣٨

ثعلب: ٥٣ - ٥٤ - ١٠٦ - ١٣١ - ١٤٩

الجاربردي: ١٠٣ - ١٠٩ - ١٨٢

الجرمي: ١٠٩

جرير: ٤٠

أبو جعفر النحاس: ٧٠

جلال الدين العجلوني: ١٧٢

ابن جنّي: ٧٣ - ١٥٠

الجوهري: ٩ - ١٩ - ٣١ - ٣٦ - ٧٢ - ٧٩ - ٨٢ - ١١٣ - ١٢١ - ١٤٨ - ١٦٧ - ١٧٥ -  
١٧٧ - ١٨٤ -

أبو حاتم السجستاني: ١٠٧

- ٢٠٦ -

ابن الحاجب: ١٢ - ١٤ - ٢٠ - ٢٣ - ٤٢ - ٤٥ - ٥٣ - ٦٩ - ٨٢ - ٨٦ - ٨٩ - ٩٠ -  
١٠٧ - ١١٩ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٥٣ - ١٥٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٤

الحريري: ٨٢

الحسن بن أحمد = أبو علي الفارسي: ١٦ - ٣٤ - ٤٢ - ٦٣ - ٨٠ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٨ -  
١٠٩ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣٨ - ١٥٦

جمزة: ١١٩

أبو حيّان الأنلسي: ١٥٢

ابن خروف: ٣٠ - ٩٢

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣١ - ٩٤ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٣١ - ١٣٢

ابن درستويه: ٤٠ - ١٠٦ - ١٤٣ - ١٥٩ - ١٦٩

ابن دريد: ٦١

ابن الدهان: ١٠٧

الرازي: ١٠ - ١٢٥ - ١٨٠

الرضي: ٢٢ - ٤١ - ٤٣ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٥ - ٨٠ - ٨٤ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩١ - ٩٤ -  
١١٤ - ١٣٣ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦٣ - ١٧٣ -

١٧٩

الرّماني: ١١٢

الزّجاج: ٢٨ - ٤٠ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٣ - ١٠٦ - ١٠٩ - ١٥١ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٨٢ - ١٨٣

الزّمخشري: ١٠ - ١٤ - ٢١ - ٢٧ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٦٣ - ٨٢ - ٨٧ -

١٢٣ - ١٢٤ - ١٣٥ - ١٣٩ - ١٤٦ - ١٤٨ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦٣ - ١٦٩

- ١٧٢ - ١٨٣

أبو زيد: ١١٣

ابن السّراج: ٤٣ - ٦٤ - ١٦١ - ١٦٩

السّكاكي: ١٢٩

ابن السّكيت: ١٠٠

- ٢٠٧ -

سيويه: ١٣ - ١٥ - ٢٥ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٤٠ - ٤٣ - ٥٥ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٨ - ٦٩  
 - ٧٠ - ٨٧ - ٩١ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٧ -  
 - ١١٨ - ١٢٦ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٥ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٥٦ - ١٥٩ -  
 ١٦١ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٤ - ١٨٣

السيراقي: ٣١ - ٩٣ - ١٢٢ - ١٤٩

ابن السيد البطليوسي: ١٦٣

الشجري: ١١٢

شرح: ٨٥

الشلوين: ٤٦ - ٥٠ - ٨٨ - ١١٢ - ١٣٤

ابن الصائغ: ١٣٩

صهيب: ١٣٤ - ١٣٥

طلحة بن مصرف: ١٣١

عاصم: ١١٩

أبو عامر: ١٧ - ١١٩

ابن عباس: ٤٩ - ٩٥ - ٩٦

عبد القاهر الجرجاني: ١٢٠ - ١٥١

عبد الله بن محمد الباهلي: ١٠٦

عبد الله بن مسعود: ١١٦

أبو عبيد: ٨٩

أبو عبيدة: ٩٤

ابن عصفور: ٦٣ - ٧٠ - ٧١ - ١٣٨ - ١٤٥ - ١٦٩ - ١٧٩

علي بن أبي طالب: ٦٨

أبو عمر: ٣٤

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٩٤ - ١٣٥

عمرو بن معدي كرب: ١٤١

الغزني: ٨٧

الفاضل: التفتازاني: ٣٠ - ٤٥ - ٨٣ - ٨٦ - ١٦٨

الفراء: ٤٢ - ٦٨ - ٦٩ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٨ - ١١٢ - ١١٦ - ١١٩ - ١٣١ - ١٣٥ -

١٣٧ - ١٣٨ - ١٥٦ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧٦ - ١٨٢ - ١٨٣

الفرزدق: ٤٠

قطرب: ١٢٠

ابن كثير: ٣٤ - ١١٨

الكرماني: ١٠٣

الكسائي: ٢٦ - ٣٠ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٨١ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٢ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٢ -

١١٦ - ١٤٩ - ١٥٢ - ١٥٦ - ١٥٨ - ١٨٤ -

كعب بن سعد الغنوي: ٦٧

ابن كيسان: ١٥٣

الملازني: ٨٨ - ٩٣ - ١٠٩

ابن مالك: ٨٢ - ٨٧ - ٩٢ - ٩٧ - ٩٩ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١١٩ - ١٢٤ - ١٣٤ - ١٣٦ -

١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٨ - ١٦٠ -

الميرد: ١٥ - ٥٥ - ٦٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٣ - ١٠٥ - ١٠٩ - ١١٧ - ١٤٥ - ١٥٣ - ١٧١ -

مجاهد: ١٢٠

المحشي: ٩

المرادي: ٤٦ - ١٣٣ - ١٣٩ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٨٣ -

١٨٤ -

المرزوقي: ٧٧

معاذ بن مسلم الهراء: ١٣١

مكي بن أبي طالب: ٢٩

ابن الملك: ٥٩

نافع: ١١٩



- ٢٠٩ -

المهروي: ١١٥ - ١١٦

هشام: ١٦٦

ابن هشام الخضراوي: ١٣٩

يعقوب: ١٧ ، ٣٤

ابن يعيش: ١٠٥

يونس: ١٧ - ٢٦ - ٦٨

- ٢١٠ -

## الكتب الواردة في المتن والشرح :

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: ٨٤ - ١١٠ - ١١٥ - ١٥٠  
الإقليد: ٤٢ - ١٤٦ - ١٧٠ - ١٨٢  
الأُمالي النُّحوية: ٢٣ - ٥٣ - ١٠٧  
الأنموذج: ١٦٩  
أنوار التنزيل: ١١٩  
الإيضاح في شرح المفصل: ٨٠ - ٩٠ - ١٣٥ - ١٥٩  
البسيط: ٢٩ - ٨٧ - ١٠٠  
البيان في إعراب القرآن: ٤٨  
التخمير: ٢٧ - ٦٥ - ١٠٧ - ١٥٠ - ١٥١  
التسهيل: ٣١ - ٤٢ - ٤٦ - ٨١ - ٨٢ - ١٠١ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٥ - ١١٧ -  
١٣٩ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٧٦  
التفسير الكبير: ١٠  
التلخيص: ٧٥  
توضيح المقاصد والمسالك = شرح الألفية: ٢٩ - ٤٦ - ٥١ - ٨٠ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠٤ -  
١٠٥ - ١٠٨ - ١١٥ - ١٣٣ - ١٣٩ - ١٤٢ -  
١٦٣ - ١٦٩  
حاشية الضوء: ٤٦  
درة الفوائد: ٨٢  
شرح البخاري: ١٠٣  
شرح التسهيل: ١٧٠  
شرح التلخيص: ١٢٢  
شرح الدِّياجة: ١٠٢  
شرح شذور الذهب: ٦٣  
شرح العري: ١٦٨

- ٢١١ -

- شرح الكافية: ٢٩ - ٣٢ - ٤٩ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٢٨ - ١٣٤ - ١٤٨ - ١٧٠ - ١٧٩
- شرح اللب: ١٢٤ - ١٤٤
- شرح اللباب: ١٧ - ٢٣ - ٥٣ - ٩١
- شرح المائة: ١٢٠
- شرح مسلم: ٣
- شرح المصاييح: ٥٩
- شرح المفتاح: ١٠٦ - ١٣٧ - ١٦٢
- شرح المفصل: ٣٧ - ٨٢ - ١١٨ - ١٥٩
- الصّحاح: ١٠ - ١٩ - ٣٧ - ٤٠ - ٦١ - ٦٧ - ٧٧ - ٧٩ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١١٣ - ١٤٠ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٦٢ - ١٦٧ - ١٦٩
- الضوء: ٩ - ١٥ - ٢٠
- القاموس المحيط: ٤٠ - ٦٢ - ٧٩ - ١٢٢ - ١٥٢ - ١٦١
- الكافية: ١٠٩ - ١٤٣ - ١٦٣ - ١٧١
- الكشاف: ٣٨ - ٤٩ - ٦٧ - ١٤٦ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٧٢
- اللب: ٢٣ - ١٠٩ - ١٨٤
- اللباب: ١٢ - ١٥ - ١٦ - ٢١ - ٥٣ - ٧٤ - ٧٥
- المتوسط: ٩١
- مختار الصّحاح: ٨٦
- مشكل إعراب القرآن: ٢٩
- المطول: ٤٤ - ٨٣
- مغني اللبيب: ٣٦ - ١٨٠
- مفتاح العلوم: ١٢٩
- المفصل: ١٢ - ٢٧ - ٦٣ - ١١٧ - ١٧١ - ١٨٣
- نهج البلاغة: ٤٣

## الأعلام المترجم لهم :

- إبراهيم بن سري الزجاج: ٢٨  
أحمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس: ٧٠  
أحمد بن الحسن الجار بردي: ١٠٣  
أحمد بن يحيى ثعلب: ٥٣  
إسماعيل بن حماد الجوهري: ٩  
بكر بن محمد بن بقية المازني: ١٠٩  
جران العود: ١٥٣  
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي: ١٦  
الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي: ٣١  
الحسن بن القاسم المرادي: ٤٦  
الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣١  
سعيد بن أوس الأنصاري: ١١٣  
سعيد بن المبارك النحوي، ابن الدهان: ١٠٧  
سعيد بن مسعدة الأتخفش الأوسط: ١٧  
ستان المحشي: ٩  
سهل بن محمد بن عثمان النحوي، أبو حاتم السجستاني: ١٠٧  
سيبويه: ١٣  
صالح بن إسحاق الجرمي: ١٠٩  
طلحة بن مصرف: ١٣١  
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢  
عبد الله بن جعفر بن درستويه: ١٥٩  
عبد الله بن الحسين العكبري: ١٢  
عبد الله بن عامر اليحصبي: ١٧  
عبد القاهر الجرجاني: ١٢٠

- عبد الله بن كثير: ١١٨  
عبد الله بن محمد البطليوسي: ١٦٣  
عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب: ١٢  
علي بن حمزة الكسائي: ٢٦  
علي بن عيسى الرُماني: ١١٢  
علي بن مؤمن بن عصفور: ٦٣  
علي بن محمد الأندلسي، ابن خروف: ٣٠  
علي بن محمد الجرجاني: ١٦٢  
علي بن محمد أبو الحسن الهروي: ١١٥  
عمرو بن أحمد: ٢١  
عمر بن محمد بن عمر الشُّلُوني: ٥٠  
عمرو بن معدى كرب الزبيدي: ١٤١  
القاسم بن علي الحريري: ٨٢  
كعب بن سعد الغنوي: ٦٧  
محمد بن الحسن بن دريد: ٦١  
محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي: ٢٢  
محمد بن حسن بن الصائغ: ١٣٩  
محمد بن عبد الله بن مالك: ٣١  
محمد بن عمر بن الحسين الطبري الرازي: ١٠  
محمد بن عميرة بن أبي شمر - المقنع الكندي: ٩٩  
محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني: ١٥  
محمد بن المستنير: قطرب: ١٢٠  
محمد بن مسعود الغزني: ٨٧  
محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي: ١٣٩  
محمد بن يزيد الميرد: ١٥

- ٢١٤ -

- محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى: ١٠٣
- محمود بن عمر الزمخشري: ١٠
- مرار بن سعيد الفقعسي: ١٦٢
- مسعود بن عمر التفتازاني: ٣٠
- مسلم بن الحجاج القشيري: ٣
- معاذ بن مسلم الهراء: ١٣١
- مكي بن أبي طالب القيسي: ٢٩
- ميسون بنت بحدل: ١٤٠
- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم: ١١٩
- نهشل بن حري: ١٦٥
- هبة الله بن محمد أبو السّاعات - ابن الشجري: ١١٢
- هشام المري: ٦٢ .
- يحيى بن شرف النّووي: ٣
- يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ١٧ .
- يعيش بن علي أبو البقاء - ابن يعيش - ١٠٥
- يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكي: ١٢٩
- يونس بن حبيب الضّبي: ١٧

- ٢١٥ -

## الجماعات والقبائل والبلدان :

أزد شنوءة: ٤٦

إلياس: ١٤١

أهل العالية: ١١٧

البصريون: ٤ - ١٤ - ٢١ - ٢٢ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٥٥ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٥ - ٨٣ - ٩٤  
 ٩٩ - ١٠٨ - ١١٢ - ١١٩ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٥٣ -  
 ١٨٣ - ١٧٦ -

تميم: ٦٤ - ١٠٩ - ١١٠ - ١٦١

الحجازيون: ٦٤ - ١١٠ - ١٦١

خزاعة: ٦٥

الشَّلُو: ٥٠

طيء: ٤٦

عقيل: ٦٧ - ٦٨

كنانة: ٩٤

الكوفيون: ٤ - ٢٢ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٥٠ - ٥٥ - ٦٦ - ٧٥ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٨ - ٩١  
 ٩٤ - ٩٩ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١٨ - ١١٩ - ١٣١ - ١٤٤ - ١٤٩ -  
 ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٣ - ١٧٦ - ١٨٣

لخم: ١٤١

النحاة: ١٢ - ١٣ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٦ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ -  
 ٥٧ - ٦٥ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٩ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ -  
 ٨٨ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٥ - ١١٠ - ١١٣ -  
 ١١٤ - ١١٦ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٣ -  
 ١٤٤ - ١٥٠ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨٢ -  
 ١٨٤

هذيل: ٩٥

اليمن: ١٤١

اليهود: ٥٨

## مصادر التحقيق ومراجعته :

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ابن بلبان الفارسي  
ت شعيب الأرنؤوط  
ط ١٩٩١ م  
مؤسسة الرسالة - بيروت
- أخبار النحويين البصريين  
السيرافي الجزائر  
١٩٣٦ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب  
أبو حيان الأندلسي  
ت د. مصطفى النحاس  
ط ١٩٨٩ م  
مكتبة الخانجي - القاهرة
- الأزمية في علم الحروف  
المروني  
ت عبد المعين الملوحي  
ط ١٩٨١ م  
مجمع اللغة العربية - دمشق
- إشارة التعيين  
اليمني  
ت د. عبد المجيد دياب  
ط ١٩٨٦ م  
مركز الملك فيصل - الرياض
- الأشباه والنظائر  
السيوطي  
ت د. عبد العال سالم مكرم  
ط ١٩٨٥ م  
مؤسسة الرسالة - بيروت
- الأصول في النحو  
ابن السراج  
ت د. عبد الحسين الفتلي  
ط ١٩٨٥ م  
مؤسسة الرسالة - بيروت
- إعراب القرآن  
التحاس  
ت د. زهير غازي زاهد  
ط ١٩٨٨ م  
عالم الكتب - بيروت
- الإعراب عن قواعد الإعراب  
ابن هشام  
ت رشيد عبد الرحمن العبيدي  
ط ١٩٧٠ م  
دار الفكر - بيروت
- الإعراب عن قواعد الإعراب  
مخطوط المغرب  
محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية  
خير الدين الزركلي دار العلم للملايين - بيروت ط ١٩٨٠ م
- الأعلام  
الأصفياني  
ط مصورة عن دار الكتب المصرية
- الأغاني  
السيوطي  
ت د. أحمد محمد قاسم  
ط ١٩٧٦ م  
القاهرة
- الاقتراح في علم أصول النحو  
القالي  
ت محمد عبد الجواد الأصمعي  
ط ١٩٨٠ م  
دار الآفاق الجديدة - بيروت



- ٢١٧ -

- أُمالي القرآن الكريم  
لبن الحاجب  
ت هادي حسن حمودي  
عالم الكتب - بيروت ط ١ ١٩٨٥ م
- إنباه الرواة  
القفطي  
ت محمد أبو الفضل إبراهيم  
القاهرة ط ١ ١٩٥٥ م
- الإصناف في مسائل الخلاف  
لبن الأتباري  
ت محمد محي الدين عبد الحميد  
ط مصورة بلا تاريخ
- الأنموذج  
الزمخشري  
بلا تحقيق - ضمن مجموع  
دار الآفاق الجديدة - بيروت ط ١ ١٩٨١ م
- أنوار التنزيل  
البيضاوي = حاشية شيخ زاده  
لبن هشام  
ت محمد محي الدين عبد الحميد  
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٦ ١٩٨٠ م
- الإيضاح في شرح المفصل  
لبن الحاجب  
ت د موسى بناي العلبي  
وزارة الأوقاف - بغداد ط ١٩٨٢ م
- البحر المحيط  
أبو حيان: الأندلسي  
بلا تحقيق  
دار الفكر - بيروت ط ٢ ١٩٧٨ م
- البدور الزاهرة  
عبد الفتاح القاضي دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨١ م
- البديعيات في الأدب العربي  
علي أبو زيد  
عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م
- بنية الوعاة  
السيوطي  
ت محمد أبو الفضل إبراهيم  
المكتبة العصرية - صيدا ط مصورة بلا تاريخ
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة  
الفيروز آبادي  
ت محمد المصري  
مركز المخطوطات - الكويت ط ٢ ١٩٨٧ م
- تاج العروس  
الزبيدي  
ت مجموعة من المحققين  
وزارة الإعلام - الكويت ط ١ ١٩٦٥ م ومبهدما
- التيبان في إعراب القرآن  
العكبري  
ت محمد علي البجاوي  
دار الجيل - بيروت ط ٢ ١٩٨٧ م

تسهيل الفوائد	ابن مالك	ت محمد كامل بركات
التعريفات	الجزجاني	ط ١٩٦٨ م بلا تحقيق
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن مصورة عن المصرية	مكتبة لبنان - بيروت	ط ١٩٧٨ م
التفسير الكبير	الفخر الرازي	ط ١٩٦٥ م بلا تحقيق
تمثال الأمثال	المبدري	ط ١٩٨٥ م ت د. أسعد ذبيان
توضيح المقاصد والمسالك	المرادي	ط ١٩٨٣ م ت د. عبد الرحمن علي سليمان
التيسير في القراءات السبع	الداني	ط ١٩٨٣ م ت د. علي توفيق الحمد
الجميل في النحو	الزجاجي	ط ١٩٨٦ م ت د. قباوة و أ. فاضل
الجنى الداني	المرادي	ط ١٩٨٣ م ت د. علي توفيق الحمد
حاشية شيخ زاده على البيضاوي	المكتبة الإسلامية	ط ١٩٨٣ م ديار بكر - تركيا
حجة القراءات	ابن زنجلة	ط ١٩٨٢ م ت سعيد الأفغاني
جوزوف المعاني	الزجاجي	ط ١٩٨٦ م ت علي توفيق الحمد
الحلل في شرح أبيات الجمل	البطلوسي	ط ١٩٧٩ م مكتبة المتنبي - القاهرة

حلية الأولياء	أبو نعيم	دار الكتاب العربي
		ط ١٩٨٥ م
الحماسة البصرية	البصري	ط مصورة - عالم الكتب - بيروت
خزائن الأدب	البغدادي	ت عبد السلام هارون
	الخانجي - الرفاعي	ط ١٩٧٩ م ومابعدھا
درة الغواص	الحريري	ط لندن
الدرر الكامنة	ابن حجر العسقلاني	بناية كرنكو - ط دار الجيل - بيروت
الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة السيوطي	ت محمود الأرنبوط - بدر الدين قهوجي	
	مكتبة دار العروة - الكويت	ط ١٩٨٩ م
ديوان أبي الأسود الدؤلي	ت محمد حسن آل ياسين	ايف - بيروت ط ١٩٨٢ م
ديوان امرئ القيس	ت حسن السندوبي	المكتبة الثقافية - بيروت ط ١٩٨٢ م
ديوان جرير	ت د. نعمان محمد أمين طه	دار المعارف - القاهرة ط ١٩٦٩ م
ديوان طرفة بن العبد	ت الخطيب والعقال	مجمع اللغة العربية - دمشق ط ١٩٧٥ م
ديوان عبيد بن الأبرص	ت د. حسين نصار	البلي - القاهرة ط ١٩٥٧ م
ديوان عمرو بن معدى كرب	ت مطاع طرايشي	مجمع اللغة العربية دمشق ط ١٩٨٥ م
ديوان الفرزدق	ت عبد الله الصاوي	القاهرة ط ١٩٣٦ م
	طبعة دار صادر - بيروت	١٩٦٦ م
الذيل التام على تاريخ دول الإسلام السخاوي	ت حسن إسماعيل مروة	
	دار العروة - الكويت	ط ١٩٩٢ م
رصف المباني	المالقي	ت أحمد الخراط
	مجمع اللغة العربية - دمشق	ط ١٩٧٥ م
سير أعلام النبلاء	الذهبي	ت مجموعة من المحققين
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط ١٩٨١ م ومابعدھا
سر صناعة الإعراب لابن جني	ت د. حسين هندواوي	دار القلم - دمشق ط ١٩٨٥ م
سنن النسائي	عبد الفتاح أبو غدة	دار البشائر - بيروت ط ١٩٨٨ م

- شذرات الذهب لابن العماد ت محمود الأرناؤوط دار ابن كثير - دمشق  
مراجعة الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ط ١٩٨٦م - ١٩٩٣م
- شرح الأبيات المشككة الإعراب الفارسي ت د. حسن هنداري  
دار القلم - دمشق ط ١٩٨٧م
- شرح ابن عقيل ابن عقيل ت محمد محيي الدين عبد الحميد  
دار الخير - دمشق ط ١٩٩٠م
- شرح ديوان الأعشى د. محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٩٨٣م  
شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة محمد محيي الدين عبد الحميد دار الأندلس - بيروت ط ١٩٨٣م
- شرح الشافية الاسترابادي ت عبد الناصر عساف  
رسالة ماجستير - دمشق ١٩٩٢م
- شرح شذور الذهب ابن هشام ت عبد الغني الدقر  
الشركة المتحدة - دمشق ط ١٩٨٢م
- شرح صحيح مسلم النووي دار الفكر - بيروت بلا تاريخ  
شرح قواعد الإعراب الكافيحي ت د. فخر الدين قباوة  
دار طلاس - دمشق ط ١٩٨٩م
- شرح كلاً وبلى ونعم ت د. أحمد حسن فرحات دار المأمون - دمشق ط ١٩٨٣م  
شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب - بيروت بلا تاريخ
- شرح مقصورة ابن دريد التبريزي ت د. فخر الدين قباوة  
المكتبة العربية - حلب ط ١٩٧٨م
- الشعر والشعراء ابن قتيبة ت أحمد محمد شاكر  
دار المعارف - القاهرة ط ١٩٦٧م
- شعراء أمويون (مجموع أبي صخر الهذلي) د. نوري حمودي القيسي عالم الكتب - بيروت ط ١٩٨٥م  
الشقائق النعمانية في علماء الدولة طاش كبرى زادة ط دار الكتاب العربي - بيروت
- العثمانية ١٩٧٥م  
وطبعة د. أحمد صبحي فرات استانبول ١٤٠٥هـ

الصحاح	الجوهري	ت أحمد عبد الغفور عطار
صحيح البخاري	البخاري	ط ٢ ١٩٧٩ م
ضرائر الشعر	ابن عصفور	ت السيد إبراهيم محمد
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي	ط ١ ١٩٨١ م
العبر في خبر من غير	الذهبي	ت صلاح الدين المنجد - فؤاد السيد
عيون الأخبار	ابن قتيبة	ط ٢ ١٩٨٤ م
الغاية في القراءات العشر	ابن مهران	ت محمد غياث الجنباز
فهارس شرح المفصل	عاصم بيطار	ط ١ ١٩٨٥ م
الفهرست	النديم - ت رضا تجدد	ط ١ ١٩٩٠ م
في أصول النحو	سعيد الأفغاني	طهران ط ١ ١٩٧١ م
القاموس المحيط	الفيروز آبادي	ط ٢ ١٩٨٧ م
القراءات الشاذة	ابن خالويه	ت لجنة من المحققين
القراءات العشر المتواترة	محمد كريم راجح	ط ٢ ١٩٨٧ م
الكتاب	سيبويه	دار المهاجر دمشق ١٩٩٢ م
	عالم الكتب - بيروت	ت عبد السلام هارون
		ط ٣ ١٩٨٣ م

كتاب الكافية في النحو	ابن الحاجب	بلا تحقيق
الكشاف	الزمخشري	دار الكتب العلمية - بيروت
كشف الظنون	حاجي خليفة	دار المعرفة - بيروت مصورة
الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزي ت: جبرائيل جبور	بيروت ١٩٤٥ - ١٩٥٩ م	
لسان العرب	ابن منظور	ط. دار. صادر
المبسوط في القراءات العشر	ابن مهران	ت سبيع حمزة حاكمي
متن اللغة	أحمد رضا	مكتبة الحياة - بيروت ط ١٩٥٩ م
مجمع الأمثال	الميداني	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
محيط المحيط	بطرس البستاني	مكتبة لبنان ط ١٩٨٣ م
مختار الصحاح	الرازي	مكتبة لبنان ط ١٩٨٦ م
المزهر في علوم اللغة العربية	السيوطي	ت مجموعة
مسند الإمام أحمد بن حنبل	دار صادر - بيروت	بلا تاريخ
مسند ابن ماجه	ت محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية - بيروت - بلا تاريخ	بلا تاريخ
مشكل إعراب القرآن	مكي بن أبي طالب	ت ياسين السواس
معاني أبيات الحماسة	النعمري	دار المأمون - دمشق ط ٢ بلا تاريخ
معاني الحروف	الرباعي	ط ١٩٨٣ م
معاني القرآن	دار نهضة مصر - القاهرة	ت د. عبد الفتاح شلبي
	القراء	ط ١ بلا تاريخ
	عالم الكتب - بيروت	ت محمد علي النجار ورفيقه
		ط ٢ ١٩٨٣ م

- ٢٢٣ -

معجم الأدباء - إرشاد الأريب -	ياقوت الحموي	ت مر جليوث
	دار المأمون - القاهرة	مصورة بلا تاريخ
معجم البلدان	ياقوت الحموي	بلا تحقيق
	دار صادر - بيروت	ط ١٩٧٩ م
معجم الشعراء	المرزباني	ت عبد الستار فراج
	-	بلا تاريخ
معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	دار المثنى - بلا تاريخ
معجم المطبوعات العربية	إليان سركيس	مكتبة الثقافة الدينية - بيروت
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام	ت مبارك - حمد الله - الأفغاني
	دار الفكر - بيروت	ط ١٩٧٩ م
مفتاح السعادة	طاش كبرى زاده	بلا تحقيق
	دار الكتب العلمية - بيروت	ط ١٩٨٥ م
مفتاح العلوم	السكاكي	نعيم زرزور؟
المفصل في علم العربية	دار الكتب العلمية بيروت	ط ١٩٨٣ م
	الزمخشري	بلا تحقيق
المقاصد الحسنة	السخاوي	عناية عبد الله محمد الصديقي
		مكتبة الخانجي - القاهرة
المقتضب	المبرد	ت محمد عبد الخالق عزيمة
	عالم الكتب - بيروت	ط ١٩٨٣ م
المقرب	ابن عصفور	ت. الجبوري والجواري
من رسائل ابن هشام النحوية	ت حسن إسماعيل مروة مكتبة سعد الدين - دمشق	ط ١٩٨٨ م
منهج السالك على ألفية ابن مالك	الأشموني	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
الموطأ للملك بن أنس		بلا تاريخ مصورة
	مالك بن أنس	دار الآفاق الجديدة -
		بلا تاريخ مصورة

- نهج البلاغة = المعجم المفهرس ل نهج البلاغة كاظم محمدي - محمد دشى دله الأنوار - بيروت  
ط ١٩٨٦ م
- النشر في القراءات العشر ابن الجزري ت علي محمد الضباع  
دار الكتب العلمية - بيروت بلا تاريخ
- هدية العارفين البغدادي بلا تحقيق عالم الفكر - بيروت ط ١٩٨٢ م
- ابن هشام النحوي د. سامي عوض دار طلاس - دمشق ط ١٩٨٧ م
- ابن هشام د. عصام نور الدين دار الكتاب العالمي - بيروت  
مع الموامع السبوطي بلا تحقيق
- الوافي في العروض والقوافي دار المعرفة - بيروت بلا تاريخ
- ت د. فخر الدين قباوة التبريزي
- دار الفكر - دمشق ط ١٩٨٦ م
- ابن خلكان ت د. إحسان عباس
- وفيات الأعيان دار صادر - بيروت ط ١٩٧٧ م



## فهرس الموضوعات

١٢	الباب الأول: في الجملة
١٢	الجملة وأحكامها
١٢	معنى الجملة
١٩	الجملة التي لها محل من الإعراب
١٩	الجملة الواقعة خبراً
٢٢	الجملة الواقعة حالاً
٢٢	الجملة الواقعة مفعولاً به
٢٨	الجملة الواقعة مضافاً إليه
٣١	الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم
٣٣	الجملة الواقعة صفة (التابعة لمفرد)
٣٥	الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب
٣٥	الجملة التي لا عمل لها من الإعراب
٣٦	الجملة الابتدائية
٤١	جملة صلة الموصول
٤٣	الجملة المعترضة
٤٥	الجملة التفسيرية
٥٢	جملة جواب القسم
٥٥	الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم
٥٦	الجملة التابعة لجملة لا عمل لها من الإعراب
٥٦	الجملة الحالية والوصفية

٦١	الباب الثاني: في الجار والمجرور.
٨١	الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المغرب
٨١	- ماجاء على وجه واحد
٨١	قَطَّ
٨٣	عَوَّضَ
٨٤	أَجَلَ
٨٥	بَلَى
٨٦	- ماجاء على وجهين
٨٦	إِذَا
٨٨	- ماجاء على ثلاثة أوجه
٨٩	إِذْ
٩١	لَمَّا
٩٤	نَعِمَ
٩٧	إِنِّي
٩٨	خَتَى
١٠٦	كَلَّا
١٠٨	لَا

١١١	ما جاء على أربعة أوجه
١١١	لولا
١١٦	إن
١٢٠	أن
١٢٨	من
١٣٠	ما جاء على خمسة أوجه
١٣٠	أي
١٣٣	لو
١٤٢	ما جاء على سبعة أوجه
١٤٢	قد
١٤٩	ما جاء على ثمانية أوجه
١٤٩	الواو
١٥٦	ما جاء على اثني عشر وجهاً
١٥٦	ما

١٦٧	الباب الرابع: الإشارات إلى عبارات
١٦٨	الفعل لم يُسَمَّ فاعله
١٦٨	النائب عن الفاعل
١٦٩	قد حرف تقليل زمن الماضي، وحدث المضارع
١٦٩	لن حرف نصب ونفي واستقبال
١٧٠	لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً
١٧١	أَنَّ المفتوحة المشددة حرف شرط وتفصيل وتأكيد
١٧٣	أَنْ المفتوحة حرف مصدرى ينصب المضارع
١٧٣	الفاء بعد الشرط، رابطة لجواب الشرط
١٧٤	المخفوض بالإضافة أو المضاف إليه
١٧٤	فاء (فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) السببية
١٧٤	الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع
١٧٥	حتى العاطفة عطف للجمع والغاية
١٧٥	ثمَّ حرف عطف للترتيب والمهلة
١٧٥	الفاء العاطفة للترتيب والتعقيب
١٧٦	حرف الجر واسمه: الجار والمجرور
١٧٦	حرف التصب والفعل: ناصب ومنصوب
١٧٦	إِنَّ المكسورة حرف توكيد
١٧٦	أَنَّ المفتوحة حرف توكيد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر

- ١٧٧ مائعات على المغرب:
- ١٧٧ ذَكَرُ الفعل وعدم البحث عن فاعله
- ١٧٧ ذَكَرُ المبتدأ وعدم التفحص عن خبره
- ١٧٧ أن يأتي بالظرف والجار والمجرور، ولا يبحث عن متعلقه
- ١٧٧ أن يذكر الجملة ولا يذكر أَلَهَا محل من الإعراب أم لا
- ١٧٧ أن يذكر موصولاً ولا يبين صلته
- ١٧٨ أن يذكر اسماً موصولاً ولا يذكر محله
- ١٧٨ أن يذكر اسم إشارة ولا يذكر محله
- ١٨٠ الحرف الزائد من القرآن
- ١٨٠ ليس في كلام الله تعالى حرف زائد
- ١٨٠ الزائد عند النحويين
- ١٨٢ أي عند النحويين
- ١٨٢ كم عند النحويين



## الفهرس العام

5	عرفان
7	الإهداء
9	شكر
11	المقدمة
15	الدراسة
17	الشارح : - حياته
19	- حياته العلمية ومكانته
21	- مذهبه النحوي
24	- الاستشهاد
27	- آثاره
31	الكتاب : - مادته
33	- الكتاب المشروح
35	- أهم شروحه
36	- التأليف في هذا الفن
41	- أسلوب الشرح
43	- مصادر الشرح
47	- قيمة الكتاب ومكانته
51	التحقيق : - نسبة الكتاب
53	- اسم الكتاب
53	- منهج التحقيق
56	- النسخ المخطوطة
61	- صور من المخطوطات

التحقيق:

١٨٥ - ١	- النصّ المحقق
١٨٧	- الفهارس
١٩١	- الآيات الكريمة
٢٠٠	- القراءات القرآنية
٢٠١	- الأحاديث الشريفة
٢٠٢	- الأقوال والأمثال
٢٠٣	- الأشعار والأرجاز
٢٠٥	- الأعلام الواردة في المتن والشرح
٢١٠	- الكتب الواردة في المتن والشرح
٢١٢	- الأعلام المترجم لهم
٢١٥	- الجماعات والقبائل والبلدان
٢١٦	- مصادر التحقيق:
٢٢٥	- فهرس الموضوعات التفصيلي
٢٣١	- الفهرس العام.







الاسم الثلاثي: \_\_\_\_\_  
 تاريخ ومكان الولادة: \_\_\_\_\_  
 المهنة: \_\_\_\_\_  
 المؤهل العلمي: \_\_\_\_\_  
 الاهتمامات الفكرية والثقافية: \_\_\_\_\_  
☐ علمية ☐ دينية ☐ أدبية ☐ تاريخية ☐  
 العنوان: الدولة \_\_\_\_\_ المدينة \_\_\_\_\_  
 ص.ب: \_\_\_\_\_  
 الهاتف \_\_\_\_\_  
 الفاكس \_\_\_\_\_  
 E-Mail \_\_\_\_\_

هل ترغب في الحصول على النشرات الإعلانية  
 بشكل دائم؟ ☐ نعم ☐ لا

## بنك القارئ النهم

عزيزي القارئ... اطلعاً ببيانات هذه البطاقة وأوسلها إلى عنوان دار الفكر ليقم تسجيلها في حسابك الخاص في بنك القارئ النهم، حيث يكون بإمكانك الحصول على نسخ مجانية من مطبوعاتنا كتناوب طروداً مع أقبالك على قراءة مطبوعات دار الفكر.

البيانات الدقيقة  
 تساعدنا على خدمتك بالشكل الأمثل

رأيك بهما !

الرجاء ملء البيانات بعد قراءة الكتاب

موضوع الكتاب: ☐ هام جداً ☐ هام ☐ غير هام

الأفكار: ☐ قيمة ☐ مقبولة ☐ غير مقبولة

الأسلوب: ☐ واضح ☐ مقبول ☐ غير مقبول

الإخراج الفني: ☐ ممتاز ☐ مقبول ☐ غير مقبول

الطباعة: ☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ غير مقبولة

مرافقات الكتاب: ☐ جيدة ☐ مفيدة ☐ غير مفيدة

إصدارات الدار: ☐ هامة ☐ مقبولة ☐ غير مقبولة

متابعتك لها: ☐ دائماً ☐ أحياناً ☐ نادراً

اقتراحات: \_\_\_\_\_  
 \_\_\_\_\_  
 \_\_\_\_\_

بنك القاري النعم

ر.ح. ١٨٣٥٦٩

دار الفخري



سورية - دمشق - ص.ب. ٩٦٢

فاكس: ٢٢٣٩٧١٦ هاتف: ٢٢١١١٦٦-٢٢٣٩٧١٧







